

التقرير ٢٠٢٤ ١٠٤-٢٠٢٤م السنوي



الترويج لـ كنوز مصر القديمة
المتاحف المصرية



بنك مصر
BANQUE MISR

منذ عام ١٩٢٠



يُجسّد التمثال الضخم للملك رمسيس الثاني يعد أبرز معالم المتحف المصري الكبير الكائن بالقرب من أهرامات الجيزة، كما يجسد إرثه الخالد عظمة الحضارة المصرية القديمة في مواقع أثرية بارزة أخرى، منها المتحف المصري بالتحرير، ومعبد الأقصر، ومعبد أبو سمبل. ويتجلى الملك رمسيس الثاني على غلاف التقرير جالسا كما في معبد أبو سمبل، في رمزٍ عابرٍ للزمن ومجسداً لعبقريّة الفن والعمارة في مصر القديمة.

من الجذور العريقة إلى آفاق بلا حدود

يُعد بنك مصر أحد الركائز الأساسية في المنظومة المصرفية الوطنية، إذ شكّل تأسيسه في أبريل ١٩٢٠، بموجب مرسوم ملكي، نقطة تحول جوهريّة في تاريخ الاقتصاد المصري. وقد جاء تأسيس البنك تنويجًا لحلم الاقتصادي الرائد طلعت حرب بإنشاء أول مؤسسة مالية وطنية خالصة بتمويل مصري خالص. وهو ما رسّخ مكانته كأداة فاعلة للتقدم الاقتصادي. وقد بدأ البنك عملياته بصفته شركة مساهمة مصرية تحت إشراف قيادة مصرية قادرة مدعوم بقاعدة تأسيسية تضم نحو ١٢٦ مساهمًا.

منذ تأسيسه، التزم بنك مصر بدوره المحوري في دعم النمو الاقتصادي الوطني الشامل، من خلال التوظيف الاستراتيجي لرأس المال المصري في قطاعات إنتاجية متنوعة، بما يسهم في تعزيز التنمية المستدامة. وامتد هذا الالتزام ليشمل الريادة في تقديم خدمات مصرفية عالية الجودة، صُممت بعناية لإحداث تأثير اقتصادي فعّال ومستدام على مستوى الدولة. وفي إطار تطوره المؤسسي، شهد بنك مصر تحولًا جوهريًا، حيث أصبح مؤسسة عامة مملوكة للدولة بموجب القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠، ثم أعيد تنظيمه كشركة مساهمة عربية بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥.

شكّل بنك مصر خطوة وطنية رائدة أطلقها المفكر الاقتصادي طلعت حرب، بدعم حيوي من مجموعة من المصريين الأوفياء. بهدف تحقيق الاستقلال الاقتصادي الحقيقي لمصر والتصدي لتداعيات الاحتلال الأجنبي. ومنذ تأسيسه، ظل بنك مصر ملتزمًا بتحقيق التنمية المستدامة في مصر.

وبصفته أحد أعمدة النمو الاقتصادي في مصر، قام بنك مصر بدور محوري في تمويل وتنفيذ مشروعات استراتيجية أسهمت في دفع عجلة التنمية الاقتصادية عبر قطاعات متنوعة، شملت الصناعة، والطيران، والنقل البحري، والبترو، والتأمين، والسفر، والمنسوجات، والتعدين، والنقل، والعقارات، والفنون. وقد أسفر هذا الدور عن تأسيس عدد من الكيانات الرائدة من بينها شركة مصر للطيران، وشركة مصر للتأمين، وشركة مصر للسياحة، وستوديو مصر، وشركة مصر لحليج الأقطان.

علاوة على ذلك، كان بنك مصر من أوائل الداعمين لمفهوم الشمول المالي بمصر. وبصفته أول بنك يُنشأ برأس مال

وفي هذا الصدد، حافظ بنك مصر على موقعه الريادي في توظيف التكنولوجيا داخل القطاع المصرفي في منطقة الشرق الأوسط. مما أسهم في وضع معايير جديدة للكفاءة التشغيلية. وقد تم تعزيزها في وقت لاحق عند إنشاء مركز التعافي من الكوارث في عام ٢٠٠٨. كما أطلق البنك خدماته المصرفية عبر الإنترنت في عام ٢٠١٠، وأنشأ أول بنك رقمي في مصر عام ٢٠٢٠ بهدف تسهيل العمليات المصرفية. وعلاوة على ذلك، أصبح البنك أول مؤسسة مملوكة للدولة تصدر بطاقات للشباب دون ١٦ عامًا، تمثل لمعيار أمن بيانات صناعة بطاقات الدفع (PCI-DSS).

ومن جهة أخرى، كان بنك مصر أول بنك مملوك للدولة يصدر تقريرًا سنويًا للاستدامة يتماشى مع معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، ويُطبق مفهوم الأهمية المزدوجة. ويعكس هذا التوجه التزام البنك بمبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ودعمه لأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، مما يعزز ممارساته التجارية والأخلاقية ويُكرس مكانته كمؤسسة مالية رائدة في الشفافية والمساءلة والعمل المصرفي المسؤول داخل القطاع المالي.

وفي عام ٢٠١٩، كان بنك مصر من بين الموقعين المؤسسين على مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP FI)، متبنيًا بالكامل مبادئ العمل المصرفي المسؤول (PRB).

وبينما يواصل بنك مصر مسيرته في تحقيق النمو المستدام، يظل ملتزمًا بتقديم تجربة مصرفية متميزة تركز على مبادئه التقدمية المستقبلية. ويعكس التزامه بالمرونة، وتركيزه على الإنسان، والشمول الاجتماعي، والتحول الرقمي، طُموح البنك في إحداث أثر إيجابي على الاقتصاد والمجتمع والبيئة في مصر. ويُجسد استثماره المستمر في البنية التحتية المصرفية والمنصات الرقمية حرصه الدائم على تحسين جودة حياة المواطنين.

رؤية تولدت من إرثنا: موضوع التقرير

استلهم بنك مصر رؤيته من الإرث العريق للحضارة المصرية القديمة، الذي يمثل منطلقًا لبناء مستقبل يزدهر بالطموح والحداثّة. واستمرارًا لهذا التقدير، كرّس البنك على مدى السنوات الماضية تقاريره السنوية للاحتفاء بعظمة حضارة ازدهرت لأكثر من ٧,٠٠٠ عام، شكّلت منارة للتقدم والعبقريّة الإنسانية. ولا يزال الخبراء يكشفون أسرارها، ويُلهمون الأجيال القادمة لتوسيع آفاق الاستكشاف والاكتشاف.

تلعب المتاحف دورًا محوريًا في حفظ وصون هذا الإرث الحضاري، فهي لا تكتفي بتوثيق التاريخ، بل تُسهم في تشكيل الهوية الثقافية. والحفاظ عليها عبر الأجيال. وتمثّل هذه المتاحف أكثر من مجرد أماكن لعرض المقتنيات الأثرية، إذ تُعد منصات تعليمية وثقافية ديناميكية تجسد بوضوح روعة الحضارة المصرية.

تُعد المتاحف في مصر مرآة للتنوع الثقافي والتاريخي والإقليمي، ما تحويه من مجموعات غنية تقدم تجربة فريدة للزوار. فهي تتيح التفاعل العميق مع روايات التاريخ وتُبرز صداها في الحاضر، مما يُعزز الشعور بالانتماء والاستمرارية. كما تسهم المتاحف في تعزيز التفاهم بين الثقافات، وتوفر منصات تعليمية تُمكن المجتمعات من الاستفادة من دروس الماضي في مواجهة تحديات اليوم.

وتضمّ مصر أكثر من ٤٠ متحفًا أثريًا موزّعين على محافظاتها، بما في ذلك أربع مؤسسات وطنية بارزة: المتحف المصري بالتحرير، ومتحف الفن الإسلامي، والمتحف القبطي، والمتحف اليوناني الروماني. بالإضافة إلى ذلك، تستضيف البلاد ٢١ متحفًا إقليميًا، من أبرزها متحف الإسكندرية القومي، ومتحف كوم أوشيم، ومتحف الأقصر، ومتحف مطروح القومي، ومتحف كفر الشيخ، ومتحف شرم الشيخ. كما تحافظ مصر على تراثها في ٩ متاحف تاريخية، من بينها متحف قصر الأمير محمد علي بالمنيل، ومتحف ركن فاروق، ومتحف المجوهرات الملكية.

علاوة على ذلك، تحتضن مصر سبعة متاحف متخصصة، من بينها متحفان بمبنيي الركاب ٢ و٣ بمطار القاهرة الدولي، ومتحف عاصمة مصر، ومتحف إمحوتب، ومتحف التحنيط. كما تُسهم المتاحف التابعة لهيئات مستقلة، مثل هيئة المتحف المصري الكبير وهيئة المتحف القومي للحضارة المصرية التي تثيري المشهد الثقافي القومي.

تقدم هذه المؤسسات رؤى مُعمقة حول تطور الحضارة المصرية، من خلال عرض مجموعة واسعة من القطع الأثرية، مثل المومياوات، والبرديات، والتمثيل، والنقوش، والأواني، والمجوهرات، والأثاث الجنازي، وأدوات الحياة اليومية، والملابس، والأسلحة، والقطع المعمارية المميزة. تُمكن هذه المقتنيات الزوار بفرصة استثنائية من استكشاف الأبعاد المتعددة للحياة في مصر عبر مختلف الفترات التاريخية، والتي تشمل الجوانب الدينية والفنية والعلمية والاجتماعية.

يسلط هذا التقرير الضوء على المتاحف الأثرية البارزة في مصر، والتي تعرض بشكل شامل فنون الأمة وتاريخها وحضارتها عبر جميع العصور، بدءًا من عصور ما قبل التاريخ مرورًا بالفترات التاريخية المتتالية، وصولاً إلى العصر الإسلامي.

نؤمن في بنك مصر، إيمانًا راسخًا بالدور الحيوي الذي تؤديه هذه المؤسسات في الحفاظ على الإرث الحضاري لمصر ومشاركته مع الأجيال. وانطلاقًا من هذا الالتزام، افتتح البنك في عام ٢٠١١ متحفًا متخصصًا لتوثيق تاريخه العريق ومسيرته المؤثرة في دعم الاقتصاد الوطني. ويسلط المتحف الضوء على قصص إنسانية، وتطلعات وطنية، ومعالَم رئيسية شكلت مسيرة البنك، وتشكل جزءًا لا يتجزأ من المشهد الاقتصادي الأكبر لمصر.

ومن الجدير بالذكر، أن إنشاء المتحف تزامن مع احتفال بنك مصر بمرور ٩١ عامًا على إنشائه، ليشكل لحظة تأمل واحتفاء بإرثه الدائم وتأثيره العميق.

يُجسد متحف بنك مصر شهادة حية على العبقريّة المصرية، ومرونتها، وسعيها نحو تحقيق الاستقلال الاقتصادي. ومن خلال عرض الوثائق التاريخية، والصور، والقطع الأثرية، ومكتب طلعت حرب الشخصي، يرسم المتحف ملامح للدور التحويلي للبنك عبر مختلف القطاعات الاقتصادية. كما يُبرز رؤية طلعت حرب للاستشرافية، بوصفه مؤسس أول مؤسسة مالية وطنية خالصة، مقدمًا إلهامًا دائمًا ومؤكّدًا على القيم التأسيسية التي بُني عليها البنك. وتشمل معروضات المتحف كذلك أرشيفًا رقميًا يضم أفلامًا، وبرامج إذاعية، ووثائق أصلية تُوثق مراحل تطور البنك.

وبناءً عليه، يسلط التقرير السنوي لعام ٢٠٢٤، الضوء على مجموعة مختارة من المتاحف المصرية المتميّزة التي تعكس ثراء الحضارات المتنوّعة عبر فترات تاريخية مختلفة. ويسعى التقرير، من خلال استكشاف مجموعاتها، إلى تجسيد عمق إرث مصر الخالد. وتشمل المتاحف المعروضة: المتحف المصري بالتحرير، والمتحف اليوناني الروماني، والمتحف القبطي، ومتحف الفن الإسلامي.

ويؤكّد بنك مصر من خلال هذا التقرير، التزامه بالاستفادة من التراث المصري كمصدر للفخر والابتكار والهدف. كما يعرض التقرير متحف بنك مصر، وهو منارةً مضيئة لإرث البنك ومثال حيّ على كيف لا تزال عظمة الماضي تُلهم المؤسسات الحديثة.

واستكمالاً لذلك، أطلق بنك مصر موقعه الإلكتروني التاريخي، وهو بوابةً لإرث البنك الاقتصادي والثقافي الغني الذي يعكس روح الاستقلال والابتكار. ولتعزيز إمكانية الوصول بشكل أكبر، يحتوي التقرير على رمز استجابة سريعة (QR Code) يتيح للقراء جولة افتراضية شاملة (٣٦٠ درجة).



صورة للمتحف المصري بالقاهرة

تقرير بنك مصر للأعمال والمسؤولية المجتمعية

يرسم تقرير البنك للأعمال والمسؤولية المجتمعية رؤية لمستقبل أفضل للجميع، ويهدف من خلال ممارسات الأعمال المسؤولة إلى خلق قيم جديدة للمجتمع والسعي لتحقيق النجاح الاقتصادي. ولأكثر من ١٠٠ عام، نجح البنك في الجمع بين نمو الأعمال ودمج الجهود الاجتماعية والبيئية والمالية.

المحتوى

الفصل ١	بنكنا	الفصل ٣	الحوكمة	الفصل ٤	عملياتنا
٢٢	استراتيجية بنك مصر	١٣٨	تبني مبادئ حوكمة مصرفية فعّالة ومؤثرة	٢٢٠	قطاع تكنولوجيا المعلومات
٢٨	التحول الرقمي والرقمنة والذكاء الاصطناعي	١٤٢	فريق العمل	٢٢٣	قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة
٣٤	استراتيجيتنا للتنمية المجتمعية	١٤٤	أعضاء مجلس إدارة بنك مصر	٢٢٧	قطاع التجزئة المصرفية
٣٦	أرقام بنك مصر	١٥٦	المدراء التنفيذيون	٢٣٧	قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs)
٣٧	المراجعة المالية	١٨٦	إدارة الجودة الشاملة (TQM)		
٣٨	كلمة رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي	١٨٩	ميثاق السلوك المهني وأخلاقيات العمل	٢٤٧	قطاع الابتكار والمشروعات الاستراتيجية
٤٢	كلمة الرئيس التنفيذي	١٩١	إطار عمل مكافحة الرشوة والفساد (ABC)	٢٤٩	قطاع إدارة الأموال والمراسلين
٥٠	الجوائز وشهادات التقدير	١٩٥	نهج الإبلاغ عن المخالفات	٢٥٣	قطاع المنتجات المصرفية للشركات والمؤسسات
٥٤	شبكةنا واسعة النطاق	١٩٦	إدارة المخاطر	٢٥٦	قطاع الأسواق المالية والاستثمار
		٢٠٠	لجان مجلس الإدارة		
		٢٠٦	اللجان التنفيذية		

الفصل ٢	نحو مستقبل أفضل	الفصل ٥	الأداء المالي
٧٠	صياغة المستقبل	٢٨٦	الأداء المالي
٧٥	تطوير الموظفون	٢٨٨	أبرز ملامح الأداء المالي
٨٨	ممارسات سلاسل التوريد الأخلاقية والمستدامة	٢٩٠	تقرير مراقبي الحسابات للقوائم المالية المستقلة
٩١	استراتيجية محورها العميل	٣٠٠	تقرير مراقبي الحسابات للقوائم المالية المجمعة
٩٥	أمن المعلومات: حجر الأساس لبناء الثقة		
٩٨	جهود التنمية الاجتماعية		

المتحف المصري بالتحرير

أحد أهم المعالم التاريخية والسياحية بالقاهرة، وأقدم متحف للآثار في الشرق الأوسط، وأول مبنى يُنشأ في العالم ليكون متحفًا، وهو تجربة لزيارة فريدة تُتيح للزائر فرصة للتعرف على الحضارة المصرية على مر عصورها التاريخية، من خلال كنوز ملوك وملكات مصر القديمة التي تؤكد قوة مصر السياسية والاقتصادية، كما يعطي لمحات عن الحياة اليومية والديانة والإيمان بالعالم الآخر للمجتمع المصري القديم.

ترجع نواة مجموعة القطع الأثرية للمتحف المصري بالتحرير إلى عام ١٨٥٨، حين أُقيم متحف في منطقة بولاق بالقاهرة، وبسبب ازدياد عدد القطع الأثرية المكتشفة في عدة مواقع أثرية، تم توسعة المبنى في عام ١٨٦٩، إلى أن نُقلت القطع الأثرية منه إلى قصر إسماعيل باشا في الجيزة عام ١٨٩٠، خاصة بعد فيضانات النيل عام ١٨٧٨.

اجتمعت وزارة الأشغال العامة في عام ١٨٩٣، لتُعلن عن مسابقة دولية لتصميم متحف مصري جديد ومنح جائزة للفائز، وتم اختيار تصميم لمبنى على الطراز الكلاسيكي الحديث صممه المهندس المعماري الفرنسي مارسيل دورنيون. وتم افتتاح المتحف رسميًا في ١٥ نوفمبر ١٩٠٢.

يتكون المتحف من طابقين، ويعرض أكثر من ١٠٠ ألف قطعة أثرية. يبدأ العرض في الطابق الأرضي بتسلسل تاريخي، بينما تُعرض الآثار في الطابق الأول العلوي وفقًا للموضوعات الحضارية، وأهم ما يميزه من آثار، مقتنيات مقبرة يويا وتويا وكنوز تانيس الأثرية، وكذلك مجموعات المختلفة عن الحياة اليومية في مصر القديمة، وقطع أثرية تمثل المعبودات المصرية، ومجموعات من البردي وأدوات الكتابة ومومياوات الحيوانات وغيرها.

الترويج لكنوز

مصر القديمة

المتاحف المصرية

المتحف المصري بالتحرير

📍 شارع مارييت، ميدان التحرير،
القاهرة



أهم مقتنيات المتحف



صلاية نعرمر

كانت الصلايات من بين أكثر القطع الأثرية شيوعًا، والتي عُثر عليها في دفنات تعود لعصور ما قبل الأسرات، واستُخدمت لسحق الأحجار نصف الكريمة عليها، بجانب المواد الأخرى لصنع مساحيق التجميل، وربما أصبحت قرابين جنازية في المقابر بدءًا من أواخر عصر ما قبل الأسرات.

يضم المتحف المصري بالتحريم مجموعة من الصلايات ذات أشكال مختلفة وعلى رأسهم صلاية الملك نعرمر (حوالي ٣٠٤٠-٣٠٠٠ ق.م.)، التي تخص أول ملوك الأسرة الأولى، والتي تُشير إلى قيام دولة موحدة تضم مصر العليا ومصر السفلي.



تمثال للملك خفرع

هو أحد أهم ملوك عصر الأسرة الرابعة من الدولة القديمة، وهو ابن الملك خوفو، وصاحب الهرم الثاني بمنطقة الأهرامات الأثرية، وحكم في الفترة حوالي ٢٥٠٨-٢٥٣٢ ق.م.

عُثر على تمثال الملك خفرع في معبد الوادي ضمن مجموعته الجنائزية، والتمثال مصنوع من حجر الديوريت شديد الصلابة، مما يؤكد مهارة المصريين القدماء في فن النحت خلال هذه الفترة المبكرة من تاريخهم. يُمثل التمثال الملك جالسًا في هيئة ملكية ويظهر صقر يُمثل المعبود حورس خلف التمثال، ناشرًا جناحيه على جانبي رأس الملك في رمزية للحماية الإلهية.



هُريم الملك أمنمحات الثالث

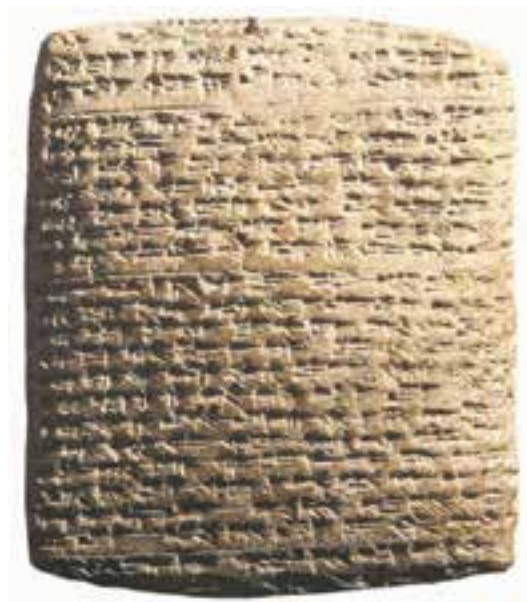
ارتبط اسم الهُريم في مصر القديمة بالقمة الهرمية لكلٍّ من الهرم والمسلة، وهو يرمز إلى التل الأزلي؛ في إشارة لنشأة الكون فوق تل له شكل هرمي يعتقد أنه أول يابسة انبثقت من المياه الأزلية طبقًا للأسطورة الخلق في مصر القديمة.

وقد عُثر على هذا الهُريم الذي يخص الملك أمنمحات الثالث (حوالي ١٨٣١-١٧٨٦ ق.م.)، أحد ملوك الأسرة الثانية عشر من الدولة الوسطى، في منطقة دهشور الأثرية بالموقع المعروف باسم الهرم الأسود.



تمثال الملك أمنحتب الثالث والملكة تي

يُمثل هذا التمثال الشاهق، للملك أمنحتب الثالث (حوالي ١٣٩٠-١٣٥٢ ق.م.) من عصر الأسرة الثامنة عشر، أحد روائع الفن المصري القديم. وقد مُثلت زوجته الملكة تي معه بحجم يُصاهي حجم الملك نفسه دلالة على مكانتها الرفيعة، وكانت أكثر النساء تأثيرًا في عهده، ولم يكتف بظهورها معه على جدران معابده في صولب (بين الشلالين الثاني والثالث بالبر الغربي بالأقصر)، ومرافقتها له في احتفالات اليوبيل، لكنها قُدست كذلك مثله في النوبة.



مراسلات تل العمارنة

ينفرد المتحف المصري بالتحرير بعرض مجموعة من مراسلات تل العمارنة، والمكتوبة باللغة الأكادية (البابلية الوسطى) والخط المسماري، حيث كان يتم توثيق كل المراسلات الدبلوماسية بين البلاط الملكي المصري والكيانات السياسية في الشرق الأدنى القديم.

وفي أواخر الأسرة الثامنة عشر (حوالي ١٣٩٠-١٢٩٥ ق.م.) كانت البابلية الوسطى هي لغة المراسلات الدبلوماسية الدولية حينها، مما تَعَيَّن على الكاتب المصري تعلم هذه اللغة.



مرسوم الكانوب

اعتاد الحكام البطالمة في مصر القديمة، إقامة اجتماع للكهنة المصريين، وذلك لمناقشة الأمور المتعلقة بالعبادات وإدارة المعابد، وكان يَصْدُر في نهاية تلك الاجتماعات مراسيم كُتبت باليونانية وكذلك بالهieroغليفية والديموطيقية.

يُعد مرسوم الكانوب، الذي صدر عام ٢٣٨ ق.م. خلال فترة حكم الملك بطلميوس الثالث، أحد أهم المراسيم البطلمية، وقد عُثِر على حوالي ست نسخ من هذا المرسوم. يعرض المتحف المصري بالتحرير نسخة كاملة منها، ويقدم المرسوم ثلاث تشريعات رئيسية أهمها إضافة يوم كل أربع سنوات للتقويم.



📷 كنوز تانيس

تُعد مقبرة الملك بسوسينس الأول، من عصر الأسرة الحادية والعشرين، أقدم المقابر الملكية المكتشفة بمنطقة تانيس الأثرية (صان الحجر بالشرقية) حتى الآن، وأحد أهم كنوز تانيس التي يحتفظ بها المتحف المصري بالتحرير، وليس هناك نظير للمقتنيات الجنائزية التي اكتُشفت بها سوى مقتنيات الملك توت عنخ آمون المكتشفة في طيبة الغربية (الأقصر حاليًا).

وعلى الرغم من صغر حجم المقبرة، إلا أنها تضمنت مجموعة رائعة من المقتنيات الجنائزية، منها قناع جنائزي من الذهب الخالص وتابوتين، أحدهما مصنوع من البازلت الأسود والآخر مصنوع من الفضة، ومجموعات من الحلي والأواني الثمينة، وتمائيل الأوشابتي.



📷 كنوز يويا وثويا

تُعد المقتنيات الجنائزية لمقبرة الزوجين يويا وثويا رقم ٤٦ بوادي الملوك من أهم وأشهر الاكتشافات الأثرية. وينتمي يويا وثويا إلى طبقة النبلاء، ثم أصبحت ضمن الأسرة الملكية، بعدما تزوج الملك أمنحتب الثالث من عصر الأسرة الثامنة عشر من ابنتهما الملكة تي، لذلك حظي كلاهما بمكانة رفيعة.

احتوت المقبرة على مومياة كل من يويا وثويا في حالة ممتازة، فضلاً عن تواييتهما وأقنعتهما الجنائزية المصنوعة من الكارتوناج المذهَّب، والمطعمة بالأحجار الكريمة، وصناديق وأواني الأحشاء (الأواني الكانوبية)، وتمائيل الأوشابتي، وبردية يويا المسجل عليها كتاب الموتى.

انطلق في رحلة استكشاف عبر أروقة المتحف، واصنع من خلالها ذكريات لا تُمحي.

الفصل الأول

بنكنا

تطور بنك مصر من كونه مؤسسة مصرفية وطنية إلى محفّز ديناميكي للتنمية المجتمعية. وبفضل التزامه الراسخ بالتنمية الوطنية، يواصل البنك ريادته في تعزيز رفاهية المصريين من خلال تقديم مبادرات مؤثرة تركز على التمكين الاجتماعي والمشاركة المجتمعية الفعالة. ومن خلال هذا الدور، يسهم البنك في رسم ملامح مستقبل أكثر إشراقًا وشمولاً للأجيال القادمة.

استراتيجية بنك مصر

انطلق بنك مصر في رحلة طموحة تستند إلى إرثه العريق، المبني على الثقة والاستقرار المتأصلين عبر عقود من الخبرة الواسعة في مختلف جوانب القطاع المصرفي. وانطلاقاً من حرصه على إبقاء رضا العملاء في صميم عملياته، ركز البنك على فهم احتياجاتهم وتطلعاتهم المتنوعة، ما دفعه إلى مواءمة منتجاته وخدماته المالية عالية الجودة بشكل استراتيجي، بدءاً من الحلول الرقمية المبتكرة وصولاً إلى خدمات إدارة الثروات الشخصية. وذلك بهدف تقديم تجربة استثنائية تتجاوز توقعات العملاء وتُعزز ولاءهم.

وفي هذا الإطار، أطلق بنك مصر خارطة طريق استراتيجية للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٨، تتضمن رؤية طموحة لدفع المؤسسة نحو مرحلة جديدة من الريادة في القطاع المالي. وترتكز هذه الاستراتيجية على محاور الابتكار المستمر، والمرونة العالية، والتحول الرقمي، بما يعكس التزام البنك ليس فقط بمواكبة التطورات المتسارعة في المشهد المالي، بل بالمساهمة في تشكيل مستقبله.

الابتكار ليس مجرد شعار، بل هو محرك رئيسي للتطور. ومن هذا المنطلق، يحرص مجلس إدارة البنك على ترسيخ ثقافة العمل القائم على التجربة والتفكير المستقبلي، وتشجيع تطوير حلول مالية رائدة تستبق توقعات العملاء وتلبي احتياجاتهم المتغيرة باستمرار.

ويشمل ذلك استكشاف أحدث التقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، و(البلوك تشين)، وتحليلات البيانات المتقدمة، مما يضمن حفاظ البنك على موقعه في طليعة تطورات القطاع المصرفي.

انطلاقاً من الأهمية المتزايدة للمرونة في بيئة الأعمال المتسارعة، يواصل مجلس الإدارة التأكيد على ضرورة التكيف والاستجابة السريعة للمستجدات. ويترجم ذلك من خلال تبسيط الإجراءات، وتمكين فرق العمل من اتخاذ قرارات سريعة، وتعزيز هيكل تنظيمي مرن يسمح للبنك باغتنام الفرص الناشئة ومواجهة التحديات غير المتوقعة بكفاءة. وتنعكس

هذه المرونة على مستوى خدمة العملاء، حيث يحرص البنك على تقديم تجارب مصرفية سلسة عبر جميع نقاط التواصل.

يتجاوز التحول الرقمي مجرد تبني تقنيات جديدة فحسب، بل يشمل أيضاً إعادة تشكيل العمليات، وإعادة تعريف طريقة تفاعل العملاء المصرفية مع البنك. وانطلاقاً من هذا الفهم، يلتزم مجلس الإدارة بتطوير منظومة رقمية سلسة وبديهية وأمنة تمكّن العملاء من إدارة شؤونهم المالية بسهولة وراحة غير مسبوقتين.

وتشمل جهود التطوير المستمرة تعزيز منصات الخدمات المصرفية الرقمية، مثل الإنترنت والموبايل البنكي، وتطوير منتجات رقمية مبتكرة، إلى جانب الاستفادة من تحليلات البيانات لتقديم تجارب مصممة خصيصاً للعملاء.

ومن خلال تبني هذه الاستراتيجية الطموحة، يعمل مجلس الإدارة الجديد على ضمان استدامة نجاح البنك، وتعزيز مكانته كمؤسسة مالية رائدة محلياً وعالمياً. وترتكز هذه الاستراتيجية على عدد من الركائز الأساسية، يأتي في مقدمتها محورية العميل، بوضعهم في صميم كافة عمليات وقرارات البنك.

وفي هذا الإطار، يُعد الاستثمار في البيانات والذكاء الاصطناعي عنصراً محورياً في استراتيجية البنك، إذ يركز على توظيفهما بشكل استراتيجي لدعم اتخاذ القرار، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الربح المستدام.

تركز هذه الاستراتيجية على تقديم خدمات مالية متكاملة ضمن منظومة مترابطة (Ecosystem)، تهدف إلى إنشاء مجموعة شاملة من الخدمات، التي تدعم طموح البنك في التوسع الإقليمي.

وفي الوقت نفسه، يلتزم بنك مصر بتقديم عروض مخصصة لكل شريحة من العملاء، بما يضمن نهجاً مخصصاً يلبي احتياجاتهم المتنوعة. كما يضع البنك أولوية للتوسع المدروس وتحقيق النمو المربح والمستدام.

يهدف البنك أيضاً إلى قيادة القطاع الخاص من خلال تقديم مجموعة كاملة من الخدمات المالية عبر محفظة شاملة، مع التركيز على تحقيق البساطة والكفاءة والأمان في جميع عملياته.

التعاون من أجل النجاح

الرؤية

رؤيتنا هي أن نصبح المجموعة المالية التي تركز على الأشخاص، وتقدم تجربة استثنائية في أي وقت وأي مكان

المهمة

تُحدث مجموعة بنك مصر تغييراً إيجابياً في حياة الأشخاص من خلال قيادة التحول، بفضل الكفاءات المتميزة، والحلول المبتكرة، والعلاقات طويلة الأمد

القيم

- محورية العميل
- المرونة
- الفخر
- الابتكار
- المسئولية والالتقان

القيم الأساسية لبنك مصر

في بنك مصر، أعدنا تعريف قيمنا الأساسية لتواكب المستقبل الديناميكي لمصر. ويقودنا في ذلك التزام راسخ بالابتكار، مما يضمن أن يكون الشمول المالي واقعًا ملموسًا لا مجرد شعار. ومن خلال دمج مبادئ الاستدامة في عملياتنا الأساسية، نشكل نظامًا ماليًا يمكّننا النمو بمسؤولية.

لقد كانت الثقة هي أساس علاقتنا مع العملاء. وترشدنا قيم بنك مصر في بناء شراكات طويلة الأمد، وتقديم حلول مالية مخصصة، وضمان تحقيق النجاح المالي المستدام. كما نولي أهمية قصوى لقيمة عملائنا على المدى الطويل، واضعين احتياجاتهم محور كل قرار نتخذه.

تُشكل قيمنا الأساسية المبادئ الراسخة التي تدعم كل جانب من جوانب عملياتنا، من التخطيط الاستراتيجي إلى التنفيذ اليومي. وبهذا يسعدنا أن نفتخر ببلوغنا ١٠٠ عام من التنمية المستدامة، وهو إرث نفتخر به ونبني عليه. تظل هذه القيم هي نجومنا الهادية نحو مستقبل تقدمي ومستدام لكافة شركائنا.

محورية وتميز العميل

العميل على قمة أولوياتنا واهتمامنا من خلال تعظيم جودة تعاملاتنا وخدماتنا وتحسين تجربة عملائنا لتكون دائمًا الاختيار الأول والأفضل.

المرونة

القدرة على العمل بشكل ديناميكي يتسم بالسرعة والبساطة لمواكبة التغيرات الداخلية والخارجية بسهولة بغرض إنجاز أعمالنا بأعلى كفاءة وأفضل أداء.

الفخر

البناء على إرثنا مع الحفاظ على هويتنا هو حجر الأساس الداعم لنكون دائمًا في الصدارة.

الابتكار

التفكير بشكل إبداعي ومبتكر لإحداث طفرة في منتجاتنا وخدماتنا وإجراءاتنا للانطلاق نحو آفاق جديدة لتقديم قيمة مضافة وتحقيق ميزة تنافسية.

المسؤولية والإتقان

يلتزم بنك مصر بالتفاني في قيادة وإدارة الأعمال بشكل متقن وفي كافة ما نفوم به من ممارسات وواجبات لضمان ريادتنا وتعزيز استدامتها..

نهج بنك مصر للاستدامة والتمويل المستدام

يعتمد بنك مصر نهجًا استراتيجيًا لترسيخ مبادئ الاستدامة والتمويل المستدام في صميم عملياته. وانطلاقًا من مسؤوليته كمحرك أساسي في دعم التنمية الاقتصادية في مصر، يسعى البنك إلى التوافق مع الأولويات الاستراتيجية الوطنية مع ضمان المرونة المالية على المدى الطويل.

وينعكس هذا الالتزام في اعتماد أطر وممارسات الاستدامة بشكل منهجي ومتكامل في مختلف قطاعات البنك. بما يمثل تحولًا استراتيجيًا من نماذج العمل المصرفي التقليدية لنهج أكثر شمولًا ومسؤولية وتركيزًا على المستقبل.

مهمتنا هي خلق قيمة طويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة من خلال مبادرات مسؤولة وهادفة، تُسهم في تحقيق تأثير إيجابي ومستدام على المستويين الاجتماعي والبيئي. ومن

خلال تبني هذه المبادئ، نهدف إلى إحداث تحول منهجي في القطاع المصرفي؛ لا يدعم تعزيز الربحية فحسب، بل يعطي الأولوية أيضًا لترسيخ المرونة كركيزة أساسية في الاقتصاد والمجتمع على حدٍ سواء.

إطار الحوكمة

اتخذ بنك مصر خطوات ملموسة لدمج مبادئ الاستدامة والتمويل المستدام كعناصر أساسية في استراتيجيته، سعيًا لتحويل التحديات التنظيمية إلى فرص عمل قيمة ودعم اتخاذ قرارات تستند إلى تأثير قابل للقياس.

وفي هذا السياق، أنشأ بنك مصر هيكل حوكمة للاستدامة والتمويل المستدام (SSF)، يعتمد على أفضل الممارسات الإقليمية والدولية. ويعتمد هذا النموذج الهجين – على الدمج بين التوجيه من الأعلى إلى الأسفل والرؤى من الاتجاه العكسي - دمج المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في صميم هوية البنك وتكاملها في العمليات اليومية.

لجنة مجلس الإدارة للاستدامة والتمويل المستدام (SSF)

تُعد لجنة مجلس الإدارة للاستدامة والتمويل المستدام ركيزة أساسية في إطار حوكمة بنك مصر، حيث تتولى مهمة توجيه وإدارة استراتيجية البنك للاستدامة والتمويل المستدام. مع ضمان التوافق مع القوانين التنظيمية المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) وأفضل الممارسات الدولية.

يت رأس اللجنة عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، وتضم في عضويتها مجموعة متنوعة من القيادات التنفيذية وغير التنفيذية، بالإضافة إلى رؤساء قطاعات رئيسيين من قطاعات الاستدامة والتمويل

المستدام، والخدمات المصرفية للشركات، والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والمخاطر، وغيرها من الإدارات ذات الصلة. ويعملون معًا بشكل تشاركي لضمان دمج اعتبارات البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) بشكل كامل في كافة عمليات صنع القرار الاستراتيجي للبنك.

قطاع الاستدامة والتمويل المستدام

يهدف قطاع الاستدامة والتمويل المستدام في بنك مصر إلى دمج مبادئ الاستدامة والحوكمة البيئية والاقتصادية والاجتماعية (EESG) ضمن استراتيجية البنك وسياساته وثقافته وعملياته. ويبدأ هذا التكامل من أعلى مستويات صنع القرار، أي مجلس الإدارة، ليصل إلى جميع قطاعات ووحدات الأعمال.

يقود هذه الجهود رئيس قطاع الاستدامة والتمويل المستدام، الذي يرفع تقاريره مباشرة إلى الإدارة التنفيذية للبنك، وتتمثل مسؤولية هذا القطاع في تطوير وتنفيذ استراتيجية الاستدامة للبنك. بما يضمن توافقها مع الأهداف الأساسية للأعمال وتلبية التوقعات المتطورة لأصحاب المصلحة.

كما يشرف القطاع على تطبيق المحركات التمكينية الرئيسة التي تدعم تحول الاستدامة في بنك مصر، ويقود جهود التنسيق بين الإدارات المختلفة لتعزيز تكامل ممارسات الاستدامة في جميع أنحاء المؤسسة. ومن خلال نهج استباقي وشامل، يعمل القطاع على خلق قيمة طويلة الأجل للبنك وأصحاب المصلحة، مع ضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية والاستجابة للتحديات والفرص الاجتماعية والبيئية المتغيرة.

سفراء الاستدامة والتمويل المستدام (SSF Champions)

بصفتهم نقاط التواصل بشأن الاستدامة، يتم اختيار سفرائنا من مختلف القطاعات لتعزيز مبادئ الاستدامة في جميع أنحاء البنك. ويلعب هؤلاء السفراء دورًا محوريًا في نشر الوعي، وترسيخ ثقافة الاستدامة كجزء لا يتجزأ من بيئة العمل اليومية.

إطار إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية

يواصل بنك مصر تعزيز محفظته الخضراء من خلال المشاركة في تمويل المشروعات والقطاعات المتوافقة مع معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG). وفي هذا السياق، أسس البنك إطارًا قويًا لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية (ESRM) يتوافق مع مبادئ العمل المصرفي المسؤول، والمتطلبات التنظيمية، وتوقعات أصحاب المصلحة.

وبهدف ضمان التطبيق الفعّال للإطار، أصدر بنك مصر دليلًا تشغيليًا لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية (ESRM)، إلى جانب إجراءات تفصيلية مصممة وفقًا لطبيعة المشروعات الجديدة والقائمة، مع تحديد واضح للمهام والمسؤوليات وفقًا لتصنيف كل مشروع.

يساهم هذا الإطار في ضمان توجيه التمويل نحو المشروعات المتوافقة مع أعلى معايير الاستدامة، مع الحد من المخاطر البيئية والاجتماعية. وفي هذا السياق، يحتفظ البنك بقائمة الأنشطة المستبعدة التي لا يقوم بتمويلها، والتي تم وضعها وفقًا للقوانين المحلية وبما يتوافق مع معايير مؤسسات التمويل التنموية الدولية.

من خلال عملية العناية الواجبة المنظمة لمخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية، يحدد بنك مصر المخاطر البيئية والاجتماعية وقيّمها ويديرها، مؤكّدًا من جديد التزامه الراسخ بتكامل الاستدامة في جميع عملياته.

نهج بناء القدرات

في إطار سعيه لتحقيق أهدافه في مجال الاستدامة، أسس بنك مصر «أكاديمية الاستدامة» التي تعتمد نهجًا تدريبيًا متعدد المستويات في مجالات الاستدامة والتمويل المستدام (SSF). وتدعم هذه البرامج شراكات مع مؤسسات إقليمية ودولية، مثل مؤسسات التمويل التنموي (DFIs)، ومبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP FI)، والمعهد المصرفي المصري (EBI)، وغيرهم من خبراء البيئة والمجتمع.

تُسهّم الأكاديمية في تطوير قدرات الموظفين على مختلف المستويات من خلال تزويدهم بالمعرفة والمهارات الضرورية لدمج مبادئ الاستدامة ضمن مهامهم اليومية، بما يمكّنهم من الإسهام الفعّال في دعم رؤية البنك نحو مستقبل أكثر استدامة.

وبالتعاون الوثيق مع إدارة الموارد البشرية، واصل بنك مصر بناء كوادر مطلعة وممكنة، من خلال هذا النهج الشامل لبناء القدرات، والمصمم خصيصًا لتلبية الاحتياجات المحددة للموظفين ودفع أجندة الاستدامة الخاصة به.

بناء الثقة من خلال الشفافية والمساءلة

بصفته من الموقعين المؤسسين لمبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP FI) منذ عام ٢٠١٩، يلتزم بنك مصر بتطبيق مبادئ العمل المصرفي المسؤول (PRB) بالكامل. ويعتمد البنك على أداة تحليل الأثر لقياس انبعاثات الغازات الدفيئة للمشروعات الممولة، بالإضافة إلى وضع مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) تهدف إلى تعظيم الآثار الإيجابية والتخفيف من الآثار السلبية. وقد تم تحديد للاقتصاد الدائري والشمول المالي كأهم مجالات التأثير للبنك.

بالنسبة لبنك مصر، يعد ترسيخ الثقة مع أصحاب المصلحة عنصرًا محوريًا في نهجه المؤسسي. فالشفافية والمساءلة لا تُعد مجرد متطلبات تشغيلية، بل تمثل ركائز أساسية تدعم بناء العلاقات القوية والدائمة مع العملاء والموظفين والمجتمعات التي يخدمها البنك.

استمرارًا لمسيرته الريادية، كان بنك مصر أول بنك مملوك للدولة في مصر يصدر تقريره السنوي للاستدامة وفقًا لمعايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)، مطبقًا مفهوم الأهمية المادية المزدوجة لضمان رؤية متوازنة لكل من الآثار المالية وغير المالية.

ومن خلال التزامه بمبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة، يعزز بنك مصر التزامه بممارسات الأعمال الأخلاقية وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، واضعًا معيارًا رائدًا للشفافية والمساءلة والخدمات المصرفية المسؤولة داخل القطاع المالي.

بنك مصر بقياس بصمته الكربونية والإفصاح عنها عبر جميع النطاقات الرئيسية للانبعاثات، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية في مجال الشفافية البيئية:

- النطاق ١: انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المباشرة الناتجة عن العمليات.
- النطاق ٢: الانبعاثات غير المباشرة الناتجة عن المرافق المشتراة.
- النطاق ٣: التأثيرات البيئية الأوسع عبر سلسلة القيمة، بما في ذلك الانبعاثات الناتجة عن المشروعات الممولة.

بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) وضمن إطار برنامج النمو الأخضر الشامل في مصر وبالتعاون مع شركة كيمونكس مصر للاستشارات كشريك للدعم الفني، أطلق بنك مصر برنامج «تقدر GO Green»، وهو برنامج مسرّع لدعم الشركات الخضراء المستعدة لتوسيع نطاق تطبيق تقنيات الاقتصاد الدائري داخل مصر.

علوة على ذلك، تعاون بنك مصر مع العديد من مؤسسات التمويل التنموي (DFIs) لتعزيز الانتعاش الاقتصادي الشامل في مصر فيما عقب جائحة كوفيد-١٩.

تسهم هذه التعاونات على ترسيخ مبادئ التمويل المستدام عبر القطاع المالي الوطني، من خلال تمكين تطوير حلول تمويل مستدام مخصصة للشركات المصرية والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs)، مع التركيز بشكل خاص على تحقيق التوازن النوعي. ويتم التوفيق بين جميع المبادرات بما يساهم في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.

العمليات المستدامة

يواصل بنك مصر تعزيز الاستدامة في عملياته الداخلية، تأكيدًا على التزامه الراسخ بالمسؤولية البيئية، ودعمه لأهداف الاستدامة الوطنية.

يركز البنك استراتيجيًا على الحد من بصمته البيئية من خلال نهج شامل لتحسين استهلاك الطاقة. وبنهاية ٢٠٢٤، تم تركيب إضاءة موفرة للطاقة من نوع LED في ٧٣٢ فرعًا و١٠١ مركز إداري.

كما أدى اعتماد أنظمة التحكم الذكية في الإضاءة المعتمدة على استشعار الحركة، إلى توفير إضافي في الطاقة بنسبة ١٠٪.

تشمل جهود البنك في تعزيز كفاءة الطاقة تركيب أنظمة تكييف الهواء ذات الفريون المتغير الحجمي/ التدفق (VRV/ VRF) في ٤٠٨ من فروعنا، مما أسهم في خفض استهلاك الطاقة بمعدل ٢٢٪. كما أدّى اعتماد أنظمة إطفاء الحرائق برذاذ الماء (Water Mist) في ٤٠ فرعًا إلى تحقيق انخفاض ملحوظ بنسبة ٩٥٪ في استهلاك المياه.

تعكس هذه المبادرات التزام البنك المستمر بتبني عمليات تشغيلية مستدامة، مما يضمن المسؤولية البيئية والكفاءة التشغيلية على حدٍ سواء.

التحول الرقمي والرقمنة والذكاء الاصطناعي

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي، يدرك بنك مصر أهمية الاستجابة الاستباقية للاتجاهات الناشئة. ومن هذا المنطلق، يلتزم البنك بتبني أحدث التطورات التكنولوجية من خلال نهج مستقبلي، حيث يتطلب هذا التطور السريع في التكنولوجيا تعزيزًا شاملاً لخدماته المصرفية الرقمية ومحفظة منتجاته. وبصفته في طليعة التحول، يواصل بنك مصر التزامه بالحفاظ على ميزة تنافسية من خلال التركيز على الرقمنة والذكاء الاصطناعي (AI) بما يمكنه من التكيف مع المشهد المالي المتطور باستمرار. ويسهم هذا النهج الاستراتيجي في تعزيز تجربة العملاء، وتحسين الكفاءة التشغيلية، ودعم الابتكار.

نظرة عامة

يلتزم بنك مصر، بدفع عجلة الابتكار في الخدمات المصرفية الرقمية، بما يضمن تجربة عملاء سلسلة وأمنة وسهلة الوصول.

تدمج رؤية البنك الاستراتيجية أحدث التقنيات لتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة، وتحسين الكفاءة، وتحقيق ربحية مستدامة، مع إعطاء الأولوية لرضا العملاء من خلال الأتمتة المتقدمة وتحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

كما يقوم البنك بالتحسين المستمر للخدمات لتحقيق النجاح على المدى الطويل، وتلبية توقعات العملاء المتطورة، وإحداث تأثير مجتمعي إيجابي.

تستند جهود التحول الرقمي في بنك مصر إلى منظومة متكاملة من القنوات الرقمية، بما في ذلك تطبيقات الهاتف المحمول، والمنصات الإلكترونية، وأجهزة الصراف الآلي، مما يتيح إجراء المعاملات المصرفية عبر الإنترنت وبالتالي تقليل زيارات الفروع. ويلعب الذكاء الاصطناعي دورًا محوريًا في تطوير وتعزيز كفاءة العمليات، وتحسين تجربة العملاء عبر روبوتات المحادثة والمساعدين الافتراضيين، بالإضافة إلى أنظمة الكشف الاستباقي عن الاحتيال ومنعه.

ودعمًا لذلك، يواصل مركز تميز البيانات والتحليلات (CoE)، دعم البنك عبر فرق متخصصة ونماذج تشغيلية قائمة على

الذكاء الاصطناعي وحلول بيانات قابلة للتطوير تغطي القطاعات المصرفية الرئيسية، بما في ذلك قطاع التجزئة المصرفية، وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقطاع المعاملات المصرفية الدولية، وقطاع الشركات، وقطاع المخاطر.

وقد حققت هذه الجهود نتائج ملموسة في مجالات مثل التصنيف الائتماني، والبيع المتقاطع الذكي، والكشف عن الاحتيال. كما تم إطلاق العديد من نماذج تطبيقات التحوّل الرقمي، التي تعتمد على التحليلات المتقدمة في ٢٠٢٤، على أن يستمر تنفيذها وتطويرها خلال السنوات الثلاث المقبلة.

تركّز خارطة الطريق للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٦ على التوسع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجالات التصنيف الائتماني للأفراد، وتعزيز آليات منع الاحتيال، ونشر التحليلات الذكية عبر جميع خطوط الأعمال.

ثقافة رقمية ديناميكية قابلة للتكيف

في ظل البيئة المالية التنافسية الحالية، تتبنى المؤسسات المصرفية باستمرار استراتيجيات مبتكرة تعزز خدماتها وتلبي الاحتياجات المتنوعة والمتغيرة باستمرار لقاعدة عملائها. ويعمل بنك مصر بنشاط على تعزيز ثقافة رقمية ديناميكية وقابلة للتكيف. تقوم على مجرد تبني أحدث التقنيات، لتركز كذلك على تعميق تفاعل العملاء وكافة أصحاب المصلحة.

وإدراكًا بأن التقدم الحقيقي في القطاع المالي يركز على الشمول. يعطي البنك الأولوية للجهود المبذولة لسد الفجوة الرقمية. ويتمثل أحد الجوانب الأساسية لاستراتيجيته في الالتزام القوي بتعزيز محو الأمية الرقمية، لا سيما بين الشرائح السكانية الأقل وصولاً للخدمات المالية.

ومن خلال دعم هذه الجهود، يعمل بنك مصر على تلبية الاحتياجات متعددة الأوجه لقاعدة عملائه الواسعة، ومتطلباتهم المالية المتنوعة، مع تزويدهم بالمعرفة والأدوات اللازمة للتحكم في شؤونهم المالية وتحقيق أهدافهم.

وبعكس هذا الالتزام الراسخ بالتقدم التكنولوجي والمسؤولية الاجتماعية رؤية بنك مصر لتحقيق نظام مالي أكثر سهولة وإنصافًا.

مراحل رئيسية في التحول الرقمي خلال عام ٢٠٢٤

شهد القطاع المصرفي تحولًا كبيرًا بسبب التقدم الكبير في التكنولوجيا الرقمية. مما فرض على البنوك تبني نهج التغيير لتواكب هذه المتغيرات، وفي هذا السياق، استجاب بنك مصر لهذا التحدي من خلال إنشاء قطاع متخصص للتحول الرقمي يهدف إلى تحديث خدماته.

وفي هذا الإطار، يركز قطاع التحول الرقمي على رقمنة رحلات العملاء من خلال منصات رقمية سهلة الاستخدام، ما يساهم في تبسيط العمليات، وتقليل أوقات المعاملات، وتعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية.

من خلال إعطاء الأولوية للابتكار واحتياجات العملاء، يهدف بنك مصر إلى أن يصبح رائدًا في مجال الخدمات المصرفية الرقمية، وتحسين رضا العملاء، وتعزيز النمو المستدام.

مكتب التحول في بنك مصر

شهدت رحلة تحول بنك مصر خطوة محورية خلال عام ٢٠٢٤، تمثلت في إعادة هيكلة الأركان الرئيسية لمكتب التحول، بما يضمن دمج التحول الرقمي في كل جانب من جوانب المؤسسة.

وانطلاقًا من إدراك البنك لأهمية مواكبة بيئة السوق المتغيرة، نفذ مكتب التحول في بنك مصر نموذج تشغيل مرن (Agile)، القائم على أساس وحدات العمل المرنة (Tribes)، بهدف تسريع وتيرة الإنجاز، وتحقيق نتائج عالية الجودة والقيمة.

يهدف هذا التحول الاستراتيجي إلى تعزيز القدرة التنافسية لبنك مصر والاستجابة بمرونة وفعالية لاحتياجات العملاء المتغيرة. ويؤكد على التزام البنك بالاعتماد أكثر على البيانات، مما يرسخ أساسًا قوية تدعم جهود التحول المستمر.

ويرتكز مكتب التحول على أربع دعائم أساسية: أولها "التحول الثقافي"، الذي يركز على توحيد القيم والممارسات داخل المؤسسة؛ وثانيها "التحول الوظيفي ومرونة الأعمال"، الذي يعزز بناء بنية تحتية مؤسسية قوية؛ أما الدعامة الثالثة فهي "نموذج التشغيل المرن" بقيادة مركز التميز، لتعزيز ثقافة القدرة على التكيف والكفاءة؛ وأخيرًا "تحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي"، الذي يوجّه البنك نحو نهج مؤسسي قائم على البيانات لتحسين عملية اتخاذ القرار ودعم النمو المستقبلي.

نموذج التشغيل المرن

حقق نموذج العمل المرن في مكتب التحول نجاحًا ملحوظًا على مدى السنوات الخمس الماضية، مما ألهم البنك لتوسعة نطاقه ليشمل قطاعات أخرى. وقد اعتمد بنك مصر إطار عمل تشغيلي مرن يهدف إلى تسريع مسيرة التحول الرقمي.

يرتكز هذا الإطار على تشكيل فرق متعددة التخصصات تركز على تحقيق القيمة، وتطوير المهارات والقدرات الجديدة، والاستفادة من الأدوات الرقمية، وتطبيق مسارات عمل مرنة تعزز التعاون بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك قطاعات الأعمال والدعم.

نجحت النماذج التشغيلية لدى بنك مصر في إطلاق ست وحدات عمل مرنة، وذلك ضمن قطاعات مثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتجزئة، والمعاملات المصرفية الدولية. وتم تنفيذ هذه الوحدات لضمان تقديم نتائج قيمة وعالية الجودة، مما يساعد البنك على الحفاظ على قدرته التنافسية والتكيف مع احتياجات العملاء المتطورة.

وفي عام ٢٠٢٤، واصل البنك تقدمه في تطبيق منهجية التشغيل المرن من خلال إطلاق المرحلة الثالثة من التوسع، والتي شملت ضم فرق عمل جديدة إلى النموذج التشغيلي المرن. وتضمن ذلك تفعيل فريق بنية تكنولوجيا المعلومات المؤسسية والحوكمة الدولية، إلى جانب إطلاق فريق تمكين تكنولوجيا المعلومات لدعم التحول المرن وتصميم وإطلاق موجة العمل الثالثة. كما ركّز البنك على تعزيز استقرار فرق العمل التابعة للموجة الثانية، بالإضافة إلى تأسيس الفريق السابع المعني بتحول تكنولوجيا المعلومات لمنصات التكامل وإدارة سير العمل. ويتولى مركز التميز قيادة هذا التحول عبر تشكيل فريق متخصص يعمل على ترسيخ وتعميم نموذج التشغيل المرن الجديد في مختلف قطاعات البنك.

يتولى مركز التميز مجموعة من المهام الجوهرية، تشمل وضع المعايير، وصياغة الاستراتيجيات، وتطبيق أفضل الممارسات،

وتسهيل النمو المهني، إلى جانب تعزيز القدرات من خلال التدريب أثناء العمل، كما يشرف المركز على تنسيق عمليات التقييم وإدارة التوظيف، بما يضمن استقطاب الكفاءات اللازمة والمحافظة على أعلى مستويات الجودة والخبرة عبر مشاركة فعّالة في منظومة التوظيف. كما تحرص الشركات التابعة لبنك مصر على:

- مشاركة واعتماد المعايير المرجعية وأفضل الممارسات ونماذج التشغيل والمبادئ التوجيهية.

- ضمان واءمة الأهداف والنتائج الرئيسية للفرق والوظائف مع استراتيجية البنك والمجموعة من منظور استراتيجي رفيع.

- توحيد أطر التعاون واعتماد نماذج التشغيل الشفافة والفعالة.

- تعزيز عمليات التسليم والجداول الزمنية.

التحول الثقافي

تكرس إدارة التحول الثقافي جهودها لدفع التغيير من خلال ترسيخ ثقافة عمل موحدة وشاملة. تستند إلى قيمًا ومبادئ واضحة تلهم موظفي بنك مصر وتوجه سلوكهم.

ومن خلال ذلك، تمكّن الإدارة الموظفين من التفاعل بشكل وثيق مع الأهداف الاستراتيجية الشاملة للبنك، وتبني ممارسات عمل تركز على تفكير مستقبلي.

علاوة على ذلك، تسهم هذه المبادرة تعزيز قدرة البنك على الاستفادة الكاملة من المهارات المتنوعة لكوادره، مما يؤدي إلى تجربة عملاء غنية. وتماشياً مع هذه الأهداف، دعمت إدارة البنك إنشاء بيئة عمل ديناميكية وتعاونية ومتعددة التخصصات.

لا تعزز هذه الأجواء التعلم المستمر فحسب، بل تضمن أيضًا انسجام قيم الموظفين وسلوكياتهم مع الأهداف الطموحة للتحول الرقمي.

منتجات وخدمات بنك مصر الرقمية المتطورة

تمويل إكسبريس للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

أطلق بنك مصر نسخة مطورة من منتج الرائد، ”تمويل إكسبريس للمشروعات الصغيرة والمتوسطة“ (BM SME Express)، والذي يمثل نقلة نوعية في الإقراض الرقمي للمشروعات الصغيرة في مصر. وتوفر هذه التسهيلات الائتمانية المتطورة لرواد الأعمال وصولاً سريعًا ومريحًا وآمنًا إلى التمويل عبر الإنترنت، ودون الحاجة إلى زيارة الفروع. وقد تم إطلاقه في البداية كحل رقمي بالكامل، وهو يمكّن أصحاب الأعمال الصغيرة من التقدم بطلب للحصول على تمويل مباشرة من خلال موقع بنك مصر الإلكتروني.

ويُعد هذا التمويل أسرع تسهيل ائتماني في مصر للشركات الصغيرة، حيث يتم صرف المبالغ في غضون ٥ أيام عمل من تاريخ تقديم الطلب فقط. وبناءً على نجاحه، يقدم إصدار ٢٠٢٤ تحسينات تهدف إلى تقديم تجربة عملاء أكثر ذكاءً وتخصيصًا.

التحسينات الرئيسية في إصدار ٢٠٢٤

- توسيع نطاق التمويل ليشمل مبالغ تتراوح بين ١٠٠ ألف جنيه مصري إلى ٥ ملايين جنيه مصري.

- إتاحة خيار تمويل إسلامي متوافق مع الشريعة الإسلامية، قائم على المرابحة عبر الإنترنت بالكامل.

- خدمات استعلام رقمية تتيح التعرف على الفروع القريبة والمراكز الإدارية ومتطلبات الضامن.

- تكامل سلس مع تقارير I-Score بصيغة PDF وأنظمة التحكم في المخاطر لدعم قرارات ائتمانية أفضل.

- مسارات عمل منظمة للتعامل مع الاستثناءات والتصعيد، مما يضمن المرونة عند الحاجة إليها.

- آلية مدمجة لتعليقات العملاء بهدف التحسين المستمر للخدمة والمشاركة في الوقت الفعلي.

- نظام متطور للكشف عن الاحتيال، يوفر مراحل إضافية من الأمان والثقة.

من خلال هذه التحسينات، يعزز إصدار BM SME Express ٢٠٢٤ التزام بنك مصر بالتحول الرقمي، والتركيز على العملاء، وتعزيز الشمول المالي. فالمنتج ليس أسرع فحسب، بل أذكى وأقوى من حيث الأمان والاستجابة للعملاء.

منصة إكسبريس للمشروعات

لأول مرة في مصر، تجمع منصة إكسبريس للمشروعات (MSME Express) جميع احتياجات المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مكان واحد. وتقدم المنصة تجربة تصفح سلسلة، تشمل كلاً من المنتجات التمويلية والخدمات غير المالية المصممة لتلبية احتياجات جميع الشرائح.

كما توفر المنصة دعمًا وحلولاً غير مالية لرواد الأعمال وأصحاب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مما يساعدهم على إدارة أعمالهم وتنميتها في العصر الرقمي. حيث تُمكن العملاء من الوصول إلى شراكات وعروض وموارد مخصصة لدعم النمو المستدام.

مراحل رئيسية في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي خلال عام ٢٠٢٤

شهد عام ٢٠٢٤ تقديم العديد من تجارب استخدام الذكاء الاصطناعي المؤثرة في مختلف قطاعات البنك، بما في ذلك التجزئة المصرفية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والالتزام. وعليه تم تحسين نماذج التصنيف الائتماني لكل من عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأفراد.

إضافة لما تقدم، عزز البنك إمكانياته الدفاعية ضد الاحتيال في تقديم الطلبات وغيرها من الأنشطة الاحتيالية من خلال نشر نماذج كشف متقدمة.

وقد نفذ البنك في قطاعي الجملة والتجزئة، نماذج "ثاني أفضل عرض ("next-best-offer)، مما أدى إلى تحقيق قيمة تجارية قابلة للقياس من خلال تمكين تفاعل أذكى وبيع متقاطع أكثر فعالية.

تدعم هذه النماذج اتخاذ القرارات بشكل آلي بما يتماشى مع سياسات البنك، وتبسط العمليات، وترتقي بتجربة العملاء.

وفي قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ساهمت نماذج الذكاء الاصطناعي في تعزيز قيمة المبيعات للمنتجات وأعدت تنشيط عملاء الشركات غير النشطين من خلال تحسين الاستهداف وتحديد الحدود الائتمانية الأمثل.

أما في مجال الالتزام، تم تطوير نماذج مكافحة غسيل الأموال (AML) بالاعتماد على منطق ذكي يقوم على القواعد، مما عزز قدرة البنك على رصد الأنشطة المشبوهة واتخاذ إجراءات مستهدفة في الوقت المناسب.

وتُبرز هذه الإنجازات الدور المحوري للبيانات والذكاء الاصطناعي في دعم النمو، والحد من المخاطر، وتسريع التحول في جميع أنحاء البنك.

حوكمة البيانات

كجزء من تحوله نحو ثقافة تعتمد على البيانات، أطلق بنك مصر استراتيجيته الشاملة لحوكمة البيانات.

وشمل ذلك تفعيل إطار عمل للحوكمة يغطي أكثر من ٤٠ مجالاً للبيانات، مع دمج وظائف رئيسية تشمل الإشراف على البيانات، وفهرستها، ورصد مؤشرات جودة البيانات.

وتدعم جهود البنك في هذا الصدد منصة تكنولوجية عالية المستوى تضيف الطابع المؤسسي على ملكية البيانات، وتدفع نحو مزيد من الشفافية والمساءلة، مع ضمان الالتزام لأعلى المعايير التنظيمية المحلية والدولية، بما يعزز موثوقية أصول معلومات البنك.

إدارة البيانات ورؤى الأعمال

واصل بنك مصر تنفيذ استراتيجيته لبيانات المؤسسة من خلال تطوير منصات وقدرات مؤسسية متقدمة. وتم إنشاء مستودع بيانات المؤسسة (Enterprise Data Warehouse) ليكون مصدراً موحدًا للمعلومات، مما يضمن توفر رؤى دقيقة وعالية الجودة تدعم القرارات الاستراتيجية والتشغيلية.

وبالتوازي مع ذلك، عمل البنك على تعزيز بيئة التحليلات ذاتية الخدمة، من خلال تطبيق منصات مؤسسية لإعداد التقارير وتكامل البيانات، إلى جانب اعتماد أدوات إعداد تقارير حديثة ولوحات معلومات تفاعلية.

وقد مكّن هذا وحدات الأعمال من الوصول المباشر إلى البيانات وتحليلها ثم التوصل إلى رؤى منها بشكل مستقل. كما تم تفعيل بحيرة البيانات (Data Lake) لتوسيع نطاق استخدام الذكاء الاصطناعي، بشكل متوازٍ مع تأسيس بنية بيانات المؤسسة بالكامل لتتماشى مع أهداف البنك الاستراتيجية.

تشكل هذه المبادرات أساسًا قويًا لبيئة بيانات متاحة وآمنة وقابلة للتوسع، مما يعزز تبني الذكاء الاصطناعي (AI)، وذكاء الأعمال (BI)، ودعم قرارات قائمة على البيانات عبر المؤسسة.

أكاديمية البيانات والتحليلات

يهدف تعزيز دمج اتخاذ القرارات التي تستند على البيانات في ثقافة المؤسسة، وسعت أكاديمية البيانات والتحليلات في بنك مصر برامجها لتدريب مترجمي الأعمال (Business Translators) وتطوير مهارات الموظفين في مختلف القطاعات.

وقد ساهمت هذه الجهود في تبني أدوات الذكاء الاصطناعي وتنمية الخبرات الداخلية بشكل أسرع لدعم تحقيق أهداف التحول الشامل.

بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات في وظائف الدعم، مثل الموارد البشرية والمالية والاستثمار، مما أتاح اتخاذ قرارات أذكى وأسرع تتجاوز العمليات التي تواجه العملاء.

وبالنظر إلى المستقبل، يتطلع فريق البيانات والتحليلات إلى مواصلة تطوير الأولويات الاستراتيجية للبنك، من خلال الابتكار القائم على الذكاء الاصطناعي، وتحسين جودة إتاحة البيانات، وتعزيز ثقافة بيانات قوية تدعم النمو والمرونة على المدى الطويل.

الجوائز والتكريمات

مجلة ذا ديجيتال بانكر
أفضل بنك في مجال التحول الرقمي – الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
مجلة آسيان بانكينج آند فاينانس
بنك العام في التحول الرقمي محليًا – مصر
جوائز التميز والإنجاز المصرفي - الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب
أفضل بنك في مجال تعزيز التمويل والتحول الرقمي – مصر

استراتيجيتنا للتنمية المجتمعية

يلتزم بنك مصر التزامًا راسخًا بدفع النمو الاقتصادي وتعزيز أهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠، ويعمل بنشاط لتفادي تأثيره البيئي. ويتبنى البنك نهجًا قويًا متعدد الأوجه يدمج الممارسات المستدامة مع أهدافه الاقتصادية الشاملة. وتعد الشفافية عنصرًا أساسيًا في هذه الاستراتيجية، حيث يفصح بنك مصر عن عملياته ونتائج بدقة وموثوقية وفي الوقت المناسب. كما يؤسس البنك من خلال هذه الجهود، فلسفة تقوم على القيم وتحقق التوازن بين الربحية والمسؤولية.

مبادئنا الاستراتيجية الأساسية

تستند أعمال بنك مصر للتنمية المجتمعية على أربع ركائز أساسية، مما يضمن تأثيرًا شاملاً ودائمًا لكل من المؤسسة والمجتمعات التي تخدمها.

الأرض



يدرك بنك مصر أن المجتمع السليم يعتمد على بيئة صحية. لذلك، يشجع البنك بنشاط الممارسات المستدامة، ويدعم المبادرات التي تحمي كوكبنا. وتشمل هذه المبادرات دعم مشروعات الطاقة المتجددة، وتشجيع الإدارة المسؤولة للنفايات، وتقليل الأثر البيئي لعمليات البنك.

الاقتصاد



إدراكًا بأن المجتمع القوي يزدهر بالرخاء الاقتصادي، يركز بنك مصر على المبادرات التي تحفز النمو المستدام. ويشمل ذلك خلق فرص عمل، ورعاية ريادة الأعمال، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، وتمكين الأفراد والشركات من تحقيق إمكاناتهم الكاملة.

المجتمع



يعمل بنك مصر بنشاط لخلق مجتمع يتمتع فيه الجميع بفرص متكافئة للنمو والازدهار، بغض النظر عن خلفيتهم أو ظروفهم. ويشمل ذلك تمكين المجتمعات المهمشة، وتعزيز الثقافة المالية للجميع، ودعم نمو الشركات المحلية، وضمان عدم تخلف أي شخص عن الركب.

الحوكمة



يؤمن بنك مصر بأن التنمية المجتمعية الحقيقية تتحقق بالتعاون فيسعى بنشاط إلى إقامة شراكات بين المنظمات المحلية، والهيئات الحكومية، وقادة المجتمع، وتعزيز الجهود الجماعية لتلبية احتياجات المجتمع وضمان نجاح المبادرات التنموية على المدى الطويل.

يحرص بنك مصر بكل قوة على ترسيخ نزاهته التشغيلية وثقافته المؤسسية القائمة على مبادئ الحوكمة الرشيدة. كما يواصل التزامه الصارم باللوائح والمعايير الأخلاقية القوية، مما يضمن الامتثال ويعزز الثقة بين جميع أصحاب المصلحة. وتُعد مبادئ الحوكمة المؤسسية جزءًا لا يتجزأ من هوية البنك، إذ توجه قراراته الاستراتيجية وعملياته اليومية على حد سواء.

وانطلاقًا من هذا الالتزام، يسعى البنك باستمرار إلى إيجاد فرص لتعزيز إطار حوكمته وتعزيز النمو المستدام، والحفاظ على الثقة الراسخة لعملائه وموظفيه والمجتمع الأوسع الذي يخدمه.

يستند بنك مصر إلى قناعة راسخة بأن التمكين الاقتصادي يعزز الرخاء الشامل للأفراد ودعم المجتمعات. وانطلاقًا من التزامه بدفع عجلة التطور، يواصل البنك جهوده في تمكين الشباب والنساء، ولا سيما في القرى منخفضة الدخل والمناطق غير الرسمية.

أرقام بنك مصر



الفروع

٨٧٥ فرع



محطات نقاط البيع

٧٠٠,٠٠٠+



العملاء

١٩ +
مليون عميل



المشتركون
فى محفظة بنك مصر

٠,٨٢٤ مليون مشترك



استثمارات المسؤولية
المجتمعية للشركات

١,٢٣ مليار جنيه مصرى



رأس المال المدفوع

١١٠
مليار جنيه مصري



أجهزة الصراف الآلي

٦,٠٠٠ جهاز
(خدمات ميسرة)



بطاقات الدفع الصادرة

١٥,٥ مليون بطاقة



الموظفون

٢٤,٠٠٠+ موظف



إجمالي الأصول

٣,٦١٠,٢
مليار جنيه مصري



صافى الربح بعد الضرائب

٨١,٣
مليار جنيه مصري



حقوق المساهمين

٣١٦,٢
مليار جنيه مصري



ودائع العملاء

٢,٤٩٧,٩
مليار جنيه مصري



صافى محفظة القروض للعملاء

١,١٩٦,٥
مليار جنيه مصري



صافى الرسوم والعمولات

٢٢,٩
مليار جنيه مصري



ضريبة الدخل المدفوعة

٤٦,٢
مليار جنيه مصري

* الأرقام المذكورة أعلاه مسجلة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

* الأرقام المذكورة أعلاه مسجلة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

كلمة رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي

شركاء النجاح، السادة الكرام،

بكل فخر وتيقن بالمسؤولية، أتوجه إليكم اليوم بصفتي رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي الجديد لبنك مصر. لقد أظهر هذا الصرح العريق، الذي يُعد حجر الأساس في المشهد المالي للبلاد، أداءً قويًا، محققًا نموًا كبيرًا في جميع قطاعات أعماله. ويقف هذا النجاح شاهدًا على تفاني فريقنا وثقتكم الراسخة. وأعدكم بأن نظل ملتزمين بالحفاظ على إرث التميز الذي يحدد هوية بنك مصر والارتقاء به.

رؤيتنا للمستقبل

لقد بدأنا استراتيجية طموحة للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٨، والتي تضع الابتكار والتحول الرقمي ورضا العملاء الثابت في طليعة أولويات البنك. رؤيتنا في البنك واضحة: أن نصبح مجموعة مالية تتمحور حول الأفراد وتقدم تجربة عملاء مميزة لا مثيل لها، في كل وقت وفي أي مكان. هذه الرؤية ليست مجرد طموح، بل هي مبدأنا التوجيهي الذي يشكل التوجه الاستراتيجي للبنك ويوجه كل قرار نتخذه.

في قلب هذه الاستراتيجية تكمن محورية العملاء. إننا نؤمن إيمانًا راسخًا بأن وضع عملائنا في مركز كل ما نقوم به أمر ضروري لبناء علاقات دائمة. ومن هذا المنطلق، نستفيد من قوة البيانات والذكاء الاصطناعي لتعزيز فهمنا لاحتياجات العملاء وتفضيلاتهم، مما يمكننا من تقديم حلول مبتكرة ومخصصة تفوق توقعاتهم.

كما أننا ملتزمون بتعزيز منتجات البنك وخدماته في بيئة رقمية سلسة وآمنة، تتماشى مع التوجهات العالمية في التكنولوجيا المالية والخدمات المصرفية القائمة على البيانات.

ويؤكد التزام البنك بالنمو المربح تفانيه في تحقيق التوسع المالي المستدام. كما نهدف إلى تطوير عرض متكامل يشمل مجموعة شاملة من الخدمات، لضمان حصول كل شريحة من قاعدة عملائنا المتنوعة على الاهتمام والحلول التي تستحقها.

ويتمثل طموحنا في مواصلة تعزيز مكانتنا كأحد أبرز وأهم القطاعات المالية إقليميًا، مستندين في ذلك على استراتيجيتنا التي توازن بين قابلية التوسع والربح المستدام. ولذلك، نعطي الأولوية لنمو طويل الأجل يمكن إدارته بفاعلية بما يتماشى مع قيمنا الأساسية.

بينما نمضي نحو المستقبل، نهدف إلى قيادة القطاع الخاص، من خلال تقديم جميع الخدمات المالية عبر محفظة شاملة. بالتوازي مع التزامنا بضمان البساطة والكفاءة والأمان في جميع العمليات، مما يجعل الخدمات المصرفية متاحة وآمنة للجميع.

وتمتد رؤية البنك إلى ما هو أبعد من الخدمات المصرفية التقليدية. فنحن نطمح إلى أن نكون محررًا لمنظومة مالية متكامل، من خلال تطوير وإدارة منظومات مالية مترابطة تخلق قيمة للعملاء والشركاء على حد سواء. ويعزز هذا النهج تقديم الخدمات ويعزز التعاون عبر مختلف القطاعات.

الالتزام برفاهية المجتمع والحوكمة الرشيدة

تشكل فلسفة البنك الأساسية، التي تتمحور حول النمو المستدام والمرونة، حجر الأساس لاستراتيجيته المستقبلية وتوجه جميع عمليات صنع القرار. ومن دواعي سروري أن ألاحظ مسار نمونا على الرغم من التحديات المعقدة التي نواجهها، وهو دليل على بُعد نظرنا الاستراتيجي. ومع ذلك، فإن تحقيق هذه الإمكانيات يتطلب التزامًا ثابتًا، بغض النظر عن التحديات التي قد تنشأ محليًا أو إقليميًا أو عالميًا. ويجب أن نكون مستعدين للتكيف والابتكار لنبقى في الطليعة.

وبالحديث عن التنمية فنحن ننتهج نهجًا متكاملًا يوازن بين الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بينما نلتزم بأعلى معايير الحوكمة والشفافية. وتركز استراتيجية بنك مصر للمسؤولية المجتمعية على مبادرات ذات أثر ملموس تسهم في تحسين جودة الحياة للفئات الأكثر احتياجًا وتحقيق قيمة مستدامة قابلة للقياس.

ويتم تنفيذ برامج المسؤولية المجتمعية إما بشكل مباشر من خلال البنك أو عبر مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع، وذلك بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني. وتشمل هذه الجهود مجالات حيوية مثل الرعاية الصحية، والتعليم، وتنمية الريف والمناطق غير المخططة، وتمكين الشباب والمرأة، ودعم الأشخاص ذوي الهمم، وتوفير فرص العمل، والارتقاء بمستوى المعيشة.

ولتعزيز هذا الالتزام، خصص بنك مصر نحو ١.٢ مليار جنيه لمبادرات المسؤولية المجتمعية، دعمًا لرسالته في تعزيز النمو الشامل والتنمية الوطنية المستدامة.

كما يعتمد البنك نهجًا أكثر شمولًا في تقييم المخاطر البيئية ضمن محفظة الائتمان، كما يوسع مبادرات التمويل الأخضر لدعم المشروعات التي تسهم في بناء اقتصاد منخفض الكربون. فضلًا عن ذلك، يواصل البنك تطوير آليات قياس الأثر الاجتماعي والتقارير ذات الصلة، مع التركيز على الإسهامات الإيجابية التي يقدمها للمجتمعات التي يخدمها.

الحوكمة: الشفافية والمساءلة

يعتبر بنك مصر أن الحوكمة الرشيدة والالتزام بالسلوك الأخلاقي يمثلان الركيزة الأساسية للنجاح المستدام. ويحرص البنك على الالتزام الكامل بالأطر الرقابية، وترسيخ مبدأ الشفافية، وتطبيق الإدارة المالية الرشيدة، بما يعزز الثقة لدى العملاء والمستثمرين والعاملين والجهات الرقابية على حد سواء.

ومن خلال الالتزام بأعلى معايير الحوكمة المؤسسية والقيادة الأخلاقية، يسهم بنك مصر في تعزيز الاستقرار والمرونة للقطاع المالي المصري. وتستند عملية اتخاذ القرار إلى جميع المستويات إلى النزاهة والمساءلة وخلق القيمة المستدامة طويلة الأجل. وانطلاقًا من إرثه الممتد لأكثر من قرن، يواصل البنك التزامه العميق بالتفاعل مع أصحاب المصلحة، بما يضمن خدمة مصالحهم المتنوعة في استراتيجياته وتحقيق قيمة مشتركة لكل من المؤسسة والمجتمع.

الالتزام بالقيمة الدائمة

عند تصميم استراتيجيتنا لا نركز فقط على النمو ولكن أيضًا على المرونة. في هذا المشهد دائم التغير، ويظل التميز التشغيلي والمرونة الاستراتيجية في صميم خطتنا. وهذا يعني تنفيذ

أهدافنا الأساسية بدقة مع الحفاظ على قدرتنا على التكيف مع التحديات والفرص الجديدة.

تعكس هذه الاستراتيجية المتמاسكة والمستدامة التزامنا بالسير قدمًا نحو مستقبل واضح، فنواجه المستقبل بثقة، ونفي بعودنا لعملائنا ومجتمعنا وأصحاب المصلحة لسنوات قادمة.

إشراك أصحاب المصلحة

يدرك بنك مصر أهمية آراء أصحاب المصلحة ويعمل باستمرار على تعزيز قنوات الاتصال لضمان تقديم الجديد حول مبادراتنا وأدائنا في الوقت المناسب. ويستعرض تقريرنا السنوي للأعمال والمسؤولية المجتمعية تقدم أعمالنا مع أصحاب المصلحة ويوضح جهودنا لدمج الاستدامة في استراتيجية أعمالنا.

في ظل المشهد الاقتصادي الديناميكي، نحافظ على مرونتنا واستعدادنا. وقد صُممت استراتيجيتنا للتكيف مع التحديات، كي نواصل الابتكار واغتنام الفرص دائمًا. وبالتعاون مع أصحاب المصلحة، نحن واثقون من قدرتنا على الاستمرار في إحداث فرق هادف. وخلق قيمة أكثر شمولًا لجميع أصحاب المصلحة لدينا وللوطن. وكلنا ثقة بأن بنك مصر سيواصل ازدهاره محققًا قيمة دائمة بالتركيز على الابتكار ورضا العملاء والنمو المستدام.

سنبقى معكم، لنُعيد تعريف مستقبل العمل المصرفي وبنيني غدًا أكثر ازدهارًا وشمولًا للجميع.

خالص تحياتنا،

السيد/ عصام الوكيل

رئيس مجلس الإدارة (غير التنفيذي)



كلمة الرئيس التنفيذي

بنك مصر: التحول الرقمي والابتكار ورضا العملاء الركائز الأساسية للنمو

يواصل بنك مصر أدائه الاستثنائي والتزامه الثابت بالاستدامة. ولأكثر من قرن، كان البنك قوة فاعلة في دعم العملاء، وتعزيز النمو الاقتصادي، والنهوض بالرفاهية المجتمعية. وتظل استراتيجيتنا مركزة على التنمية المستدامة، لنضمن تقدمًا يفيد الأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء.

يعطي بنك مصر الأولوية للنمو المستدام طويل الأجل، مسترشدًا بفلسفة محورها العملاء والإدارة المسؤولة للموارد. كما تدعم ممارسات إدارة المخاطر القوية، جنبًا إلى جنب مع أطر الحوكمة والامتثال القوية، جهودنا لحماية مصالح العملاء بينما نتمسك بأعلى المعايير الأخلاقية - ونضمن الشفافية والثقة.

الابتكار متجذر في هويتنا، ويدعم التوسع الاستراتيجي ويضعنا كقوة رائدة في القطاع المصرفي المصري. يدرك بنك مصر أهمية الشراكات في تشكيل النظام المالي وبالتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، يعزز دوره كقائد وطني وإقليمي في الشمول المالي والتحول الرقمي.

التوسع الاستراتيجي والريادة في السوق

يدير بنك مصر واحدة من أكبر شبكات الفروع في مصر والشرق الأوسط، وبكل بسلاسة يدمج وجوده الفعلي بالحلول الرقمية المتقدمة. وتمتد بصمته الاستراتيجية الآن عبر ثلاث قارات، هم أفريقيا وآسيا وأوروبا، مدعومة باستراتيجية توسع استباقية تركز على الأسواق عالية النمو، لا سيما في قارتي أفريقيا وآسيا.

وعلى مدار أكثر من قرن من التميز المصرفي، يقف بنك مصر كرمز للاستقرار والمرونة والريادة، مدعومًا بخبرة عميقة وفهم استثنائي لاحتياجات العملاء. ويضع هذا الأساس القوي البنك في طليعة الصناعة المالية، حيث يجمع بين القوة المحلية والطموح العالمي.

اقتصاد مصر: الواقع الحالي والإمكانات المستقبلية

على الرغم من السياسات النقدية المتشددة والمخاطر الجيوسياسية المتزايدة، أظهر الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٢٤ مرونة ملحوظة، بينما بقي النمو الإجمالي مستقرًا. وبالرغم من ذلك، أخفى هذا تباينات إقليمية مثل النمو الأمريكي القوي المدفوع بالاستهلاك، وتباطؤ الاقتصادات الأوروبية، والزخم المستمر في الصين والهند كمحركات نمو عالمية رئيسية. وكان من أبرز الأحداث الانخفاض المستمر في التضخم العالمي نحو أهداف البنوك المركزية، مما مهد الطريق لتخفيضات في أسعار الفائدة في منتصف العام.

أما بالنسبة لمصر، فقد تأثرت بشكل ملحوظ بهذه الموجة بشدة. ففي السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤، تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي فانخفض إلى ٢,٤٪، من ٣,٨٪ في العام الأسبق له، وينسب ذلك إلى الصدمات الخارجية إلى حد كبير، والتوترات الجيوسياسية، والتدابير الانكماشية المحلية التي تهدف إلى استعادة توازن الاقتصاد الكلي، لا سيما من خلال ترشيد الاستثمار العام. وعلى الرغم من هذه التحديات، تضع مصر الأساس للازدهار المستقبلي من خلال الإصلاحات الهيكلية والمبادرات التنموية المستهدفة.

لا يزال التضخم مرتفعًا، ولكنه شهد تراجعًا ملحوظًا من ٣٨٪ في عام ٢٠٢٣ إلى ٢٦,٤٪ في سبتمبر ٢٠٢٤، بعد زيادة طفيفة من ٢٦,٢٪ في أغسطس. ويعكس هذا التراجع تحسن التدفقات المالية وارتفاع نشاط الاستثمار، بما في ذلك مساهمات كبيرة من شركاء دول مجلس التعاون الخليجي في قطاعات الطاقة والعقارات والخدمات اللوجستية. كما تعكس الجهود الأوسع لتعميق التكامل الإقليمي، مثل الشراكات في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA)، التزام مصر بتعزيز روابط التجارة والاستثمار.

بينما تستمر بعض الضغوط، تتحسن التوقعات الاقتصادية. ووفقًا لـ Fitch Solutions، كان من المتوقع أن ينمو اقتصاد مصر بنسبة ٣,٢٪ في عام ٢٠٢٤ و٤,٢٪ في السنة المالية التالية، مما يشير إلى نقطة تحول محتملة وعلامات إيجابية لعوائد الإصلاح الاقتصادي. وتهدف هذه الإجراءات إلى بناء هيكل اقتصادي أكثر تنوعًا قادرًا على الصمود أمام الصدمات الخارجية.

أما مصر، فتتبنى استراتيجية تركّز على تعزيز الصلابة الاقتصادية من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوسيع الشراكات الدولية، وتسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الطموحة. وعلى المدى القصير، تستهدف هذه الجهود تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فيما تضع في الوقت ذاته الأسس لنمو مستدام وشامل. وباختصار، تمضي مصر قدمًا في التعامل مع فترة من التقلّبات المتزايدة، مع الإعداد لمرحلة أكثر قوة وتنوعًا في اقتصادها.

تبني استراتيجية جديدة لاستمرار الأداء المتميز

برؤية مستقبلية واضحة، كشف بنك مصر عن استراتيجيته الطموحة للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٨، واضعًا الابتكار والتحول الرقمي ورضا العملاء في طليعة أولوياته. وتُعد هذه الخطة الاستراتيجية تنويجًا لتحليل شامل للسوق وفهم عميق لنقاط قوة البنك وفرصه. وبناءً على الأسس التي أرسنها مجالس الإدارة السابقة، يُظهر مجلس الإدارة بصيرة استراتيجية، ويتوقع اتجاهات السوق المستقبلية والتحديات المحتملة، على الصعيدين المحلي والدولي.

ويعكس هذا النهج الاستباقي تكاملًا بين استراتيجيات النمو وإدارة المخاطر، حيث تتضمن تدابير فعالة لتخفيف المخاطر المالية والتشغيلية والتكنولوجية، مما يضمن استمرار رحلة نجاح البنك بشكل آمن ومستدام في مواجهة أي شكوك اقتصادية أو ظروف غير متوقعة. ويؤكد ذلك التزام البنك بالنمو المسؤول في نهجه الشامل لإدارة المخاطر.

قوة مالية ثابتة وزخم نمو متواصل

حقق بنك مصر نتائج مالية قوية، مسجلًا نموًا كبيرًا في جميع قطاعات الأعمال، كما هو موضح في القوائم المالية المستقلة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

وقد بلغ إجمالي المركز المالي ما يقرب من ٣,٦١٠,٢ مليارات جنيه مصري بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤، مسجلًا معدل نمو مذهل بلغ حوالي ٤١,٥٪ مقارنة بـ ٢,٥٥١,٤ مليار جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٣. كما ارتفع صافي محفظة قروض للعملاء بنسبة ٣١,٢٪، ليصل إلى ١,١٩٦,٥ مليار جنيه مصري مقارنة بـ ٩١١,٩ مليار جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٣.

وشهدت محفظة ودائع العملاء أيضًا نموًا كبيرًا، حيث ارتفعت بنسبة ٣٣,٢٪ لتصل إلى ٢,٤٩٧,٩ مليار جنيه مصري، من ١,٨٧٤,٨ مليار جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٣. وبلغت أرباح بنك مصر قبل خصم الضرائب ١٣٧,٥ مليار جنيه مصري في عام ٢٠٢٤، مما يمثل زيادة كبيرة عن ٨٠,٩ مليار جنيه مصري في الفترة ذاتها من العام السابق.

كما بلغت حقوق الملكية ٣١٦,٢ مليار جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٤. علاوة على ذلك، شهد معدل الربحية دفعة كبيرة، حيث ارتفع صافي الربح إلى ٨١,٣ مليار جنيه مصري في عام ٢٠٢٤، بزيادة ملحوظة بلغت ٥٣,٧٪ مقارنة بالعام السابق.

كما تعكس المؤشرات التشغيلية قوة الأداء المستدام للبنك، حيث ارتفع العائد على متوسط أصول البنك (ROAA) إلى ٢,٥٠٪ في عام ٢٠٢٤، مقارنة بـ ٢,١٤٪ في عام ٢٠٢٣. كما بلغ إجمالي قروض البنك للعملاء ١,٣١٨,٤ مليار جنيه مصري في نهاية ديسمبر ٢٠٢٤، محققًا زيادة بنسبة ٣٧,٩٪ على أساس سنوي.

ويواصل بنك مصر التزامه بتمويل المشروعات من كافة الأحجام ودعم جميع القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق تأثير اقتصادي إيجابي. وأظهرت البيانات المالية أداءً إيجابيًا في جميع خطوط الأعمال. فاعتبارًا من ديسمبر ٢٠٢٤، بلغت محفظة قروض الشركات الكبيرة ١,٣١٢,٧ مليار جنيه مصري، لتسجل بذلك نموًا بنسبة ٤٥٪ على أساس سنوي.

وبالتوازي، بلغ إجمالي محفظة خدمات الشركات والقروض المشتركة الموجهة للمشروعات المستدامة نحو ١١,٢ مليار جنيه مصري. كما بلغت محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر نحو ٥٠,٤ مليار جنيه مصري. هذا وقد سجلت محفظة التجزئة المصرفية نموًا ملحوظًا بنسبة ١٨٪ مقارنة بالأرصدة المسجلة في نهاية ديسمبر ٢٠٢٣.

قيادة الشمول المالي

يعتبر بنك مصر الشمول المالي حجر الأساس للنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. ويلتزم البنك بتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية، لا سيما للفئات الأقل دخلًا والشركات الصغيرة، بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

يضمن بنك مصر للنساء والشباب وذوي الإعاقة وصولاً أوسع للخدمات، من خلال الحلول الرقمية المتقدمة والاستراتيجيات الشاملة، مما يمكّن الأفراد والمؤسسات من المشاركة الفعالة في النظام المالي.

بنهاية عام ٢٠٢٤، قدّم بنك مصر خدماته لأكثر من ١٩ مليون عميل، بانضمام ١,٩٥ مليون عميل جديد، بزيادة قدرها ١٠٪ على أساس سنوي. ويعكس هذا النمو جهود البنك المتواصلة نحو توسيع نطاق الوصول والشمول المالي.

تشمل الأولويات الرئيسية المحددة لتعزيز الشمول المالي تسريع التحول الرقمي، ودعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs)، وتمكين المرأة على وجه التحديد في النظام المالي.

التحول الرقمي: ضرورة استراتيجية

إن الابتكار الرقمي في صميم استراتيجية بنك مصر، وهذا ما يجعل البنك رائدًا في رحلة مصر نحو التحول الرقمي. وبفضل استثمارات البنك الكبيرة في البنية التحتية التكنولوجية، والمنصات المتقدمة، والأمن السيبراني القوي، يقدم البنك حلولاً آمنة وفعالة ومتمحورة حول المستخدم تعيد تعريف الخدمات المصرفية الحديثة.

هذا التحول يتجاوز التكنولوجيا، فهو يعزز الشمول المالي، ويعزز الإنتاجية، ويدعم النمو الاقتصادي المستدام بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠

في إطار رؤيته نحو منظومة رقمية متكاملة، يواصل بنك مصر أداء دور محوري في دعم التحول نحو اقتصاد غير نقدي. وقد حافظ البنك على حصته البالغة ٤٨٪ في خدمات صرف الرواتب الحكومية إلكترونياً للعام الثامن عشر على التوالي، حيث قام خلال عام ٢٠٢٤ بمعالجة تحويلات رواتب بقيمة ٢٣٥ مليار جنيه مصري لنحو ٤,٣ مليون موظف، من خلال ٣,٩ مليون بطاقة رواتب، تأكيدًا لدوره في إضفاء الطابع الرسمي على منظومة الرواتب في القطاعين العام والخاص.

ويواصل بنك مصر على تعزيز أجندته الرقمية من خلال تقديمه حلول دفع مبتكرة وتوسيعه منصاته الرقمية عبر قطاعات متعددة لتعزيز الكفاءة وإمكانية الوصول.

ومن خلال الشراكات الاستراتيجية مع كبار مزودي التكنولوجيا، يعزز البنك الشفافية ويسرع التكامل الرقمي على نطاق واسع، مما يرسخ ريادته في الابتكار المصرفي.

تمكين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال

يرى بنك مصر أن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) تشكل محركًا رئيسيًا للتنمية الاقتصادية في مصر. ولدعم هذا القطاع الحيوي، يقدم البنك منتجات مالية مبتكرة، مثل القروض متناهية الصغر والطلول المصرفية الرقمية، إلى جانب خدمات استشارية غير مالية تساعد الشركات على إضفاء الطابع الرسمي على أعمالها والتوسع.

تشمل المبادرات الرائدة برنامج «رواد النيل» (NilePreneur)، الذي يقدم الدعم الاستشاري والاستراتيجي للشركات الناشئة. وبرنامج «تقدر» (TEQDAR) للتسريع، وهو مبادرة لمدة ستة أشهر تجمع بين الخبرة التقنية والدعم المالي. يبرز برنامج «تقدر» التزام بنك مصر بدعم الشركات عالية الإمكانيات.

يدعم البنك من خلال هذه المبادرات بناء بيئة ريادة أعمال مرنة، ويقوي الصناعات المحلية، ويدفع بالتنمية القومية، وذلك كله من خلال الخدمات المالية المخصصة والشاملة.

دعم المرأة من أجل النمو المستدام

يرى بنك مصر المساواة بين الجنسين ركيزة أساسية للتنمية المستدامة. ويلتزم بتمكين المرأة من خلال تقديم خدمات مالية مخصصة ودعم الأعمال.

في ديسمبر ٢٠٢٤، قام البنك بتمويل ٣١,٥٠٧ مشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء، ما يمثل ٢٤,١٪ من محفظة البنك المخصصة لهذا القطاع. ويواصل بنك مصر تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة والنمو الشامل في جميع أنحاء مصر من خلال برامج تثقيف مالي موسعة، وحلول مخصصة، وتواصل مستمر وقوي.

ريادة التمويل الأخضر من أجل اقتصاد مرن

يضع بنك مصر الاستدامة والتمويل الأخضر في صميم استراتيجيته، بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وإرشادات البنك المركزي المصري. ويشكل هذا النهج تحولًا نحو الخدمات المصرفية المسؤولة، لضمان التوازن بين الربحية والتأثير البيئي والاجتماعي.

وقد طور البنك أنظمة قوية لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية لضمان التزام جميع أنشطة التمويل بأفضل الممارسات العالمية.

ويقوم بنك مصر بتمويل المشروعات الخضراء والمستدامة بنشاط عبر قطاعات متعددة مثل الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، وتحلية المياه، وإعادة التدوير، وإدارة النفايات، بالإضافة إلى المجالات ذات التأثير الاجتماعي مثل الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الرقمية.

وتخضع جميع المشروعات لتقييمات دقيقة وصارمة من حيث الأثر البيئي لضمان تحقيق فوائد قابلة للقياس للمجتمع والبيئة.

وتشمل المبادرات الرئيسية منتجات تمويل أخضر متخصصة ومبادرة مسرّع الأعمال المبتكر «تقدر Go Green»، وهو أول برنامج مسرّع للأعمال الخضراء في مصر. توفر هذه المبادرة التي تمتد لستة أشهر للشركات الناشئة في مجالي الطاقة المتجددة وإعادة التدوير الدعم المالي والخبرة التقنية والاستشارات الاستراتيجية لمساعدتها على التوسع والنجاح.

ويتصدر بنك مصر أيضًا جهود الحوكمة في الاستدامة، حيث كان أول بنك مملوك للدولة ينشر تقرير الاستدامة وفقًا لمعايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI) ومبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة. وبصفته أحد الموقعين المؤسسين لمبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فهو يتبنى مبادئ الصيرفة المسؤولة (PRB) ويتمشى مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs).

ومن خلال التعاون مع المؤسسات المالية الدولية والشركاء الاستراتيجيين، يواصل بنك مصر توسيع محفظته للتمويل الأخضر وتعزيز ريادته في انتقال مصر إلى اقتصاد شامل ومستدام. وتأتي هذه الجهود كدليل للالتزام البنك القوي بالمسؤولية البيئية والنمو المرن والازدهار طويل الأجل.

تمكين الأشخاص والقيادة الهادفة

إن أهم الأصول لدى بنك مصر هم موظفيه، وهو يولي اهتمامًا كبيرًا بتنميتهم والحفاظ عليهم وتمكينهم من خلال برامج الدعم والتطوير المتكاملة.

يتبنّى البنك مبادئ العدالة والتنوع والشمول، إضافة إلى تعزيز السياسات الداعمة للأسرة ليضمن التوازن بين الحياة العملية والشخصية. ومن بين مبادراته إتاحة ترتيبات عمل مرنة، وبرامج متخصصة للصحة والرفاهية، بما يرسخ بيئة عمل قائمة على الدعم والتكامل. كما يحرص البنك على تعزيز تمثيل المرأة في مختلف المستويات التنظيمية.

وفي إطار ترسيخ ثقافة احترافية، يستثمر البنك في برامج التدريب وبرامج تطوير القيادات، كما يعزز السلوكيات الأخلاقية والمساءلة. ومثل هذا التوجه يساهم في ترسيخ ثقافة الولاء والنزاهة، ويعزز الثقة ويمهّد لنجاح طويل الأمد.

أما من أولويات بنك مصر الخاصة الصحة والسلامة المهنية. فمن خلال تطبيق تقييمات دقيقة للمخاطر، وتنظيم تدريبات متخصصة في السلامة، وتنفيذ الإجراءات اللازمة، يضمن البنك بيئة عمل آمنة ومحترمة وإيجابية.

معًا، نبني الازدهار، فنزدهر

يعكس الأداء القوي لبنك مصر وجهوده المستدامة مدى التزامه الراسخ تجاه جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك العملاء والموظفون والمستثمرون والجهات التنظيمية والمجتمع الأوسع. ويعزز البنك الصلابة طويلة الأجل من خلال دفع المبادرات الاستراتيجية للنمو، وتعزيز الشمولية، ودمج رفاهية المجتمع والازدهار الاجتماعي في جميع أعماله.

ويضع هذا النهج بنك مصر في موقع ريادي ضمن القطاع المصرفي المصري، حيث يجمع بين القوة المالية والأثر الإيجابي على المجتمع. وتطلّعًا إلى المستقبل، يواصل البنك تبنيّه للابتكار، وتوسيع الفرص، والحرص على الممارسات المستدامة بما يساهم في بناء مستقبل قائم على الازدهار المشترك.

خالص التحيات والتقدير،

هشام عكاشة

الرئيس التنفيذي



الجوائز وشهادات التقدير

أدى التزام بنك مصر الثابت ومبادئه الثابتة إلى تحقيق إنجازات كبيرة في السنة المالية ٢٠٢٤، فأحرز عددًا من الجوائز ومراكز في التصنيفات العليا، مؤكّدًا بذلك سعيه نحو التميز.

مجلة ذا يوروبيان البريطانية

- أفضل بنك في مجال إدارة الخزانة – الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- أفضل مقدم خدمات إدارة السيولة – الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- أفضل بنك في مجال استبدال العملات الأجنبية – الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- أفضل بنك في مجال إدارة النقد – مصر
- أفضل علامة تجارية مصرفية – الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

مجلة كوزموبوليتان ذا ديلي

- أفضل بنك في مجال المسؤولية المجتمعية – مصر
- أفضل الحملات التسويقية – مصر
- أفضل بنك للخدمات المصرفية للأفراد – مصر

جلوبال فاينانس

- أفضل بنك في إدارة صناديق أسواق النقد والاستثمارات قصيرة الأجل – الشرق الأوسط
- ضمن البنوك الأكثر أمانًا – إفريقيا

مجلة وورلد بيزنس أوت لوك

- أفضل بنك في مجال المراجعة الداخلية – مصر

جوائز مجلة يوروموني للتميز

- أفضل بنك في مجال ائتمان الشركات – مصر

استقصاء تمويل التجارة لمجلة «يوروموني»

- رائد للسوق المصرية
- أفضل مقدم للخدمة – مصر

جوائز مجلة يوروموني للتمويل الإسلامي

- أفضل بنك للمعاملات المصرفية الإسلامية – مصر

جوائز مجلة يوروموني للتمويل العقاري

- أفضل بنك في مجال التمويل العقاري – مصر

مجلة ذا جلوبال إيكونوميكس

- أفضل بنك في مجال المسؤولية المجتمعية – مصر
- أفضل بنك في مجال ائتمان الشركات – مصر

جوائز ذا بيزنس بينيكل

- أفضل بنك في مجال الاستثمار – مصر

مجلة جازيت العالمية

- البنك الأكثر ابتكارًا في خدمات إدارة الخزانة – مصر
- البنك الأكثر ابتكارًا في منتجات التمويل الإسلامي- مصر

مجلة وورلد إيكونوميك

- أفضل علامة تجارية مصرفية – مصر
- أفضل حملة إعلانية تلفزيونية – مصر
- أفضل بنك في مجال المسؤولية المجتمعية – مصر

مجلة جلوبال براندز

- أفضل علامة تجارية مصرفية – مصر
- أفضل بنك في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة – مصر
- أفضل بنك في مجال ائتمان الشركات – مصر

شركة OSS Middle East

- شهادة الأيزو ٢١٠٠١: ٢٠١٨ في مجال إدارة المراكز التعليمية

شركة BSI

- شهادة الأيزو ISO/IEC ٢٧٠٠١: المعيار الدولي لإدارة أمن المعلومات

مجلة براندز ريفيو

- أفضل بنك في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة – مصر
- أفضل بنك في مجال المسؤولية المجتمعية – مصر

مجلة إنترناشيونال بيزنس

- أفضل بنك في مجال المراجعة الداخلية – مصر
- أفضل بنك في خدمات إدارة الخزانة – شمال إفريقيا
- أفضل بنك في مجال المسؤولية المجتمعية للشركات – مصر

مجلة آسيان بانكينج آند فاينانس

- بنك العالم في التحول الرقمي محليًا – مصر





مجلة ويمنز تابلويد

- أفضل مقدم للخدمات المصرفية لرائدات الأعمال – مصر

شركة كنترول كيس

- شهادة المعايير العالمية لتأمين بيانات بطاقات الدفع الإلكترونية بأحدث إصداراتها لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤

بوستن براند ريسيرش آند ميديا «جوائز العلامة التجارية العالمية»

- أفضل بنك في مجال الاستثمار – مصر
- أفضل حملة تسويقية – مصر

جوائز التميز المصرفي بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا

- أفضل مبادرة في مجال المسؤولية المجتمعية – مصر

يوروسيرت

- شهادة الأيزو ٩٠٠١: ٢٠١٥ في مجال نظم إدارة الجودة
- شهادة الأيزو ١٤٠٠١: ٢٠١٥ في مجال نظام الإدارة البيئية
- شهادة الأيزو ٩٠٠١: ٢٠١٥ في مجال إدارة الجودة الشاملة
- شهادة الأيزو ٤٥٠٠١: ٢٠١٨ في مجال نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية
- شهادة الأيزو ٣٧٠٠٠: ٢٠٢١ في مجال الحوكمة المؤسسية
- شهادة الأيزو ٣٧٣٠١: ٢٠٢١ في مجال نظام إدارة الامتثال
- شهادة الأيزو ٢٠٤٠٠: ٢٠١٧ في مجال ممارسات المشتريات المستدامة

تي يو في ساوث وست

- شهادة الأيزو ٩٠٠١: ٢٠١٥ في مجال إدارة الجودة القانونية

جوائز التميز والإنجاز المصرفي - الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب

- أفضل بنك في مجال تحفيز التمويل والرقمنة – مصر

جوائز إيميا فاينانس للإنجاز

- أفضل بنك لترتيب عمليات إعادة هيكلة في إفريقيا
- أفضل تمويل لإعادة هيكلة في إفريقيا
- أفضل تمويل لإعادة هيكلة في شمال إفريقيا
- أفضل إعادة تمويل في شمال إفريقيا
- أفضل إعادة هيكلة في شمال إفريقيا
- أفضل صفقة زراعية في إفريقيا
- أفضل صفقة سياحية في إفريقيا
- أفضل صفقة عقارية في إفريقيا
- أفضل صفقة استدامة في إفريقيا
- أفضل صفقة بتروكيماويات في إفريقيا
- أفضل صفقة بحرية في إفريقيا
- أفضل قرض مشترك في إفريقيا
- أفضل قرض بالعملة المحلية في شمال إفريقيا
- أفضل قرض مشترك شبه سيادي في إفريقيا

قائمة بلومبرج الخاصة بقروض النقابات

- المركز الثاني على مستوى البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية في تسويق القروض المشتركة وترتيبها.

مجلة إنترناشيونال فاينانس

- أفضل بنك في مجال المسؤولية المجتمعية – مصر
- أفضل بنك في مجال ائتمان الشركات – مصر

مجلة جلوبال بيزنس أوت لوك

- أفضل بنك في مجال ابتكار المشروعات الصغيرة والمتوسطة – مصر

إسلاميك فاينانس نيوز

- أفضل صفقة مضاربة

مجلة ميا فاينانس

- أفضل بنك للمعاملات المصرفي الإسلامية – مصر

استقصاء إدارة النقد لمجلة يوروموني

- أفضل بنك في إدارة النقد – مصر
- أفضل بنك مقدم لخدمة العملاء في مجال إدارة النقد – مصر
- أفضل بنك مقدم لمنتجات إدارة النقد – مصر
- أفضل بنك في استخدام التكنولوجيا في مجال إدارة النقد – مصر
- أفضل بنك في مجال التحصيلات – مصر
- أفضل بنك في بطاقات الشركات – الشرق الأوسط
- أفضل بنك في إدارة النقد بالعملات الأجنبية – الشرق الأوسط
- أفضل بنك في ميكنة المتحصلات – الشرق الأوسط

مجلة ذا ديجيتال بانكر

- البنك الأكثر ابتكارًا في مجال المدفوعات – الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- أفضل بنك في مجال التحول الرقمي – الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- أفضل مبادرة للتسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي – الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- أفضل بنك في مجال التجزئة المصرفية من حيث تجربة الموظفين – الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

شبكةنا واسعة النطاق

اتساع نطاق شبكة بنك مصر

رسخ بنك مصر حضوره بقوة وفعالية على الصعيدين المحلي والعالمي. فعلى المستوى المحلي، وصل عدد فروعهِ إلى ٨٥٠ فرعًا في جميع أنحاء جمهورية مصر العربية وذلك في ديسمبر ٢٠٢٤، مدعومًا بأكثر من ٦ آلاف ماكينة صراف آلي، و٧٠٠ ألف نقطة بيع. بالإضافة إلى ذلك، سجل البنك أكثر من ١٤ مليون معاملة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR code)، مما يؤكد التزامه بتعزيز إمكانية الوصول والتحول الرقمي.

بالإضافة إلى ذلك، يقدّم بنك مصر – باريس خدمات تجزئة مصممة خصيصًا للعملاء الذين تربطهم علاقات بمصر. وتواصل الاستثمارات في مجالات الحوكمة وثقافة المخاطر والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات تعزيز مرونة الأداء، في حين يضمن إطار بنك مصر القوي لجودة الائتمان الحفاظ على مستويات منخفضة من الأصول غير المنتجة. ويواصل الفرع تحقيق نتائج إيجابية ونموًا مستدامًا، مستفيدًا من موقعه الاستراتيجي الذي يؤهله للتوسع في مختلف الأسواق الأوروبية.

الإمارات العربية المتحدة

يدير بنك مصر ٥ فروع في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة، موزعة استراتيجيًا في أبو ظبي، ودبي، ورأس الخيمة، والشارقة. وتعمل هذه الفروع كمركز إقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث تربط العملاء بالشبكة العالمية لبنك مصر وتسهل تدفقات التجارة والاستثمار بين مصر والشرق الأوسط والأسواق الدولية.

خارج مصر، يستفيد بنك مصر من حضوره الدولي لدعم عملائه حول العالم، وتسهيل التجارة عبر الحدود، وتعزيز الروابط المالية مع الأسواق العالمية الرئيسية. يشمل هذا الشبكة فروعًا وشركات تابعة في ألمانيا ولبنان، وفروعًا في فرنسا والإمارات العربية المتحدة، ومكاتب تمثيلية في روسيا والصين وكوريا الجنوبية وإيطاليا وكينيا. كما تجري خطط للتوسع لدخول أسواق جديدة، مما يعزز طموح البنك ليكون لاعبًا رائدًا إقليميًا ودوليًا.

الفروع

فرنسا

يعد بنك مصر باريس (BM Paris)، الذي يعمل تحت إشراف بنك فرنسا منذ عام ١٩٢٢، لاعبًا موثوقًا في السوق الفرنسي منذ فترة طويلة. وتمثل تمويلات التجارة جوهر استراتيجيته، مع تركيز قوي على دعم تدفقات السلع وتعزيز العلاقات التجارية المصرية.



ويقدم بنك مصر الإمارات مجموعة متكاملة من الخدمات، تشمل الخدمات المصرفية للشركات والأفراد، وتمويل التجارة، وإدارة الثروات، والخزانة، وحلول المؤسسات المالية. كما قد وسعت العمليات قدراتها الرقمية بإطلاق منصة للخدمات المصرفية عبر الإنترنت وبتعزيز ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير، مما يعكس ثقة العملاء المتزايدة.

وتماشياً مع الاقتصاد الديناميكي لدولة الإمارات العربية المتحدة، يدعم بنك مصر الإمارات تمويل القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقة والبنية التحتية والاتصالات والتصنيع. كما تستمر الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية وأمن البيانات وأتمتة سير العمل في تعزيز جودة الخدمة والمرونة التشغيلية.

ومن خلال هذا العرض المتنوع، يعزز بنك مصر الإمارات الحضور الدولي لبنك مصر، بينما يدعم تنويع الإيرادات واحتياجات العملاء عبر الحدود.

المكاتب التمثيلية

يحتفظ بنك مصر بمكاتب تمثيلية في موسكو (روسيا)، وقوانغتشو (الصين)، وسيول (كوريا الجنوبية)، وميلانو (إيطاليا)، ونيروبي (كينيا). وتعمل هذه المكاتب كمراكز استراتيجية لبناء العلاقات وجمع معلومات السوق. وتشمل وظائفها الأساسية ما يلي:

- تعزيز فرص التجارة والاستثمار الثنائية
- التواصل مع المؤسسات المالية والشركات والجهات التنظيمية
- دعم المصدرين والمستثمرين المصريين في الخارج
- تعزيز علاقات بنك مصر المصرفية
- القيام بأبحاث السوق لتحديد الفرص الناشئة

وعلى الرغم من أن طبيعة هذه المكاتب التمثيلية لا تقدم خدمات متعلقة بالمعاملات البنكية، إلا أنها تلعب دورًا حاسمًا في دعم استراتيجية بنك مصر الدولية وتعزيز الاتصال عبر المراكز المالية العالمية.

الشركات التابعة

ألمانيا

تأسست الشركة التابعة لبنك مصر في ألمانيا، بنك مصر - أوروبا جي إم بي إتش (MBE)، في فرانكفورت عام ١٩٩٢ برأس مال مدفوع قدره ٦٠ مليون يورو. ويمتلك بنك مصر حصة تبلغ ٨١.٠٦٪ (٧٠.٥٪ مباشرة و٧.٥٪ من خلال بنك القاهرة).

وبصفته البنك المصري الأول والوحيد الذي يعمل في ألمانيا ووسط أوروبا، يعد بنك مصر - أوروبا بوابة حيوية للأعمال والاستثمار في مصر. وتشمل أنشطته الأساسية تمويل التجارة، وحلول تمويل الصادرات، وخدمات المراسلة المصرفية في جميع أنحاء مصر والشرق الأوسط.

ويُعد بنك مصر - أوروبا عضو في جمعية البنوك الألمانية ويستفيد من خطط حماية الودائع المحلية، كما يحافظ على روابط قوية مع مجالس الأعمال العربية والألمانية والدولية. ويعمل حاليًا على تعزيز سياسته الاستثمارية ودمج استراتيجية بيئية واجتماعية وحوكمة (ESG) بهدف زيادة حصة الأصول المرتبطة بالاستدامة في ميزانيته العمومية خلال السنوات القادمة.

لبنان

تأسس بنك مصر لبنان (BML) عام ١٩٢٩، قبل استقلال لبنان، ويعد ثالث أقدم بنك في البلاد. وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية الكلية الصعبة، يواصل BML إظهار مرونته والتزامه العميق باقتصاد لبنان ومجتمعه.

اتخذ بنك مصر لبنان إجراءات حكيمة لتعزيز ميزانيته العمومية، مع تركيز خاص للحفاظ على مستويات سيولة قوية وتحسين جودة الأصول. كما واصل البنك مواءمة عملياته مع التوجيهات التنظيمية، ولا سيّما تلك المتعلقة بإدارة السيولة وتكوين المخصصات، بما يضمن استقرار وضعه المالي ومتانته.

وفي ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، يظل بنك مصر لبنان ملتزمًا بتحقيق الاستقرار طويل الأمد، مرتكزًا على أسس الحوكمة الرشيدة وممارسات إدارة المخاطر القوية وإطار امتثال فعال، وهذا ما يعزز مكانته كشريك مالي موثوق.

الترويج لكنوز

مصر القديمة

المتاحف المصرية

المتحف اليوناني الروماني

📍 شارع المتحف اليوناني الروماني،
خلف المحافظة القديمة،
الإسكندرية

المتحف اليوناني الروماني

يُقدم المتحف اليوناني الروماني، وهو أحد المتاحف الكبرى في مصر، فرصة هائلة للتعرف على حضارة الإسكندرية من خلال فترة تاريخية مهمة؛ فقد خُصص لعرض القطع الأثرية التي ترجع للعصرين اليوناني والروماني في مصر؛ وبهذه التجربة الفريدة يمكن للزائر استكشاف تاريخ وحضارة وفنون وثقافة هذه الفترة المميزة من تاريخ مصر القديم.

يُعد المتحف اليوناني الروماني أقدم مبنى في مصر صُمم خصيصًا لعرض آثار وحضارة مصر في العصرين اليوناني والروماني. سعى العالم الإيطالي جيوسيبي بوتشي عدة مرات إلى تأسيس متحف في الإسكندرية ليضم مجموعة اكتشافاتها الأثرية منذ عام ١٨٨٩. وتحققت رؤيته بافتتاح المتحف على يد الخديوي عباس حلمي الثاني في ١٧ أكتوبر ١٨٩٢.

في ١٢ سبتمبر ١٨٩٤، وضع نوبار باشا حجر الأساس لمتحف جديد صممه المهندسان ديتريش وستينون على طراز كلاسيكي، ثم افتتحه الخديوي عباس حلمي الثاني مرة ثانية في ٢٦ سبتمبر ١٨٩٥.

بدأ تنفيذ أكثر من مشروع لتوسعة وتطوير المتحف، ففي عام ١٩٨٢، أُضيف جناح جديد يصل بين الجناحين الغربي والشرقي، كما تم وضع التصميم الحالي لمبنى المتحف عام ٢٠١٥، وتم استئناف العمل والبدء الفعلي لتنفيذ التصميم بإضافة طابق علوي للمبنى في عام ٢٠١٨، ومن ثم أعيد افتتاح المتحف في أكتوبر ٢٠٢٣.

يضم المتحف في عرضه الحالي حوالي ٦ آلاف قطعة أثرية من عصر ما قبل الإسكندر حتى العصر البيزنطي. ويتكون من طابق أرضي يحتوي على ٢٧ قاعة للآثار، بالإضافة إلى معامل للترميم ومخازن للآثار ومقهى، وطابق علوي يحتوي على ثلاث قاعات أخرى تعرض قطع أثرية، بالإضافة إلى مكتبة وقاعة محاضرات وكافيتريا. وبين الطابقين الأرضي والعلوي هناك طابق أوسط صغير يعرف بالميزانين يضم أربع قاعات مستطيلة، وهي قاعة للباحثين والدارسين، قاعة التربية المتحفية، قاعة الأرشيف، وقاعة الجبسوتيك التي تحتوي على مستنسخات جبسية لبعض القطع الأثرية.

أهم مقتنيات المتحف



رأس تمثال للإسكندر الأكبر

هو أحد أشهر الشخصيات في التاريخ القديم ومن أكبر قادته العسكريين. استطاع أن يقضي على الإمبراطورية الأخمينية الفارسية. دخل مصر عام ٣٣٢ ق.م حينما كانت تحت حكم الفرس، ورحب المصريون به ونصبوه ملكًا لمصر. يُعرض بالمتحف رأس تمثال للإسكندر يحمل ملامحه الشابة المميزة.



رأس تمثال لبطليموس الرابع (فيلوباتور)

يُعتبر عهده بداية لانحدار قوة البطالمة. تزوج من أخته أرسينوي الثالثة. ويعرض المتحف رأس ضخم له من الجرانيت الأحمر، تُظهر تأثره بالحضارة المصرية؛ حيث يرتدي التاج المصري المزدوج فوق غطاء الرأس الملكي (نمس) وحية الكوبرا (الأوراياوس) الحامية تتدلى فوق جبينه.

وهكذا فإن بطليموس الرابع مقدوني الأصل، يُجسد من خلال ارتدائه للرموز التقليدية المصرية القديمة انصهارًا رائعًا للحضارتين المصرية القديمة والهلينستية (اليونانية).



رأس تمثال لكليوباترا السابعة

أشهر الملكات اللاتي حكمن مصر وآخر حكام البطالمة، اعتلت عرش مصر بعد وفاة والدها بطليموس الثاني عشر. وفي بداية حكمها، شاركها الحكم أخويها بطليموس الثالث عشر ثم بطليموس الرابع عشر. يعرض المتحف رأسًا للملكة كليوباترا السابعة في هيئة ملكية مميزة.



📷 تمثال نصفي للمعبود سيرابيس

أحد أعضاء الثالوث السكندري المقدس بجانب زوجته إيزيس وابنهما حربوقراط (حورس الطفل)، وهو في الأصل المعبود المصري أوزيريس أبيس. حرص البطالمة اللذين جاءوا من مقدونيا على تقديم سيرابيس للإغريق في صورة تناسب فكرهم الديني؛ فُصِّر في هذا التمثال بملامح يونانية ليعكس التقاليد المصرية والهلينستية معًا.



📷 رأس تمثال للإمبراطور هادريان

كان قائدًا عسكريًا رومانيًا وناشطًا سياسيًا ومغرمًا بالفنون والثقافة، زار مصر ما بين عامي ١٣٠ و١٣١ ميلاديًا. وخلال تلك الزيارة ذهب في رحلة نيلية بصحبة أنطونيوس الذي غرق في النيل، فأقام مدينة في المنيا، أطلق عليها أنتينوبوليس. يعرض المتحف رأس ضخم لهادريان، منحوت من الرخام الأبيض، ويصوره بملامح واقعية.



📷 رأس تمثال لأغسطس

أحد كبار رجال روما وأحد أشهر قادتها العسكريين. أصبح أول إمبراطور للإمبراطورية الرومانية في عام ٢٧ ق.م. استولى على مصر بعد هزيمة كليوباترا السابعة وماركوس أنطونيوس في معركة أكتيوم البحرية عام ٣١ ق.م.، وأصبحت مصر ولاية تابعة للإمبراطور شخصيًا. يعرض المتحف رأس من الرخام لأغسطس، يُصوره بتسريحة شعره المميزة.



تمثال المعبودة إيزيس

إحدى أهم المعبودات في مصر القديمة، وكانت الأكثر شهرة من بين معبودات الثلاث المصري إلى جانب زوجها أوزيريس وابنتهما حورس، وفي العصر البطلمي أصبحت ضلعًا في الثلاث السكندري بصفتها زوجة لسيرابيس وأم لحربوقراط (حورس الطفل). هذا التمثال الرائع المصنوع من الرخام يصور إيزيس كمعبودة مصرية في هيئة يونانية.



تمثال المعبود حربوقراط

أصبح حربوقراط (حورس الطفل) الضلع الثالث في معبودات الثلاث السكندري، لكونه ابن سيرابيس وإيزيس. دائمًا ما كان حربوقراط يُصوّر في الفن المصري القديم واضحًا إصبغه في فمه تعبيرًا عن الطفولة، بينما أصبح لهذا الوضع رمزية خاصة لدى اليونانيين والرومانيين؛ حيث فسروا هذه الوضعية كرمز للصمت، وهكذا اعتُبر حربوقراط حارس أسرار الطقوس الدينية.



تمثال الثور أبيس

يعتبر أبيس أحد أهم المعبودات التي مُثلت في هيئة الثور في الديانة المصرية القديمة. عُبد في منف منذ الأسرة الأولى وارتبط بالمعبود أوزيريس حاكم العالم الآخر، وأصبح أوزيريس أبيس في العصر البطلمي وسُمي سيرابيس. صُنِع هذا التمثال الذي يُمثل الثور أبيس من البازلت الأسود، ويرجع إلى القرن الثاني الميلادي، عُثِر عليه بالمعبد الخاص بسيرابيس بالإسكندرية (السرايوم).



تماثيل التناجرا

نوع من تماثيل التراكوتا (الطين المحروق)، سميت بهذا الاسم نسبةً لمدينة تناجرا في بيوتيا باليونان؛ عُثِر على أعداد كبيرة من هذه التماثيل في سبعينيات القرن التاسع عشر، وهي تُمثل موضوعات متنوعة وتُصور رجالاً ونساءً وأطفالاً ومعبودات. اكتُشفت أقدم وأكبر مجموعة من هذه التماثيل في مقابر الإسكندرية مثل الحضرة والشاطبي والإبراهيمية، ويرجع تاريخ معظمها إلى القرنين الرابع والثالث قبل الميلاد، وهي تُعبر عن الحياة اليومية وتتسم بالحيوية.



معبد البوباستيون

تم اكتشاف هذا المعبد بمنطقة كوم الدكة بالإسكندرية، وقد خُصص لعبادة المعبودة المصرية باستت التي تُصور على هيئة قطة، وعُرفت في اليونانية باسم بوباستيس. يرجع تاريخ هذا المعبد لعهد الملك بطليموس الثالث. يضم المتحف فائرينة سُميت بالبوباستيون تحتوي على مجموعة كبيرة من تماثيل المعبودة القطة.



العملات

اعتُبرت العملات مرآة تعكس هوية الشعب وثقافته، فعليها صُورت موضوعات وأحداث سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية وعسكرية وغيرها، كما صُورت عليها كذلك بعض الشخصيات الحاكمة، كما نُقشت على بعض منها مناسبات تعكس عقيدة الشعب من خلال تصوير المعبودات المختلفة. يضم المتحف مجموعة كبيرة من العملات الذهبية والفضية التي ترجع للعصرين اليوناني والروماني.

انطلق في رحلة استكشاف عبر أروقة المتحف، واصنع من خلالها ذكريات لا تُمحى.

الفصل الثاني

نحو مستقبل أفضل

بفضل التزامه الراسخ بالاستدامة الاقتصادية وتنمية قيمة أصحاب المصلحة لأكثر من قرن، يتبنى بنك مصر نهجًا استراتيجيًا يهدف إلى ضمان مستقبل مزدهر. ويسعى البنك إلى استثمار موارده بفعالية لاستباق احتياجات أصحاب المصلحة، معتمدًا على استراتيجية للتحسين المستمر تركز على الرقمنة، وتنمية الاقتصاد الوطني، والشمول المالي، وحوكمة الشركات.

صياغة المستقبل

رسخ بنك مصر نظامًا متكاملًا يهدف إلى تحقيق ازدهار اقتصادي شامل، وزيادة قيمة جميع أصحاب المصلحة بشكل متوازن ومتناغم. ويسعى هذا النهج المرن والهادف، المستند إلى إيمان البنك الراسخ بأن النجاح المستقبلي يعتمد على إدارة الموارد بكفاءة والتكيف الاستباقي مع تطلعات أصحاب المصلحة المتغيرة باستمرار. ونحن ملتزمون بتعزيز الابتكار المستمر، وتسريع التحول الرقمي، وتمكين الاقتصاد الوطني، وضمان إتاحة الفرص المالية بشكل عادل، ودعم حوكمة الشركات بشكل قوي. فنحن لا ننمو بمفردنا فحسب، بل ننمو معًا نحو مستقبل مستدام.

المنهج الرئيسي لبنك مصر

صُمم الإطار الاستراتيجي لبنك مصر بدقة، لتحقيق نتائج ملموسة ومعالجة الأولويات الرئيسية، بما يضمن النمو المستدام وتعزيز قيمة أصحاب المصلحة. فنحن ملتزمون بما يلي:

تمكين الموظفين: يلتزم بنك مصر بتعزيز بيئة ديناميكية، ونزاهة، وشاملة، تُمكن موظفيه من التطور، وتعترف بهم كأساس لاستمرارية نجاحه على المدى البعيد.

تقديم حلول شاملة: يقدم بنك مصر مجموعة شاملة من الخدمات المالية وغير المالية، بما في ذلك حلول الخدمات المصرفية الرقمية المبتكرة التي تلبي احتياجات العملاء الأفراد والشركات.

الحفاظ على النزاهة: يسعى بنك مصر جاهدًا ليكون شريكًا موثوقًا من خلال الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية، وتعزيز الشفافية، وتطبيق الحوكمة المسؤولة.

الالتزام بالاستدامة: يدرك بنك مصر مسؤوليته تجاه موظفيه وعملائه وأصحاب المصلحة والمجتمع ككل. ويطبق ممارسات مستدامة في جميع عملياته، كما يستثمر في التقنيات الصديقة للبيئة لتقليل الأثر البيئي.

بناء الرخم

يتطلّع بنك مصر إلى مستقبل يُشكّل فيه التمكين المالي حقًا أساسيًا ومتاحًا للجميع، سواء للأفراد أو الشركات، دون أي تمييز. وهذه هي الرؤية التي تقود مسيرته. إن بنك مصر ليس مجرد مؤسسة مالية، بل صانع ازدهار شامل، إذ يرسم استراتيجيات تستند إلى إرث عريق لدعم مسيرة النمو المستدام. ويُعدّ التزام البنك بالمسؤولية المصرفية ركيزة الامتثال، وهو جوهرٌ عملياته. وانطلاقًا من ذلك، يسعى بنك مصر دائمًا لتلبية تطلعات عملائنا، ومواجهة التحديات التنظيمية المتزايدة بمرونة واحترافية.

نموذج المشاركة في بنك مصر

إشراك أصحاب المصلحة

ترسيخًا للعلاقات وتعميقًا للثقة المتبادلة، يتبنى بنك مصر إطارًا تفاعليًا استباقيًا للتواصل. ويشمل هذا الإطار تحديد، وتصنيف، وترتيب المجموعات الرئيسية من أصحاب المصلحة، بما يُتيح التواصل الفعّال معهم. ويعمل البنك على إجراء تقييمات دورية، ومشاركة المعلومات لضمان فهم أصحاب المصلحة للقضايا الجوهرية، مما يزود عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية بمدخلات قيّمة.

تحديد الأولويات والموضوعات والتقييم

في عام ٢٠٢٤، أجرى البنك مراجعة شاملة لأولوياته في الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، مدعومًا بتحليلات فورية وآراء أصحاب المصلحة، مما أتاح إضافة مؤشرات جديدة حول رضا العملاء، والأثر البيئي، والاستثمار المجتمعي، وقد أسهمت هذه التحليلات في تعزيز ثقة العملاء بالبنك، وتقديم خدمات أكثر تميزًا تخصيصًا، وترسيخ التزامه بالنمو المشترك والمستدام.

أصحاب المصلحة في بنك مصر

يدرك بنك مصر أن الازدهار المستدام يركز على علاقات تعاونية متينة. ويعمل ضمن منظومة ديناميكية من أصحاب المصلحة، حيث يلعب كلٌ منهم دورًا حيويًا في رسم مستقبلنا المشترك:



الحكومة كشريك استراتيجي: بصفته مؤسسة مملوكة للدولة، يلتزم بنك مصر التزامًا راسخًا بمواءمة استراتيجيته مع مبادرات التنمية الوطنية. كما يحرص على توطيد حوارًا قويًا وشفافًا مع الحكومة المصرية، والجهات الرقابية، بما يضمن الامتثال للسلس والمساهمة الفاعلة في دفع التقدم الاقتصادي للوطن.



المجتمعات المحلية كشركاء في مسيرة التقدم: يلتزم بنك مصر بدعم نمو مجتمعات مزدهرة وقادرة على التكيف. وذلك من خلال شراكاته مع المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والنقابات، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات المجتمعية، ويعمل البنك أيضًا على تقديم مبادرات اجتماعية مؤثرة ذات أثر إيجابي. تهدف إلى تمكين السكان المحليين، وتهيئة سبل مستدامة للوصول إلى الفرص المتاحة.



شركاء التنمية كعوامل مساعدة على التغيير: يعمل بنك مصر جنبًا إلى جنب مع مؤسسات عالمية ومحلية لمواجهة التحديات المحورية، بما في ذلك الحد من الفقر، وتنمية ريادة الأعمال، والعمل المناخي. ومن خلال الاستفادة من الخبرات والموارد، يُحدث تغييرًا ملموسًا. كما يتعاون البنك مع مختلف وسائل الإعلام لتعزيز الوعي بالتنمية الاجتماعية والشمول المالي، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر وعيًا وتفاعلاً.



العملاء هم جوهر أعمالنا: تُركّز فلسفة بنك مصر على العملاء كركيزة أساسية في استراتيجيته. ومع قاعدة عملاء متنوعة تتجاوز ١٩ مليون عميل، يلتزم البنك بتقديم حلول مالية متكاملة ومرنة، مُصمّمة خصيصًا لتلبية احتياجاتهم المُتطورة، وتمكينهم من تحقيق طموحاتهم المالية.



الموردون شركاء في النمو المستدام: يلتزم البنك ببناء سلسلة توريد مستدامة وشاملة تُعزز الاقتصادات الوطنية وتدعم المجتمعات. ومن خلال إعطاء الأولوية للتوريد المحلي والالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية، تُرسخ مبادئ النمو المستدام والمسؤول عبر سلسلة القيمة لدينا.



الموظفون هم بناء مستقبلنا: يدرك بنك مصر أن موظفيه هم أثمن ما يملك. ولذلك يعمل على ترسيخ ثقافة قائمة على التميّز، والابتكار، والتمكين، لضمان استمرار كوارده البشرية الموهوبة في قيادة مسيرة النجاح، وتعزيز استدامتها للأجيال القادمة.

تحديد أولويات الموضوعات الاستراتيجية

يعتمد بنك مصر أساليب متنوعة ومترابطة للتواصل بفعالية مع أصحاب المصلحة. تشمل هذه الأساليب الندوات والمؤتمرات والمنتديات والمواقع الإلكترونية والتقارير والحلقات النقاشية. ويتواصل بنك مصر باستمرار مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، بما في ذلك الحكومة والموظفين والعملاء والمجتمع والموردين، لجمع رؤى أساسية حول احتياجاتهم. ويلتزم بنك مصر بتعزيز رضا أصحاب المصلحة من خلال التركيز على اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن القضايا ذات الصلة.

كما يعزز بنك مصر علاقات قوية وديناميكية مع أصحاب المصلحة من خلال مجموعة متنوعة ومستهدفة من قنوات الاتصال، مما يضمن تفاعلًا سلسًا وتفاهمًا متبادلًا.

شركاء العمل	يعمل بنك مصر على بناء تحالفات استراتيجية من خلال فعاليات التواصل مع مختصين من القطاع، والاجتماعات، والتقارير السنوية الشاملة، والملف التعريفي المفصل للمؤسسة، مما يعزز الشفافية والرؤية المشتركة.
العملاء	يُولي بنك مصر اهتماماً كبيراً بتوفير تجربة عملاء استثنائية عبر قنوات متعددة، تشمل المعارض والمؤتمرات التفاعلية، ومجتمعات وسائل التواصل الاجتماعي النشطة، وخدمة العملاء المخصصة في الفروع، واستطلاعات الرأي ، ودردشات روبوتية Chatbot سريعة الاستجابة، التواصل عبر واتساب، وخدمة العملاء الهاتفية، والجولات الترويجية التفاعلية، وتحديثات الرسائل النصية القصيرة، إلى جانب موقعنا الإلكتروني السهل الاستخدام، ورسائل البريد الإلكتروني الغنية بالمعلومات.
الموظفون	يلتزم البنك بتعزيز بيئة عمل مترابطة وواعية من خلال قنوات تواصل متنوعة تشمل استطلاعات الرأي الدورية، والاجتماعات المفتوحة، وشبكة داخلية مخصصة للموظفين، والتواصل عبر البريد الإلكتروني، وتقييمات الأداء البناءة، والبرامج التدريبية الشاملة، وقواعد السلوك الواضحة، والنشرات الإخبارية التفاعلية، بالإضافة إلى المنصات تعاونية مثل Yammer و Microsoft Teams.
الموردون	يحافظ بنك مصر على تواصل واضح وفّقال مع مورديه من خلال قسم المشتريات على الموقع الإلكتروني، ووثائق المناقصات التفصيلية، والدورات التعريفية الشاملة، وجلسات التدريب التثقيفية.
المجتمع	يتفاعل البنك مع المجتمع من خلال خطط تواصل مصممة خصيصًا لكل مشروع، وشراكات استراتيجية مع وسائل الإعلام المحلية، والمشاركة الفعالة على منصات التواصل الاجتماعي، وبرامج رعاية هادفة، والتبرعات الخيرية موجهة.
الحكومة	يحافظ بنك مصر على علاقة قوية وواضحة مع الجهات الحكومية من خلال التقارير التفصيلية، والمبادرات التعاونية، والاجتماعات الدورية، مما يضمن التوافق والتفاهم المتبادل.

تطوير الموظفون

يُعتبر موظفو بنك مصر أحد أهم موارد البنك في سعيه نحو التميز التنظيمي طويل الأمد. وتُشكل مساهماتهم ركيزة أساسية في تعزيز المساواة، وترسيخ بيئة عمل إيجابية، وبناء ثقافة داعمة. وتمثل هذه العناصر الأساس الذي يقوم عليه تحقيق الأهداف الاستراتيجية لبنك مصر.

يحظى بنك مصر بالاعتراف الدولي بممارساته المصرفية المسؤولة، ويواصل الحفاظ على مكانته الرائدة في تعزيز ظروف عمل صحية وآمنة، وضمانها كجزء من الحقوق الأساسية للإنسان.

تعزيز ثقافة الشمولية في المجتمع تعزيز الشمول والتنوع

يلتزم بنك مصر بتوفير بيئة عمل شاملة ومتنوعة تحتضن الإبداع والابتكار على جميع المستويات، مما يعزز مكانته القيادية في القطاع.

يُدرك البنك أن تنوع قوته العاملة أمرًا بالغ الأهمية لتقديم خدمات استثنائية لقاعدة عملائه المتنوعين. وانطلاقًا من ذلك، يلتزم بنك مصر بتعزيز المساواة والتنوع، والعمل على القضاء على جميع أشكال التمييز القائم على العمر أو الجنس أو الدين أو العرق.

مع تقدم بنك مصر نحو هيكل تنظيمي أكثر قوة يُمثل الموظفون الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٣ و٣٠ عامًا نسبة ٢٩٪، بينما يُشكل من تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و٥٠ عامًا نسبة ٦١٪، في حين تبلغ نسبة الموظفين فوق سن الخمسين ١٠٪.

إن إرساء بيئة عمل إيجابية ومُحفزة يتطلب جهودًا حثيثة؛ ويستند تميز بنك مصر كصاحب عمل مفضل إلى رؤيته المتكاملة، وقيمه الأساسية الراسخة، والتزامه الصارم بالمعايير الأخلاقية، وحرصه على تحقيق مبادئ التنمية المستدامة.

يلتزم بنك مصر بتعزيز ثقافة التمكين والتميز بين كوادره البشرية، مرتكزًا على مبادئ العدالة والاحترام والثقة. ويحرص البنك على إتاحة فرص متكاملة لموظفيه للنمو والتطور المهني.

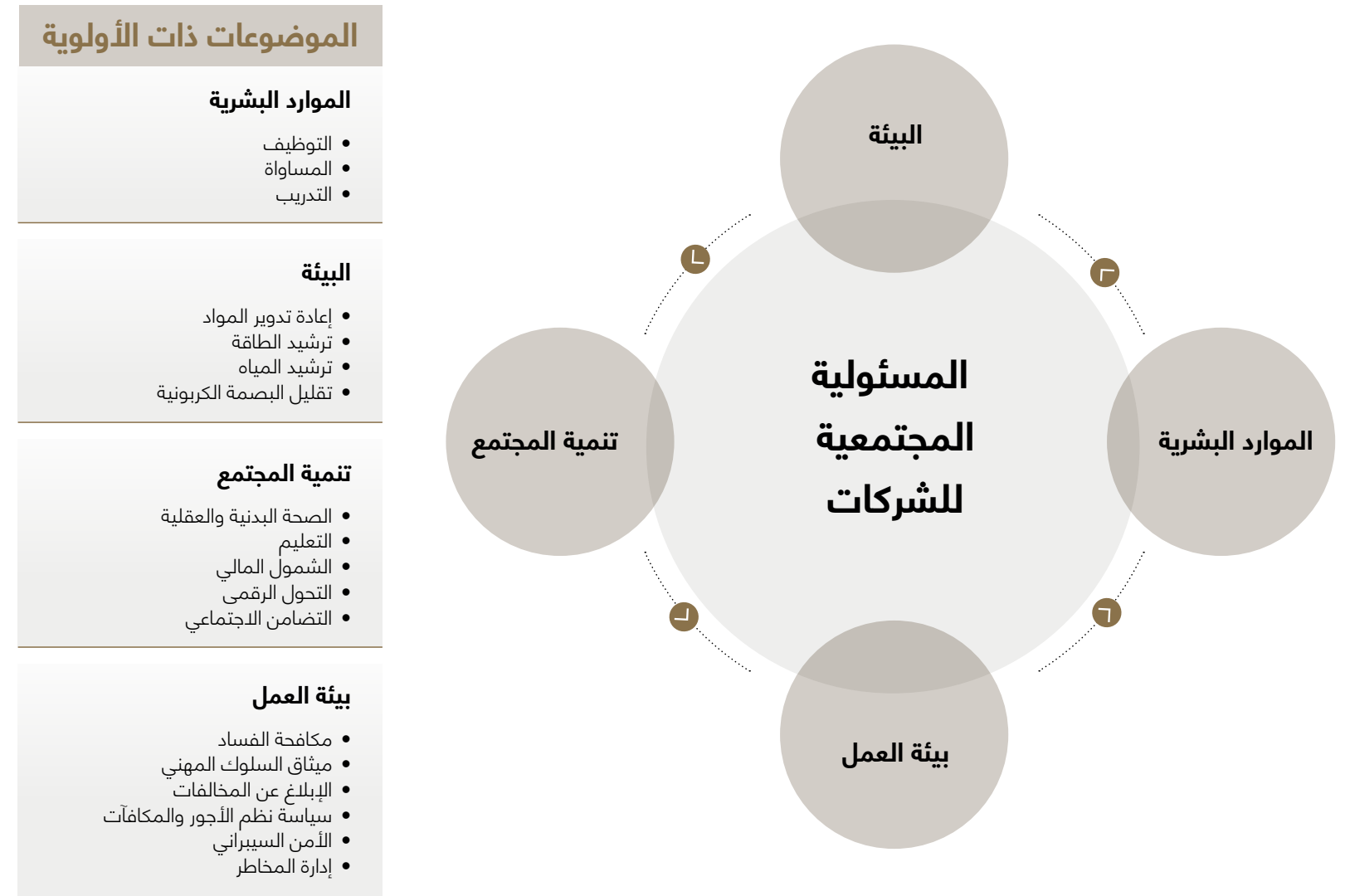
ويستثمر البنك بشكل كبير في تنمية كوادره من خلال توفير التدريب والخبرات اللازمة، مما يُمكنهم من أن يصبحوا قادة المستقبل. كما يحرص بنك مصر على تعزيز بيئة عمل متنوعة وشاملة تُسهم في رفع مستويات الالتزام والإنتاجية. مع تقدير قيمة التنوع وتوفير فرص متكافئة للنمو والتطور المهني لجميع موظفيه.

ويتعزز الهيكل التنظيمي للبنك بقدرته على جذب واستبقاء الكفاءات عالية المستوى والاحتفاظ بها، مما يؤدي إلى زيادة الرضا المهني. كما يولي اهتمامًا كبيرًا لتحسين الاتصالات الداخلية، مع الالتزام بالشفافية في خطط الترقيات والمكافآت.

وقد اعتمد بنك مصر تطبيقًا قويًا للمساءلة بين الموظفين، مما يُعزز مبادئ النزاهة والشفافية في تقييمات الأداء وأنظمة التغذية الراجعة التصاعدية. ويظل التزام البنك بتقديم أداء عالي الجودة واضحًا، حتى في ظل أصعب الظروف، حيث يحرص دائمًا على توفير خدمة استثنائية لعملائنا الحاليين والمحتملين على حدٍ سواء.

القضايا ذات الأهمية في بنك مصر

يلتزم بنك مصر بتنفيذ خطة استراتيجية تُركز على تحقيق نتائج مُحددة وقابلة للقياس. كما نهدف إلى ترسيخ مكانتنا لنُصبح جهة العمل المُفضلة من خلال توفير بيئة عمل مهنية، وصحية، قائمة على الاحترام، والتنوع، والشمول. ويضع البنك تمكين الشباب على رأس أولوياته، من خلال توفير فرص متكافئة للنمو والتطور المهني. وبصفته شريكًا موثوقًا ومسؤولًا، يُدرك البنك الأهمية البالغة لممارسات الأعمال المسؤولة ودوره في المسؤولية المجتمعية.



التنوع والمساواة

يؤكد بنك مصر على إرساء مبدأ المساواة بين الجنسين في مختلف مستويات هيكله التنظيمي. حيث تشكل القوى العاملة نسبة ٦٢,٣٪ من الذكور و٣٧,٧٪ من الإناث. ولضمان معالجة أي جوانب لعدم المساواة بين الجنسين داخل المؤسسة، أطلق البنك مبادرات موجهة تهدف إلى ترسيخ مبادئ العدالة والشمول.

اعتبارًا من عام ٢٠٢٤، وصل تمثيل المرأة ٣٨٪ من إجمالي القوى العاملة في مختلف عمليات البنك، مع ضمان حصولهن على تعويضات عادلة ومسارات واضحة للتطور الوظيفي. ويدرك بنك مصر أهمية تمكين المرأة في مواقع القيادة المؤسسية، وقد أحرز البنك تقدمًا ملحوظًا في تعزيز التنوع بين الجنسين وترسيخ مبادئ الشمول.

بلغ تمثيل المرأة في مجلس إدارة بنك مصر ١١,١٪، كما تقدر نسبة النساء اللاتي يشغلن مناصب إشرافية بـ ٢٥٪، وهو ما يعكس التزام البنك بتعزيز مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار.

كما تمتد جهود بنك مصر لتعزيز التنوع بين الجنسين وترسيخ مبادئ الشمول لتشمل الشركات التابعة له، حيث يسعى البنك لضمان تمثيل المرأة في مختلف المناصب القيادية ومناصب صنع القرار في جميع فروعها. وبذلك، يُسهم بنك مصر في توفير بيئة عمل أكثر إنصافاً وتوازناً.

تحقيق المساواة بين الجنسين

يلتزم بنك مصر بتعزيز تمكين المرأة في بيئة العمل من خلال مبادراته الرائدة “Super She”، والتي تركز على تطوير المرأة في المناصب الإدارية الوسطى عبر ثلاثة محاور رئيسية: العقل، والجسد، والروح.

وقد صُممت مبادرة “Super She” إلى تعزيز مكانة بنك مصر كجهة عمل رائدة في مجال تمكين المرأة، حيث تهدف إلى جذب أفضل الكفاءات النسائية، وإعداد قيادات المستقبل، وتمكين المشاركات من إحداث تغيير إيجابي في الثقافة المؤسسية داخل بيئة عملهن. كما تدعم المبادرة السيدات في تنمية عقلية النمو وتعزيز مهارات التواصل مع الزملاء والعملاء.

حتى الآن، نجحت ٧٥ مشاركة في إتمام هذه الرحلة التحويلية والتخرج من البرنامج بنجاح.

بالتوازي مع ذلك، يطرح بنك مصر برنامج القيادة التنفيذية للمرأة التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والذي تُقدمه كلية إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة. يمتد هذا البرنامج إلى ٤٢ ساعة تدريبية، وهو مُصمم خصيصًا لتمكين القيادات النسائية من التعامل مع تعقيدات بيئة العمل، وترسيخ ثقافة أكثر شمولاً في بيئة عملهن، والتغلب على التحديات الفريدة التي تواجه المرأة في المناصب العليا. ويفخر البنك بنجاح ٥٣ امرأة في إتمام هذا البرنامج.

دمج ذوي الهمم

يلتزم بنك مصر بتعزيز مبدأ تكافؤ فرص العمل، ويؤمن بالقيمة المضافة التي يقدّمها الأشخاص ذوي الهمم في بيئة العمل. ويحرص البنك عند عمليات التوظيف على تقييم قدرات كل مرشح ونوع الاختلاف بعناية، بما إساند مهام تتوافق مع مهاراته وخبراته الفريدة.

ويسعى البنك إلى ترسيخ بيئة عمل شاملة تتيح دمج الأشخاص ذوي الهمم بفاعلية في المجتمع، وذلك من خلال التزام راسخ بتطبيق ممارسات شاملة تراعي احتياجاتهم وتدعم مشاركتهم.

الاستثمار في التمييز: التعويضات والمزايا التنافسية

يولي بنك مصر اهتمامًا كبيرًا لوضع وتنفيذ سياسات توازن بين الحياة المهنية والشخصية، التي تُتيح للموظفين تحقيق تطلعاتهم المهنية مع إدارة التزاماتهم الشخصية بفعالية.

وانطلاقًا من التزامه بتعزيز التفاعل والرفاهية العامة للموظفين، ينظم البنك على مدار العام العديد من الفعاليات والأنشطة.

كما يخصص ميزانية سنوية لدعم وتسهيل مشاركة الموظفين في البطولات الرياضية وغيرها من الأنشطة الهادفة.

	خلال عام ٢٠٢٤، منح بنك مصر إجازة أمومة لـ ٧٩٨ موظفة مؤهلة، كما تم منح إجازة رعاية طفل لـ ٦٦٧ موظفة أخرى.	
---	--	---

	يلتزم بنك مصر بتهيئة بيئة عمل إيجابية تُسهم في التقليل من ضغوط العمل لدى الموظفين، كما تشجع على تحقيق التوازن بين الحياة المهنية والشخصية. بجانب تنظيم أنشطة ترفيهية ومبادرات صحية مما يساهم في تحسين الأداء والإنتاجية بشكل عام.	
---	---	---

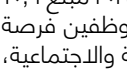
	يؤكد بنك مصر التزامه بتطبيق ممارسات عمل عادلة وتوفير بيئة عمل آمنة وملائمة لجميع الموظفين. كما يحرص البنك على احترام حرية الانضمام إلى النقابات العمالية وحق التفاوض الجماعي، بما يضمن للموظفين التعبير عن آرائهم ومخاوفهم بحرية تامة دون أي مخاوف من المساءلة. ويكفل البنك للموظفين الحق في الانضمام إلى النقابات العمالية أو تأسيسها أو اختيار عدم المشاركة فيها، دون التعرض لأي شكل من أشكال انتقام أو تهديد.	
---	--	---

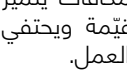
	رفع بنك مصر بشكل ملحوظ من قيمة مزايا ما بعد التقاعد، مسجلًا زيادة قدرها ١,٧ مليار جنيه مصري حتى ديسمبر ٢٠٢٤. ووفقًا للوائح والمعايير المحاسبية المعمول بها في مصر، يجري البنك دراسات اكتوارية دورية لتقييم وتحسين مزايا ما بعد التقاعد.	
---	---	---

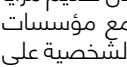
	أسهمت السياسات الجديدة التي اعتمدها بنك مصر بشأن الإجازات السنوية في إحداث تأثير إيجابي على سلوك الموظفين، مما أدى إلى زيادة معدلات الاستفادة من الإجازات السنوية. التي بلغت ٧٥٪ خلال عام ٢٠٢٤. ويعكس هذا التحسن في استخدام الإجازات تطور ممارسات الحوكمة داخل البنك. ويساهم في تعزيز الأداء الفردي والمؤسسي.	
---	---	---

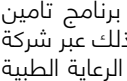
ويؤمن بنك مصر بأن هذه المبادرات لا تعزز رضا موظفيه فحسب، بل تسهم أيضًا في خلق بيئة عمل إيجابية ومنتجة. وتعد إنجازات الموظفين مصدر فخر واعتزاز كبيرين للبنك. حيث اعتمد نظامًا شاملاً للرواتب قائمًا على الأداء لتعزيز الولاء والتحفيز.

ترتكز منهجيتنا في إدارة الأداء على أهمية التقدير والمكافأة. حيث نعتمد سياسة تعويضات شفافة تستند على المقارنة المعيارية للأجور والحوافز المرتبطة بالأداء، بهدف تعزيز الشفافية والعدالة في جميع مستويات الهيكل التنظيمي.

	خصص بنك مصر خلال الفترة من يناير إلى ديسمبر ٢٠٢٤ مبلغ ١٠,٦ مليون جنيه مصري للرحلات الترفيهية، مما أتاح للموظفين فرصة المشاركة في مجموعة متنوعة من الأنشطة الترفيهية والاجتماعية، تتضمن السفر والفعاليات الاجتماعية.	
---	---	---

	يؤكد بنك مصر على التزامه بالحفاظ على برنامج مكافآت يتميز بالشفافية، يُعني بتقدير مساهمات الموظفين القيّمة ويحتفي بإنجازاتهم. مما يعزز ثقافة التقدير والتحفيز داخل بيئة العمل.	
---	---	---

	يولي بنك مصر اهتمامًا كبيرًا برفاهية موظفيه، من خلال تقديم مزايا حصرية من خلال شراكات استراتيجية مختارة بعناية مع مؤسسات وشركات، بما يساهم في تعزيز جودة حياتهم المهنية والشخصية على حدٍ سواء.	
---	--	---

	يلتزم البنك بتعزيز وتنفيذ وتقييم نظام وبرامج إدارة الصحة والسلامة المهنية بصفة دورية، بما يضمن الحفاظ على سلامة الموظفين ورفاهيتهم. وإنطلاقًا من هذا الالتزام، يقدم البنك برنامج تأمين صحي شامل يغطي ١٠٠٪ من موظفيه ومتقاعديه، وذلك عبر شركة تأمين مرموقة. وقد بلغت القيمة الإجمالية لتغطية الرعاية الطبية للموظفين حتى ديسمبر ٢٠٢٤، نحو ٤٤١,٨٤٧ مليون جنيه مصري.	
---	---	---

تنمية القادة المستقبليين

يلتزم بنك مصر بوضع معايير شفافة وعادلة لاستقطاب وتوظيف أفضل الكفاءات والاحتفاظ بهم. ويعتمد نهجه على استراتيجيات وآليات ومعايير دقيقة تضمن اختيار وتوظيف الموظفين ذوي الكفاءة العالية. ويتم تحقيق ذلك من خلال تطوير وتنفيذ وتقييم برامج شاملة لاستقطاب المواهب وتأهيلها ودمجها ضمن بيئة العمل بما يعزز فاعليتها وانسجامها مع ثقافة البنك.

وبصفته جهة عمل مفضلة، يحرص بنك مصر على ضمان أن يفهم كل مرشح بشكل كامل ثقافته، ومكانته في السوق، ومزايه التنافسية، وميثاق قواعد السلوك المهنية، فضلاً عن المسؤوليات الوظيفية المحددة. كما يولي البنك اهتمامًا كبيرًا بتقديم تجربة وظيفية استثنائية على مدار دورة العمل الكاملة، بدءًا من مراحل التوظيف والتدريب، وصولاً إلى تطوير المهارات القيادية.

يعترف بنك مصر بالمساهمات الجوهرية لموظفيه ويحرص على إظهار تقديرهم من خلال هيكل رواتب تنافسي يتماشى مع معايير السوق، كما يوفر حوافز قائمة على الأداء وحزم مزايا شاملة تهدف لاستقطاب أفضل الكفاءات والاحتفاظ بها.

تعيينات جديدة في بنك مصر

1,00٠

من الخريجين الجدد



عملية التوظيف في بنك مصر

يحرص بنك مصر على الحفاظ على عملية توظيف عادلة، يتم تنفيذها من خلال ثلاثة قنوات رئيسية. وخلال عام ٢٠٢٤، نظم البنك ٤٠ معرض توظيف في عدد من الجامعات المختلفة، بهدف استقطاب مجموعة متنوعة ومؤهلة من الكفاءات الشابة.

وفي إطار مبادرات التوظيف، أعلن البنك عن ٢٠ وظيفة شاغرة داخليًا لإتاحة الفرصة أمام الموظفين لتطوير مهاراتهم وتحقيق كامل إمكاناتهم. كما تم نشر أكثر من ٢٠ إعلانًا خارجيًا عبر منصات متعددة، لتكون القناة الثالثة ضمن منظومة التوظيف بالبنك.

في عام ٢٠٢٤، حقق البنك معدل دوران موظفين متميز بلغ ٨,١٪. كما شهد العام انخفاضًا ملحوظًا في متوسط أعمار الموظفين، من ٤٤ عامًا في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٤ عامًا في عام ٢٠٢٤.

وخلال السنة المالية ٢٠٢٤، نجح البنك في استقطاب ٢,٠٤٧ موظفًا جديدًا يتمتعون بخبرات متنوعة ومهارات قيمة تسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف المؤسسة وتعزيز التزامها بالتميز.

٤٩٧

من الموظفين ذوي الخبرة لشغل مختلف المناصب في الفروع والمقر الرئيسي



النمو المهني

يُعد تدريب وتطوير الموظفين عنصرًا أساسيًا لتعزيز النمو المهني، ويولي بنك مصر اهتمامًا كبيرًا لتوفير فرص مستمرة لتطوير المسار الوظيفي، بما يضمن جاهزيتهم لتولي المناصب القيادية. ويأتي هذا النهج بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للبنك. إذ يُسهم في تمكين الموظفين من تقديم إسهامات فعالة تدعم مسيرة نجاح البنك.

يحرص بنك مصر على متابعة تطور الموظفين ومؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) بشكل دقيق، بهدف تحديد الكفاءات التي تتمتع بالمهارات والرؤى المؤهلة لتولي المناصب القيادية، كما يوفر البنك مجموعة متنوعة من الفرص، تشمل الترقيات الوظيفية، وبرامج تدريبية متخصصة، بالإضافة إلى مهام ذات مسؤوليات أكبر. وتشمل المبادرات:

- تحليلات أداء شاملة: نقوم بمتابعة وتحليل بيانات أداء الموظفين بدقة، باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) وتقييمات الكفاءات، وذلك بهدف تحديد الأفراد ذوي الإمكانات المتميزة والأداء الاستثنائي.
- تخطيط التعاقب الوظيفي ورسم خرائط المواهب: نقوم بإعداد خرائط تفصيلية للمواهب وخطط للتعاقب الوظيفي، بهدف تحديد الوظائف الحيوية وتطوير الكوادر المؤهلة بشكل استباقي لتولي هذه المناصب في المستقبل.
- خطط تطوير شخصية: يحصل كل موظف من ذوي الإمكانات العالية على خطة تطوير مصممة خصيصًا له، تتضمن أهداف تعلم وأنشطة لبناء المهارات ومحطات مهنية واضحة.

- برامج تدريبية متخصصة: نقوم بتصميم وتنفيذ برامج تدريبية متكاملة تُلبي الاحتياجات المحددة للموظفين وتواكب متطلبات القطاع المصرفي المتطورة. وتشمل هذه البرامج تنمية المهارات القيادية، وتعزيز المهارات الفنية، والحصول على شهادات مهنية متخصصة.

- الترقيات الاستراتيجية وتناوب المهام: نقوم بتوفير فرص ترقيات استراتيجية وفرص تناوب وظيفي، ما يتيح للموظفين توسيع مهاراتهم، واكتساب خبرات متعددة المجالات، وتحقّل مسؤوليات أكبر.

- برامج الإرشاد والتوجيه: يتم ربط الموظفون ذوو الإمكانات العالية بمرشدين ومدرّبين ذوي خبرة لتقديم الدعم والإرشاد والملاحظات البناءة.

- ورش عمل ومحاكاة لتطوير القيادات: نقوم بتنفيذ ورش عمل تفاعلية وتمارين محاكاة تهدف إلى تنمية المهارات القيادية المحورية، مثل التفكير الاستراتيجي، واتخاذ القرار، وإدارة فرق العمل بفعالية.

- التغذية الراجعة المستمرة وتقييم الأداء: نحرص على ترسيخ ثقافة قائمة على التواصل البناء، من خلال تقديم مراجعات دورية للأداء وملاحظات مستمرة تهدف إلى دعم تطور الموظفين وتحفيزهم على تحسين أدائهم المهني.

- الاستثمار في أنظمة إدارة التعلم: نعتمد استخدام إدارة تعلم حديثة لتقديم البرامج التدريبية، ومتابعة تقدم الموظفين، وإتاحة الوصول إلى مجموعة واسعة من الموارد التعليمية الرقمية المتنوعة.

ومن خلال تنفيذ هذه الاستراتيجيات الشاملة، يضمن بنك مصر وجود كوادر قيادية مستقبلية قوية، ويمكّن الموظفين من تحقيق أهدافهم المهنية، مع تعزيز نجاح المؤسسة وترسيخ ثقافة التحسين المستمر في ذات الوقت.

نجح بنك مصر في تلبية احتياجات العمل وتحفيز الموظفين، وتنمية معارفهم وخبراتهم من خلال تنفيذ أكثر من ٨ آلاف حركة نقل داخلية، و٧ آلاف ترقية خلال عام ٢٠٢٤.

أكاديميات بنك مصر للتعلم

تكرّس أكاديميات بنك مصر جهودها لتعزيز قدرات الموظفين من خلال تطوير معارفهم ومهاراتهم وكفاءاتهم، بما يساهم في تحقيق أداء مؤسسي متميز. وتهدف الأكاديميات إلى ترسيخ بيئة عمل تتمحور حول مصلحة العملاء، عبر تمكين مختلف القطاعات والإدارات من تحديد فرص النمو وتقديم حلول تدريبية مصممة خصيصًا لدعم الأهداف الاستراتيجية للبنك.

خلال السنة المالية ٢٠٢٤، نفذ بنك مصر مبادرات مطوّرة للتطوير الوظيفي والترقي المهني، بهدف رفع معدلات مشاركة الموظفين، مع تشجيعهم على اكتساب المهارات التي تتوافق مع أهدافهم وتطلعاتهم المهنية وطموحاتهم، من خلال تقديم عرض شامل يضم ألفي برنامج تدريبي شامل.

وقد نجحت الأكاديميات والهيكل التعليمية في تنفيذ العديد من مبادرات وبرامج التعلم والتطوير، بما في ذلك ما يلي:

البرنامج التدريبي الإلزامي

لتعزيز فهم والتزام موظفي البنك بمعايير الامتثال وإدارة المخاطر وأمن المعلومات، أطلق بنك مصر وحدات تدريب إلكترونية إلزامية لجميع الموظفين، وخلال العام المالي ٢٠٢٤، أتم ٩٨,٥٪ من الموظفين بنجاح متطلبات هذا البرنامج.

التدريب على الشمول المالي

يقدم بنك مصر برنامجًا تدريبيًا إلكترونيًا، يركز على تعزيز الشمول المالي، ومثاقًا لجميع الموظفين، وتقوم هذه المبادرة بدور هام في دعم التنمية المستدامة لمجتمعنا.

أكاديمية بنك مصر للائتمان

تم تصميم برنامج دورة الائتمان لتزويد المشاركين بالمهارات الفنية والشخصية الأساسية اللازمة لتقييم القروض بشكل فعال، وقياس المخاطر، ومعالجة التحديات ذات الصلة. ويتضمن المنهج مجموعة من الوحدات التدريبية المصممة خصيصًا لدعم مختلف الأدوار ضمن دورة الائتمان عبر عدة قطاعات.

في العام المالي ٢٠٢٤، نجح بنك مصر في إتمام الدفعة العاشرة من برنامجه التدريبي، حيث تخرج (٢٢ متدربًا)، كما أُطلق ثلاث دفعات جديدة هي: الدفعة الحادية عشرة بمشاركة (٢١ متدربًا)، والدفعة الثانية عشرة بمشاركة (٣٠ متدربًا)، والدفعة الثالثة عشرة بمشاركة (٢٧ متدربًا).

أكاديمية المعاملات المصرفية الدولية (GTB)

أنشئت أكاديمية المعاملات المصرفية الدولية (GTB Academy) وحصلت على اعتماد معهد لندن للخدمات المصرفية والمالية (LIBF)، وتقدم الأكاديمية مجموعة شاملة من الوحدات التدريبية لتزويد المشاركين بالمعرفة المطلوبة والمهارات الشخصية اللازمة للتقدم في حياتهم المهنية. تم إعداد هذه الوحدات بعناية وتقديمها داخليًا، لضمان حصول جميع الموظفين في قطاع الخدمات المصرفية للمعاملات الدولية على اعتماد دولي معترف به. وقد تخرجت الدفعة الثالثة من الأكاديمية بعد حصولها على اعتماد من معهد لندن للخدمات المصرفية والمالية.

الأكاديميات الخاصة بالتجربة والفروع

يلتزم بنك مصر بتعزيز مهارات وخبرات موظفيه من خلال برامج تدريبية شاملة تغطي مختلف الإدارات. تركز هذه البرامج على تقديم خدمة عملاء استثنائية، وتنمية الفهم العميق للأعمال، وصقل القدرات القيادية. ويهدف البنك، من خلال الاستثمار في تطوير الموظفين، إلى دعم نمو الأعمال، وتحسين كفاءة الأداء التشغيلي، والحفاظ على ميزة تنافسية مستدامة في السوق. وفي العام المالي ٢٠٢٤، التحق ١٢,٧٣٦ موظفًا بـ ٧٩١ برنامجًا تدريبيًا ضمن أكاديمية فروع بنك مصر.

الأكاديمية الرقمية

لمواكبة التطور في مجالي الابتكار والتكنولوجيا، أطلق بنك مصر الأكاديمية الرقمية في السنة المالية ٢٠٢٣. تهدف هذه المبادرة إلى ضمان أن يكون المتخصصون في القطاع الرقمي على دراية تامة بأحدث التطورات في مختلف قطاعات التكنولوجيا، بما في ذلك أمن المعلومات، والعنصر الرقمي، وتقنية المعلومات. وتتمثل الأهداف الرئيسية للأكاديمية فيما يلي:

- تحقيق التوافق الاستراتيجية مع جميع الأطراف المعنية لتعزيز التعاون، وإنشاء أهداف مشتركة وضمان وضوح مبادراتنا الاستراتيجية.
- ترسيخ مكانة البنك كمؤسسة رائدة في تنمية المعرفة الرقمية في مصر لجذب أفضل الكفاءات والحفاظ عليها.
- تعزيز القدرات الفنية لفريق عمل التكنولوجيا وللمؤسسة ككل.
- تطوير قاعدة معرفية شاملة وإقامة شراكات تساهم في رحلات متميزة لبناء القدرات.

برنامج تدريب المدربين

سعيًا لتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال الاستفادة المثلى من رأس المال البشري داخل بنك مصر، تم تنفيذ برامج «تدريب المدربين» لموظفي البنك بهدف تعظيم الاستفادة من الخبرات المتاحة داخليًا بدلاً من الاعتماد الكلي على المدربين الخارجيين. وخلال السنة المالية ٢٠٢٤، قدم ٤٧ مدربًا داخليًا معتمدًا، ما مجموعه ٤٣٢ يومًا تدريبيًا.

برنامج GenReady

منذ بدء رحلتنا في التحول، قمنا بتغيير جذري في كل ما يتعلق بطريقة عملنا، مما أدى إلى خلق العديد من الوظائف الجديدة.

ومع استمرارنا في الابتكار، يتعين علينا شغل الوظائف الجديدة أو الشاغرة داخل المؤسسة. وفي هذا الإطار يلعب برنامج GenReady دورًا محوريًا في دعم رحلات التحول الرقمي الناجحة في بنك مصر، من خلال تزويد كوادرنًا بالمهارات اللازمة للتعامل بكفاءة مع البيئة الرقمية المتطورة.

وقد تم تصميم البرنامج خصيصًا لتلبية احتياجات التوظيف في مركز التميّز الرقمي وقطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عبر إعداد قوى عاملة ماهرة قادرة على الاستفادة من التقنيات الحديثة بكفاءة داخل المؤسسة.

أكاديمية البيانات والذكاء الاصطناعي

تهدف أكاديمية البيانات والذكاء الاصطناعي إلى تزويد المشاركين بالمعرفة والمهارات اللازمة لاستثمار التقنيات الناشئة وتعزيز الابتكار الرقمي داخل البنك.

حيث تبدأ الأكاديمية بترسيخ فهم شامل لمفهوم التحول الرقمي، بما في ذلك تأثيره على نماذج الأعمال، وتجارب العملاء، والعمليات التشغيلية. ويتم ذلك من خلال إعداد مقاطع فيديو تعليمية عبر منصة SAP، متاحة لجميع موظفي بنك مصر.

بعد ذلك، تم اختيار ألف موظف للالتحاق بأحد المسارات التخصصية الأربعة التي تركز على أهم التقنيات في القطاع المالي، وهي: علوم البيانات، والذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، والبيانات الضخمة، وذلك خلال عامي ٢٠٢٤-٢٠٢٥.

أكاديمية الابتكار

تهدف أكاديمية الابتكار إلى ترسيخ ثقافة الابتكار، وتعزيز روح الريادة، وتنمية الفهم العميق للأعمال، ومساعدة الموظفين على التميّز في سوق العمل التنافسي، وذلك من خلال ثلاث رحلات تعليمية وهي: مستكشف الابتكار، نجم الابتكار الصاعد، وسفير الابتكار.

ويُطور برنامج الأكاديمية منهج التفكير الريادي، وثقافة الابتكار، والمهارات التجارية الأساسية، والقدرة على التميز في الأسواق الديناميكية.

ويقوم البرنامج بوضع الأساس للابتكار، وريادة الأعمال، والتصميم، والإبداع، والتعاون، والنماذج الأولية من خلال تجارب تعليمية رقمية وافتراضية غامرة. ويركز على دراسات الحالة المتعمقة والمشاركة التجريبية.

يحظى المشاركون بفرصة تحديد التحديات التي تواجههم في أنشطتهم اليومية واستكشاف الحلول الممكنة باستخدام منهجية التفكير الابتكاري. وقد شارك في البرنامج أكثر من ١٠٠ موظف.

مبادرات وبرامج بنك مصر

ورشة تصميم سريعة (Design Sprint Workshop)

تم تصميم ورشة عمل مكثفة لمدة يوم واحد بهدف تحديد ومعالجة التحديات الثقافية داخل البنك ومعالجتها من خلال منهجية التفكير الابتكاري. وقد نُفّذت خمس ورش عمل في عدد من القطاعات المختلفة، مع خطة لاستكمال تنفيذ الورش في القطاعات المتبقية خلال عام ٢٠٢٤.

برنامج نجم الشمال المتتالي (North Star Cascading)

يستهدف البرنامج المديرين العامين ونواب المديرين العامين في البنك، ويهدف إلى توضيح مشاركة التوجه الاستراتيجي للبنك وأهدافه المستقبلية، مع التركيز على أهمية الثقافة المؤسسية في تحقيق هذه الأهداف. وقد شارك في البرنامج أكثر من ٣٠٠ موظف.

استوديو المعرفة في بنك مصر (BM Knowledge Studio)

تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز ثقافة تبادل المعرفة بين الموظفين، من خلال تقديم جلسات موجزة ومختصرة لسهولة الاستيعاب والتطبيق العملي.

النشرة الإخبارية للموارد البشرية (HR Newsletter)

تقدّم نشرة الموارد البشرية أحدث المستجدات الخاصة بالقطاع، ومعلومات قيّمة، ومقالات ونصائح مفيدة، بأسلوب مشوّق وشيق، بهدف الحفاظ على سعادة الموظفين وتحفيزهم وزيادة إنتاجيتهم.

مبادرة Agile@Scale

تهدف هذه المبادرة إلى بناء فرق عمل مرنة والحفاظ على استدامتها في مختلف عمليات البنك، لتحسين المرونة والتعاون والكفاءة.

بناء القدرات الرقمية

في إطار التزام بنك مصر المستمر بإطلاق مبادرات مؤثرة تتماشى مع أهدافه الاستراتيجية، نركّز على بناء قاعدة قوية من الكفاءات في قطاع التكنولوجيا.

وفي هذا السياق، تُعد الشراكة الحديثة مع معهد تكنولوجيا المعلومات (ITI)، أحد أبرز المؤسسات الرائدة في مجال التعليم التكنولوجي، وتمثل الشراكة خطوة هامة إلى الأمام. حيث يقوم البنك برعاية ١١ مسارًا تقنيًا رئيسيًا من خلال هذا التعاون.

فريق الثقافة المؤسسية

يمتلك بنك مصر حاليًا شبكة تضم أكثر من ٣٧٠ «سفيرًا للثقافة المؤسسية» يتمتعون بالقدرة والكفاءة لتمثيل ونشر القيم الأساسية للبنك داخل المؤسسة. ويُعد هؤلاء السفراء نماذج يُحتذى بها، حيث يشاركون قصص النجاح المُلهمة التي تُشجع زملاءهم على تبني قيم البنك المنشودة.

كما يلعبون دورًا محوريًا في تسهيل تقبّل التغيير، وتعزيز مزايا التنوع والشمول، إلى جانب تحفيز المزيد من الموظفين على المشاركة الفاعلة في مبادرات التحول الثقافي التي ينفذها البنك.

برنامج بناء الفرق

يهدف برنامج بناء الفرق إلى تعزيز الوعي بقيم بنك مصر المؤسسية وغرسها بين الموظفين من خلال مجموعة من الأنشطة التفاعلية والجاذبة. كما يسعى البرنامج إلى رفع كفاءة فرق العمل وتحسين التواصل الفعّال بين أعضائها. وبحلول عام ٢٠٢٤، بلغت نسبة مشاركة موظفي المركز الرئيسي ٨١٪، فيما شارك ٤٢٪ من موظفي الفروع في البرنامج.

التواصل مع الموارد البشرية

يحرص بنك مصر على تعزيز التواصل الفعّال مع موظفيه من خلال مجموعة متنوعة من القنوات. وخلال عام ٢٠٢٤، قام البنك بالتعامل مع ٦,٧٤0 استفسارًا تم تلقيها عبر روبوت المحادثة الخاص بالموارد البشرية، وبوابة «اسأل الموارد البشرية» الإلكترونية، ورسائل البريد الإلكتروني، والمكالمات الهاتفية. ومن بين هذه الاستفسارات، كانت ٤,١0٦ تتعلق بالنقل وظروف العمل، و١,0٠٦ تتعلق بالترقيات والتطور المهني، بينما تناول ١,٠٧٤ استفسارًا قضايا متنوعة تخص الموظفين.

إدراكًا لأهمية معدلات دوران الموظفين والاحتفاظ بهم، اعتمد بنك مصر تطبيق عملية شاملة لمقابلات الخروج وتهدف هذه المبادرة إلى تحليل الملاحظات التي يقدمها الموظفون عند مغادرتهم للبنك تحليلًا عميقًا، بما يتيح تقييم البيئة الداخلية بشكلٍ دقيق، واتخاذ إجراءات بناءً استنادًا إلى الرؤى المستخلصة من تحليل الملاحظات الرقمية.

مسابقة بنك مصر للابتكار

انطلاقًا من إيمان بنك مصر بأهمية القيم المؤسسية ودورها في تحفيز الإبداع، أطلق البنك خلال العام المالي ٢٠٢٣ مبادرة «برا الصندوق» التي تتضمن برنامجين حصريين لتشجيع التفكير الابتكاري. تدعو هذه المبادرة جميع موظفي البنك إلى المشاركة والابتكار، وتشجع الفرق المشتركة بين القطاعات على تطوير مشروعات جديدة. وتشمل فئات المشروعات المؤهلة للمشاركة ما يلي: تحسين تجربة العملاء، وخفض التكاليف، وتطوير ضوابط ذكية، أو زيادة الإيرادات.

في عام ٢٠٢٤، أطلق بنك مصر بنجاح المرحلة الثانية من المبادرة (Wave II)، والتي شهدت مشاركة أكثر من ٨٠٠ مشارك، وأسفرت عن توليد ٣٠ فكرة جديدة. كما تميزت هذه المرحلة بإطلاق بطاقة «تقدر»، وهي بطاقة تُمنح للأفكار التي تمتلك مقومات التحول إلى مشروعات ناشئة قابلة للتنفيذ، بتمويل من بنك مصر.

برنامج بنك مصر لإعداد الموظفين الجدد

يعمل بنك مصر باستمرار على تطوير برنامج التهيئة للموظفين الجدد، لضمان تزويدهم بالمعرفة والمهارات الأساسية التي تساعدهم على الاندماج بسلاسة في بيئة العمل داخل البنك. ويستهدف هذا البرنامج الموظفين من الدرجات الوظيفية من الأولى حتى السابعة، حيث يتم تعريفهم بقيم البنك، وهيكله التنظيمي، وعملياته التشغيلية المختلفة، من خلال أساليب تعليمية حديثة ومبتكرة.

مبادرة «تعلمّ

تدعم مبادرة «تعلمّ» التطور المهني للموظفين وتساعدهم على تحقيق طموحاتهم المهنية. وقد أطلق البنك عددًا من المبادرات التعليمية المؤسسية التي تهدف إلى تعزيز ثقافة التعلم المستمر مدى الحياة.

وتشمل هذه المبادرات: أكاديمية إكسل التي تهدف إلى تعزيز قدرات الموظفين في إدارة البيانات، ومبادرة أفضل مُوجه لعام ٢٠٢٤ والتي تساهم في ترسيخ ثقافة التدريب والإرشاد داخل البنك، بالإضافة إلى برنامج «BM Geek Learner»: الذي يدعم مفهوم التعلم المستمر.

بالإضافة إلى ذلك، يأتي برنامج التدريب الصيفي «رواد ٢٠٢٤» ليؤكد التزام بنك مصر بدعم توظيف الشباب وتعزيز مكانته كجهة عمل مفضّلة، حيث استقبل البنك ألفي متدرب ضمن فروعه وقطاعاته المختلفة خلال موسم التدريب الصيفي.

برنامج التطوع

يُعد برنامج التطوع الخاص بموظفي بنك مصر أحد الركائز الأساسية في استراتيجية المسؤولية المجتمعية للبنك، إذ يهدف البرنامج إلى دعم النمو الاقتصادي وتحسين سبل المعيشة. بما يتماشى مع التزام البنك ببناء مجتمعات أقوى وأكثر مرونة.

ومن خلال تشجيع الموظفين على المشاركة في الأعمال المجتمعية، يرسخ البنك لديهم روح المسؤولية والانتماء، مما ينعكس إيجابًا على رضاهم الوظيفي وإنتاجيتهم. كما يولي بنك مصر أهمية خاصة للمشاركة المجتمعية ضمن ثقافته المؤسسية، مما يلهم الموظفون لإحداث أثر إيجابي في حياة الآخرين.

تشمل الأنشطة التطوعية المختلفة التي يتم تنفيذها عبر فروع البنك وقطاعاته ما يلي:

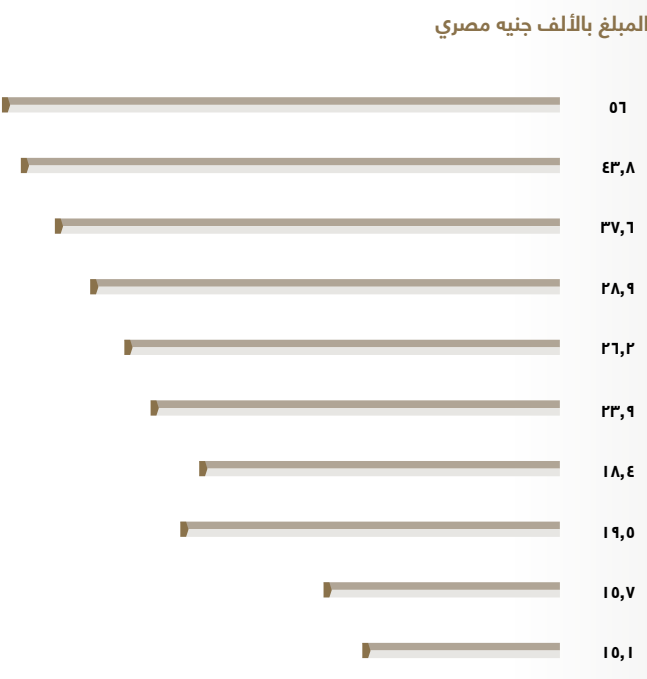
- تعبئة وتوزيع صناديق المواد الغذائية خلال شهر رمضان
- توزيع الهدايا على طلاب المدارس
- الاحتفال السنوي بيوم اليتيم
- توزيع البطاطين على الأسر الأكثر احتياجًا
- مبادرات طلاء المدارس
- حملات التبرع بالدم
- زيارة المستشفيات ودور الأيتام
- مبادرة «فرحة العيد»، والتي تهدف إلى جمع وتوزيع الفائض من المتعلقات الشخصية المقدمة من الموظفين على المحتاجين

سياسات المكافآت والتعويضات

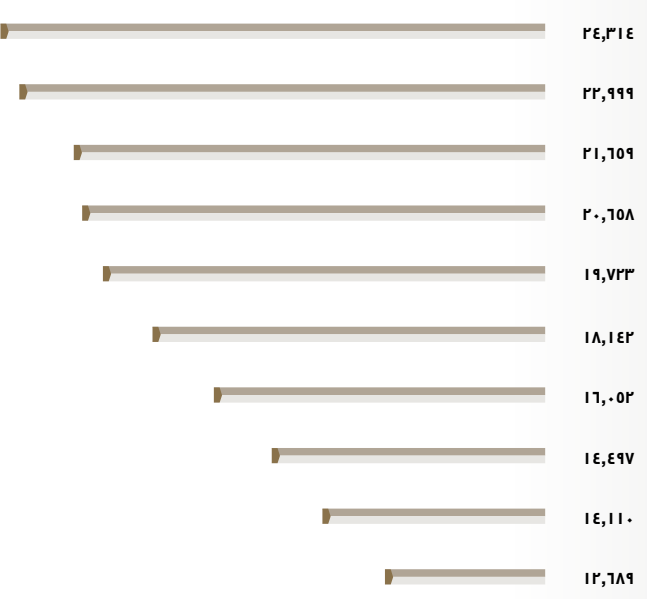
وفقًا للوائح صرف الرواتب والمعايير المرجعية المعتمدة من البنك المركزي المصري، أفاد بنك مصر بأن متوسط صافي المكافآت الشهرية لأعلى ٢٠ مديرًا تنفيذيًا بلغ ١٧,٩ مليون جنيه مصري خلال الفترة من ١ يناير ٢٠٢٤ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. ويأتي هذا الإفصاح في إطار التزام بنك مصر بالشفافية وحرصه على إبقاء جميع أصحاب المصلحة على اطلاع دائم ب ممارساته المتعلقة بالأجور والتعويضات.

وحتى ديسمبر ٢٠٢٤، بلغ إجمالي الرواتب والمزايا التي صرفتها الفروع المحلية للبنك ١٣,٣ مليار جنيه مصري، في حين بلغ إجمالي ما صُرف من قبل الفروع الخارجية ٢,٩ مليار جنيه مصري. ليصل بذلك إجمالي الرواتب والمزايا لجميع الفروع خلال السنة المالية ٢٠٢٤ إلى ١٦,٢ مليار جنيه مصري. كما ارتفع متوسط الدخل السنوي لكل موظف إلى ٦٦٨ ألف جنيه مصري خلال نفس السنة المالية، وبلغ متوسط العائد الشهري للموظف الواحد ٥٦ ألف جنيه مصري.

متوسط الدخل الشهري للموظف



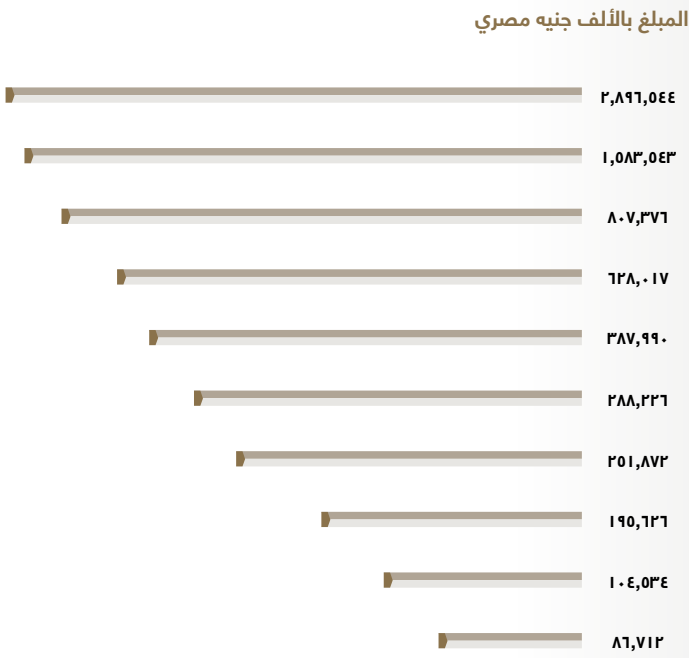
عدد الموظفين



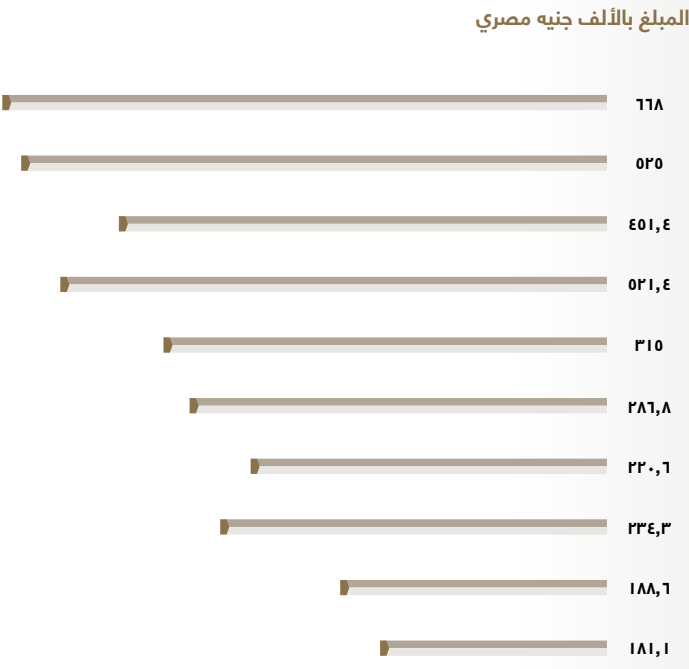
إجمالي الرواتب والمزايا للفروع المحلية



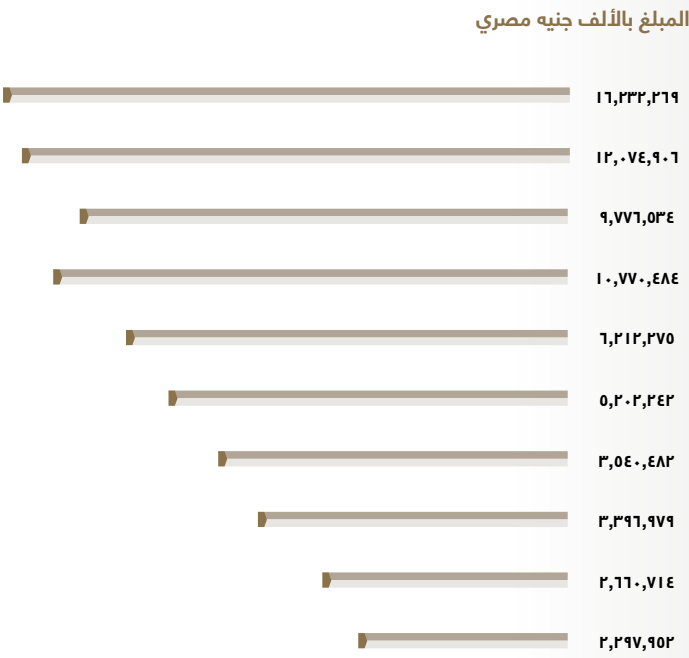
إجمالي الرواتب والمزايا للفروع الخارجية



متوسط الدخل السنوي للموظف



إجمالي الرواتب والمزايا لجميع الفروع



* من المتوقع منطقيًا أن يتجاوز إجمالي الرواتب والأجور عن الفترة المالية الممتدة لثمانية عشر شهرًا (عام ٢٠٢١) نظيره عن فترة الاثني عشر شهرًا (للسنة المالية ٢٠٢٢)، ويُعزى ذلك إلى أن أشهر العمل الستة الإضافية قد أسهمت في زيادة الدخل الإجمالي المُحقق خلال الفترة.

** وتأتي الزيادة الملحوظة في إجمالي الرواتب والمزايا الخاصة بالفروع الخارجية انعكاسًا لارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري، وذلك على إثر قرار تحرير سعر الصرف.

ممارسات سلاسل التوريد الأخلاقية والمستدامة

يلعب بنك مصر دورًا محوريًا في خلق مجموعة متنوعة من فرص العمل وغير المباشرة من خلال اعتماد استراتيجيات فعالة للاستعانة بمصادر خارجية في عدد من القطاعات الحيوية. وتتضمن مساهمات البنك تقديم خدمات متقدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وإدارة استراتيجية للموارد البشرية، وخدمات المرافق الشاملة بما في ذلك إدارة العقارات. كما يحرص بنك مصر على تعزيز فرص العمل من خلال تنفيذ عمليات متعددة الأوجه، بما في ذلك تقديم خدمات البطاقات، وإجراء تحليلات لبيانات السوق، وإدارة السفر، وتنفيذ مبادرات تسويقية مبتكرة، وتقديم خدمات الطباعة عالية الجودة، إلى جانب صيانة أجهزة الصراف الآلي وتداول النقد. كذلك يدعم البنك فرص العمل في قطاع الاتصالات، وخدمات تحصيل الديون بكفاءة، مما يساهم في تعزيز منظومة توظيف متنوعة وشاملة.

حرصًا من بنك مصر على تعزيز التعاون في جهوده نحو الاستدامة، قام البنك بوضع سياسة للاستعانة بمصادر خارجية، إلى جانب مدونة قواعد السلوك المهني الخاصة بالموردين. وتهدف هذه السياسات إلى تعزيز الممارسات المسؤولة، وضمان احترام حقوق الإنسان، ودعم معايير العمل العادلة، وتشجيع التقدم البيئي، إلى جانب تطبيق إجراءات فعالة لمكافحة الفساد عبر سلسلة التوريد الخاصة بالبنك.

وقد وضع البنك معايير لعمليات التوريد المسؤولة تهدف إلى تحقيق أهداف الاستدامة في سلسلة التوريد. ومن خلال تقييمات موضوعية واستراتيجيات شراء قائمة على تحليل المخاطر، يختار البنك سلاسل توريد قوية وفعالة تُسهم في تحقيق نمو مستدام ومربح، مع الحفاظ على المبادئ البيئية والاجتماعية الأساسية.

وفي إطار التزامه بالاستدامة، يعتمد بنك مصر نهجًا قائمًا على عمليات «المشتريات القائمة على القيم»، والذي يشجع على مشاركة مختلف قطاعات البنك في تحقيق أهداف الاستدامة. كما يشارك البنك بفعالية في مبادرات المسؤولية المجتمعية التي تتماشى مع عملياته التشغيلية.

يعتمد البنك في إدارة سلسلة التوريد على نهج يستند إلى تحليل المخاطر، يشمل تدابير وقائية وإجراءات حماية تضمن استدامة العمليات. ويركّز البنك على الشفافية والمساءلة، كما يتبنّى سياسة عدم التسامح مطلقًا مع الفساد، بجانب الحفاظ على أعلى معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG).

ويُجسد بنك مصر التزامه بالممارسات المسؤولة من خلال الامتثال لمجموعة شاملة من المعايير الدولية المعترف بها، والتي تشمل الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة. وتوفر هذه المعايير إطارًا موجّهًا لعمليات البنك وتضمن توافقها مع أفضل الممارسات العالمية. وخلال عام ٢٠٢٤، حصل بنك مصر على ثلاث شهادات ISO رئيسية، وهي: ISO ٢٠٢١:٣٧٠٠ الخاصة بحوكمة المنظمات، وISO ٢٠٢١:٣٧٣٠١ الخاصة بنظام إدارة الامتثال، وISO ٢٠١٧:٢٠٤٠٠ الخاصة بنظام إدارة المشتريات المستدامة.

حصاد لإنجازات عام ٢٠٢٤

تعزيز الاستدامة

انطلاقًا من التزامه الراسخ بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs)، شرع بنك مصر في تنفيذ تحول شاملة وجذرية في ممارساته التشغيلية، انطلاقًا من إدراكه العميق للعلاقة الوثيقة بين الازدهار الاقتصادي، والرفاه الاجتماعي، والحفاظ على البيئة. ولا يقتصر هذا التحول على التغييرات الشكلية، بل يعكس التزامًا جوهريًا بدمج مبادئ الاستدامة في صميم عمليات البنك.

الامتثال الصارم لمعايير ISO ١٤٠٠١:

- قام بنك مصر بتطبيق نظام إدارة بيئية قوي (EMS) يتماشى مع المتطلبات الصارمة لمعيار ISO ١٤٠٠١، ويشمل ذلك: وضع سياسات بيئية واضحة، وتحديد أهداف قابلة للقياس، وإجراء مراجعات دورية، والعمل المستمر على تحسين الأداء البيئي.
- يُعد الإفصاح الإلزامي أحد الركائز الأساسية في هذا النظام، حيث يضمن الشفافية والمساءلة من خلال جمع وتحليل مؤشرات وبيانات بيئية تفصيلية لقياس وتتبع التقدم وتحديد مجالات التطوير، ويسهم هذا النهج في اتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة، كما يعكس التزام البنك بالمسؤولية البيئية أمام جميع أصحاب المصلحة.

- إدراكًا للتأثير البيئي لعمليات تمزيق الورق التقليدية، اعتمد بنك مصر تقنية «عجن الورق»، والتي تُعد أكثر استدامة وتُسهم في تقليل حجم النفايات، ويمكن البنك من إعادة تدوير ألياف الورق، دعمًا للاقتصاد دائري مستدام.
- كما طَبّق البنك برامج شاملة لإعادة تدوير النفايات، تشمل فرز وتدوير المواد الآمنة مثل: الألواح الخشبية، والأغلفة البلاستيكية، والورق المقوى. بما يسهم في تقليل النفايات المرسلة إلى المدافن، والحفاظ على الموارد الطبيعية.
- تُنفذ جميع أنشطة إعادة التدوير وفقًا لأعلى المعايير البيئية، لضمان عدم توليد أي منتجات جانبية ضارة.
- قام بنك مصر بتحسين عملياته الشرائية بشكل استراتيجي بهدف تقليل الانبعاثات الحرارية وخفض البصمة الكربونية. من خلال إعطاء الأولوية للموردين الذين يتّبعون ممارسات مستدامة، و شراء المعدات الموفرة للطاقة، وتطبيق سياسات تهدف إلى تقليل استهلاك الورق والموارد.

تعزيز كفاءة العمليات التشغيلية

يركّز بنك مصر بشكل استراتيجي على تحسين كفاءة الأداء التشغيلي من خلال نهج مزدوج قائم على دمج مبادئ الاستدامة في الممارسات الأساسية، وتبسيط الوظائف الإدارية الحيوية.

- يقوم القطاع الإداري بدور محوري في دفع أجندة الاستدامة في البنك، من خلال التطبيق الفعّال للإجراءات والمبادرات البيئية المعتمدة مسبقًا، بما يضمن إدراج الاعتبارات البيئية في مختلف العمليات اليومية.

استراتيجية محورها العميل

الرقابة الداخلية والامتثال

حوكمة الإجراءات

يولي بنك مصر أهمية بالغة للحفاظ على أنظمة رقابة داخلية قوية وضمان الامتثال الكامل للمتطلبات التنظيمية.

يُعد إعادة هيكلة إدارة المخازن وتحويلها إلى نظام شامل لإدارة سلسلة التوريد خطوة مهمة نحو رفع الكفاءة التشغيلية والحد من المخاطر. ويُساهم هذا التحول في تحسين التحكم في المخزون، وتحقيق كفاءة أكبر في الخدمات اللوجستية، وتقوية قدرة البنك على إدارة سلسلة التوريد بفعالية.

كما تم الانتهاء من توقيع ٢١ اتفاقية مستوى خدمة (SLA)، والتي تهدف إلى تحديد المسؤوليات بوضوح ووضع معايير أداء دقيقة لمقدمي الخدمات الداخليين والخارجيين. وتُحدد هذه الاتفاقيات توقعات مستوى الخدمة، وتضع مؤشرات أداء قابلة للقياس، وتُسَهِّل من عملية المراقبة والتقييم الفعّالة.

يشمل ذلك برامج كفاءة استخدام الطاقة، واستراتيجيات تقليل النفایات، وتعزيز الممارسات الصديقة للبيئة في جميع القطاعات.

لا يُساهم هذا الالتزام بالاستدامة في تقليل البصمة البيئية للبنك فحسب، بل يؤدي أيضًا إلى تحقيق وفورات طويلة الأمد في التكاليف، ويعزز من سمعة البنك كمؤسسة مالية مسؤولة تسهم في تنمية المجتمع.

بلغت نسبة المشتريات المستدامة في بنك مصر خلال عام ٢٠٢٤ نحو ١٨٪، في حين بلغت نسبة المشتريات المحلية ١٥,٢٤٪.

كما قام البنك بتوسيع قاعدة مورديه من ٨١٢ موردًا إلى ٩٨٥ موردًا، مما ساعد على تنويع مصادر التوريد وتقليل مخاطر سلاسل التوريد. وأتاح هذا التوسع في شبكة الموردين مرونة واستجابة أكبر للتغيرات في ظروف السوق.

تم الانتهاء بنجاح من المرحلة الأولى من نظام إدارة المرافق، بما أسهم في تحسين عمليات صيانة المرافق، ورفع كفاءة استخدام الموارد، وتحسين بيئة العمل بشكل عام.

ولتحسين أداء أسطول المركبات، قام البنك باختيار وزيادة عدد مراكز الخدمة الخاصة بتشغيل وصيانة المركبات. كما أدخل نماذج جديدة من السيارات المستخدمة، إلى جانب تطبيق نظام تتبع باستخدام GPS لمراقبة (السرعة والمسار)، مما أدى إلى رفع كفاءة الأسطول، وخفض استهلاك الوقود، وتعزيز سلامة السائقين.

على مدار أكثر من قرنٍ من الزمان، ظل بنك مصر ملتزمًا التزامًا راسخًا بتقديم تجربة مصرفية استثنائية لعملائه. ويشكل التزام البنك بمهمته المسؤولة هو الأساس الذي تقوم عليه ريادته، إذ يؤمن إيمانًا عميقًا بأن السعي لتحقيق الربح لا ينبغي أن يتجاوز حدود قيمه ومبادئه الراسخة. ويفخر البنك كثيرًا بتقديم أعلى مستويات الخدمة لعملائه، مع التمسك بمبادئه الأساسية في جميع جوانب عملياته المصرفية.

نهج يضع العميل في المقام الأول

تعد العلاقات القوية هي أساس نجاحنا. فنحن ندرك أهمية الاستماع الفعّال لأصحاب المصلحة وتعزيز قنوات التواصل المتبادل – بما يسهم في تحقيق نجاح مستدام. ويحرص البنك باستمرار على التواصل مع عملائه الكرام من خلال قنوات متنوعة شفافه ومسؤولة، تغطي كل من المنصات سواء كانت تقليدية أو رقمية. وقد قام البنك بتطبيق آلية تفاعل مع ملاحظات وآراء العملاء بنوعها (الاستباقية والتفاعلية) تتيح لهم التعبير عن آرائهم ومخاوفهم واقتراحاتهم.

يمكن لجميع العملاء التواصل مع البنك عبر مجموعة من القنوات، والتي تشمل: الروبوت الذكي (Chatbot)، وهي خدمة ذكاء اصطناعي للعناية بالعملاء، وقناة المحادثة المباشرة (Live Chat) التي تتيح التفاعل الفوري مع ممثلي خدمة العملاء، بالإضافة إلى البريد الإلكتروني، وصندوق الشكاوى، وخدمة واتساب للأعمال، والخط الساخن لمركز الاتصال (١٩٨٨)، وقد بلغت درجة رضا العملاء (C-Sat) عن موظفي مركز الاتصال ٨٤٪ بنهاية عام ٢٠٢٤. ويتميز الخط الساخن بخدمة الرد الصوتي التفاعلي (IVR) إلى جانب تقديم الدعم المباشر من خلال الموظفين المختصين.

بالإضافة إلى ذلك، يرحب بنك مصر بالتفاعل مع عملائه عبر القنوات التقليدية، مثل الزيارات المباشرة للفروع. ويولي البنك أهمية قصوى للتعامل السريع والعادل مع شكاوى العملاء

للمحافظة على أعلى مستويات خدمة العملاء. ولضمان التحسين المستمر، كما يقوم البنك بإجراء متابعات دورية لمنع تكرار الشكاوى وتعزيز جودة الخدمة.

ويحرص البنك على الالتزام بشروط التسوية المتفق عليها لأي منازعات تحت إشراف البنك المركزي المصري (CBE)، مع الاحترام الكامل لحقوق عملائه. ويتعامل بنك مصر بجدية مع جميع الشكاوى الواردة ويستجيب لها بسرعة. وخلال عام ٢٠٢٤، قام البنك بحل وتسوية ٩٦٪ من إجمالي شكاوى العملاء التي تلقاها.

وعلى مدار أكثر من ١٠٣ عام، واصل بنك مصر دعمه لمسيرة التنمية في مصر باعتباره أول بنك مملوك بالكامل للمصريين، وله حضور واسع محليًا ودوليًا. وعلى مدار تاريخنا، قمنا بدور محوري في بناء اقتصاد شامل وأكثر خضرة ومرونة، من خلال توفير مجموعة متكاملة ومبتكرة من الخدمات والمنتجات المالية وغير المالية.

إن تلبية احتياجات مختلف أصحاب المصلحة تمثل ركيزة أساسية في عملياتنا. إذ ندرك أهمية الحفاظ على شراكات وتواصل مفتوح وثنائي الاتجاه لضمان استمرارية نجاحنا. وسنظل ملتزمين بتقديم أعلى مستويات من الخدمة والقيمة لجميع عملائنا وشركائنا في المجتمع.



جهود بنك مصر في دمج ذوي الإعاقة

أجهزة صراف آلي مخصصة لذوي الإعاقات البصرية	١,٥٣٧
أجهزة صراف آلي يمكن الوصول إليها بالكراسي المتحركة	٢٠٠
فروع مزودة بمنصات رفع للكراسي المتحركة	١١
فروع تقع داخل المولات أو الفنادق أو المطارات	٤٣
مداخل فروع تحتوي على منحدرات	٦١
فروع تحتوي على مدخل بدرجة أو درجتين	١٠١
فروع مجهزة بكافة المتطلبات اللازمة للأشخاص ذوي الهمم	٣٦

كما عمل البنك على لتحسين الوصول لمستخدمي الكراسي المتحركة، من خلال تركيب منحدرات عند مداخل الفروع، وإعادة تصميم ماكينات الصراف الآلي لتتضمن مساحات مستوية وواسعة أمام الشاشة، مع تصميم واجهة الجهاز بشكل مقعر لتسهيل الاستخدام للأشخاص ذوي الاحتياجات الحركية. بجانب تطبيق البنك لغة الإشارة في بعض الفروع لتسهيل التواصل الفعّال مع العملاء من ذوي الإعاقات السمعية.

برنامج إتاحة (Etaha)

يمثل برنامج «إتاحة» شراكة استراتيجية بين بنك مصر والمعهد المصرفي المصري (EBI)، تم إطلاقها دعمًا للمبادرة الوطنية «إتاحة».

تركّز هذه المبادرة الحيوية على تمكين الأشخاص ذوي الهمم من خلال تزويدهم بالمهارات والموارد والفرص اللازمة التي تساعدكم على الاندماج بسلاسة في سوق العمل، وتحقيق حياة كريمة ومستقلة.

ومن خلال هذه الشراكة الاستراتيجية، يساهم بنك مصر بفاعلية في بناء مجتمع أكثر شمولاً وعدالة، انطلاقاً من إيمانه بالقيمة الكبيرة والمساهمات الإيجابية التي يقدمها الأشخاص ذوو الهمم في سوق العمل والمجتمع بشكل عام.

ويؤكد برنامج «إتاحة» على التزام بنك مصر بالمسؤولية المجتمعية، وحرصه على خلق بيئة تتيح للجميع فرص متكافئة للنجاح والمشاركة الفعّالة في مسيرة التنمية.

خدمات عالية الجودة

يلتزم بنك مصر بتقديم خدمات مالية استثنائية لأكثر من ١٩ مليون عميل. من خلال مجموعة متكاملة من الخدمات المالية وغير المالية. كما نلتزم بتوفير باقة شاملة من الخدمات والمنتجات الرقمية المبتكرة عالية الجودة، مع تركيز خاص على تلبية احتياجات العملاء وتحقيق الشمول المالي.

رقمنة تجربة العميل

في إطار رؤيته الاستراتيجية الشاملة، يواصل بنك مصر الاستثمار في الابتكار التكنولوجي. إيمانًا منه بأن التقنيات الحديثة تشكل عنصرًا أساسيًا في تقديم تجارب مصرفية متميزة. ويركز البنك على التحول الرقمي وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI)، لتقديم خدمات أكثر سلاسة وسهولة في الوصول لعملائنا.

الخدمات المصرفية الشاملة

يلتزم بنك مصر بضمان إتاحة خدماته لكافة فئات المجتمع، بما في ذلك الأشخاص ذوي الهمم. وقد قام البنك بتحديث معظم ماكينات الصراف الآلي (ATM) لتتوافق مع معايير الوصول، إذ تم تجهيز عدد من الماكينات بلوحات مفاتيح كبيرة وواضحة التباين، وأرقام بارزة بطريقة برايل، وأنظمة قراءة شاشة مدمجة، وتعليمات صوتية لمساعدة العملاء من ذوي الإعاقات البصرية.

أمن المعلومات:

حجر الأساس لبناء الثقة

يُعد أمن المعلومات في بنك مصر ركيزة استراتيجية أساسية تدعم التزامه تجاه العملاء، والمساهمين، وجميع أصحاب المصلحة. يلتزم البنك بالحفاظ على سرية وسلامة وتوافر أصولنا الرقمية، بما يعزز الثقة المتبادلة، ويرتقي بمستوى رضا العملاء، ويضمن استدامة العمليات بكفاءة ومرونة.

يتبنى بنك مصر نموذجًا مرئيًا وقابلًا للتكيف في للدفاع السيبراني، بهدف مواكبة التهديدات الإلكترونية الناشئة. ويعتمد البنك على أحدث التقنيات المتاحة عالميًا، إلى جانب تحليلات استخبارات التهديدات المتقدمة لمراقبة المخاطر لحظيًا. وتشمل قدرات الأمن السيبراني لدى البنك آليات قوية لاكتشاف الحوادث الأمنية، والاستجابة السريعة، بالإضافة إلى نظم تعافٍ منظمة ومدروسة، مدعومة بخطط فعّالة لاستمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث.

ويخضع برنامج أمن المعلومات في بنك مصر لإشراف مباشر من لجنة أمن المعلومات المعيّنة من قبل مجلس الإدارة، بما يضمن الاتساق الاستراتيجي والمساءلة التنفيذية في إدارة المنظومة. ويواصل بنك مصر التزامه الراسخ بمهمته في تأمين بيئته الرقمية وحماية عملائه وجميع أصحاب المصلحة، ساعيًا نحو المستقبل بثبات ومرونة وابتكار وثقة.

حصاد عام ٢٠٢٤

استراتيجية أمن المعلومات في بنك مصر

شهد عام ٢٠٢٤ تحقيق تقدم ملحوظ في تنفيذ استراتيجية أمن المعلومات المستقبلية التي تم إطلاقها بنك مصر في عام ٢٠٢٣. وقد صُممت هذه الاستراتيجية لدعم التوسع في خدمات البنك وتحوله الرقمي، كما تواصل تمحورها حول مواجهة التهديدات السيبرانية المتطورة ومواكبة التقدم التكنولوجي.

وفي إطار مواصلة مسيرة البنك الريادية في التحول الرقمي، يدرك بنك مصر تمامًا أهمية اعتماد نهج شامل واستباقي في حماية أمن المعلومات. ومن هذا المنطلق، يقوم البنك بتعزيز استثماراته في الكوادر البشرية والعمليات التشغيلية والتقنيات المتقدمة، بهدف بناء منظومة أمن سيبراني متكاملة ومتطورة قادرة على مواجهة التهديدات المعقدة والمتطورة باستمرار.

يرتكز الإطار الحوكمي في بنك مصر على نموذج «الخطوط الدفاعية الثلاثة» المعتمد دوليًا، والذي يضمن وضوح المسؤوليات وتعزيز الرقابة المؤسسية. وقد قام البنك بتطبيق سياسات وإجراءات شاملة للأمن المعلومات، مدعومة بعمليات مراجعة وتدقيق واختبار دائم وصارم، بهدف توفير ضمان مستقل لكفاءة وفعالية ممارسات إدارة المخاطر.

يرتكز أساس الأمن السيبراني في بنك مصر على استراتيجية مرنة وواعية بالمخاطر، خاصة في التعاملات مع الجهات الخارجية ومزودي الخدمات. ويتماشى نظام إدارة أمن المعلومات (ISMS) في البنك مع إطار الأمن السيبراني الصادر عن البنك المركزي المصري، إلى جانب المعايير الدولية المعترف بها.

إن نهج بنك مصر في الأمن السيبراني متأصل بعمق في جميع مستويات المؤسسة، حيث يعتمد البنك على مبدأ الدفاع المتعمق (Defense-in-Depth)، الذي يدمج ضوابط الأمن في كل طبقة من طبقات المنظومة – بدءًا من البنية التحتية والتطبيقات ووصولًا إلى الشبكات وأجهزة نقاط النهاية. كما يحرص البنك عند تصميم كل خدمة أو نظام جديد أن يكون الأمن عنصرًا أساسيًا من مكوناته.

ويؤكد البنك على أهمية على تحديث بيانات العملاء بشكل دوري، حيث يوفر إرشادات واضحة ومبسطة حول آلية تحديث المعلومات، بما يضمن استمرارية الخدمات دون أي انقطاع ويحافظ على كفاءة وجودة التجربة المصرفية.

ويُعد تقديم خدمة عالية الجودة من الأولويات الجوهرية لبنك مصر، ولذلك نستثمر بشكل مستمر في تدريب موظفي الصفوف الأمامية. من خلال تنظيم برامج تدريبية منتظمة، لضمان إلمامهم الكامل للشروط والأحكام الخاصة بالمنتجات والخدمات، وتعزيز حماية حقوق العملاء.

كما يلتزم البنك بتطبيق مبدأ العدالة والمساواة في معاملة جميع العملاء، وفقًا للاتفاقيات المبرمة، دون تمييز وبغض النظر عن خلفياتهم أو حالاتهم الاجتماعية.

التواصل المسؤول والفعّال

يولي بنك مصر أهمية كبيرة لآراء عملائه، حيث يحرص على التفاعل المستمر معهم من خلال قنوات تواصل متعددة لفهم احتياجاتهم بشكل أفضل. ويُعد التواصل الفعّال محورًا أساسيًا في جهود البنك الرامية إلى تطوير المنتجات والخدمات وتحسين التجربة المصرفية الشاملة.

يعتمد البنك نهجًا تحليليًا يتيح له فهمًا عميقًا ومتجددًا للاحتياجات وتفضيلات العملاء المتغيرة. مما يساعد على تحديد مجالات التحسين، واتخاذ قرارات مدروسة تضع تجربة العميل في مقدمة الأولويات. وقد ساهمت هذه الممارسات في ترسيخ الثقة التي بناها البنك على مدار أكثر من قرن من الزمن في خدمة عملائه.

يشمل التزام البنك تقديم استشارات مسؤولة ومباشرة مع العملاء، حيث يقدّم فريق عمل مدّرب إرشادات مالية مصمّمة خصيصًا لتلبية احتياجات كل عميل، تمكنهم من اتخاذ قرارات مالية واعية تُسهم في تحقيق النجاح المستدام للبنك وتعزيز علاقته الوثيقة بعملائه.

في إطار حرص بنك مصر على الشفافية، يلتزم البنك بضمان إلمام العملاء الكامل بخصائص ومزايا جميع المنتجات والخدمات، قبل تطبيق أي رسوم. كما يتم عرض جميع الشروط والأحكام المتعلقة بالخدمات المالية بوضوح عبر موقعنا الإلكتروني، باستخدام لغة مبسطة يسهل فهمها والوصول إليها.

يواصل بنك مصر التزامه ببناء مؤسسة رقمية مرنة، ماضيًا بخطى ثابتة نحو رؤيته المتمثلة في أن يصبح مركزًا معترفًا به للتميّز في أمن المعلومات على مستوى فروعهِ وشركاته التابعة في الداخل والخارج. ويتحقق ذلك من خلال اعتماد مبادرات ابتكارية والتعاون المستمر مع منظومة الأمن السيبراني، والتي تضم الشركات الناشئة، والشركاء الاستراتيجيين، والمؤسسات الوطنية والدولية.

كما يستمر البنك في تطوير منظومة إدارة الأداء من خلال تعزيز مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs)، ومؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIs)، لمتابعة مدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية ورصد مخاطر الأمن السيبراني بكفاءة.

إطار الأمن السيبراني للقطاع المالي

أطلق البنك المركزي المصري في ديسمبر ٢٠٢٤، «إطار الأمن السيبراني للقطاع المالي المصري»، بهدف تعزيز مستوى الأمن السيبراني في القطاع المصرفي. ويهدف هذا الإطار إلى رفع كفاءة أمن المعلومات وتعزيز المرونة السيبرانية في القطاع المالي المصري، من خلال دمج أفضل الممارسات والضوابط ضمن برامج الأمن السيبراني.

وفي أبريل ٢٠٢٤، كان بنك مصر من أوائل البنوك المصرية التي تعاونت مع البنك المركزي لتطبيق هذه الممارسات والضوابط ضمن برنامج إدارة أمن المعلومات الخاص به. وقد شارك البنك بفاعلية في أنشطة التخطيط والاستعداد، مؤكدًا بذلك التزامه بأعلى معايير أمن المعلومات والحوكمة التقنية.

الاستثمار في تقنيات الأمن السيبراني

يواصل بنك مصر تنفيذ أحدث تقنيات الأمن السيبراني ضمن التزامه المستمر بتعزيز المرونة الرقمية ورفع كفاءة العمليات التشغيلية. ويمثل هذا التوجه تقدمًا استراتيجيًا هامًا في جهود

البنك الاستراتيجية الرامية إلى حماية بياناته وأجهزته وشبكاته وبنيته التحتية لتقنية المعلومات من التهديدات السيبرانية المتطورة والمتجددة باستمرار.

من خلال تطبيق أحدث الحلول المتطورة، يعزز بنك مصر دفاعاته الأمنية، ويضمن حماية المعلومات الحساسة، ويُرسخ ثقة العملاء في أمان وسلامة خدماته المصرفية. ويركّز البنك على استخدام التكنولوجيا المتقدمة واتباع الإجراءات الاستباقية لتوفير بيئة آمنة لكل من عملياته الداخلية وخدماته المقدمة للعملاء.

ويعكس هذا الإنجاز التزام البنك المستمر بتعزيز مستوى الأمن السيبراني، وحرصه على اتباع أفضل الممارسات العالمية والتوافق مع المعايير الدولية، بما يضمن تقديم البنك تجربة مصرفية آمنة وسلسة لجميع أصحاب المصلحة، والبقاء في صدارة المواجهة ضد التهديدات المستجدة.

أبرز إنجازات الامتثال والاعتمادات الأمنية

في عام ٢٠٢٤، حصل بنك مصر على شهادة نظام إدارة أمن المعلومات (ISO/IEC ٢٠٢٢:٢٧٠٠١ ISMS)، بعد استيفائه لمتطلبات الامتثال ذات الصلة. ويؤكد هذا الإنجاز التزام البنك بحماية البيانات، والحد من المخاطر، والامتثال للمعايير العالمية في إدارة الأمن السيبراني.

ولا تمثل شهادة ISO ٢٧٠٠١ مجرد مجموعة من الإرشادات، إذ توفر إطارًا متكاملًا يساعد المؤسسات المصرفية على حماية البيانات الحساسة، وتلبية المتطلبات التنظيمية، وتعزيز ثقة العملاء، وضمان استمرارية العمليات التشغيلية على المدى الطويل. كما تعزز هذه الشهادة قدرة البنك على الحفاظ على بيئة مصرفية آمنة وقوية، من خلال التعامل مع الأمن، والامتثال، وكفاءة العمليات، وإدارة المخاطر.

وقد نجح بنك مصر للعام الرابع عشر على التوالي في تجديد شهادة PCI DSS (معيار أمان بيانات بطاقات الدفع الإلكتروني)، وذلك وفقًا لأحدث إصدار ٧٤,٠ من المعيار.

ويؤكد هذا التجديد التزام بنك مصر القوي بحماية بيانات بطاقات الدفع الإلكترونية الخاصة بعملائه. وقد تم منح الشهادة بعد إجراء مراجعة دقيقة من جهة تدقيق مستقلة، قامت بتقييم تدابير الأمن السيبراني الصارمة المتبعة في البنك.

باعتباره أول بنك في مصر وشمال أفريقيا يحصل على شهادة PCI DSS في عام ٢٠١٠، يبرز تجديد شهادة بنك مصر المستمر وفق أحدث المعايير التزامه الدائم بتقديم خدمات مصرفية متميزة مع الالتزام بأعلى معايير الأمن السيبراني.

وثيقة التأمين ضد الهجمات السيبرانية

في عام ٢٠٢٤، ومع تزايد وتطور التهديدات السيبرانية، أصبح من الضروري للمؤسسات اتخاذ خطوات استباقية لحماية نفسها وعملائها. وفي هذا الإطار، أصدر بنك مصر وثيقة تأمين ضد الهجمات السيبرانية، لتشكّل طبقة حماية إضافية من خلال توفير الدعم المالي في حال التعرض لهجوم إلكتروني، أو اختراق للبيانات، أو أي حادث متعلق بالأمن الرقمي. وتشمل هذه الوثيقة مجموعة واسعة من التهديدات المحتملة، بما في ذلك: برامج الفدية، وتسرب البيانات، واضطرابات الشبكة، وتكاليف توقف الأعمال.

التدريب والتطوير

يولي بنك مصر أولوية قصوى لترسيخ ثقافة الأمن السيبراني بين موظفيه. ويقدم برامج تدريب شاملة في مجال أمن المعلومات، بالتعاون مع مقدمي تدريب دوليين رائدين، لضمان حصول الفرق الفنية على أحدث الدورات التدريبية والخبرات لمواجهة التهديدات المتزايدة تعقيدًا بفعالية.

حملات التوعية الداخلية

تُعد توعية الموظفين بأمن المعلومات أحد الركائز الأساسية في برنامج أمن المعلومات في بنك مصر. وفي عام ٢٠٢٤، أطلق البنك برنامجًا مبتكرًا للتوعية بالأمن السيبراني، يعتمد على أساليب التعلم التفاعلي من خلال: ندوات إلكترونية تفاعلية، و مسابقات مصرفية شاملة، و فيديوهات تعليمية.

واحتفالًا بشهر التوعية بالأمن السيبراني في أكتوبر ٢٠٢٤، نظم بنك مصر سلسلة من الفعاليات شملت أنشطة تفاعلية مكثفة استمرت طوال الشهر، وشملت اختبارات مباشرة، ورسائل تفاعلية، ومحتوى تثقيفي حول المخاطر السيبرانية.

كما يحرص البنك على تكريم ومكافأة موظفيه بانتظام تقديرًا لمساهماتهم في تعزيز مرونة الأمن السيبراني، وذلك من خلال الإشادة بوعيهم ويقظتهم وإجراءاتهم الاستباقية ومشاركتهم الفعّالة في مبادرات أمن المعلومات.

حملات التوعية العامة

يحرص بنك مصر على حماية بيانات عملائه، من خلال تطبيق أفضل الممارسات في الأمن السيبراني بشكل منتظم. ويقوم البنك بتوعية العملاء بضرورة عدم مشاركة معلوماتهم السرية مثل: الرقم السري (PIN)، أو رمز التحقق لمرة واحدة (OTP)، أو كلمات المرور، أو تفاصيل بطاقات الدفع، عبر البريد الإلكتروني أو الهاتف، مع التأكيد على ضرورة الإبلاغ الفوري عن أي رسائل مشبوهة أو أي نشاط مشبوه.

يقوم البنك بنشر إرشادات مبسطة لحماية المعلومات المصرفية عبر عدة قنوات: الموقع الإلكتروني للبنك، وكشوف الحسابات، وأجهزة الصراف الآلي، ورسائل التنبيه النصية للمعاملات، والمواد الترويجية، والإعلانات التلفزيونية. كما يقَدِّم موظفو الصفوف الأمامية وممثلو خدمة العملاء على تعزيز هذه الرسائل من خلال توعية العملاء بأهم إجراءات الوقاية والأمان السيبراني.

جهود التنمية الاجتماعية

منذ تأسيسه في عام ١٩٢٠، تميز بنك مصر بكونه مؤسسة مصرفية وطنية عميقة الجذور، يواصل مسيرته نحو تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي الفعّال والأثر الاجتماعي الملموس. كما يؤمن البنك بأن هذا النهج المتوازن هو ركيزة النجاح المستدام، ويظل البنك ملتزمًا بتعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للمجتمعات التي يخدمها.

محاور المسؤولية المجتمعية لبنك مصر دعم التنمية الاقتصادية

يلتزم بنك مصر بدعم مختلف فئات المجتمع لتحسين مستويات المعيشة وتحقيق الازدهار المالي. وتركز مبادرات البنك على ضمان وصول الخدمات المالية إلى جميع الأفراد، وتمكين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ولا سيما تلك التي تقودها النساء، إلى جانب دعم التنمية في المناطق العشوائية والريفية.

تقديم خدمات رعاية صحية استثنائية

يولي بنك مصر أهمية كبيرة لضمان إتاحة خدمات الرعاية الصحية عالية الجودة لكافة أفراد المجتمع. ومن خلال التركيز على دعم المناطق الأقل حظًا، ودعم التقنيات الطبية المبتكرة، وتعزيز التوعية والتثقيف لكل من المرضى ومقدمي الرعاية الصحية، يسعى البنك إلى تأسيس منظومة رعاية صحية قوية وشاملة تخدم الجميع بفعالية.

تحسين إتاحة الوصول إلى فرص التعليم

يلتزم بنك مصر بتعزيز فرص إتاحة إلى التعليم، من خلال توفير بيئة تعليمية شاملة، عادلة، وذات جودة عالية. ويهدف هذا الالتزام إلى تمكين الأفراد، وتقوية المجتمعات، ودعم التنمية الاقتصادية، عبر ترسيخ قيم المشاركة المجتمعية، وتعزيز المساواة، وتنمية التفكير النقدي والابتكار.

الارتقاء بجودة الحياة وتمكين الأفراد

يؤمن بنك مصر، برسالته الهادفة إلى تحسين حياة الأفراد من خلال التطبيق الفعّال لمبادئ التضامن الاجتماعي. ويؤكد البنك على إيمانه الراسخ بأن تعزيز المشاركة المجتمعية والتعاون يمثلان ركيزة أساسية لتحقيق أثر إيجابي ومستدام. وانطلاقًا من ذلك، يلتزم البنك التزامًا كاملاً بتعزيز جودة الحياة وتمكين الأفراد ضمن إطار تحقيق التنمية المستدامة، بما يضمن بيئة صحية، وازدهارًا اقتصاديًا، وعدالة اجتماعية.

مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع (BMFCD)

يمتلك بنك مصر سجلًا متميزًا في مجال الالتزام بالمسؤولية المجتمعية للشركات (CSR)، إدراكًا منه بأن التنمية عملية متكاملة ومتعددة الجوانب. وفي إطار هذا الالتزام، أسّس البنك في عام ٢٠٠٧ «مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع»، وهي مؤسسة غير هادفة للربح مسجلة تحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعي.

تكرّس المؤسسة جهودها لدعم التنمية الشاملة للفئات المهمّشة، كما تعمل كمحفّز للتغيير الإيجابي، من خلال تنفيذ مبادرات شاملة تهدف إلى: رفع مستوى المعيشة، ودعم سبل عيش مستدامة عبر توفير فرص العمل والتدريب، وتعزيز الفرص التعليمية، وتعزيز البنية التحتية للرعاية الصحية، وتأسيس شبكات أمان اجتماعي قوية

تتوافق هذه البرامج بدقة مع الاستراتيجيات التنموية للدولة، وتدعم المشروعات الذاتية والمبادرات المؤسسية على حد سواء، بما يعكس الرؤية الاستراتيجية الشاملة لبنك مصر.

وتعمل المؤسسة على تعزيز شراكات قوية مع جهات متخصصة في مجال التنمية، بما في ذلك الجامعات الرائدة، والمنظمات غير الحكومية المؤثرة، ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة.

مصادر تمويل المؤسسة:

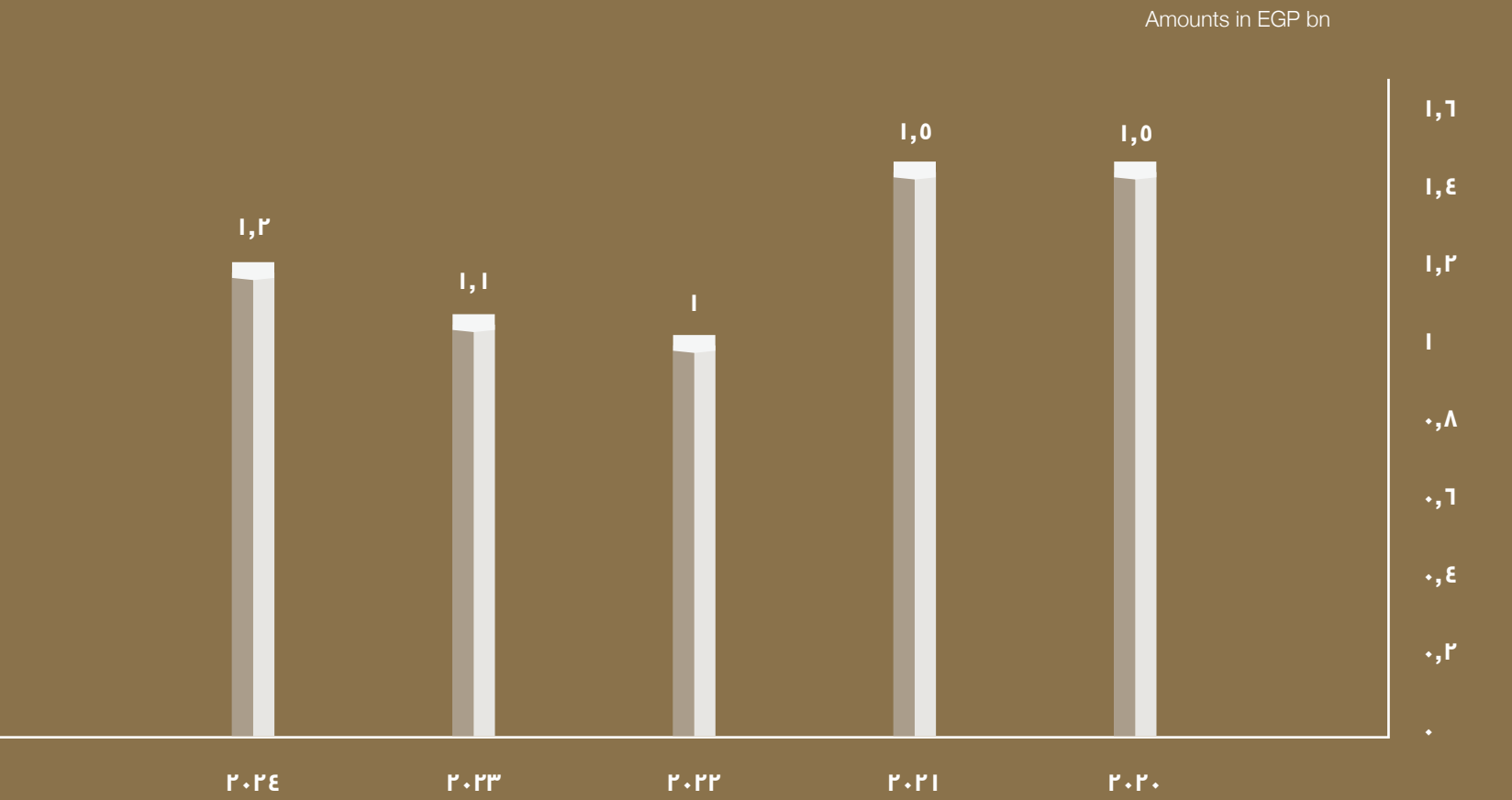
تعتمد المؤسسة في تمويل أنشطتها على مصادر متنوعة، من أبرزها:

- المساهمات السنوية من صافي أرباح بنك مصر ضمن حساب «النجاح المشترك»، والتي تُشكّل النسبة الأكبر من إجمالي تمويل المؤسسة.
- التبرعات من الأفراد والجهات داخل مصر وخارجها، ممن لديهم اهتمام بدعم المشروعات الخيرية والتنموية.
- المساهمات التي تمت من خلال الحسابات المخصصة بفروع بنك مصر المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية أو مباشرة إلى مقرات المؤسسة.

ويعمل بنك مصر ومؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع على دعم جهود التنمية المجتمعية، وتعزيز الاقتصاد الوطني، وتمكين الأفراد من خلال الاستثمار في قدراتهم.

وتتماشى استراتيجية بنك مصر للمسؤولية المجتمعية مع أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، من خلال تنفيذ برامج مؤثرة تستهدف القضاء على الفقر والجوع، وضمان الصحة الجيدة والتعليم الجيد، وتحسين ظروف المعيشة للفئات الأكثر احتياجًا، ودعم العمل المناخي والطاقة النظيفة، وتعزيز بيئات العمل اللائقة وتوفير السكن اللائق، إلى جانب دعم المساواة بين الجنسين، والشمول المالي، والشراكات من أجل تحقيق الأهداف المشتركة.

تبرعات بنك مصر في إطار المسؤولية المجتمعية (CSR)



* يوضح الرسم البياني ارتفاعاً ملحوظاً في ميزانية المسؤولية المجتمعية لبنك مصر خلال العامين الماليين ٢٠٢٠ و٢٠٢١، حيث تم تخصيص جزء كبير منها لجهود الإغاثة المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ ودعم المتضررين منها، بما يعكس التزام البنك بدوره المجتمعي خلال تلك الفترات الصعبة، ومن الجدير بالذكر أن الأرقام المعروضة في الرسم تمثل بيانات سنوية تنتهي في ٣٠ يونيو، باستثناء الفترة من عام ٢٠٢١ إلى عام ٢٠٢٤، وذلك نتيجة التحول في نهاية السنة المالية من يونيو إلى ديسمبر، وفقاً لما نص عليه قانون البنك المركزي رقم ١٩٤.

القضايا الاقتصادية

- الحوكمة المؤسسية
- رأس المال الفكري
- الحصة السوقية
- التأثير السياسي
- السمعة
- إدارة المخاطر
- سلسلة التوريد

القضايا البيئية

- التنوع البيولوجي
- التغير المناخي
- الكفاءة البيئية
- رعاية المنتجات

القضايا الاجتماعية

- التنوع
- التنمية الاقتصادية
- حقوق الإنسان
- التسويق المسؤول
- البيئة
- ظروف العمل

أصحاب المصلحة الرئيسيون

- المجتمعات المتأثرة
- العملاء
- الأجيال القادمة
- الجهات الحكومية
- المستثمرون
- الموردون

* يلخص هذا الرسم المجالات الرئيسية التي تركز عليها المسؤولية المجتمعية للشركات – الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية – إلى جانب أصحاب المصلحة الأساسيين في كل منها. ويعكس هذا النهج التزام الشركات بتحقيق التوازن بين الأداء والاستدامة والممارسات الأخلاقية، بما يتماشى مع توجيهات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

دعم التمكين الاقتصادي



يلعب بنك مصر دورًا محوريًا في دفع نمو اقتصاد مصري قوي وديناميكي. من خلال تركيزه الاستراتيجي على تعزيز نموذج اقتصادي متوازن قائم على المعرفة، ويُشجع على التنافسية والشمول، بهدف تحقيق قيمة مستدامة وخلق فرص عمل منتجة. ومنذ تأسيسه، كان بنك مصر داعمًا نشطًا لرواد الأعمال، ومحرّكًا رئيسيًا وراء مبادرات التنمية المستدامة في جميع أنحاء مصر، بما يتماشى مع الإطار الطموح لرؤية مصر ٢٠٣٠.

إنجازات بنك مصر

يركّز بنك مصر على مكافحة على الفقر من خلال خلق فرص للفئات الأقل حظًا، وتحسين رفاهية المجتمع. وفي إطار مسؤوليته المجتمعية، التزم البنك بدعم النمو الوطني عبر تلبية احتياجات الفئات الأكثر هشاشة، مثل النساء والشباب وذوي الإعاقة. وإيمانًا من البنك بأهمية تمكين هذه الفئات ودمجها في المجتمع، أطلق عدة مبادرات تهدف إلى تعزيز مشاركتهم الفاعلة وتمكينهم اقتصاديًا واجتماعيًا.

تعزيز جهود الشمول المالي

لعب بنك مصر دورًا حيويًا في بناء الثقة مع الأفراد غير المشمولين بالنظام المصرفي، مما ساهم في خلق فرص عمل، والقضاء على الفقر، وتعزيز الشمول المالي، من خلال تركيز البنك على توفير وسائل دفع آمنة وخدمات مصرفية شاملة.

وقد أسس البنك شراكات فعالة مع شركات التكنولوجيا المالية، والوزارات، والجهات المحلية والعالمية، والمنظمات المجتمعية، لتوفير خدمات ومنتجات رقمية لمجموعة واسعة من شرائح العملاء، بما يشمل:

- تسهيل الوصول إلى التمويل للعملاء من الأفراد وأصحاب الأعمال، عبر تقديم خدمات مصرفية متميزة، وتسهيلات ائتمانية، وحلول مصرفية رقمية.

- تقديم ١,٨ مليون منتج وخدمة مالية، مما مكّن البنك من تحقيق حصة سوقية بارزة تبلغ ٣٢٪ في إطار جهود تعزيز الشمول المالي.

- المشاركة في العديد من الفعاليات الدولية السنوية مثل: اليوم العالمي للمرأة، واليوم العربي للشمول المالي، واليوم العالمي للشباب، ويوم الفلاح، واليوم العالمي للدخار، واليوم العالمي لذوي الهمم، وأسبوع الشمول المالي. وذلك من خلال توفير مجموعة من المنتجات والخدمات المالية تتضمن: إعفاءات من الرسوم، وإلغاء شرط الحد الأدنى لفتح الحسابات الجديدة، وإصدار مجاني لبطاقات «ميزة» البنكية

- تمكين الكفاءات المستقبلية: قام بنك مصر بتنظيم ورش عمل كبرى للتثقيف المالي، استهدفت الوصول إلى ٣٧٢ ألف شاب وشابة، و٢٣٤ ألف سيدة، و٤,٧٨ من الأشخاص ذوي الهمم، و٧,٨١٠ من المزارعين، لتزويد الجيل القادم بالمعرفة المالية الأساسية لتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي.

- مبادرة «جيل بكرة»: التي أطلقها البنك المركزي المصري، والتي تستهدف الشباب من سن ١٦ إلى ٣٥ عامًا، في ١٠٠ مركز شباب في صعيد مصر والدلتا. وقد حققت المبادرة النتائج التالية: تقديم التثقيف المالي لـ ٦٠ ألف شاب وشابة، وفتح ٣٦,٣٧٢ حسابًا مصرفيًا للشباب، وسهلت تنفيذ معاملات مالية تقدر بحوالي ١,٩ مليار جنيه مصري.

- التعاون مع مجموعة من المنظمات المحلية والدولية ومتعددة الأطراف، مما أسهم في الوصول إلى أكثر من ٦٠٠ ألف عميل، وتقديم ٨٣١ ألف منتج وخدمة، وتنفيذ معاملات بقيمة تقارب ٦٣ مليار جنيه مصري، وذلك عبر ١٠٩ مركزًا موزعًا على ٢١ محافظة. وتشمل هذه الشراكات، على سبيل المثال لا الحصر – مايلي:

تمكين الفئات الأشد احتياجًا

في إطار مبادرة «حياة كريمة» والمشروع القومي لتطوير الريف المصري، واصل بنك مصر جهوده خلال المرحلة الثانية من المبادرة، موسّعًا نطاق خدماته ليشمل ١٠٦ مركز إداري، و٣,٥٢٠ قرية. وقد أسفرت هذه المرحلة عن فتح ٣٢٨ ألف حساب بنكي جديد، وإصدار أكثر من ٤١٠ ألف بطاقة مسبقة الدفع، وتفعيل أكثر من ٧٠ ألف محفظة إلكترونية، إلى جانب تقديم تمويلات صغيرة ومتناهية الصغر بقيمة إجمالية بلغت ١٠ مليارات جنيه مصري، مما استحوذ على حصة سوقية قدرها ٤٥٪ من إجمالي جهود البنك ضمن المبادرة.

تمكين المرأة

أطلق البنك مبادرات رائدة بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة في ١٠٢ مركز إداري و١٤٣ قرية. وشملت هذه المبادرات برامج مثل «رائدات» و«التعامل الرشيد مع المال»، إلى جانب برنامج «تحويشة في البنك»، الذي استهدف ٢٣ مركزًا إداريًا.

وقد ساهمت هذه البرامج في تدريب النساء، وتعزيز ثقتهن بأنفسهن، والتغلب على المخاوف تجاه التعامل مع البنوك. ونتيجة لذلك، قدم بنك مصر ٣١١ ألف منتج وخدمة مصرفية بإجمالي معاملات بلغ ١٩,٧ مليار جنيه مصري، كما تم فتح ١٤٠ ألف حساب جديد، وإصدار ١٥٥ ألف بطاقة مسبقة الدفع، وإنشاء ٩,٤٣٥ محفظة إلكترونية، بالإضافة إلى توفير تمويلات متناهية الصغر بقيمة ٦٢١ مليون جنيه مصري.

كما أبرم البنك اتفاقية تمويل مستمرة مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (جهاز تنمية المشروعات)، خصص بموجبها ١٠٠ مليون جنيه مصري بالكامل لتمويل المرأة، مما أتاح تقديم الدعم المالي لـ ١,٨٢ سيدة.

مبادرة التمويل العقاري المقدمة من بنك مصر

بصفته مساهمًا محوريًا في دعم التنمية الاقتصادية في مصر، يلتزم بنك مصر بدعم جهود الدولة لتوسيع نطاق الحصول على سكن مناسب. وانطلاقًا من مبادرات البنك المركزي المصري للإسكان منخفض التكلفة، يوفر البنك حلول تمويل عقاري طويلة الأجل لشراء العقارات السكنية، مما يعزز النمو المستدام في قطاع العقارات.

ويقدم بنك مصر برامج تمويل عقاري مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات شرائح المجتمع المصري المتنوعة، تشمل قروض الإسكان وتأثيث العقارات بشروط مرنة تمتد حتى ٣٠ عامًا، مستهدفًا الأفراد من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط ضمن مبادرة البنك المركزي، بالإضافة إلى برامج تقليدية مخصصة للعملاء من أصحاب الدخل المرتفع، وبرامج خاصة للمصريين المقيمين بالخارج، وأيضًا التمويل العقاري الإسلامي «الإجارة».

وقد تصدر بنك مصر قائمة البنوك الممولة للتمويل العقاري، في السنة المالية ٢٠٢٤، وذلك بقيمة قروض بلغت ٣,٤ مليار جنيه مصري، وبمحفظة تمويل عقاري إجمالية تقدر بنحو ٢١ مليار جنيه مصري تخدم حوالي ١٤٦ ألف عميل. وحصل البنك على لقب «أفضل بنك عقاري في مصر لعام ٢٠٢٤» من مجلة «يوروموني».

بنك مصر يدعم منتدى بناء مصر

دعم بنك مصر النسخة التاسعة من ملتقى «بناء مصر»، الذي شهد حضور عدد من الوزراء والوفود العربية والأفريقية. وقد ركز الملتقى على تعزيز قطاع التشييد والبناء في مصر، واستكشاف فرص التوسع الدولي في مجال التطوير العقاري. وجاء الملتقى تحت عنوان: «فرص الشركات المصرية في خطط التنمية الإقليمية»، حيث تناول الملتقى خطط التنمية في ظل التحديات العالمية، وساهم المنتدى في تعزيز الشراكات مع دول الجوار مثل المملكة العربية السعودية، وليبيا، والعراق. وتضمنت الجلسات الرئيسية مناقشات الوزراء والمسؤولين التنفيذيين لفرص الاستثمار في مجالي البنية التحتية والطاقة.

دمج ذوي الهمم

يلتزم بنك مصر بتعزيز الشمول المالي للأشخاص ذوي الهمم، تماشيًا مع أهداف البنك المركزي المصري. ويعمل البنك على الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية والاستراتيجيات الشاملة لضمان توفير وصول عادل ومتكافئ إلى الخدمات المالية للأفراد.

المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة

بالتعاون مع المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة، يقدم بنك مصر برامج للتثقيف المالي وخدمات مصرفية مُخصصة لتلبية الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة. كما شارك البنك في المبادرة الرئاسية «بداية» التي نُفذت في مدارس المخصصة للطلالِب المكفوفين وضعاف السمع، حيث تم الوصول إلى ٣,٨٠٠ طالب في ٤٨ مدرسة بـ٤ محافظة.

مبادرة «شاور»

بالشراكة مع البنك المركزي المصري، قام بنك مصر بتدريب ١,٣٦٦ من موظفي الخطوط الأمامية على لغة الإشارة، من خلال مبادرة «شاور». ويُمكن هذا التدريب موظفي البنك من دعم العملاء من ذوي الإعاقات السمعية في إجراء معاملاتهم المالية داخل ٢٥١ فرعًا. كما تم تدريب ٨٩١ من ممثلي خدمة العملاء لمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، أطلق البنك حملات إعلانية بلغة الإشارة، وأنتج مواد مطبوعة بطريقة برايل لخدمة العملاء من ضعاف السمع أو البصر.

دعم تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (MSMEs)

يولي بنك مصر اهتمامًا كبيرًا بدعم اقتصاد عادل وشامل لجميع المصريين. وانطلاقًا من توجهات البنك المركزي المصري، كثف البنك من جهوده لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من خلال مجموعة من الاتفاقيات والبروتوكولات الاستراتيجية مع المؤسسات المحلية والدولية، مما يعكس التزامه الراسخ بدعم مسيرة النمو والتنمية الاقتصادية، من خلال:

- التعاون مع وزارة التنمية المحلية في برنامج «مشروعك»، الذي يقدم قروضًا للمشروعات الصناعية والخدمية بفائدة ٥٪. بلغ إجمالي التمويلات المقدمة من بنك مصر ضمن البرنامج ٢٠,٢٠٣ مليار جنيه مصري لصالح ١٥٦,٢٩٩ من أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
- الشراكة مع وزارة الشباب والرياضة لتمويل فرص استثمارية داخل مراكز الشباب، بالتعاون مع بنكين آخرين. بهدف دعم رواد الأعمال الشباب، من خلال تقديم خيارات تمويلية متنوعة عبر محافظات الجمهورية.

- التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لإطلاق برنامج «ذات (ZAAT)»، وهو برنامج تمويلي مصمم لدعم المرأة في مصر، وذلك في إطار مبادرة «رؤاد الخدمات المصرفية للمرأة». وحتى ديسمبر ٢٠٢٤، قام بنك مصر بمنح تمويلات بقيمة ٣,٣٨ مليار جنيه مصري لصالح ١٢٥,٣٥ عميل.

مهارات من جوجل

بناءًا على نجاح مبادرة «مهارات من جوجل»، عقد بنك مصر شراكة مع شركة جوجل لتقديم دورات تدريبية عبر الإنترنت تركز على التسويق الرقمي، والتجارة الإلكترونية، والخدمات غير المالية التي تساعد رواد الأعمال على التكيف مع المتغيرات المتسارعة في السوق المصري. وفي إطار هذه المبادرة، قام البنك بتنظيم العديد من الدورات التي استفاد منها آلاف المشاركين باستخدام أساليب التعلم عن بُعد.

مراكز تطوير الأعمال (BDS)

تُقدِّم مراكز تطوير الأعمال دعمًا غير مالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ورواد الأعمال. بهدف مساعدتهم على التأهل للحصول على فرص التمويل، وتنمية قدراتهم ومهاراتهم اللازمة لنمو واستدامة مشروعاتهم.

وتقع هذه المراكز في ١٧ فرعًا موزعة على مختلف المحافظات، وتقدم مجموعة متنوعة من الخدمات، تشمل:

- تكوين الأفكار وتصميم نماذج الأعمال

- المساعدة في إجراءات التسجيل والترخيص

- تسهيل الوصول إلى فرص التمويل

- إعداد تحليل مالي إرشادي

- الربط بالموردين والأسواق

- إعداد دراسات جدوى إرشادية

- مشاركة البيانات والمعلومات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر منصة مشروعات مصر

- تنفيذ برامج التدريب وبناء القدرات وورش العمل

ومنذ عام ٢٠١٩ وحتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٤، قدّمت مراكز تطوير الأعمال ما مجموعه ١٣٧,٥٤٥ خدمة غير مالية لصالح ٦٢,٢٨٥ عميلًا. كما ساهمت هذه المراكز في تمكين أكثر من ٤ آلاف رائد أعمال وصاحب مشروع في الحصول على تمويلات بقيمة تصل إلى ٢,٤٨ مليار جنيه مصري.

هذا بالإضافة إلى تقديم أكثر من ٨٨ ألف حل مصرفي للمستفيدين، شملت (فتح الحسابات – بطاقات الخصم والائتمان – الخدمات المصرفية عبر الإنترنت – المحافظ الإلكترونية... إلخ).

تعزيز بيئة التكنولوجيا المالية (FinTech)

خلال عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، حقق بنك مصر تقدمًا ملحوظًا في تطوير قطاع التكنولوجيا المالية في مصر وتعزيز التحول نحو مجتمع غير نقدي، وذلك بما يتماشى مع رؤية البنك المركزي المصري. ويتجلى هذا الالتزام من خلال الشراكات الدولية والتعاونات الاستراتيجية التي أسهمت في تسريع وتيرة التقدم في هذا القطاع، ومن أبرزها:

- مبادرة «تجنيد» التي أطلقتها وزارتي الخارجية والدفاع، والتي تتيح للأفراد سداد المدفوعات مباشرة باستخدام بطاقات مصرفية أجنبية من خارج مصر عبر الموقع الإلكتروني للمبادرة لتسوية أوضاعهم التجنيدية.
- توقيع اتفاقية شراكة طويلة الأجل مع شركة «فيزا» لتوفير حلول مبتكرة للدفع الرقمي. ويُعد التعاون خطوة استراتيجية مهمة نحو تعزيز التنمية المستدامة ودعم جهود التحول إلى مجتمع غير نقدي في مصر.

• تسهم المبادرات الاستراتيجية في تعزيز ريادة بنك مصر كمُحفّز رئيسي في نمو التكنولوجيا المالية ودعم التحول نحو الاقتصاد غير النقدي في مصر. ومن خلال برنامج «تقدر» لتسريع وتيرة الشركات الناشئة، والشراكات مع شركات عالمية مثل «فيزا»، و«راية داتا سنتر»، و«إم دي بي للمدفوعات الرقمية»، و«مايكروسوفت»، إلى جانب الاستثمارات الكبيرة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمدعومة من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (MSMEDA)، يواصل البنك جهوده في تعزيز الابتكار والتمكين المالي. كما تسهم الشراكات مع الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا الحديثة في توسيع نطاق الخدمات الرقمية والمالية، مما يُسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

إنجازات مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع

انطلاقًا من التزامها بالتمكين الاقتصادي للفئات الأكثر احتياجًا، تستثمر مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع في مشروعات تساهم في توفير سُبل عيش مستدامة للنساء والشباب في القرى الأكثر احتياجًا. ومن خلال تقديم تدريبات متخصصة ودعم تطوير المشروعات الصغيرة القابلة للاستمرار، تعمل المؤسسة بشكل مباشر على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه الفئات، بما يُعزز من قدرتها على الصمود والتنمية المستدامة للمجتمعات المحلية.

برامج تمكين المرأة:

برنامج «هن متوجّدات»

بالتعاون مع جمعية جنات الخلود، يعمل هذا البرنامج في منطقتين من القاهرة الكبرى هما: منطقة الدويقة بمنشية ناصر، وحي الأسمرات بالمقطم. ويهدف البرنامج تدريب وتأهيل نحو ٤٠٠ سيدة من خلال تقديم تدريب مهني في مجالات متعددة تشمل: الخياطة، والديكوباج، والكروشيه، والمكرمية، والخيامية، والحرف اليدوية باستخدام الأصداف، والتطريز، بهدف توفير فرص عمل مستدامة للنساء.

يدعم البرنامج الأمهات من خلال تحسين مهارات التربية والنظافة الشخصية، عبر جلسات تدريبية متنوعة، مثل: «اكتشاف الذات»، و«أنا وأطفالي»، و«أنا والمجتمع». كما تم دمج حوالي ٢٠٠ طفل في برامج تعليمية وتدريبية، بالإضافة إلى توفير حضانة تستوعب ١٠٠ طفل في سن ما قبل المدرسة لدعم الأمهات العاملات. كما تقدم الحضانة أنشطة لما بعد المدرسة، ومعسكرات تدريبية، ودورات تأهيلية لمساعدة الأمهات على الاندماج في سوق العمل.

مشروع «هنوصّل ليها ونقوّيها»

يهدف مشروع «هنوصل ليها ونقويها» إلى دعم العاملين في سلسلة القيمة الغذائية، وخاصة المزارعين، وذلك بالتعاون مع بنك الطعام المصري. وقد تم تخصيص أكثر من ٥٠٠ فدان من الأراضي للمستفيدين، إلى جانب تطوير نماذج استراتيجية لإنتاج محاصيل وزيوت عالية الجودة، كما يشمل التدريب مجالات إدارة المشروعات، والدعم الفني، والممارسات الزراعية الذكية.

وتستهدف المبادرة ٥٠٠ امرأة من قريتين بمحافظة المنيا، من خلال إنشاء مدارس حقلية لتدريب ٣٠٠ مزارعة صغيرة، كما تسهم في توفير فرص عمل عبر مشروعات دواجن صغيرة وإنشاء معصرة زيوت، مما يعزز فرص التوظيف والتنمية المحلية المستدامة.

مشروع «غالية» بمحافظة سوهاج

يستهدف مشروع «غالية» تحسين جودة حياة ٤0٠ أسرة في القرى المصرية الأشد احتياجًا، مع التركيز على الفتيات والنساء في مراكز أحميم، المراغة، وساقلته في محافظة سوهاج.

ويركز المشروع على التمكين الاقتصادي والاجتماعي لتلك الأسر، من خلال توفير فرص عمل مستدامة، وبرامج للتثقيف المالي، وتقديم تدريبات حرفية لـ١٢٠ فتاة وسيدة. كما يدعم المشروع إنشاء ٤0٠ مشروعًا متناهي الصغر، ويعمل على تحسين الخدمات الصحية والتعليمية للأسر المستهدفة.

برنامج «حياة أفضل»

يهدف برنامج «حياة أفضل» الذي تُفّذ بالتعاون مع بنك الكساء المصري، إلى تمكين النساء وأسرهن من خلال التعليم والتدريب المهني. ويقدم المشروع تدريبات على تطوير المهارات المهنية والتقنية في مجالات متخصصة، بما في ذلك إعادة تدوير المنسوجات والعمل بالمصانع في محافظات القاهرة، والمنيا، وسوهاج.

ويهدف المشروع إلى زيادة مصادر الدخل للمجتمعات المحلية، عبر إنشاء وحدات إنتاج ملابس في المناطق الأشد احتياجًا بمحافظتي سوهاج والمنيا، كما يشمل التدريب مجالات التنمية البشرية، والشمول المالي، والتسويق، والتواصل، وبناء الشبكات، والمهارات المصرفية.

برنامج «أيادي أهل مصر»

بالتعاون مع مؤسسة أهل مصر، تُفّذ هذا البرنامج في مركز البدرشين بمحافظة الجيزة لدعم ضحايا الحروق وأسرهم، وخاصة النساء المعيلات. من خلال تقديم تدريبات حرفية مثل التطريز الريفي، وصناعة الشيلان، والمنسوجات، والحقائب، وغيرها من المنتجات، ودعم المتميزين بمشروعات مدّرة للدخل. وقد تم تنظيم جلسات تدريبية لـ١٠٠ سيدة لتحسين معارفهن ومهارات اتخاذ القرار، إلى جانب التدريب المهني لـ ٧0 سيدة في التطريز، والخياطة، والمكرمية.

وقدّم البرنامج أيضًا إرشادات للفئات المستهدفة حول كيفية تسويق منتجاتهن وتصويرها للعرض على صفحات التواصل الاجتماعي. إلى جانب تنظيم جلسات للتوعية حول السلامة من الحروق، حيث تم تدريب ٢٠ متطوعًا لنشر الوعي بين ألف أسرة.

مبادرة «صُنع في مصر»

خلال عام ٢٠٢٣، حققت المبادرة تقدمًا ملموسًا في تمكين الشباب والنساء على مستوى الجمهورية، من خلال برامج تدريبية مهنية وتقنية لإنتاج منتجات مصرية عالية الجودة. إذ يتلقّى المشاركون المعدات والخامات والدعم التسويقي. وتشمل المبادرة مجموعة متنوعة من المنتجات مثل الخيامية، الديكوباج، الكروشيه، الخُلي، وغيرها.

ويتم اختيار أفضل المواهب لعرض منتجاتهم في معارض كبرى. وفي عام ٢٠٢٣، قامت المؤسسة بتمويل مشروع مركز «استدامة» بمحافظة الغربية بالتعاون مع مؤسسة «صُناع الخير»، بهدف إحياء الحرف اليدوية، وتطوير آليات الإنتاج والصناعة، وتوفير فرص عمل للنساء في المناطق الريفية.

كما تسعى المبادرة إلى تحويل قرية «حَنُون» إلى مركز للتدريب والتشغيل يخدم سكان سبع قرى مجاورة في مركز زفتى بمحافظة الغربية، ليستفيد منها ما يقرب من ٢٠٠ ألف شخص بالإضافة إلى معرض دائم لمنتجات المتدربات والمشاركة فى تعزيز البنية التحتية للسوق.

برنامج «فرصة وأمل»

يهدف مشروع «فرصة وأمل»، إلى توفير سبل عيش مستدامة لما يقرب من ألف مستفيد في قرية شرشابة، بمركز زفتى، بمحافظة الغربية. حيث تم إنشاء مركز للتدريب والتصنيع في مجال الحرف اليدوية، بالإضافة إلى معرض دائم لعرض منتجات المشاركين.

كما شمل البرنامج مشروعًا لوضع العلامات التجارية على المنتجات اليدوية، إلى جانب دعم المشاركين من خلال دراسات سوقية لمنح مشروعاتهم الحرفية ميزة تنافسية. وقد تلقى نحو ٢٠٠ شاب وشابة تدريبًا في مجالات الخياطة، والتطريز، والمنتجات الجلدية، والتصميم. بالإضافة إلى ذلك، تم تدريب ٣٠ من رواد الأعمال أصحاب المشروعات الصغيرة على مهارات التسويق الإلكتروني، بما في ذلك إنشاء مواقع إلكترونية، وصفحات تسويقية لمشروعاتهم، إلى جانب حصولهم على فرص تمويل متناهي الصغر.

برنامج تمكين الشباب

تقدم مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع برامج إعادة تأهيل موجهة تهدف إلى تزويد الشباب بالمهارات اللازمة للنجاح في سوق العمل الحالي، والمساهمة الفاعلة في مكافحة البطالة. كما تدعم المؤسسة بشكل فعّال إنشاء ونمو المشروعات الصغيرة بقيادة الشباب، مما يُعزز من فرص التنمية الاقتصادية المستدامة، ويُمكّنهم من أن يكونوا مساهمين رئيسيين في التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي.

مشروع «أنت تقدر»

للسنة الثانية على التوالي، تدعم مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع مشروع «أنت تقدر»، الذي يُسهم في دمج الشباب بسوق العمل. يوفر المشروع تدريبات في ريادة الأعمال، بجانب تقديم تدريبًا مهنيًا، بالإضافة إلى دعم تمويلي للمشروعات في محافظة القاهرة.

وقد استفادت حوالي ٥٢٥ أسرة (يما يعادل نحو ٢,٦٠٠ فرد) من تدريبات في المهارات الاجتماعية، وريادة الأعمال، والشمول المالي. وشملت البرامج التدريبية المهنية والفنية مجالات مثل: الخياطة وصناعة الجلد الصناعي، صيانة أجهزة التكييف والأجهزة المنزلية، التجميل وتصفيف الشعر، وصناعة المنظفات. كما دعم البرنامج ٥٢٥ مشروعًا متناهي الصغر، وأطلق حملات تسويق إلكتروني لمنتجاتهم.

مشروع «بداية جديدة»

يُنفذ مشروع «بداية جديدة» بالتعاون مع مؤسسة راعى مصر، لدعم الفئات الأكثر احتياجًا في محافظة المنيا. يهدف المشروع إلى توفير فرص لحوالي ٥٠٠ مستفيد من خلال تزويدهم بالمهارات المهنية التي تُسهم في تحسين أوضاعهم الاقتصادية.

ويشمل ذلك توفير فرص عمل أو تمويل مشروع متناهى الصغر، وتقديم التدريب اللازم من خلال مراكز تدريبية حرفية متخصصة. كما يقدم المشروع تدريبات في المهارات الحياتية والمعرفية لدعم دمج المستفيدين في المجتمع وزيادة فرصهم في سوق العمل.

مشروع تعزيز النمو الاقتصادي في حي الأسمرات

يهدف هذا المشروع إلى إحداث تحول شامل في النسيج الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة الأسمرات، وهي إحدى المجتمعات البديلة للعشوائيات. حيث يسعى المشروع إلى خلق فرص تمكين اقتصادي مستدام لرفع مستويات دخل ألف أسرة، إلى جانب تعزيز السلوكيات والممارسات الاجتماعية الإيجابية داخل الأسر وبين الأطفال.

وذلك من خلال تجهيز مركز الأسمرات للتأهيل والتدريب الذي يقدم برامج تدريب مهني شاملة لما يقرب من ألف مستفيد من الفئة العمرية بين ١٦ و٤٥ عامًا من الجنسين، إلى جانب برامج ريادة الأعمال والشمول المالي. كما يوفر المركز دعمًا أساسيًا لإنشاء وتوسيع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

وتتكامل الأنشطة الاجتماعية لإعادة التأهيل مع البرامج الاقتصادية، حيث يشمل المشروع ورش عمل لاكتشاف الذات وبناء الثقة، وتدريبًا على أساليب التربية الإيجابية، وتقييمات للسلوك الزوجي، وبرامج للتوعية الغذائية. كما يوفر المشروع برامج لتنمية السلوك، وتنفيذ أندية تعليمية وتكنولوجية ومهارية وفنية تشمل مجالات مثل الروبوتات، والبرمجة، والأدب، والشطرنج للأطفال من عمر ٧ إلى ١٥ عامًا.

برنامج «بِناء»

استمرارًا للتعاون بين مؤسسة بنك مصر وجمعية «مصر المحروسة بلدى» الذى بدأ منذ ثماني سنوات في جنوب القاهرة، تواصل المؤسسة دعم الأسر الأكثر احتياجًا. ويقدم برنامج «بناء» دعمًا سنويًا متكاملًا لـ ٤٠٠ طفل من الفئات المعرضة للخطر، يشمل التعليم والصحة، والرعاية الاجتماعية والاقتصادية، بهدف تحسين أوضاعهم الاجتماعية.

يتضمن البرنامج التدريب على المهارات التقنية والرياضية واللغوية للأطفال، بالإضافة إلى مهارات في البرمجيات. وإدراكًا لأهمية تطوير الكفاءات، تستثمر المؤسسة في تدريب ١٠٠ شاب من حملة المؤهلات الفنية المتوسطة. حيث يتلقى هؤلاء الشباب تدريبًا متخصصًا في مجالات مثل صيانة الأجهزة المنزلية ومعدات التبريد، والخياطة، بما يتماشى مع اهتماماتهم وقدراتهم.

كما تعمل المؤسسة على تمكين الأمهات المعيلات من خلال التدريب الموجه ودعم المشروعات الصغيرة، مما يفتح لهن آفاقًا للاستقلال الاقتصادي المستدام.

الملامح الرئيسية

أبرز إنجازات برنامج بنك مصر للتنمية الاقتصادية

ورش التوعية المالية

المستفيدون + ٧٣٠,٠٠٠

ندوات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (MSMEs)

المستفيدون + ٢٩٠,٠٠٠

خدمات الشمول المالي

تقديم المنتجات والخدمات المالية ١,٨ مليون

* الأرقام توضح أداء بنك مصر خلال عام ٢٠٢٤

برنامج مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع للتنمية الاقتصادية

المستفيدون ٤٦,٨٠٠

برامج المرأة ٧

برامج الشباب ٦

* الأرقام توضح أداء بنك مصر خلال عام ٢٠٢٤

تقديم خدمات الرعاية الصحية الضرورية

يحرص بنك مصر على تعزيز صحة ورفاهية كل فرد في المجتمع. وفي إطار الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز أساليب الحياة الصحية بين المصريين، وسّع البنك دعمه ليشمل العديد من المبادرات الهادفة إلى تقديم خدمات رعاية صحية يسهل الوصول إليها، وتشجيع المشاركة في الأنشطة الرياضية بين فئتي الشباب والكبار. ويؤكد بنك مصر التزامه الراسخ بدعم صحة الأفراد ورفاهيتهم.

وقد شهد البنك افتتاح الحضانة المجانية المطوّرة بمستشفى النساء والتوليد، والتي شهدت زيادة كبيرة في السعة من ٢٤ إلى ٧٠ حضّانة، مما يمكّنها من استيعاب حوالي ٧٠٠ طفل سنويًا، مقارنةً بالسعة السابقة التي بلغت ٢٢٢ طفلًا فقط. وتُعد هذه التوسعة ضرورية للغاية نظرًا لدور المستشفى كمركز إحالة للحالات المعقدة التي تتطلب رعاية مركزة، حيث يتم به أكثر من ١٣ ألف ولادة سنويًا. كما حضر بنك مصر افتتاح غرفة طوارئ الأطفال بعد تطويرها، والتي من المتوقع أن تخدم حوالي ٧٢ ألف طفل سنويًا بفضل تطويرها و زيادة سعة الأسرة.

مستشفيات جامعة القاهرة

خصص بنك مصر تبرعًا بقيمة ١٦٠ مليون جنيه، لتوسيع وتحديث العيادات الخارجية بمستشفيات جامعة القاهرة. وتهدف هذه الشراكة لتحسين جودة رعاية المرضى في المستشفيات. مما يُمكن المستشفيات من خدمة عشرات الآلاف من المرضى مع ضمان الالتزام بالمعايير الصحية.

مؤسسة بهية

عرّز بنك مصر شراكته الممتدة مع مؤسسة بهية للكشف المبكر والعلاج المجاني لسرطان الثدي، من خلال تقديم تبرع إضافي قدره ١٢ مليون جنيه لدعم المرحلة الأولى من إنشاء المستشفى الثاني للمؤسسة في الشيخ زايد. ويأتي هذا الدعم استكمالاً لتبرع سابق بقيمة ٣٣ مليون جنيه تم تقديمه في عام ٢٠٢٤، مما يعكس التزام البنك الثابت بدعم المبادرات الصحية الحيوية.

وقد خُصص التبرع الأخير لدعم تجهيز الفرع الجديد بأحدث التقنيات الطبية، بما يشمل جهازين متقدمين لتصوير الثدي الشعاعي (الماموجرام)، بالإضافة إلى ثمانية أجهزة موجات فوق صوتية، ما يسهم في تعزيز قدرات الكشف المبكر للأمراض، ويدعم تحسين جودة الرعاية الصحية المقدمة وفعالية نتائج العلاج للمرضى.

مستشفى سرطان الأطفال مصر ٥٧٣٥٧

انطلاقًا من إيمانه بالدور المحوري الذي يلعبه المستشفى في تحسين الصحة العامة في مصر. يواصل بنك مصر التزامه بدعم جهود مستشفى ٥٧٣٥٧ في تقديم رعاية صحية عالية الجودة ومكافحة الأمراض، وفي عام ٢٠٢٤، تبرع البنك بمبلغ ٥٠ مليون جنيه لتلبية احتياجات المستشفى العاجلة، وخاصّة في ما يتعلق بتأمين الأدوية الأساسية. ويهدف هذا الدعم إلى تخفيف الأعباء المالية الناتجة عن تراجع التبرعات وارتفاع تكاليف العلاج والمستلزمات الطبية.

مستشفى شفاء الأورمان

وقّع بنك مصر بروتوكول تعاون يساهم من خلاله بمبلغ ٢٤ مليون جنيه لتغطية جزء من نفقات التشغيل الخاصة بالمستشفى، مما يؤكد التزام البنك المستمر برعاية الأطفال مرضى السرطان. ومنذ تدشين المرحلة الثالثة من المستشفى، التي ساهم فيها البنك بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه، حافظ البنك على دوره كممول رئيسي، عبر دعمه لنفقات التشغيل وتعزيزه لهذه المنشأة الطبية الحيوية التي تخدم جنوب صعيد مصر.

صندوق مواجهة الطوارئ الطبية

قدّم بنك مصر دعمًا لصندوق مواجهة الطوارئ الطبية بقيمة تقارب ٤٥٠ مليون جنيه، ويهدف هذا الدعم إلى التخفيف من معاناة المرضى، من خلال تقليص قوائم الانتظار الخاصة بالتدخلات الطبية المختلفة. إلى جانب دعم مرضى المفاصل عبر توفير مفاصل صناعية لألف مريض.

مؤسسة مجدي يعقوب لأمراض القلب

خُصّص بنك مصر ميزانية قدرها ٢٠ مليون جنيه لمؤسسة مجدي يعقوب للأمراض القلب في عام ٢٠٢٤ لتغطية تكاليف ٥٠ عملية قلب مفتوح، وإجراء ١٠٠ قسطرة علاجية للأطفال المصابين بأمراض خطيرة.

ويواصل بنك مصر التزامه بدعم مؤسسة مجدي يعقوب، باعتبارها صرحًا طبيًا بارزًا يمثل إضافة قوية لمنظومة الرعاية الصحية في مصر. وإلى جانب تحمّل نفقات علاج عدد من الحالات الحرجة سنويًا، قدّم البنك أيضًا مساهمة قدرها ٣٢,٠٨ مليون جنيه لتمويل مركز القسطرة في فرع المؤسسة الجديد في حدائق أكتوبر.

المعهد القومي للأورام

خصص بنك مصر أكثر من ١٤0 مليون جنيه مصري للمعهد القومي للأورام بهدف مواصلة دعم مشروع تطوير مبنى الخدمات الطبية والمبنى المركزي بالمعهد.

ويُعد المعهد القومي للأورام أكبر مركز لعلاج السرطان في مصر، حيث يستقبل سنوياً أكثر من ١٠٠ ألف مريض جديد، ويُجري ما يزيد عن ١٠ آلاف عملية جراحية كبرى، وينفذ نحو ٤٠ ألف جلسة علاج كيميائي. بجانب دوره الريادي في علاج الأورام، كما يُعتبر المعهد مركزًا رائدًا في مجال البحث العلمي في السرطان، بالإضافة إلى اعتباره مساهمًا في تطوير طرق جديدة للتشخيص والعلاج والوقاية.

مؤسسة أهل مصر

خصص بنك مصر أكثر من ١٦ مليون جنيه مصري لصالح مؤسسة أهل مصر، لتمويل تجهيز وحدة العناية المركزة بالمستشفى بالأجهزة الطبية اللازمة، بهدف دعم افتتاح المرحلة الأولى التي بدأت العمل في عام ٢٠٢٤. وشمل الدعم توفير ١٠ أسرّة عناية مركزة، و١٠ أجهزة لمتابعة العلامات الحيوية، و١٠ أجهزة تنفس صناعي، بما يضمن توفير المعدات الأساسية للحفاظ على الحياة.

دعم المستشفيات الجامعية

وقّع بنك مصر بروتوكولات تعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، خصص بموجبها ٨١,١ مليون جنيه مصري لدعم 0 من أبرز المستشفيات الجامعية. وتهدف هذه المبادرة الاستراتيجية إلى تطوير البنية التحتية الطبية وتعزيز جودة الرعاية الصحية من خلال توفير أحدث الأجهزة الطبية والتقنيات المتقدمة.

- مستشفيات جامعة الزقازيق: تزويد قسم جراحة المخ والأعصاب بأجهزة متطورة لإجراء جراحات أورام المخ وقاعدة الجمجمة بدقة عالية.

- مستشفيات جامعة بنها: تعزيز وحدة مناظير الجهاز الهضمي من خلال تزويدها بمناظير حديثة وأجهزة متطورة للتشخيص والعلاج المتقدم.

- مستشفيات جامعة المنوفية: تطوير وحدة مناظير الجهاز الهضمي والكبد عبر تزويدها بمناظير متطورة، وأنظمة موجات فوق صوتية، وأجهزة طبية متخصصة لتحسين نتائج العلاج.

- مستشفيات جامعة المنصورة: تجهيز وحدة مناظير الجهاز الهضمي بأنظمة مدعومة بالذكاء الاصطناعي، ومنظار للأمعاء الدقيقة، وأدوات تنظير متقدمة لضمان إجراءات دقيقة وفعّالة.

- مستشفيات جامعة أسيوط: توفير معدات جراحية متطورة لإجراء عمليات معقدة في مجال المسالك البولية، بما في ذلك أجهزة تفتيت الحصوات بالليزر، وأجهزة أشعة سينية، وعدة مناظير جراحية لتحسين مستوى الرعاية المتخصصة.

إنجازات مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع

نجحت مؤسسة بنك مصر في تحقيق أهدافها المتمثلة في دعم المبادرات المرتبطة بقطاع الرعاية الصحية، لضمان حصول المرضى غير القادرين على العلاج والرعاية الطبية اللازمة، من خلال المشروعات الآتية:

برنامج تطوير المستشفيات

دعم المستشفيات الجامعية والحكومية

- ساهمت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع في دعم عدد من المستشفيات الجامعية بمصر، منها: الزقازيق، بنها، المنوفية، المنصورة، وأسيوط.

- بهدف تحسين الخدمات الطبية عبر تزويدها بالأجهزة الطبية الحديثة وتطوير البنية التحتية بما يتماشى مع المعايير الدولية.

جامعة الإسكندرية - قسم الأشعة التشخيصية

في إطار بروتوكول التعاون بين مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع وكلية الطب بجامعة الإسكندرية، تم دعم قسم الأشعة التشخيصية بأجهزة أشعة سينية حديثة بقيمة ١٧ مليون جنيه مصري لخدمة المرضى غير القادرين. يُجري المستشفى ما يقرب من ١٣٠ ألف فحص إشعاعي سنويًا لسكان الإسكندرية والوجه البحري.

جامعة جنوب الوادي - وحدة مناظير الجهاز الهضمي

خصصت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع دعمًا بقيمة ١٧ مليون جنيهًا لجامعة جنوب الوادي، لتجهيز وحدة مناظير الجهاز الهضمي بمستشفيات جامعة قنا. إذ يخدم المستشفى المرضى غير القادرين من صعيد مصر، حيث تعالج وحدة المناظير ما يقرب من ألفي حالة سنويًا.

مستشفى مبرة مصر القديمة - مستلزمات قسطرة القلب

في إطار البروتوكول الموقع بين مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع ومستشفى مبرة مصر القديمة، دعمت المؤسسة المستشفى بحوالي 0,٦ مليون جنيه مصري لتوفير مستلزمات قسطرة القلب لخدمة المرضى المحتاجين. ويضم المستشفى غرفتي قسطرة، تُجريان حوالي 0 آلاف عملية قسطرة سنويًا، تشمل: قسطرة تشخيصية وعلاجية، بالإضافة إلى علاج ضيق التنفس المزمن.

جامعة سوهاج - وحدة العناية المركزة

وقعت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع بروتوكول تعاون مع مستشفى سوهاج الجامعي - كلية الطب، حيث دعمت المؤسسة الجامعة بمبلغ 0 ملايين جنيه مصري لتوفير أسرّة لوحدة العناية المركزة. مما يساهم في تقليص قوائم الانتظار في المستشفى وخدمة المرضى المحتاجين. يستقبل المستشفى أكثر من ٣ آلاف حالة يوميًا من جميع فئات المجتمع. يأتي هذا في إطار دعم المؤسسة لقطاع الصحة في البلاد.

مستشفى قويسنا المركزي

قدمت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع جهاز أشعة سينية لوحدة الطوارئ بمستشفى قويسنا المركزي، والتي تخدم نحو ألفي حالة طارئة يوميًا.

مستشفى حميات الزقازيق

قدمت المؤسسة لوحدة مناظير الكبد والجهاز الهضمي بمستشفى حميات الزقازيق دعمًا ماليًا بقيمة ٦ ملايين جنيه مصري لشراء أحدث أجهزة مناظير الجهاز الهضمي، بما في ذلك أجهزة مناظير المعدة، ومناظير القولون، وعمليات القناة الصفراوية، وجهاز كي الأرجون، ويقوم المستشفى يوميًا باستقبال أكثر من ١,٢٠٠ حالة من مختلف شرائح المجتمع، مما يعكس التزام المؤسسة بدعم قطاع الرعاية الصحية في الدولة.

مستشفى أحمد ماهر التعليمي - وحدة مناظير الكبد والجهاز الهضمي

في إطار البروتوكول الموقع بين مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع ومستشفى أحمد ماهر - وحدة مناظير الكبد والجهاز الهضمي، قدمت المؤسسة للمستشفى دعمًا ماليًا بقيمة ٩ ملايين جنيه مصري لتوفير أحدث أجهزة مناظير الجهاز الهضمي لخدمة المرضى الأكثر احتياجًا. ويقوم المستشفى باستقبال أكثر من ٣ آلاف حالة يوميًا من جميع فئات المجتمع. ويأتي هذا الدعم في إطار دعم المؤسسة لقطاع الصحة في البلاد.

مستشفى المحمودية المركزي

قدمت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع، بالتعاون مع مستشفى المحمودية المركزي، استثمارًا بقيمة ٤,٣ مليون جنيه مصري لتجهيز وحدة جراحة النساء بالمستشفى بالكامل. ويهدف هذا المشروع الحيوي إلى تقديم الخدمات الجراحية الأساسية، لضمان حصول المرضى على الرعاية التي يستحقونها. ويخدم المستشفى أكثر من 0٠٠ ألف مواطن، ويستقبل نحو ١,0٠٠ مريض يوميًا من مختلف فئات المجتمع.

^[1] تقرير بنك مصر للأعمال والمسؤولية المجتمعية للشركات ٢٠٢٤ | ١١٣

^[2] تقرير بنك مصر للأعمال والمسؤولية المجتمعية للشركات ٢٠٢٤ | ١١٣

مستشفى الفيوم الجامعي - الأدوات الجراحية

استمرارًا للشراكة القائمة، قدّمت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع دعمًا لمستشفى الفيوم الجامعي بقيمة ٣,٩ مليون جنيه مصري. وذلك بهدف تعزيز وحدة العمليات بالمستشفى وتقديم الدعم والرعاية الصحية للمرضى غير القادرين.

مستشفى بني سويف الجامعي - العناية المركزة

في إطار دعم بنك مصر لتنمية المجتمع للقطاع الصحي في مصر، قدمت المؤسسة دعمًا لمستشفى بني سويف الجامعي بمبلغ ١,٢ مليون جنيه مصري، لتجهيز وحدة العناية المركزة بأحدث أجهزة الموجات فوق الصوتية، ويأتي هذا التبرع في إطار جهود المؤسسة لتعزيز قدرة المستشفى على تقديم الرعاية الصحية، وتوسيع قدرتها على خدمة المرضى المحتاجين. حيث يستقبل المستشفى أكثر من ٥ آلاف حالة يوميًا من جميع فئات المجتمع.

مركز الطب الوقائي

استمرارًا للدعم السنوي من مؤسسة بنك مصر لمستشفى أبو الريش للأطفال بجامعة القاهرة، قدّمت المؤسسة جهازًا لقياس الجهد البدني (ergometer)، لخدمة الأطفال المصابين بأمراض القلب والرئة، ولتقييم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

ويهدف هذا التبرع إلى تعزيز قدرة المركز على تقديم الرعاية الصحية، وخدمة المرضى الأكثر احتياجًا من جميع شرائح المجتمع. ويأتي هذا التبرع في إطار دعم المؤسسة للقطاع الصحي.

مبادرات مؤسسة بنك مصر للتنمية الصحية

مبادرة «عينك في عيننا»

وقعت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع ومؤسسة صناع الخير للتنمية بروتوكول تعاون بقيمة ٦ مليون جنيه مصري في عام ٢٠٢١، وذلك في إطار مبادرة «عينك في عيننا»، ويهدف هذا التعاون إلى إنقاذ ٢٠ ألف مواطن من العمى.

وتقوم القوافل الطبية المتخصصة في ١١ محافظة، بتقديم خدمات فحوصات شاملة للعيون، إلى جانب توفير الأدوية والنظارات الطبية وإجراء جراحات إزالة المياه البيضاء. كما تهدف إلى إجراء ألفي عملية جراحة مياه بيضاء مجانًا للأفراد المؤهلين الذين خضعوا للفحوصات الطبية في القوافل وثبتت حاجتهم إليها.

مبادرة لمسة خير

تقوم مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع من خلال دعمها لمبادرة لمسة خير، بتسهيل الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية للأفراد المحتاجين الذين يُعانون من أمراض جلدية مزمنة مثل أمراض القشرة السمكية. ويُعد هذا الجهد المجتمعي الرائد الأول من نوعه، حيث يُقدم فحوصات مجانية وعلاجًا شهريًا مستمرًا للمرضى في القرى الأكثر احتياجًا في مختلف المحافظات.

من خلال الشراكة مع كلية الطب بجامعة القاهرة ومؤسسة صناع الخير، نجحت المبادرة في تقديم حلول رعاية صحية مستدامة، وتعزيز الوعي المجتمعي بطرق الوقاية من الأمراض الجلدية المزمنة وأساليب إدارتها، وذلك لمدة خمس سنوات. وبدعم تمويلي قدره ٧,٠0 مليون جنيه مصري، حققت المبادرة قدرة علاجية شهرية لـ ١٤١ مريضًا.

دعم المستلزمات التشغيلية والتمريضية

إيمانًا من مؤسسة بنك مصر بأهمية الخدمات الطبية المستدامة والجودة، واصلت المؤسسة دعم الوحدات الطبية التي جهرتها في المستشفيات الجامعية والتي شملت: وحدة العناية المركزة في مستشفى أبو الريش الياباني، ووحدة العناية المركزة في مستشفيات جامعة عين شمس، ووحدة الأطفال المبتسرين في مستشفيات جامعة المنصورة.

تقدم هذه الوحدات خدماتها لآلاف المرضى يوميًا، مستفيدة من مساهمات المؤسسة في تغطية احتياجات التشغيل والصيانة، إلى جانب توفير مستلزمات التمريض اللازمة، ما يساهم في ضمان استمرارية الخدمات الطبية بكفاءة عالية. ويعكس هذا الدعم دور المؤسسة في تحسين جودة الرعاية الصحية، وتخفيف العبء عن كاهل المستشفيات، وتعزيز كفاءة منظومة الصحة في مصر.

مركز دمج

تولي مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع اهتمامًا كبيرًا بدمج ذوي الهمم في المجتمع، بداية بتوفير السماعات الطبية والكراسي المتحركة وإنتهاء بإنشاء مراكز لدمج ذوي الهمم إما عن طريق مراكز الخدمات المتكاملة

وفي عام ٢٠٢٤، دخلت المؤسسة في أكبر مشروعاتها لدعم ذوي الإعاقة عن طريق تجهيز مركز دمج بمنطقة المعصرة بمحافظة القاهرة.

وهو مركز يتضمن مختلف التدخلات الطبية لذوي الاحتياجات الخاصة، وتأهيلهم نفسيًا وجسدًا من خلال العلاج الطبيعي – التكامل الحسي - والتكامل الحركي – وتحسين النطق.

بالإضافة إلى دمجهم في المجتمع، وتوعية أهالي ذوي الهمم والمجتمع بكيفية التعامل معهم. ويصل بذلك عدد مراكز الاكتشاف المبكر لذوي الإعاقة ووحدات التخاطب، والتكامل الحسي التي أسستها المؤسسة إلى ٦ مراكز بالقاهرة الكبرى، وقنا، وسوهاج.

الملامح الرئيسية

برنامج «صحتك تهمنّا» التابع لبنك مصر

المستفيدون

٥ مليون

المستشفيات

٢٣

** الأرقام توضح أداء بنك مصر خلال عام ٢٠٢٤*

برنامج «صحتك تهمنّا» التابع لبنك مصر

المستفيدون

١٩0,٠٠٠

المستشفيات

١١

مراكز الأشخاص ذوي الإعاقة

١

القوافل الطبية

٥٠

عدد المستفيدين من القوافل الطبية

١٧,٠٠٠

** الأرقام توضح أداء بنك مصر خلال عام ٢٠٢٤*

تحسين إمكانية الحصول التعليم

يولي بنك مصر اهتمامًا كبيرًا بدعم التعليم الشامل وتعزيز فرص التعليم المتكافئة، لا سيما الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة الذهنية والجسدية. وتهدف هذه المبادرات إلى إحداث تغيير إيجابي في المجتمع من خلال تمكين الأفراد وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. ويؤمن بنك مصر بأن التعليم هو الركيزة الأساسية لبناء مستقبل أكثر إشراقًا، ويفتخر بالسعي إلى تحقيق هذا الهدف من خلال مبادراته العديدة.



الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا (E-JUST)

يسعى بنك مصر من خلال شراكته مع الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا (E-JUST) إلى تقديم منح دراسية لطلاب الهندسة والعلوم الإنسانية. وقد صُممت هذه المنح الدراسية لتعزيز جودة التعليم الجامعي وتشجيع الطلاب المتفوقين الذين يُظهرون التفاني والالتزام بالتميز الأكاديمي.

مدارس بنك مصر للتكنولوجيا التطبيقية

في عام ٢٠٢٤، وقّع بنك مصر بروتوكولًا مع اتحاد الصناعات المصرية لدعم ثلاث مدارس جديدة للتكنولوجيا التطبيقية، ليصبح إجمالي عددها ست مدارس، تحت اسم «مدارس بنك مصر للتكنولوجيا التطبيقية». وتعتمد هذه المدارس نموذج مدارس التكنولوجيا التطبيقية المعتمد من وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، بهدف تمكين الشباب وتشجيعهم على الالتحاق بالتخصصات التكنولوجية الحديثة.

ومن المنتظر أن تُسهم هذه المبادرة بشكل إيجابي في دعم القطاع الصناعي المصري، الذي يُعدّ أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد الوطني. وتتوافق مشاركة بنك مصر في هذا البروتوكول مع التزام البنك بتعزيز منظومة التعليم الفني والتدريب المهني في مصر، مع التركيز على تخريج كوادر فنية مؤهلة وفقًا للمعايير الدولية.

جامعة السويدي للتكنولوجيا (SUT)

قدّم بنك مصر دعمه لجامعة السويدي للتكنولوجيا (SUT) من خلال تمويل منح دراسية لأكثر من ٦٠ طالبًا. وتوفر الجامعة تجربة تعليمية متميزة، تركز على البرامج الأكاديمية المعتمدة، والمهارات العملية، والتدريب العملي، والتعرف على فرص العمل المتاحة.وبفضل علاقاتها الوثيقة مع قطاع الصناعة، تُسهّل الجامعة على الطلاب فرص الحصول على فرص عمل محلية ودولية، وتزودهم بالمهارات الأساسية والخبرة العملية اللازمة للنجاح.

مكتبة الإسكندرية

دعم بنك مصر مكتبة الإسكندرية من خلال تقديم تمويل لمكتبة طه حسين للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية. وتقدم هذه المكتبة المتخصصة التابعة لمكتبة الإسكندرية خدمات وبرامج وأنشطة يومية للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية. كما أن المكتبة مجهزة بأحدث التقنيات المساعدة، التي تتيح للمستفيدين الوصول إلى المعلومات والوسائل التكنولوجية.

وتهدف المبادرة إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية من الاستفادة من موارد المكتبة، وتحقيق استقلاليتهم، والمشاركة بفعالية في المجتمع. كما تعمل على إعدادهم لسوق العمل، ودمجهم في المجتمع على قدم المساواة.

بالإضافة إلى ذلك، دعم البنك مدرسة الفنون للأطفال، من خلال تقديم ورش عمل فنية مناسبة لمختلف الفئات العمرية.

برنامج التدريب (رواد ٢٠٢٤)

في إطار حرص بنك مصر على تعزيز مكانته كأحد أبرز الجهات الرائدة في سوق العمل المصرفي، وتوفير مسار مهني متميز للكوادر الشابة، أعلن البنك بفخر عن إطلاق برنامج التدريب النوعي «رواد ٢٠٢٤». وقد تم تصميم هذا البرنامج بعناية لتزويد الطلاب الموهوبين والطموحين بخبرة عملية مميزة وإعداد شامل لمسار مهني ناجح في القطاع المصرفي.

تأكيدًا على التزامنا بالمعايير الصارمة، تم تطبيق آليات اختيار دقيقة وواضحة، أسفرت عن استقطاب ألفي متدرب متميز، تم توزيعهم استراتيجيًا على مجموعة متنوعة من الفروع والإدارات المركزية، لخوض تجربة تدريب صيفية ثرية. ويعكس هذا الاستثمار الكبير في المواهب الشابة التزام البنك برعاية قادة المستقبل وتعزيز مكانته كأحد أبرز جهات التوظيف في القطاع المالي المصري.

تطوير رأس المال البشري في مجال تكنولوجيا المعلومات

يُولي بنك مصر أولوية استراتيجية لتنمية قاعدة قوية من المواهب الواعدة للمستقبل، لا سيما في قطاع التكنولوجيا سريع التطور. ويتضح هذا التركيز الحاسم بوضوح من خلال شراكتنا الاستراتيجية مع:

- معهد تكنولوجيا المعلومات (ITI)
- المعهد القومي للاتصالات (NTI)
- المعهد المصرفي المصري (EBI)

ويحرص بنك مصر في إطار هذه الشراكات على رعاية ١٢ مسارًا تكنولوجيًا متخصصًا خلال عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥. ويهدف هذا الالتزام إلى تأهيل كوادر تقنية متمرسة قادرة على قيادة الابتكار والتحول الرقمي، ليس فقط داخل بنك مصر، بل وعلى مستوى القطاع المالي ككل.

إنجازات مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع

إدراكًا لأهمية التعليم والتعلّم في تحقيق تقدم الأفراد والمجتمعات، تُولي مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع اهتمامًا خاصًا بـ دعم المؤسسات التعليمية التي تُسهم في تعزيز الإبداع وتنمية قدرات الطلاب.

أسهمت المبادرات التعليمية التي أطلقها مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع في تحقيق أثر إيجابي لما يقرب من ١٠٠ ألف مستفيد. كما ركّزت المؤسسة خلال عام ٢٠٢٤، على إطلاق مبادرات نوعية تهدف إلى توسيع فرص الوصول إلى التعليم وتعزيز منظومة التعلم الشامل التي تُسهم في تنمية مهارات التفكير النقدي وحل المشكلات لدى الطلاب.

المدارس المجتمعية

تسعى مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع إلى تحسين جودة التعليم لطلاب المدارس المجتمعية في محافظتي قنا وأسيوط. وتهدف هذه المبادرة إلى تشجيع الطلاب الأكثر احتياجاً والمتسربين من التعليم على الالتحاق بالعملية التعليمية والانخراط فيها. وفي إطار هذه المبادرة، قامت المؤسسة بتجهيز وتشغيل ثماني مدارس مجتمعية.

جامعة النيل

واصلت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع تقديم برنامجها السنوي للمنح الدراسية في جامعة النيل، والذي استفاد منه ٩0 طالبًا مسجلين في كليات الهندسة، وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة الأعمال، والتكنولوجيا الحيوية. وتغطي هذه المنح الرسوم الدراسية وتستمر حتى إتمام الطلاب لدراساتهم الجامعية.

برامج التدريب الفني

تُدرِك مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع أهمية التعليم الفني ودوره المحوري في دعم التقدّم الصناعي والبيئي وتعزيز الاقتصاد المصري، ومن خلال شراكاتها مع عدد من المؤسسات المتخصصة، تعمل على تمكين الشباب وتأهيلهم لسوق العمل.

قُدّمت هذه المنح بالتعاون مع مؤسسة غبور للتنمية، ومؤسسة السويدي للتنمية، واستهدفت مراكز التعليم الفني ومدارس التكنولوجيا التطبيقية في مختلف أنحاء الجمهورية. وقد تلقى ١0٧ طالبًا منح وتدريبات في مجالات متعددة شملت صيانة السيارات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرمجة، والتطبيقات الصناعية، والإلكترونيات الصناعية، وذلك من خلال شراكة المؤسسة مع مختلف المؤسسات التنموية. ويحصل المتدربون على شهادة دولية صالحة لمدة خمس سنوات عند إكمال مدة الدراسة بتفوق.

تعزيز التعليم في صعيد مصر

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز فرص الحصول على التعليم في أكثر قرى صعيد مصر احتياجًا، بما في ذلك محافظات الفيوم والمنيا وأسيوط وسوهاج والأقصر وأسوان. وقد شمل هذا البرنامج تجديد المدارس الابتدائية والإعدادية، وإنشاء فصول محو الأمية للنساء المعيلات والطلاب المتسربين من التعليم في المناطق الريفية. كما تم تجهيز ٦٢ فصلًا دراسيًا لمرحلة رياض الأطفال، وتطوير مناطق لعب آمنة للأطفال.

مراكز الطفولة المبكرة

تكرس مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع جهودها لتهيئة بيئة حاضنة للأطفال، مما يضع الأساس لمستقبل أكثر إشراقاً واستدامة. ومن خلال التركيز على التنمية الشاملة للطفل، لا سيما خلال سنوات الطفولة المبكرة الحاسمة، تسعى المؤسسة جاهدة إلى تحسين جودة حياة الأطفال في جميع الفئات العمرية.

وفي هذا الإطار، قامت المؤسسة بتطوير البيئة التعليمية عبر إنشاء ١0٠ فصلًا دراسيًا مجهزًا تجهيزًا كاملاً لمرحلة رياض الأطفال، بالإضافة إلى إعادة تأهيل خمسة مراكز شاملة للطفولة المبكرة، من بينها مركز الطفولة المبكرة، في الدويقة، القاهرة، والذي يخدم سنويًا نحو ٧0 طفلًا من منطقة الدويقة.

إلى جانب تحسينات البنية التحتية التعليمية، حرصت المؤسسة على توفير الزى المدرسي والمستلزمات التعليمية والوجبات الغذائية. وإدراكًا منها للأثر العميق للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، كما تُقدم المؤسسة دعمها لمبادرات بناء قدرات المعلمين ومقدمي الرعاية، وتمكينهم من تعزيز مهارات التعلم مدى الحياة، والمهارات الاجتماعية، والمعرفية.

في عام ٢٠٢٤، أسهم هذا النهج الشامل إلى تجهيز ٢٤ فصلًا دراسيًا لمرحلة رياض الأطفال، مما انعكس إيجابيًا على تحسين البيئة التعليمية للأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة.

الملامح الرئيسية

برنامج تحسين التعليم في بنك مصر

المستفيدون	+ ١0,٠٠٠
الجامعات	0
المدارس المهنية	٦
* الأرقام توضح أداء بنك مصر خلال عام ٢٠٢٤	

برنامج تحسين التعليم في مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع

المستفيدون	٣,٤٦٠
المدارس	٨
فصول رياض الأطفال	٢٤
المستفيدون من فصول القراءة	٢,٢٠٠
فصول تقوية	٧٩
المحافظات	٨

* الأرقام توضح أداء بنك مصر خلال عام ٢٠٢٤

الارتقاء بجودة الحياة وتمكين الأفراد



يُمثل التكافل الاجتماعي أحد الركائز الأساسية التي يستند إليها بنك مصر في مسيرته نحو تحسين رفاهية الأفراد، وتعزيز مجتمع متماسك ومتكاتف يسوده التعاون والمسؤولية المشتركة.

إنجازات بنك مصر في مجال التكافل الاجتماعي

تماشيًا مع رسالته والتزامه الراسخ بتعزيز التنمية المجتمعية، عزز بنك مصر جهوده في مجال التكافل الاجتماعي من خلال شراكات استراتيجية ومبادرات فعّالة. وقد ساهمت هذه الجهود بشكل كبير في تسريع وتيرة التنمية في مجالات رئيسية تشمل التوظيف والرعاية الاجتماعية وتعزيز الأمن الغذائي.

فرص العمل وجودة التوظيف

يلتزم بنك مصر التزامًا راسيًا بتمكين الشباب والنساء وذوي الهمم من خلال التعاون مع المؤسسات غير الربحية والهيئات الحكومية. ومن خلال هذه الشراكات، يسعى البنك جاهدًا إلى خلق فرص عمل مستدامة بما يسهم في تحسين جودة الحياة لهذه المجتمعات.

وزارة التضامن الاجتماعي

في إطار التعاون المشترك بين بنك مصر ووزارة التضامن الاجتماعي، يساهم البنك في تمويل المشروعات متناهية الصغر بهدف تمكين الأسر المستحقة في قرى ”حياة كريمة“ في ست محافظات: أسيوط، أسوان، بني سويف، الجيزة، الإسكندرية، والدقهلية. وتبلغ قيمة هذه المبادرة الطموحة ٣٠٠ مليون جنيه مصري، وتهدف إلى تنفيذ ما يقرب من ١٥ ألف مشروع على مدار ثلاث سنوات، بما يسهم في تعزيز الدمج الاقتصادي للنساء والشباب والأشخاص ذوي الهمم، مع تحسين مستويات المعيشة في المناطق الأكثر احتياجًا.

مؤسسة مصر الخير

في إطار الشراكة بين بنك مصر ووزارة التضامن الاجتماعي ومؤسسة مصر الخير، خصص البنك ٥٠ مليون جنيه مصري لتمويل نحو ٢,٥٠٠ مشروع تجاري وحرفي متناهي الصغر في سبع محافظات هي: بني سويف، الفيوم، البحيرة، كفر الشيخ، دمياط، الدقهلية، والغربية. وتهدف هذه المبادرة إلى تمكين الشباب ومعيالي الأسر في قرى مبادرة ”حياة كريمة“ من خلال دعم إنشاء مشروعات جديدة وتطوير المشروعات القائمة، بما يسهم في تحسين سبل العيش وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في المجتمعات المحلية.

التضامن والرعاية الاجتماعية

احتفالات يوم اليتيم

احتفل بنك مصر ومؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع بيوم اليتيم في ١٥ محافظة، تأكيدًا للالتزام البنك بقيم التكافل والمسؤولية الاجتماعية. وفي القاهرة، استقبل مركز القاهرة للحضارة والإبداع للأطفال نحو ٥٠٠ طفل يتيم لقضاء يوم مميز تخللته أنشطة ترفيهية وألعاب وورش فنية، بمشاركة فعّالة من موظفي البنك وعائلاتهم الذين حرصوا على إدخال البهجة إلى قلوب الأطفال وتوزيع الهدايا عليهم. كما أقيمت احتفالات مماثلة في ١٤ محافظة أخرى، استفاد منها ما يقرب من ٣ آلاف طفل يتيم في مختلف أنحاء الجمهورية.

حملة دفء الشتاء

ساهم بنك مصر في حملة دفء الشتاء بالتبرع بأكثر من ٣٠ ألف بطانية للأسر الأكثر احتياجًا في مختلف أنحاء الجمهورية. ونُفذت هذه المبادرة بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني مثل صندوق تحيا مصر، ومؤسسة مصر الخير، وجمعية الأورمان، ومؤسسة الزهروان، بمشاركة فاعلة من موظفي بنك مصر الذين تطوعوا في توزيع المساعدات.

الأمن الغذائي والتنمية الزراعية

انطلاقًا من إيمان بنك مصر بأهمية تحقيق الأمن الغذائي ودوره المحوري في دعم رؤية مصر ٢٠٣٠، أطلق بنك مصر عددًا من المبادرات الاستراتيجية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في القطاع الزراعي، مما يعزز معدلات الإنتاج ويساهم في تحفيز النمو الاقتصادي.

صناديق الطعام في رمضان

في إطار حملة ”صندوق الخير“، قام بنك مصر بتوزيع أكثر من ١٢٦ ألف صندوق طعام على الأسر الأكثر احتياجًا في مختلف أنحاء الجمهورية خلال شهر رمضان. وجرى تنفيذ هذه المبادرة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، من بينها صندوق تحيا مصر، وبنك الطعام المصري، ومؤسسة مصر الخير، وجمعية الأورمان، ومؤسسة الزهروان، ومؤسسة الجود، ومؤسسة خير وبركة والمرأة الجديدة. وشارك موظفو بنك مصر بفعالية في إعداد وتوزيع صناديق الطعام، في خطوة تعكس التزام البنك الراسخ بقيم التكافل الاجتماعي ودعم التنمية المستدامة.

صندوق تحيا مصر

في شراكة استراتيجية مع صندوق تحيا مصر، قدم بنك مصر تبرعًا بقيمة ٤٢ مليون جنيه مصري لدعم مبادرة وطنية كبرى، تهدف لإعداد وتوزيع أكثر من ١٠٠ ألف صندوق غذائي شامل على الأسر الأكثر احتياجًا في مختلف محافظات مصر.

وتعكس هذه المبادرة التزام بنك مصر الراسخ بدعم جهود الدولة في تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية، والمساهمة الفاعلة في تخفيف الأعباء المعيشية عن الأسر محدودة الدخل،

وزارة الأوقاف

قدّم بنك مصر دعمًا ماليًا قدره ١٠ ملايين جنيه مصري لبرنامج قسائم الأضاحي التابع لوزارة الأوقاف لعام ٢٠٢٤، والذي ساهم في ذبح وتعبئة وتوزيع لحوم الأضاحي على مستوى الجمهورية، ليستفيد منها آلاف الأسر المستحقة خلال عيد الأضحى المبارك. وتعكس هذه المبادرة التزام البنك الراسخ بالتكافل الاجتماعي والأمن الغذائي.

بنك الطعام المصري

قدّم بنك مصر دعمًا ماليًا قدره ٧,٥ مليون جنيه مصري إلى بنك الطعام المصري، للمساهمة في توزيع آلاف الطرود الغذائية على الأسر والمجتمعات الأكثر احتياجًا. ويعكس هذا التعاون التزام البنك الراسخ بمكافحة انعدام الأمن الغذائي وحرصه على تحسين جودة حياة الأسر المستحقة للدعم.

برنامج الغذاء العالمي

وأطلق بنك مصر المرحلة الثانية من برنامجه للتنمية الزراعية عام ٢٠٢٣ والممتد حتى عام ٢٠٢٤، بهدف تعزيز سبل العيش في المناطق الريفية رفع كفاءة الإنتاجية الزراعية. وقد خصص البنك ٥٠ مليون جنيه مصري لتنفيذ هذه المبادرة التي تستهدف دعم مليون مزارع، مع التركيز على تمكين المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة، بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

يستفيد من البرنامج حوالي ١٠٠ ألف من صغار المزارعين، من خلال تحقيق مكاسب مشتركة، تشمل دمج الأراضي، وزيادة الإنتاجية، وتعزيز الشمول المالي.

كما يُولي البرنامج الأولوية للتمكين للاقتصادي للمرأة من خلال جلسات التوعية وبرامج التثقيف المالي، التي تُمكّن النساء من الوصول إلى التمويل المخصص لمشروعات الثروة الحيوانية والأنشطة الزراعية التحويلية. وتُسهّم هذه الجهود في تعزيز الاستقلالية واتخاذ القرارات الواعية داخل الأسر.

وبناءً على هذا الأساس، استثمرت المرحلة الأولى من البرنامج ١0 مليون جنيه مصري، واستفادت منها أكثر من ٢0,0٠٠ مستفيد من خلال برامج تدريبية، وخدمات مالية وغير مالية، وقروض عينية للنساء، وحلول الري مستدامة.

مبادرات الإسكان والتنمية الإقليمية

أظهر بنك مصر التزامًا قويًا بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما من خلال التركيز على الفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع. ويتجلى هذا الالتزام في تخصيص الاستراتيجي للموارد المالية للبنك لتوفير حلول سكنية ملائمة وكريمة للمجتمعات المحرومة.

بشاير الخير للإسكان – الإسكندرية

واصل بنك مصر دعمه لمشروع بشاير الخير للإسكان في الإسكندرية، الذي يهدف إلى تمكين الأسر من الحفاظ على استقرارها السكني من خلال تقديم تسهيلات ميسرة. وخلال عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، خصص البنك ٥٠ مليون جنيه مصري لتمويل برنامج إعادة جدولة الأقساط، بما يساهم في تخفيف الأعباء المالية عن السكان ودعم جهود الدولة في توفير سكن كريم وآمن للأسر المستحقة.

تنمية جنوب سيناء

يواصل بنك مصر دوره الريادي في التنمية الشاملة بمحافظة جنوب سيناء، تأكيدًا لالتزامه بتعزيز البنية التحتية، وتوفير فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة. وقد خصص البنك ٥ ملايين جنيه مصري لتنفيذ هذه المبادرة، التي تعزز ممارسات السياحة المستدامة، وتحافظ على التراث الثقافي، وتحمي الموارد الطبيعية للمنطقة.

وتهدف هذه الجهود إلى تعزيز مكانة جنوب سيناء كوجهة سياحية عالمية، مع ضمان تحقيق عوائد اجتماعية واقتصادية مستدامة للمجتمعات المحلية.

محافظة الوادي الجديد – تنمية مدينة الخارجة

يواصل بنك مصر التزامه الراسخ بدعم تنمية مدينة الخارجة بمحافظة الوادي الجديد، من خلال مبادرات تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية من خلال حفر آبار المياه، ونشر أنظمة الري بالتنقيط، وإنشاء شبكات صرف حديثة، وتعزيز حلول الطاقة النظيفة.

وفي عام ٢٠٢٤، خصص البنك ١٣,٧٨ مليون جنيه مصري لحفر بئرين إضافيين للمياه لتلبية الاحتياجات المتزايدة للمناطق المحيطة. وبأتي ذلك استكمالًا لاستثمارات بنك مصر السابقة التي بلغت نحو ٤٠ مليون جنيه مصري لإنشاء قرية نموذجية على مساحة ألف فدان، شملت بناء وتأثيث ١٠٠ وحدة سكنية متكاملة الخدمات.

وتؤكد هذه الجهود الشاملة على الدور الاستراتيجي للبنك في دفع عجلة التنمية الريفية وتعزيز التمكين الاقتصادي.

دعم الأسر الشابة والمتزوجين حديثًا

يدرك بنك مصر أهمية دعم الشباب في بداية حياتهم الجديدة، من خلال تخفيف الأعباء المالية وتعزيز الاستقرار الاجتماعي. وانطلاقًا من هذا الإيمان، يواصل البنك تنفيذ الشراكات الاستراتيجية وإطلاق مبادرات مؤثرة تهدف إلى تهيئة فرص لبدايات كريمة ومستدامة، بما يعكس التزامه الراسخ بدعم التنمية المجتمعية وتمكين الأجيال الجديدة. وتشمل هذه المبادرات ما يلي:

الشراكة مع المنطقة العسكرية الغربية

قدم بنك مصر دعمًا لتنظيم حفل زفاف جماعي لـ ٢٠٠ عريس وعروس في الإسكندرية، بما في ذلك تأثيث منازلهم الجديدة.

التعاون مع المنطقة العسكرية الجنوبية

وصندوق تحيا مصر

في إطار حملة ”أنهار الخير“، ساهم بنك مصر في حفل زفاف جماعي لـ ٣٠٠ شاب وشابة من قرى صعيد مصر.

التعاون مع صندوق تحيا مصر

قدم بنك مصر أجهزة كهربائية أساسية ومستلزمات الزواج لـ ألف فتاة يتيمة، مؤكدًا التزامه بتمكين الفئات الأكثر احتياجًا.

رعاية قدرات الشباب ودعم الرياضة

يحرص بنك مصر على ترسيخ مكانته كمؤسسة رائدة في مجال الاستثمار المجتمعي، مع تركيز خاص على تعزيز تنمية الشباب والرياضة المصرية. وإدراكًا منه للدور المحوري الذي تلعبه الأنشطة الرياضية في بناء جيل واعٍ وصحي ومبدع، يواصل البنك دعم المبادرات الرياضية والشراكات الاستراتيجية التي تهدف إلى رعاية المواهب الشابة وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في الرياضة.

الاتحاد المصري للتنس

للعام الخامس على التوالي، يفخر بنك مصر بتجديد رعايته للاتحاد المصري للتنس. وقد ساهمت هذه الشراكة المستدامة بشكل كبير في تنمية الاتحاد، حيث أُناحت للرياضيين الشباب فرصًا أكبر للمنافسة والتطور المهني. وتؤكد هذه المبادرة على التزام البنك بالمسؤولية المجتمعية وجهوده الرامية إلى تعزيز مشاركة مصر في المسابقات الرياضية الدولية.

وزارة الشباب و الرياضة

وقعت وزارة الشباب والرياضة اتفاقية تعاون مع بنك مصر تهدف إلى تمكين الشباب وتعزيز قدراتهم من خلال مبادرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتركز هذه الشراكة على تدريب وإعداد رواد الأعمال الشباب من خلال تزويدهم بالمهارات الأساسية لبدء مشروعاتهم، مع تسهيل الحصول على التمويل والخدمات المصرفية التي يقدمها بنك مصر.

منتخب مصر الوطني لكرة القدم

من خلال اتفاقية رعاية لمدة ثلاث سنوات تمتد حتى كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٦، يقدم بنك مصر دعمًا شاملاً لمنتخبات كرة القدم الوطنية المصرية.

وتهدف هذه الشراكة إلى تعزيز قدرات المنتخبات الوطنية وتمكينها من تحقيق أداء متميز في البطولات العالمية القادمة.

البطولة العربية العسكرية الأولى للفروسية

يفخر بنك مصر برعاية البطولة العربية العسكرية الأولى للفروسية. وهو حدث رياضي بارز يعكس قدرة مصر على استضافة الفعاليات الدولية الكبرى ويعزز مكانتها على خريطة الرياضة العالمية. وتُجسد هذه الرعاية التزام البنك الراسخ بدعم الرياضة المصرية وتعزيز مكانتها إقليميًا ودوليًا. كما تعكس إيمانه الراسخ بقدرة الشباب المصري على تحقيق النجاح في جميع المجالات.

دعم الرياضيين ذوي الاحتياجات الخاصة

يولي بنك مصر أهمية بالغة لبرامج الرياضة الشاملة التي تُمكن الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من المشاركة بفعالية في المجتمع. ويتجلى هذا الالتزام في شراكاته الاستراتيجية مع منظمات رئيسية، منها:

الاتحاد المصري لرياضات اللاعبين ذوي الشلل الدماغي

بدعم من بنك مصر، حقق الاتحاد إنجازات دولية بارزة، من أبرزها الفوز ببطولة أفريقيا الثانية للبوتشيا والتأهل إلى دورة الألعاب البارالمبية - باريس ٢٠٢٤. كما شهدت أنشطة الاتحاد توسعًا ملحوظًا في المشاركة، مع انضمام عدد متزايد من الأندية والرياضيين إلى أنشطة الاتحاد.

اللجنة البارالمبية المصرية

قدم بنك مصر دعمًا كبيرًا للجنة البارالمبية المصرية، التي تشرف على خمسة عشر اتحادًا رياضيًا. وقد ساهم هذا التعاون الاستراتيجي في حصول مصر على سبع ميداليات في دورة الألعاب البارالمبية - باريس ٢٠٢٤. وشمل دعم البنك توفير المعدات الأساسية، مثل الكراسي المتحركة والأطراف الاصطناعية، مما يُمكن الرياضيين من تقديم أفضل أداء لهم وتحقيق نتائج باهرة على الصعيد العالمي.

إنجازات مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع

شاركت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع بفعالية في العديد من المبادرات والفعاليات والبرامج المجتمعية التي تهدف لتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية.

وانطلاقًا من إيمانها بدور الرياضة في تمكين الشباب وتعزيز روح المشاركة المجتمعية، خصصت المؤسسة تمويلًا لإنشاء وتطوير أربعة مراكز شبابية متكاملة. تشمل هذه المراكز ملاعب رياضية، وصالات رياضية، ومعامل حاسوب، وقاعات مخصصة للأنشطة الاجتماعية النسائية.

تعزيز التمكين الاجتماعي وإعادة الإدماج

مبادرة كلنا واحد لدعم وإعادة دمج السجناء السابقين

في إطار تعاون طويل الأمد مع إدارة الرعاية اللاحقة بوزارة الداخلية، تواصل مبادرة ”كلنا واحد“ إعادة دمج السجناء السابقين في المجتمع بنجاح. وللعام الخامس على التوالي، حيث خصصت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع مبلغ ٤ ملايين جنيه مصري لهذه المبادرة، شملت تقديم مساعدات عينية أساسية، وأجهزة تعويضية، ودعمًا لمشروعات تجارية صغيرة تُفيد السجناء السابقين وعائلاتهم.

تقديم مساعدات موسمية ومجتمعية أساسية

إدراكًا من مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع لأهمية الدعم في الوقت المناسب، أطلقت المؤسسة عدة حملات سنوية لمساعدة الأسر المحتاجة خلال الفترات الحرجة.

حملة دفا الشتا

تواصل مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع تنفيذ حملة ”دفا الشتا“ التي تهدف إلى حماية الأسر من قسوة البرد خلال فصل الشتاء. وفي عام ٢٠٢٤، كان للمؤسسة تأثير كبير من خلال توزيع ٦,٩١٠ قطعة ملابس ولحاف شتوي على المستفيدين في ١٤ محافظة.

حملة كرتونة الخير

تُعد هذه الحملة أحد المبادرات السنوية الراسخة في مجال العمل الخيري، وتشهد مشاركة فعّالة من موظفي بنك مصر ومتطوعي الجمعيات الأهلية الشريكة. وفي عام ٢٠٢٤، قامت المؤسسة بتوزيع ٦,١٦٠ صندوقًا غذائيًا متكاملًا، لدعم الأسر المستحقة في ١٤ محافظة خلال شهر رمضان المبارك.

مبادرة أهلاً بالعيد

في إطار تعزيز أجواء الفرح والمشاركة خلال المناسبات الدينية، أطلقت المؤسسة هذه المبادرة السنوية لتوزيع ملابس جديدة للعيد على آلاف الأطفال. وفي عام ٢٠٢٤، نجحت المبادرة في إدخال البهجة على ٣,٣٠٠ طفل في ٨ محافظات، مُجسدةً روح التعاون والعطاء.

الاستثمار في الجيل القادم

يکمن في صميم رسالة مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع الإيمان بأن التعليم هو الأداة الأسمى للتمكين.

مبادرة العودة إلى المدرسة

تستهدف هذه المبادرة دعم ٥,٨٠٠ طالب من الأسر غير القادرة في ١٤ محافظة، من خلال توزيع حقائب مدرسية تحتوي على المستلزمات الأساسية. بالإضافة إلى سداد المصروفات الدراسية للطلاب غير القادرين. وتسعى المؤسسة من خلالها إلى تمكين الطلاب وتوفير بيئة تعليمية محفزة، بما يضمن حصولهم على بداية قوية ومسار أكاديمي ناجح.

برنامج التنمية الشاملة فى القرى المصرية

الفيوم

تبنت المؤسسة تطوير قريتي أبهيت الحجر والزاوية الخضراء بمحافظة الفيوم، من خلال تنفيذ مجموعة من المبادرات المتكاملة التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة وزيادة متوسط الدخل الحقيقي للأفراد. يتضمن المشروع تقديم خدمات صحية وتعليمية، إلى جانب تقديم دعم اقتصادي مباشر للآلف مواطن، بالتعاون مع المستشفيات الحكومية والجامعية بالمحافظة.

كما ساهمت المؤسسة في تجهيز ٢ مركز للطفولة المبكرة، وإطلاق فصول محو أمية لدعم الاعتماد على الذات لدى الرجال والنساء على حدٍ سواء. كما عملت المؤسسة على إدخال مفاهيم اقتصادية جديدة داخل القريتين، من خلال تمويل المشروعات الصغيرة وتقديم برامج تدريبية على الحرف اليدوية.

سوهاج

شمل البرنامج التنموي ١٤ قرية في محافظة سوهاج، بهدف تحسين جودة الظروف المعيشية. وبالتعاون مع مؤسسة خير وبركة والمرأة الجديدة، حيث دعمت المؤسسة ٤٥٠ أسرة في إنشاء مشروعات مدرة للدخل. كما قدمت المؤسسة برامج تدريب مهني لـ ٤٢٠ شخصًا لتعزيز مهاراتهم في إدارة المشروعات والتسويق والمبيعات والشمول المالي. وأطلقت المؤسسة ٢٨ قافلة خدمت أكثر من ١١ ألف مستفيد، و١٤ قافلة بيطرية ساعدت أكثر من ٨ آلاف مواطن. بالإضافة إلى ذلك، عززت المؤسسة البنية التحتية لمركز إعادة التأهيل المجتمعي، ووطورت مركزين لرعاية الطفولة المبكرة، ونفذت برنامجًا لتنمية مهارات القراءة والكتابة استفاد منها ٧٠٠ طالب وطالبة من كبار السن. بجانب إطلاق المؤسسة أربعة برامج مجتمعية لدمج الأطفال والشباب ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم.

مشروع غالية

شاركت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع في تنفيذ مشروع ”غالية“، الذي يهدف إلى تحسين جودة حياة ٤٥٠ أسرة في أكثر قرى مصر احتياجًا، مع التركيز بشكل أساسي على الفتيات والنساء في مراكز أحميم والمراغة وساقلته بمحافظة سوهاج. يهدف المشروع إلى تمكين هذه الأسر اقتصاديًا واجتماعيًا من خلال توفير فرص معيشية مستدامة، وتعزيز الشمول المالي، وتقديم برامج تدريبية حرفية لـ ١٢٠ فتاة وسيدة.

كما يدعم المشروع إنشاء ٤٥٠ مشروعًا صغيرًا، ويقدم المساعدة في تحسين الخدمات الصحية والتعليمية للأسر المستهدفة. إلى جانب، إنشاء مراكز تدريب مهني لمساعدة السكان على اكتساب مهارات جديدة، كما يجري تمويل ٣٥٠ مشروعًا صغيرًا لتمكينهم من بدء أعمالهم التجارية.

ويشمل المشروع أيضًا تخصيص موارد اساسية لدعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، مثل الكراسي المتحركة والسماعات الطبية والأطراف الصناعية. كما تم إنشاء وحدة غسيل كلى مجانية، علاوة على، دعم النساء في المجتمع من خلال إنشاء حضانات تقدم خدمات رعاية الأطفال.

جهينة

يُعد هذا المشروع نموذجًا تنمويًا متكاملًا يخدم نحو ٤٠ ألف نسمة في منطقة الصحراء الغربية على أطراف مركز جهينة. ويقدم المشروع حزمة شاملة من التدخلات التي تشمل الجوانب الاقتصادية والتعليمية والصحية والاجتماعية.

في مرحلته الثالثة، يمكّن المشروع بشكل مباشر ٤0٠ أسرة، مع توسيع نطاق خدمات الصحة والتعليم والتوعية الصحية لتشمل ٣,٦٠٠ مستفيد إضافي. ويتم تحقيق التمكين الاقتصادي من خلال برامج تدريب مهني متخصصة تناسب مهارات واحتياجات كل أسرة.

ويحصل المتدربون المتميزون على أدوات حرفية لدعم مشروعاتهم الصغيرة القائمة أو الناشئة. ولضمان استدامة النجاح، يتلقى المستفيدون تدريبات في مهارات ريادة الأعمال والمهارات الحياتية قبل انتهاء المشروع.

على الصعيد التعليمي، يدير المشروع فصول تقوية لتحسين الأداء الأكاديمي للطلاب، ويقدم برامج لمحو الأمية تستهدف ٢٠٠ امرأة، كما جهز أربعة فصول دراسية مخصصة لمرحلة الطفولة المبكرة. كما أطلقت مبادرة رائدة لإعادة تدوير الأخشاب في ١٠ مدارس ابتدائية وإعدادية لضمان الصيانة المستدامة للأثاث المدارس.

أما في المجال الصحي، ينظم المشروع ندوات توعوية طبية وصحية ووقائية تستهدف ألف من سكان القرية وتلاميذ المدارس، بالإضافة إلى قوافل طبية شاملة قدمت العلاج الأساسي لأكثر من ٣,٦٠٠ مستفيد.

قنا

دشنا

بالتعاون مع جمعية صناع الحياة، قامت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع بتحسين مستوى المعيشة في منطقة دشنا بمحافظة قنا، التي تعاني من فقر شديد. يركز المشروع على تقديم خدمات تعليمية ورعاية صحية متميزة، بالإضافة إلى تنفيذ برامج حماية اجتماعية تستهدف الفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع.

العركي

بالتعاون مع مؤسسة مصر الخير، قدمت مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية لسكان قرية العركي البالغ عددهم ١٩,٩٧٣ نسمة، وتُعد القرية من أفقر القرى على مستوى الجمهورية، حيث يتجاوز معدل الفقر فيها ٦٠٪. شمل المشروع إنشاء أربع مدارس مجتمعية وحضانات، إلى جانب توفير أجهزة تعويضية، سماعات طبية، ونظارات طبية للسكان. كما تم تقديم برامج تدريب مهني لـ١٢٠ شابًا، ودعم ٤٠ مشروعًا صغيرًا.

التنمية الشاملة في العشوائيات

يركز البرنامج على رفع مستوى معيشة الأسر المحتاجة من خلال تعليمهم كيفية إنشاء مشروعات مدرة للدخل، تشمل: المشروعات الزراعية، والصناعية، والحرفية. كما يهدف البرنامج إلى تمكين الشباب، ومعيلي الأسر، والأشخاص ذوي الإعاقة، لدعم استقلاليتهم الاقتصادية والاجتماعية.

محافظة القليوبية

مركز الخانكة

بالتعاون مع مؤسسة خير وبركة والمرأة الجديدة، عملت المؤسسة على تحسين الظروف المعيشية والاجتماعية للأسر الأكثر احتياجًا في محافظتي القليوبية والقاهرة. يركز البرنامج على تنمية مهارات الأفراد لمساعدتهم على إدارة المشروعات الصغيرة من خلال تعزيز مهاراتهم في التسويق والمبيعات، ودعم الشمول المالي، وتوفير تدريب مُخصص.

وقد دعم البرنامج ١٧0 مشروعًا صغيرًا، وقدّم تدريبًا على إدارة المشروعات لـ ٨٠ متدربًا ومتدربة. كما تم منح بطاقات ”ميزة“ لـ 0٠٠ مستفيد. وبالتعاون مع الهيئات والجمعيات الصحية، نظم البرنامج قوافل صحية شملت المناطق النائية، حيث استفاد منها ٤ آلاف فرد حضروا ندوات توعية صحية حول مواضيع حيوية مثل صحة الأم والطفل، والصحة الإنجابية، والوقاية من كوفيد-١٩، والتغذية، والإسعافات الأولية.

وشمل البرنامج تطوير البنية التحتية لمركز التأهيل المجتمعي لاستيعاب 0٠ طفلًا من ذوي الاحتياجات الخاصة يوميًا، بما في ذلك قاعة متعددة الأغراض لجلسات الإرشاد والأنشطة والتدريب الطبي. كما شمل تجهيز وتحسين البنية التحتية لمركز تنمية الطفل في قرية ٢٣ يوليو، مركز الخانكة، محافظة القليوبية، لتحسين بيئة التعلم وخدمة ما يقرب من ١٢0 طفلًا سنويًا من خلال فصول محو الأمية لـ 0٠ طفلًا تتراوح أعمارهم بين ٨ و١٢ عامًا.

محافظة الجيزة

مركز البدرشين

بالشراكة مع مؤسسة أهل مصر، تم تنفيذ برنامج في مركز البدرشين بمحافظة الجيزة يهدف إلى تمكين ضحايا الحروق وأسرهم، وخاصةً النساء المعيلات. وقد ركز البرنامج على دعم الفئات المستهدفة على توليد الدخل عبر مشروعات الحرف اليدوية، والتي شملت التطريز الريفي للشالات والمفروشات والحقائب وغيرها من المنتجات المماثلة.

ونظم البرنامج دورات تدريبية لـ ١٠٠ امرأة لتعزيز معارفهن ومهاراتهن في اتخاذ القرارات والتواصل. بالإضافة إلى تقديم تدريب مهني لـ ٧0 امرأة في التطريز والخياطة والمكرمية. كما قدّم إرشادات للفئات المستهدفة حول تسويق منتجاتهن وتصويرها لعرضها على منصات التواصل الاجتماعي. إضافةً إلى ذلك، نظم البرنامج دورتين تدريبيتين حول السلامة من الحروق، حيث تم تدريب ٢٠ متطوعًا لنشر التوعية بين ألف أسرة.

الملامح الرئيسية

برنامج التنمية المجتمعية لبنك مصر

المستفيدون	+ ١ مليون
المحافظات	+ ٢٠
* الأرقام توضح أداء بنك مصر خلال عام ٢٠٢٤	

برنامج التنمية المجتمعية لبنك مصر

المستفيدون	١١,٩٠٠
المحافظات	٧
القرى	٤٢
المناطق العشوائية	٢0
* الأرقام توضح أداء بنك مصر خلال عام ٢٠٢٤	

المتحف القبطي

أحد أقدم متاحف الآثار في مصر، والمتحف الوحيد المُخصص لعرض الآثار القبطية في العالم، ويعتبر تجربة فريدة من نوعها، حيث يقدم للزائرين أكبر مجموعة متنوعة ونادرة من التراث القبطي، الذي يضم آثار مصر القبطية خلال الفترة البيزنطية، وما بعدها من عصور تاريخية، فضلاً عن وجود آثار تعود إلى الثلاثة قرون الميلادية الأولى كحلقة وصل بين الآثار القبطية خلال الفترة البيزنطية وما قبلها. كما تعكس القطع الأثرية المعروضة به مدى تأثير الفن القبطي بجميع الحضارات السائدة بما في ذلك المصرية القديمة، واليونانية والرومانية، والإسلامية.

بدأت فكرة إنشاء متحف يضم التراث القبطي عام ١٩٠٨ على يد مرقس باشا سميكة (١٨٦٤ - ١٩٤٤)، أحد الشخصيات البارزة المُحبة للآثار والتراث، والذي ينتمي إلى أكبر العائلات المسيحية من أعيان القاهرة القديمة.

وقد افتُتح المتحف رسميًا عام ١٩١٠، وقامت الحكومة المصرية في عام ١٩٣١ بضمه، واتخذ قرار بنقل مجموعة الآثار القبطية المحفوظة بالمتحف المصري بالتحريم له، وحُفظت في الجناح الجديد الذي افتتح عام ١٩٤٧. تم تطوير المتحف عدة مرات كان آخرها عام ٢٠٠٦، حين تم ربط الجناحين القديم والجديد له بممر وإعادة تنظيم سيناريو العرض للقطع الأثرية المحفوظة به.

يضم المتحف ٢٦ قاعة عرض متصلة، بالإضافة إلى قاعة أخرى تسمى قاعة مصر القديمة تعرض آثار كنائس مصر القديمة.

يتميز أسلوب عرض القطع بالمتحف بعرض موضوعات متنوعة مثل القصص الدينية، والحياة اليومية، والأيقونات. بالإضافة لعرض موضوعات عن الأحجار والمعادن والزجاج والأخشاب والعاج، وتُعرض كل فئة في تسلسل تاريخي وزمني يوثق مراحل تطور الفن والثقافة القبطية.

الترويج لكنوز

مصر القديمة

المتاحف المصرية

المتحف القبطي

📍 شارع مار جرجس، مصر القديمة.

أهم مقتنيات المتحف



شواهد قبور مدينة تيرانوثيس ”كوم أبو بيللو“

تُعد مدينة تيرانوثيس أحد أهم المواقع الأثرية البارزة غرب الدلتا، تقع على بعد حوالي ٧٥ كم شمال غرب القاهرة. ازدهرت المدينة كمركز تجاري، ومن بين أبرز ما أنتجته من آثار جبانته التي تضم مئات من شواهد القبور المنقوشة والتي تحمل صورًا للمتوفى. يحتفظ المتحف القبطي بمجموعة مميزة من هذه اللوحات.



دير الأنبا إرميا بسقارة

يقع دير الأنبا إرميا بسقارة، ويرجع تاريخه إلى ما بين القرنين الخامس والعاشر الميلاديين. ينفرد المتحف بعرض مجموعة الدير الأثرية ومنها منحوتات وتيجان أعمدة وحنيات يوجد عليها جداريات رائعة. كما تضم المجموعة منبر للأسقف من دير الأنبا إرميا يعود تاريخه إلى القرنين السادس والسابع الميلاديين.



دير باويط بأسيوط

يقع دير القديس أبولو في باويط بمدينة أسيوط على بعد حوالي ٣٠٠ كم جنوب القاهرة على الضفة الغربية للنيل، ازدهر الدير في الفترة ما بين القرنين السادس إلى التاسع الميلاديين. يعرض المتحف مجموعة من آثار أديرة باويط التي تحتوي على الأعمدة وتيجانها والأعتاب وأكتاف الأبواب والأفاريز.



الحياة اليومية

حفظت طبيعة أرض مصر ومناخها الجاف العديد من الأدلة الأثرية لدراسة الحياة اليومية خلال العصور التاريخية المختلفة، وتشمل هذه الأدلة المادية الأواني، والأثاث المنزلي، بالإضافة لأدوات الزينة وألعاب الأطفال والآلات الموسيقية. ينفرد المتحف القبطي بعرض مجموعة نادرة ومتنوعة تُعبر عن العديد من جوانب الحياة اليومية.



المخطوطات

كان البردي هو الشكل المعروف لأقدم الكتب في مصر القديمة، لكن بحلول القرن الرابع الميلادي، صُنعت المخطوطات من أوراق البردي أو الرق، وكان يُكتب على كلا جانبيها وتثبت من حافة واحدة، لتشكل ما يُشبه الكراسية؛ وتُشكل الكراسيات المخططة معًا والمجلدة بين أغلفة جلدية أو ألواح خشبية ما يُعرف الآن بالمخطوط.

تضم مكتبة المخطوطات بالمتحف أقدم مخطوطات قبطية معروفة باسم مكتبة نجع حمادي الغنوسية. كما يضم المتحف العديد من المخطوطات الدينية والدينيوية المكتوبة بالقبطية واليونانية والعربية.



الأيقونات القبطية

تُصور الأيقونات القبطية مشاهد من العهدين القديم والجديد من الكتاب المقدس كما تُصور شخصيات دينية مثل السيد المسيح والعذراء مريم وبعض القديسين. تُعد الأيقونات جزءًا أساسيًا من تراث الفن القبطي، وتعكس مراحل تطوره في مصر منذ العصور القديمة حتى يومنا هذا، ويضم المتحف مجموعة متميزة من هذه الأيقونات.



النسيج

اشتهرت مصر بصناعة المنسوجات منذ بداية تاريخها وامتدت صناعتها حتى العصر البيزنطي، وقد مرت زخرفة المنسوجات القبطية بمراحل فنية مختلفة. يحتفظ المتحف القبطي بأندر القطع الفنية من النسيج القباطي والمعروف باسم ستارة عازف المزمار، فضلاً عن قطع مختلفة من المنسوجات القبطية، بالإضافة لملابس وتيجان تخص رجال الدين.



الأخشاب

اشتهر المصريون منذ القدم بأشغال النجارة، وقاموا باستيراد أنواعًا مختلفة من الأخشاب مثل الصنوبر والأبنوس، فضلاً عن استخدام أخشاب الجميز والنبق الموجودة بكثرة في البيئة المصرية. أما الأقباط فقد قاموا بزخرفة الأخشاب بعدة طرق منها النقش البارز والنقش بطريقة التفريغ وتعشيق الخشب وتطعيمه. يحتفظ المتحف القبطي بمجموعة رائعة من أبواب الكنائس، ونماذج متميزة للمذابح والهواجج وغيرها.



المعادن

برع المصري القديم في استخراج المعادن وسبكها وصناعة الأواني وصياغة الحلي، وقد ورث الأقباط عن أجدادهم هذه الصناعات التي تطورت خلال العصر الإسلامي. يعرض المتحف القبطي مجموعة من المصنوعات المعدنية مثل أدوات المائدة، المسارح والشمعدانات، الثريات، المباخر، وأغلفة الكتب المقدسة وأواني وأدوات المذبح والصلبان.

انطلق في رحلة استكشاف عبر أروقة المتحف، واصنع من خلالها ذكريات لا تُمحى.

الفصل الثالث

الحوكمة

يولي بنك مصر أهمية كبيرة لمبادئ الحوكمة المؤسسية، ويعزز ثقافة الشفافية والمساءلة على جميع المستويات. ويُعتبر هذا الالتزام المستمر ركيزة أساسية للحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة، وتعزيز مكانة البنك وريادته في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.

تبني مبادئ حوكمة مصرفية فعّالة ومؤثرة

يلتزم بنك مصر التزامًا راسخًا بدعم أعلى معايير الشفافية والنزاهة والمسؤولية على جميع المستويات. ومن خلال تطبيق أفضل ممارسات حوكمة الشركات القوية، عزز البنك ثقة أصحاب المصلحة ورسخ مكانته كمؤسسة مالية رائدة، محليًا ودوليًا.

تحولات مؤثرة: التزاما بمسيرة بنك مصر نحو النجاح

سَنَكِّل قرار دولة رئيس مجلس الوزراء بتعيين مجلس إدارة جديد لبنك مصر خطوة استراتيجية محورية في مسيرة البنك التنموية. يهدف هذا التغيير إلى ضخ أفكار جديدة وطاقت متجددة وقيادة استشرافية قادرة على مواجهة التحديات والفرص في بيئة مالية معقدة بشكل متزايد. ويؤكد التشكيل الجديد للمجلس التزام البنك بتنوع الخبرات والتفكير الابتكاري، مما يضمن تحقيق المرونة الاستراتيجية اللازمة لمعالجة التحديات الحالية والاستفادة الاستباقية من الفرص الناشئة.

أعلن بنك مصر، تحت قيادته الجديدة، عن استراتيجيته للتنمية للفترة من ٢٠٢٤ إلى ٢٠٢٨، والتي تضع على الابتكار والتحول الرقمي وإرضاء العملاء كأولويات قصوى. وقد وجه مجلس الإدارة إلى تبني الابتكار كقيمة أساسية للبنك، مما سيسهم في دمج التقنيات المتقدمة بسلاسة لتحسين الكفاءة التشغيلية، وتقوية العلاقات مع أصحاب المصلحة، وتقديم تجربة عملاء متميزة. هذا النهج الاستباقي للحوكمة يدمج أيضًا إطارات قوية لإدارة المخاطر، مما يسمح للبنك بتوقع اتجاهات السوق وحماية نموه المستمر في ظل الظروف الاقتصادية غير المستقرة.

تم تعزيز الهيكل الرأسمالي لبنك مصر بشكل كبير، حيث ارتفع رأس المال المصرح به ليصل إلى ٣٠٠ مليار جنيه مصري، في حين بلغ رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل ١١٠ مليار

الرئيس غير التنفيذي لمجلس الإدارة

يتولى رئيس مجلس الإدارة قيادة المجلس بكفاءة وفاعلية. يقوم بتحديد جدول أعمال متطور، ويحرص على عقد اجتماعات المجلس في فترات منتظمة، مع الإشراف على تقييم أداء المجلس واللجان المنبثقة عنه. ويضمن رئيس المجلس أن تكون مساهمات الأعضاء متوافقة مع أفضل ممارسات الحوكمة، ويشجع الحوار المفتوح والبناء بينهم. كما يعمل على اتخاذ قرارات مدروسة ومستنيرة، تستند إلى أحكام رشيدة ويتم تنفيذها بآليات فعالة وفي الوقت المناسب.

كما يؤكد رئيس مجلس الإدارة ثقافة الحوار المفتوح والنقاش البناء داخل المجلس كأحد ركائز العمل الجماعي الناجح. وفي إطار الالتزام الصارم بمهمة المؤسسة، يحرص رئيس مجلس الإدارة على أن يقوم المجلس بمسؤولياته بدقة وفاعلية، بما يتماشى مع المصالح العليا للبنك وجميع أصحاب المصلحة. يشمل ذلك التعامل الاستباقي مع أي حالات تضارب المصالح المحتملة.

ومن بين المسؤوليات الإضافية لرئيس مجلس الإدارة: الإشراف على إطار الحوكمة المؤسسية ولجان المجلس، وتوجيه مراجعات الالتزام، وقيادة تقييمات الأداء الذاتي للمجلس، وضمان عقد اجتماعات المجلس شهريًا على الأقل.

مسؤوليات الرئيس التنفيذي

يشرف الرئيس التنفيذي على العمليات اليومية لبنك مصر، ويقود تنفيذ الاستراتيجية المعتمدة، ويضمن تحقيق الأداء المالي المستهدف، وإدارة المخاطر، والالتزام التنظيمي. ويترأس الرئيس التنفيذي فريق الإدارة العليا، ويمثل البنك أمام الجهات الخارجية، ويُقيي مجلس الإدارة على اطلاع بالتطورات الرئيسية.

يقدم الرئيس التنفيذي، الذي يرفع تقاريره إلى رئيس مجلس الإدارة والمجلس، التوجه الاستراتيجي والخطط المالية ومبادرات الأعمال لاعتمادها، بما في ذلك الاستثمارات، وعمليات الاستحواذ، والتصرفات، بما يتماشى مع أهداف البنك.

كما يتحمل الرئيس التنفيذي مسؤولية التخطيط لتعاقب المديرين التنفيذيين، وتقديم المشورة بشأن مسائل المكافآت والتوظيف، وضمان التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الإدارة.

ويحرص الرئيس التنفيذي على الشفافية مع الأعضاء غير التنفيذيين بمجلس الإدارة، ويتعاون مع مسؤول الالتزام في مسائل الالتزام، ويتعامل مع القضايا الطارئة عند الضرورة. كما يدير ملف المخاطر ويشرف على تطبيق ضوابط داخلية وتنظيمية قوية. بالإضافة إلى ذلك، يتفاعل الرئيس التنفيذي مع مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة بشأن القضايا الاستراتيجية، ويتواصل مع المستثمرين والجهات التنظيمية، ويضمن تطوير وتنفيذ السياسات المؤسسية بفعالية تحت إشراف مجلس الإدارة.

الحفاظ على التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة

يلتزم بنك مصر بتعزيز تمثيل المرأة في المناصب القيادية، إدراكًا لأهميته الاستراتيجية في تعزيز الحوكمة الشاملة. تشغل المرأة حاليًا نسبة ١١٪ من مقاعد مجلس الإدارة، و ٢٥٪ من الأدوار الإشرافية، مما يعكس تفاني البنك في خلق بيئة تدعم وتمكن القيادات النسائية. ويضمن هذا الموقف الاستباقي دمج وجهات نظر متنوعة في عمليات صنع القرار، مما يسهم في توجيه استراتيجي شامل.

من خلال دعم التنوع بين الجنسين، يعزز بنك مصر قوته القيادية ويبرز دور الشمول في دفع الابتكار المستدام والنجاح طويل الأجل.

المسؤوليات القانونية لمجلس الإدارة

يلعب مجلس إدارة بنك مصر، المُعيّن بقرار من قبل دولة رئيس مجلس الوزراء المصري بموجب القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠، دورًا محوريًا في توجيه مسار البنك نحو تحقيق أهدافه ورؤيته الاستراتيجية. ويلتزم هذا المجلس الموقر بتنفيذ مسؤولياته بأعلى مستويات الكفاءة والمهنية.

ويمتلك أعضاء مجلس الإدارة معرفة واسعة وخبرة متخصصة في القطاع المصرفي والمالي. ولتعزيز جاهزيتهم، يخضعون لبرامج تعريفية شاملة تهدف إلى تعميق فهمهم للقطاع المصرفي، وإبقائهم على اطلاع دائم بالمتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات. كما يلتزم المجلس التزامًا صارمًا بالقوانين، واللوائح التنظيمية المعمول بها، ودليل حوكمة المجلس، ومدونة السلوك المهني التي تعزز السلوك الأخلاقي والحوكمة السليمة.

يعمل فريق الإدارة العليا ببنك مصر في توافق وثيق مع مجلس الإدارة لتنفيذ مهمة البنك. ومن خلال التعاون على تطوير المبادرات الاستراتيجية، وتحديد الأولويات، وإدارة المخاطر بكفاءة، يضمن المجلس استقرار البنك ونموه على المدى الطويل. ومن خلال ثقافة الابتكار والتحسين المستمر، تعزز القيادة بيئة مرنة وتطلعية تمكن بنك مصر من الازدهار في بيئة مالية شديدة التنافسية.

نظرة عامة على الأداء

يراقب مجلس إدارة بنك مصر، المعروف بقيادته المرنة وحوكمته الاستباقية، جميع جوانب عمليات البنك بدقة وشفافية. ويشمل ذلك الإشراف على التقارير المالية، وإدارة سمعة المؤسسة، وضمان السلوك الأخلاقي، وسياسات التعويضات، وإعطاء الأولوية لدمج مبادئ الحوكمة البيئية

والاجتماعية والمؤسسية (ESG) ضمن منظومة اتخاذ القرار، بما يحمي مصالح أصحاب المصلحة ويعزز استدامة البنك على المدى الطويل.

يلعب المراجعون الخارجيون دورًا رئيسيًا في تقييم فعالية الضوابط الداخلية للبنك والوظائف الحيوية الأخرى. وتقوم لجنة المراجعة بمراجعة تقرير المراجعين وتناقشه بدقة، مع الأخذ في الاعتبار بدراسة جميع القضايا والتوصيات المطروحة. علاوة على ذلك، يرسخ مجلس الإدارة فصلًا واضحًا بين الواجبات والمسؤوليات من خلال تطبيق سياسة قوية لتضارب المصالح وعملية تفويض منهجية.

تبني إطار الالتزام

يعزز هيكل لجان بنك مصر القوي، الذي يضم مجموعة متنوعة من المجموعات المتخصصة، الحوكمة والإشراف على جميع مستويات المؤسسة. وتُنشأ كل لجنة بعناية لتعزيز الكفاءة التشغيلية وتوجيه الاتجاه الاستراتيجي للبنك، بما يضمن التوافق مع أهدافه طويلة الأجل. ويسهم هذا الهيكل متعدد المستويات في ترسيخ ثقافة صنع القرار المستنير والمساءلة في جميع أنحاء المؤسسة.

تماشيًا مع التزام بنك مصر بالتطوير المستمر، تقوم اللجنة التنفيذية بتقييم الأداء التشغيلي بفعالية مقابل الأهداف المحددة. مما يسهم في تحديد مجالات التحسين وتضمن استمرار تركيز البنك على تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

ويتحمل أمين مجلس الإدارة في بنك مصر مسؤولية تسهيل التواصل السلس بين اللجان، وضمان وصول المديرين إلى المعلومات الحيوية في الوقت المناسب. وقد وضع البنك آليات حوكمة والالتزام شاملة وقابلة للتكيف يتم مراجعتها وتعزيزها بانتظام.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يلعب مجلس الإدارة دورًا محوريًا في تعزيز ثقافة الالتزام على جميع المستويات التنظيمية، بما يضمن مواءمة توجيهاته مع السياسات الداخلية والمعايير التنظيمية الرئيسية.

ويعد التواصل المفتوح والمتسق، من خلال التقارير والاجتماعات المنتظمة، عنصرًا أساسيًا للحفاظ على النزاهة المؤسسية. ويسهم هذا التواصل الفعال، إلى جانب إطار الحوكمة الواضح، في تعزيز الشفافية وتوسيع مشاركة أصحاب المصلحة.

يشرف مجلس الإدارة كذلك على جهود البنك في مجالات المسؤولية المجتمعية (CSR)، والاستدامة، والحوكمة المؤسسية. وإدراكًا للأهمية المحورية لاستدامة الأعمال، وضع مجلس الإدارة رؤية واضحة ومفصلة تعطي الأولوية للحوكمة الرشيدة، والنمو المستدام، والتحول الرقمي. ويظل ملتزمًا بحماية قوة البنك المالية على المدى الطويل مع ضمان مصالح جميع أصحاب المصلحة.

ويواصل المجلس تعزيز استراتيجيات إدارة المخاطر، وترسيخ ثقافة الابتكار، وضمان الشفافية من خلال ممارسات حوكمة شاملة. كما يراقب نهج البنك في تقييم أثره الاجتماعي والاقتصادي الأوسع، بما في ذلك تنفيذ مبادرات المسؤولية المجتمعية الفعالة، والالتزامه المستمر بدعم حقوق الإنسان في جميع عملياته.

لتعزيز هذه الجهود، تم إنشاء مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع ككيان مستقل تحت إشراف مجلس الأمناء. بهدف توسيع التأثير المجتمعي للبنك. وتقوم المؤسسة بتنفيذ برامج المسؤولية المجتمعية واسعة النطاق والبرامج التنموية المستدامة.

علاوة على ذلك، يفوض مجلس الإدارة بعض الصلاحيات والمسؤوليات إلى لجان متخصصة، والتي تقدم تقاريرها وفقًا

للاختصاصات والمتطلبات القانونية المحددة. ويسهم هذا التفويض في تعزيز الكفاءة التشغيلية، مع ضمان الالتزام الكامل بتوجيهات المجلس، ودليل الحوكمة، مع الحفاظ على المرونة اللازمة للاستجابة السريعة للتطورات.

إرشادات الاجتماعات والتقارير

حرصًا على ضمان حوكمة فعالة وعمليات اتخاذ قرار متسقة، يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بصفة دورية مرة واحدة على الأقل شهريًا، وفقًا لما هو منصوص عليه في النظام الأساسي للبنك. وعادةً ما يرأس رئيس مجلس الإدارة هذه الاجتماعات، وفي غيابه، يتولى أحد الأعضاء المعيّنين هذه المسؤولية. بالإضافة إلى الاجتماعات المجدولة، يحق لأي عضو في مجلس الإدارة طلب اجتماع استثنائي، بشرط موافقة أغلبية الأعضاء.

ولصحة انعقاد الاجتماعات، يجب أن يحضر أغلبية أعضاء مجلس الإدارة، بما في ذلك رئيس مجلس الإدارة أو من ينوب عنه. ويضمن هذا النصاب القانوني مشاركة هادفة وصنع قرارات مستنيرة. وتُعقد كل هذه الاجتماعات وفقًا لتوجيهات البنك المركزي المصري. وتُتخذ القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين، على أن يكون رئيس مجلس الإدارة، أو من ينوب عنه، صوت مرجح في حالة تعادل الأصوات، مما يضمن استمرارية الحوكمة.

وقد وضع بنك مصر إطار عمل شامل للحوكمة المؤسسية يدعم نزاهته التشغيلية وشفافيته. ويعزز هذا الإطار من خلال أنظمة صارمة بإعداد التقارير المالية والإدارية، مما يوفر رؤى واضحة وفي الوقت المناسب حول أداء البنك. وتدعم هذه التقارير مجلس الإدارة ولجانه في اتخاذ قرارات استراتيجية تعتمد على البيانات، مما يمكن البنك من مواءمة الأولويات الفورية مع أهداف الاستدامة والنمو طويلة الأجل.

كبار المدراء التنفيذيين
ديسمبر ٢٠٢٤



الأستاذ/ عماد شوقي
رئيس قسم البيانات والتحليلات



الأستاذ/ أشرف طلبة
رئيس قطاع المخاطر



الأستاذ/ عمرو هاشم
رئيس قطاع العمليات المصرفية



الأستاذ/ عمرو دمرداش
رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر



الدكتور/ أكرم عبد الباسط
رئيس القطاع الإداري



الأستاذ/ أحمد مبكي
رئيس قطاع الاسواق المالية والاستثمار



الأستاذ/ أحمد القاضي
رئيس قطاع المنتجات المصرفية الدولية للشركات والمؤسسات



الأستاذ/ إيهاب ماهر
رئيس قطاع الشؤون الهندسية والعقارية



الأستاذ/ إيهاب درة
رئيس قطاع الفروع والتجزئة المصرفية



الأستاذ/ حسام رؤوف
رئيس قطاع العمليات الدولية والفروع الخارجية



الأستاذة/ هند فهمي
رئيس قطاع التمويل العقاري المالي



الدكتورة/ فاطمة الجولي
رئيس قطاع اتصالات المؤسسة



الأستاذ/ هاني السمرة
رئيس قطاع الموارد البشرية



الأستاذ/ هاني فرحات
رئيس قطاع الاستراتيجية والبحوث والجودة



الأستاذ/ محمد الصبان
رئيس قطاع الابتكار والمشروعات الاستراتيجية



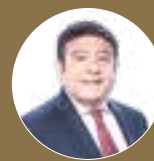
الأستاذ/ محمد الكردي
رئيس قطاع الالتزام والحوكمة المؤسسية



الأستاذ/ محمد شريف
رئيس القطاع المالي



الأستاذ/ محمد خيرت
رئيس قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة



الأستاذ/ محمد يحيى
رئيس قطاع المراجعة الداخلية



الأستاذ/ محمد مصطفى جمال
رئيس قطاع إدارة الأموال والمراسلين



الدكتور/ خالد عتريس
رئيس قطاع الشؤون القانونية



المهندسة/ رانيا الروبي
رئيس قطاع أمن المعلومات



الأستاذة/ شيماء فياض
رئيس قطاع مكتب إدارة المشروعات



الدكتورة/ سوزان حمدي
رئيس قطاع الاستدامة والتمويل المستدام



الأستاذ/ وائل شنودة
رئيس قطاع الرقابة الداخلية



الأستاذ/ وليد البرعي
رئيس قطاع معالجة الديون



المهندس/ وليد الأسيوطي
رئيس قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات



الأستاذ/ ياسر خاطر
رئيس قطاع الأمن



الأستاذ/ هشام عكاشه
الرئيس التنفيذي



الأستاذ/ عصام الوكيل
رئيس مجلس الإدارة (غير تنفيذي)



الأستاذ/ أشرف محسن بكري أحمد بكري
عضو مجلس إدارة - غير تنفيذي



الأستاذ/ أحمد شريف محمد أحمد رحاب
عضو مجلس إدارة - غير تنفيذي



الأستاذ/ أحمد عيسى طه أبو حسين
نائب الرئيس التنفيذي



الأستاذ/ حسام الدين عبد الوهاب
نائب الرئيس التنفيذي



الأستاذة/ ميرنا عصام الدين عارف
عضو مجلس إدارة - غير تنفيذي



الدكتور/ محمود أحمد ممتاز
عضو مجلس إدارة - غير تنفيذي



الأستاذ/ خالد خليل عبد الوهاب قنديل
عضو مجلس إدارة - غير تنفيذي

أعضاء مجلس إدارة بنك مصر





المتحف المصري
القاهرة - مصر
تأسس عام ١٩٠٢

الأستاذ/ عصام الوكيل

رئيس مجلس الإدارة (غير تنفيذي)

الأستاذ/ عصام الوكيل مصرفي مخضرم يتمتع بخبرة واسعة تزيد عن ٤٠ عامًا، وقد شغل بنجاح العديد من المناصب القيادية البارزة. وقد تم تعيينه رئيسًا لمجلس إدارة بنك مصر (غير تنفيذي) اعتبارًا من سبتمبر ٢٠٢٤.

بدأ الوكيل مسيرته المهنية المتميزة في القطاع المصرفي عام ١٩٧٦ في البنك الأهلي المصري، قبل أن ينتقل إلى المصرف العربي الدولي حيث عمل حتى عام ١٩٨٠.

ثم انتقل إلى مملكة البحرين، حيث شغل عدة مناصب مختلفة في المؤسسة العربية المصرفية والبنوك التابعة لها حتى نهاية عام ٢٠٠٦. وخلال هذه الفترة، تولى مسؤوليات متنوعة وعمل في الأسواق العالمية، شملت سنغافورة ونيويورك ولندن.

وقد لعب دورًا محوريًا في تأسيس بنك ABC الدولي في لندن بالمملكة المتحدة. كما عمل أيضًا عن كثب مع حكومات الدول المؤسسة (الإمارات العربية المتحدة، ليبيا، الكويت، والبحرين).

كما شغل الوكيل منصب نائب الرئيس الأول وأمين الخزانة للمجموعة العربية المصرفية في البحرين، قبل أن يتم تعيينه عضوًا منتدبًا ورئيسًا تنفيذيًا للمؤسسة العربية المصرفية مصر، وهو المنصب الذي شغله من يناير ٢٠٠٧ إلى سبتمبر ٢٠٠٨.

وفي سبتمبر ٢٠٠٨، عُيّن الأستاذ/ عصام الوكيل عضوًا في مجلس الإدارة ورئيسًا تنفيذيًا للخدمات المصرفية للمؤسسات بالبنك التجاري الدولي (CIB)، حيث تولى عدة مناصب قيادية أخرى داخل البنك حتى يناير ٢٠١٤، وشملت مسؤولياته رئاسة مجلس إدارة شركة CI Capital والإشراف على إعادة هيكلتها. كما شغل لاحقًا منصب عضو مجلس إدارة CORPLEASE لمدة ٦ سنوات.

كما تولى منصب العضو المنتدب للمصرف العربي الدولي في عام ٢٠١٤، وشغل منصب عضو مجلس إدارة بنك الشركة المصرفية العربية الدولية (SAIB) حتى أبريل ٢٠١٨، ممثلًا للمصرف العربي الدولي.

ومنذ سبتمبر ٢٠١٨، شغل منصب عضو مجلس إدارة مستقل بمجلس إدارة البريد المصري، وترأس مجلس إدارة شركة البريد للاستثمار، ممثلًا عن الهيئة القومية للبريد المصري، حتى عام ٢٠٢٢.

كما شغل منصب عضو مجلس إدارة اتحاد بنوك مصر من مارس ٢٠٠٨ إلى سبتمبر ٢٠١١، وعضو مجلس إدارة البنك التجاري الدولي (CIB) في كينيا حتى سبتمبر ٢٠٢٤.

حصل الأستاذ/ عصام الوكيل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من كلية التجارة بجامعة القاهرة عام ١٩٧٤.

تكليفات حالية

- رئيس مجلس أمناء مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع

اللجان

(لجنة الحوكمة، لجنة المخاطر، لجنة المرتبات والمكافآت ، لجنة الاستثمار، لجنة الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة)

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث.

الأستاذ/ هشام عكاشه

الرئيس التنفيذي

الأستاذ/ هشام عكاشه عُيّن رئيسًا تنفيذيًا لبنك مصر في سبتمبر ٢٠٢٤. بفضل خبرته التي تزيد عن ٣٠ عامًا في القطاع المصرفي، أظهر قيادة استثنائية من خلال مجموعة من الأدوار البارزة التي شغلها طوال مسيرته المهنية.

انضم الأستاذ/ عكاشه إلى البنك الأهلي المصري في أبريل ٢٠٠٨ بصفته نائبًا لرئيس مجلس الإدارة. حيث لعب دورًا محوريًا في إعادة هيكلة قطاعات الأعمال الخاضعة لإشرافه، ضمن برنامج الإصلاح المصرفي الذي بدأه البنك المركزي المصري.

كما شغل في أغسطس ٢٠١٣، منصب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري حتى سبتمبر ٢٠٢٤.

بدأ عكاشه مسيرته المهنية في عام ١٩٩٢ في البنك العربي (مصر)، حيث تدرج في عدة مناصب بمجالات إدارة المخاطر والخدمات المصرفية للشركات. كما تولى منصب رئيس قطاع الإشراف عن بعد في البنك المركزي المصري في عام ٢٠٠٧.

حصل الأستاذ/ هشام عكاشه على درجة البكالوريوس في الاقتصاد وعلوم الكمبيوتر، بالإضافة إلى درجة الماجستير في الإدارة العامة (MPA) من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

تكليفات حالية

- نائب رئيس اتحاد بنوك مصر
- عضو مجلس أمناء الوحدة المصرية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- عضو مجلس إدارة ممثلًا لبنك مصر، شركة ميدار للاستثمار والتنمية العمرانية
- عضو مجلس إدارة ورئيس لجنة الاستثمار، الشركة القابضة لمصر للطيران
- عضو مجلس إدارة ورئيس لجان المراجعة والحوكمة، شركة تنمية الريف المصري الجديد
- عضو مجلس إدارة، صندوق دعم السياحة والآثار
- عضو مجلس إدارة، الهيئة العامة للمركز الثقافي القومي - دار الأوبرا المصرية
- عضو مجلس إدارة، الوكالة المصرية للفضاء
- عضو مجلس الأمناء، مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا والابتكار
- عضو مجلس أمناء، بيت الزكاة والصدقات المصري (برئاسة شيخ الأزهر)
- عضو مجلس أمناء جامعة المنصورة الجديدة
- عضو مجلس أمناء، المتحف المصري الكبير
- رئيس نادي طلعت حرب

اللجان

(لجنة الاستثمار، لجنة إدارة الأصول والخصوم، اللجنة التنفيذية، اللجنة العليا للموارد البشرية، لجنة الإدارة العليا)

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث.

الأستاذ/ حسام الدين عبد الوهاب

نائب الرئيس التنفيذي

الأستاذ/ حسام الدين عبد الوهاب تم تعيينه نائبًا للرئيس التنفيذي لبنك مصر في سبتمبر ٢٠٢٤. وقد بدأت مسيرته في بنك مصر في أكتوبر ٢٠١٨ حيث شغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة.

قبل هذا انضمامه لبنك مصر، شغل الأستاذ/ عبد الوهاب منصب نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي الكويتي، حيث أشرف على قطاعات التجزئة المصرفية والفروع والمشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من عام ٢٠١٦ حتى سبتمبر ٢٠١٨. بدأ الأستاذ/ عبد الوهاب مسيرته المصرفية في عام ١٩٨٩ في بنك الخليج بالكويت قبل أن ينتقل إلى بروكتر آند جامل في عام ١٩٩١. حيث عمل بها لمدة ٩ سنوات وتدرج في المناصب حتى شغل منصب رئيس الاستثمارات.

في عام ٢٠٠٠، انضم إلى إنفستيا لرأس مال المخاطر وشغل منصب مدير الاستثمارات. ثم التحق في العام التالي، ب سيتي بنك - مصر، حيث تولى عددًا من المناصب القيادية بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٦ في مجالات إدارة مخاطر الائتمالات، والتحصيل، والتوزيع، والعمليات. ثم انتقل إلى المكتب الإقليمي لسيتي بنك في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا في لندن كنائب للرئيس لعمليات الائتمان في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا منذ عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٠٨. عقب ذلك، عُيِّن رئيسًا للخدمات المصرفية للأفراد في بنك عوده - مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢، قبل أن ينتقل إلى المؤسسة العربية المصرفية، حيث شغل منصب عضو مجلس إدارة تنفيذي ورئيس قطاع الخدمات المصرفية للأفراد والفروع من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٦.

حصل الأستاذ/ عبد الوهاب على درجة البكالوريوس في التجارة من كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت.

تكاليفات حالية

- رئيس مجلس إدارة غير تنفيذي، بنك مصر أوروبا
- رئيس مجلس إدارة الأهلي مصر للتطوير العقاري
- رئيس مجلس إدارة بنك مصر لبنان
- رئيس مجلس إدارة مصر للابتكارات الرقمية
- عضو مجلس إدارة، مصر كابيتال للاستثمارات (ش.م.م)
- عضو مجلس إدارة، الشركة الدولية للاستثمارات السياحية (ش.م.م) - الشركة القابضة لفندق كونراد
- عضو مجلس أمناء مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع
- عضو مجلس إدارة، بنك القاهرة عمان
- عضو مجلس إدارة، صندوق NICE

اللجان

(اللجنة المعلوماتية وأمن المعلومات، اللجنة العليا للمخاطر، لجنة إدارة الأصول والخصوم، لجنة الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة، اللجنة العليا للتطوير وإعادة الهيكلة، اللجنة التنفيذية، لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال، لجنة الإدارة العليا، اللجنة العليا للموارد البشرية، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ ، اللجنة العليا للائتمان)

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث.

متحف الفن الإسلامي

القاهرة - مصر

تأسس عام ١٩٠٣



الأستاذ/ أحمد عيسى طه أبو حسين

نائب الرئيس التنفيذي

الأستاذ/ أحمد عيسى أحد أبرز القيادات المصرفية المصرية، ويتمتع بخبرة تمتد لأكثر من ثلاثة عقود في مجالات الخدمات المصرفية، والقيادة المؤسسية، والخدمة الحكومية.

يشغل حاليًا منصب نائب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة في بنك مصر، حيث يقود مبادرات التحول الاستراتيجي ويشرف على الحوكمة ونمو الأعمال داخل البنك.

شغل الأستاذ/ عيسى منصب وزير السياحة والآثار في مصر في الفترة من عام ٢٠٢٣ حتى عام ٢٠٢٤، قاد خلالها إصلاحات شاملة داخل القطاع، واجتذب استثمارات خاصة كبيرة، وعزز حوكمة المؤسسات التراثية الوطنية، بما في ذلك المتحف المصري الكبير، وساهم في تحقيق أداء قياسي في مجال السياحة.

بدأ الأستاذ/ أحمد مسيرته المهنية في عام ١٩٩٣ في قطاعات الخدمات المصرفية للشركات الكبرى والاستثمار في البنك التجاري الدولي (CIB)، وترقى في المناصب ليشغل منصب الرئيس المالي للمجموعة، ثم رئيس قطاع الخدمات المصرفية للأفراد.

طوال مسيرته المهنية، قاد الأستاذ/ عيسى جهود تحول كبيرة، شملت تجديد منظومة التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة والمتوسطة في البنك التجاري الدولي، وساهم في وضع الاستراتيجية الوطنية للسياحة في مصر، وأعاد هيكلة المجلس الأعلى للآثار الذي كان يعاني من تحديات مالية، مما أدى إلى تحسينات جوهرية في الاستدامة المالية والأداء المؤسسي.

وحصل الأستاذ/ عيسى على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة عين شمس، وماجستير في إدارة الأعمال في تمويل الشركات من جامعة نورث كارولينا في تشابل هيل، حيث كان باحثًا بناءً على الجدارة ورئيسًا مشاركًا للنادي المالي.

تكاليفات حالية

- رئيس مجلس إدارة غير تنفيذي، سي أي كابيتال القابضة للاستثمارات المالية

اللجان

(اللجنة العليا للمخاطر، لجنة الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة، اللجنة التنفيذية، لجنة إدارة الأصول والخصوم، اللجنة العليا للتطوير وإعادة الهيكلة، لجنة الإدارة العليا، اللجنة العليا للموارد البشرية، اللجنة العليا للائتمان الفروع الخارجية، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ)

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث.

الأستاذ/ أحمد شريف محمد أحمد رحاب

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

الأستاذ/ أحمد شريف محمد أحمد رحاب تم تعيينه عضو مجلس إدارة غير تنفيذي في سبتمبر ٢٠٢٤. يتمتع الأستاذ/ أحمد بمسيرة مهنية متميزة تمتد لأكثر من أربعة عقود، عُرف خلالها بقدراته القيادية البارزة، حيث تولى العديد من المناصب المرموقة.

بدأ الأستاذ/ رحاب حياته المهنية كمشرف على المكاتب الامامية ومساعد مدير عام في إدارة فنادق إيزيس بالأقصر. وفي عام ١٩٨٣، انتقل إلى بنك أوف أمريكا بالقاهرة، حيث بدأ في قطاع العمليات، ثم انتقل إلى قطاع الائتمان، وتولى في نهاية المطاف إدارة برنامج مبادلة الديون.

انضم في يونيو ١٩٩٣، إلى قطاع الخدمات المصرفية التجارية في بنك المؤسسة العربية المصرفية - البحرين، ثم انتقل لاحقًا إلى قطاع الاستثمار. وفي أبريل ٢٠٠٥، تولى الأستاذ/ رحاب منصب مستشار رئيس مجلس الإدارة، ورئيس قطاع إدارة المخاطر في بنك القاهرة، حيث نجح في تأسيس القطاع وتولي الإشراف على تدريب الكوادر.

كما شغل الأستاذ/ أحمد منصب المدير الإقليمي لمنطقة الخليج في بنك القاهرة - أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة) خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨. ثم انتقل إلى بنك مصر ليشغل المنصب ذاته في دولة الإمارات العربية المتحدة من فبراير ٢٠٠٨ إلى فبراير ٢٠١٠. عاد بعدها إلى بنك القاهرة في مصر حيث تولى منصب المدير العام، ورئيس قطاع الالتزام والحوكمة اعتبارًا من مارس ٢٠١٠.

كما تولى الأستاذ/ رحاب منصب مدير عام أول، وعضو مجلس إدارة تنفيذي في بنك القاهرة من ديسمبر ٢٠١٥ حتى سبتمبر ٢٠١٧، وتمت ترقيته إلى مدير عام أول من سبتمبر ٢٠١٧ إلى أبريل ٢٠٢٠. وحصل الأستاذ/ أحمد رحاب على درجة البكالوريوس في التجارة وإدارة الأعمال من جامعة حلوان عام ١٩٨١.

اللجان

(لجنة المراجعة، اللجنة العليا للمخاطر)

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث

متحف الفن الإسلامي

القاهرة - مصر

تأسس عام ١٩٠٣



الأستاذ/ أشرف محسن بكري أحمد بكري

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

الأستاذ/ أشرف محسن بكري أحمد بكري تم تعيينه عضو مجلس إدارة غير تنفيذي في بنك مصر في سبتمبر ٢٠٢٤.

يتمتع الاستاذ/ أشرف بمسيرة مهنية تمتد لأكثر من ٣٠ عامًا في إدارة سلسلة التوريد والإدارة العامة داخل الشركات متعددة الجنسيات، مما يجعله إضافة مميزة للقطاع المصرفي بفضل خبرته الواسعة.

قبل انضمامه إلى بنك مصر، شغل منصب عضو مجلس إدارة غير تنفيذي في بنك القاهرة خلال الفترة من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢٤. كما تولى المنصب ذاته في بنك القاهرة أوغندا منذ عام ٢٠٢٢.

بدأ الأستاذ/ بكري مسيرته الأكاديمية في عام ١٩٩٢، حيث عمل كمدرس مساعد في كلية الهندسة. ثم انتقل في عام ١٩٩٣، إلى شركة بروكتر آند جامبل، حيث تولى عدة مناصب في قطاع التصنيع بالمملكة العربية السعودية لمدة ست سنوات.

وفي عام ١٩٩٩، بدأ عمله كمدير مصنع لشركة يونيليفر مصر. وتدرج في المناصب حتى أصبح عضو مجلس إدارة الشركة في عام ٢٠٠١، كما عمل مديرًا لسلسلة التوريد، وفي عام ٢٠٠٦، تم ترقيته إلى مدير عام، مسؤولًا عن منطقة الشام والعراق.

وفي يناير ٢٠٠٩، تولى منصب نائب رئيس مجلس الإدارة لسلاسل التوريد في شركة يونيليفر في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط. حيث أشرف على العمليات عبر ٢٠ دولة، تمتد من الإمارات العربية المتحدة حتى المغرب.

وفي عام ٢٠١٤، شغل منصب الرئيس التنفيذي، ورئيس مجلس إدارة شركة يونيليفر المشرق، لقيادة أعمال الشركة في جميع أنحاء المنطقة. ثم أصبح في عام ٢٠٢١، نائب الرئيس الإقليمي للعمليات الصالحة للمستقبل لمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط وتركيا وروسيا في شركة يونيليفر.

حصل الأستاذ/ بكري على درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة الإسكندرية عام ١٩٩١.

تكليفات حالية

- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي في النساجون الشرقيون.
- رئيس اللجنة الصناعية والتجارية في غرفة التجارة الأمريكية في مصر.

اللجان

(لجنة المراجعة، لجنة الاستثمار، اللجنة المعلوماتية وأمن المعلومات)

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث

الأستاذ/ خالد خليل عبد الوهاب قنديل

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

الأستاذ/ خالد قنديل يمتلك مسيرة مهنية ناجحة تمتد لأكثر من ٤٠ عامًا، اكتسب خلالها خبرة ملحوظة في القيادة التنظيمية والتطوير والتميز التشغيلي من خلال شغله عدة مناصب تنفيذية عليا لمدة ٢٥ عامًا.

قضى معظم حياته المهنية في قطاع البترول والغاز، حيث شغل منصب المدير العام لشركة إكسون موبيل مصر لمدة ثماني سنوات. وقد تولى قيادة قطاع الزيوت المتخصصة في الشركة عبر مصر، وقبرص، ودول شمال وشرق أفريقيا، مشرفًا على المبيعات والتسويق والخدمات الفنية والتصنيع وسلاسل التوريد.

شغل عدة مناصب في بداية مسيرته المهنية، في مجالات دراسات التسويق، والتخطيط، والخزانة، والمحاسبة والمراجعة، وتكنولوجيا المعلومات.

كما أمضى عامين في العمل مع شركة موبيل في مهام دولية، أشرف خلالها على أعمال التوزيع في البرازيل وبربادوس والأرجنتين والفلبين وجوام وميكرونيزيا. وكان ضمن الفريق العالمي المسؤول عن إتمام دمج شركتي إكسون وموبيل في أفريقيا والشرق الأوسط.

انضم الأستاذ/ قنديل إلى مجموعة غيور أوتو في عام ٢٠١١، ليرأس قطاع مبيعات السيارات وخدمات ما بعد البيع. كما شغل منصب عضو مجلس إدارة تنفيذي في مجموعة غيور أوتو في عام ٢٠١٤، ثم منصب عضو مجلس إدارة غير تنفيذي من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٦.

عمل الأستاذ/ قنديل منذ بداية حياته المهنية، في العديد من المؤسسات المرموقة، بما في ذلك وزارة البترول والثروة المعدنية، ووكالة المعلومات الأمريكية (USIA).

حصل الأستاذ/ قنديل على درجة الماجستير في الإدارة من الجامعة الأمريكية بالقاهرة في فبراير ١٩٧٩.

اللجان

(لجنة الحوكمة، لجنة الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة)

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث.

متحف الأقصر
الأقصر - مصر
تأسس عام ١٩٧٥



الدكتور/ محمود أحمد ممتاز

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

الدكتور/ محمود أحمد ممتاز انضم إلى بنك مصر كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي في سبتمبر ٢٠٢٤، حاملًا معه خبرة واسعة في سياسات المنافسة، والإصلاح التنظيمي، وتنمية القطاع الخاص.

شغل الدكتور/ ممتاز منصب رئيس جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية المصري منذ يناير ٢٠٢١، يشغل، حيث قاد جهود الجهاز لحماية المنافسة في السوق، وتحسين مناخ الاستثمار، وضمان تكافؤ الفرص في مصر. ولعب دورًا رئيسيًا في صياغة استراتيجية الحياذ التنافسي في مصر وساهم في وثيقة سياسة ملكية الدولة.

على المستويين الإقليمي والدولي، يشغل الدكتور/ ممتاز منصب مفوض ورئيس لجنة الفصل في لجنة المنافسة التابعة للكوميسا، كما يقود الحوار الأفريقي لرؤساء هيئات المنافسة. كما يرأس المجلس الاستشاري لمركز تدريب الأونكتاد المنافسة للشرق الأوسط وأفريقيا.

أما على المستوى العربي، فقد ساهم الدكتور/ ممتاز في تأسيس شبكة المنافسة العربية وانتخب أول رئيس لها، مما ساعد على تعزيز التعاون في سياسة المنافسة بين الدول العربية.

قبل توليه رئاسة جهاز حماية المنافسة، عمل الدكتور/ ممتاز في مقر البنك الدولي في واشنطن العاصمة، كخبير متخصص في تنمية القطاع الخاص. حيث قاد ودعم العديد من المشروعات الرائدة لتعزيز المنافسة وتنمية القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا.

أكاديميًا، يُدرس الدكتور/ ممتاز محاضرات في قانون واقتصاديات المنافسة بجامعة القاهرة، ويشغل عضوية المجلس الاستشاري لكلية الحقوق بالجامعة الألمانية بالقاهرة، وكذلك مجلس كلية الحقوق بالجامعة البريطانية في مصر.

يحمل الدكتور/ محمود ممتاز درجة الدكتوراه في قانون واقتصاديات المنافسة من جامعة هامبورغ في ألمانيا. وطوال مسيرته المهنية، نشر العديد من المنشورات التي تركز على قانون المنافسة وتحسين البيئة التنافسية.

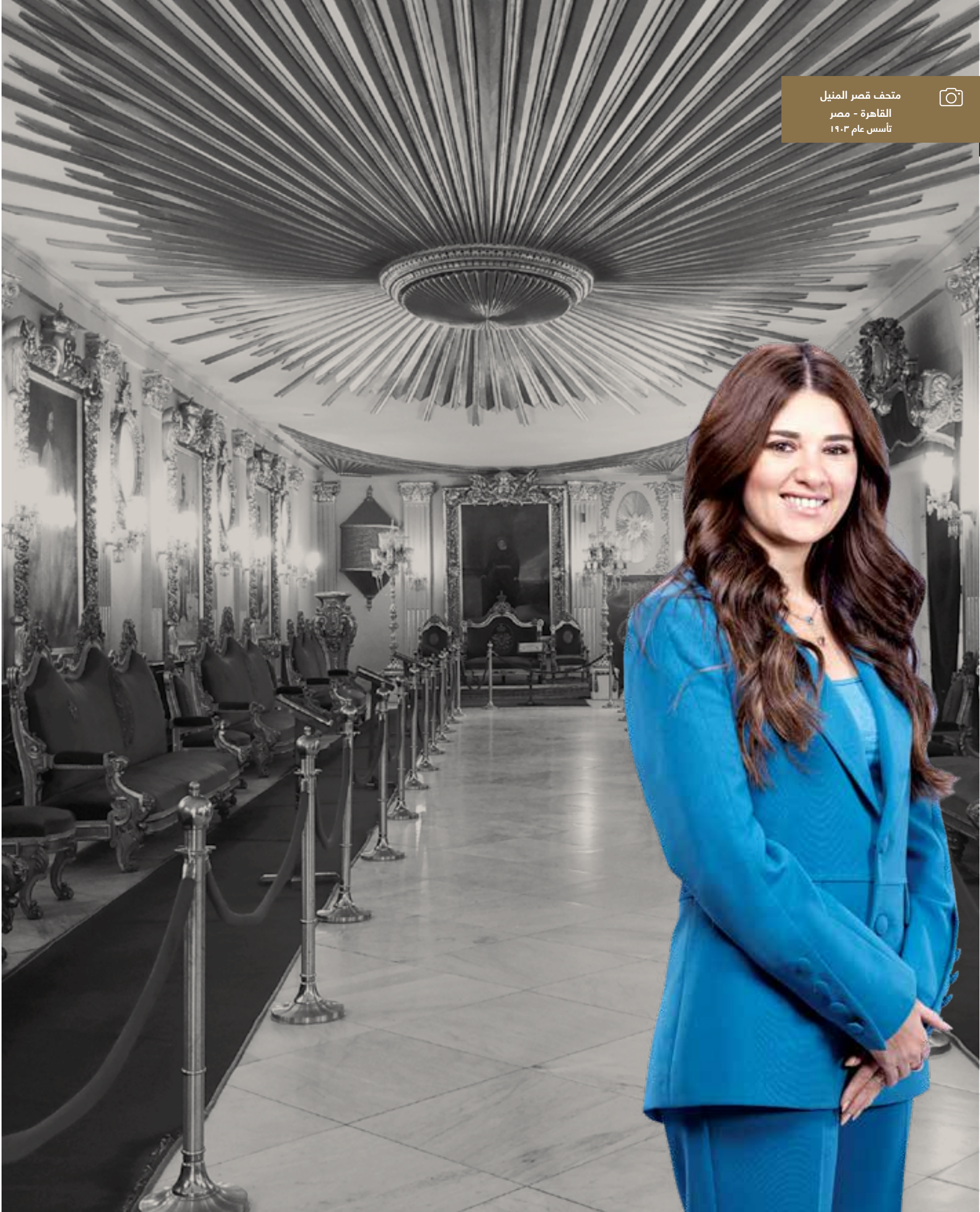
تكليفات حالية

- رئيس جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية المصري
- مفوض ورئيس لجنة الفصل وكذلك اللجنة الفنية والاستراتيجية بلجنة المنافسة التابعة للكوميسا
- رئيس مجلس إدارة هيئات المنافسة الأفريقية
- رئيس المجلس الاستشاري لمركز الأونكتاد لتدريب المنافسة للشرق الأوسط وأفريقيا
- عضو مجلس إدارة، جهاز تنظيم الغاز
- عضو مجلس إدارة، المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام
- عضو مجلس إدارة، الجهاز المصري لتنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك
- عضو مجلس إدارة، اللجنة الاستشارية لمكافحة الإغراق.

اللجان

(لجنة المراجعة، لجنة الحوكمة، لجنة الاستثمار)

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث.



متحف قصر المنيل
القاهرة - مصر
تأسس عام ١٩٠٣



الأستاذة/ ميرنا عصام الدين عارف

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

الأستاذة/ ميرنا عصام الدين عارف انضمت إلى بنك مصر كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي، حاملة معها خبرة مهنية تمتد لأكثر من ٢٠ عامًا من خلال عملها مع العديد من المنظمات متعددة الجنسيات والجهات الحكومية في جميع أنحاء أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

وقد شغلت منصب المدير العام لشركة مايكروسوفت مصر، حيث قادت جهود الشركة في التحول الرقمي وتمكين المؤسسات.

انضمت الأستاذة/ ميرنا إلى مايكروسوفت في عام ٢٠١٩، كمديرة مجموعة الأعمال لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث أدارت محفظة أجهزة Surface للشركة في جميع أنحاء المنطقة.

قبل ذلك، تولت منصب مدير التحول الرقمي في جنرال إلكتريك للنפט والغاز في عام ٢٠١٧، حيث قدمت استراتيجيات رقمية لعملاء الشركة في شمال أفريقيا وتركيا.

وفي عام ٢٠١٥، تم تعيينها مساعدة لوزير البترول والثروة المعدنية، للاستثمار والتعاون الدولي، حيث قدمت المشورة حول الإصلاحات القطاعية والتنمية الاستراتيجية. وخلال نفس الفترة، شغلت أيضًا منصب المدير الإقليمي لمنطقة الخليج في شركة Emerson Automation Solutions، وأشرفت على توسع مجموعة Rosemount. كما لعبت دورًا رئيسيًا في تعزيز التعاون الدولي والعلاقات الثنائية بين مصر وعدد من الدول الأخرى من خلال فرص الاستثمار والتعاون الدولي والحوار الاستراتيجي.

وفي المراحل الأولى من حياتها المهنية، أفضت الأستاذة/ ميرنا ١٢ عامًا في شركة شلمبرجير، حيث شغلت مناصب قيادية عالمية متعددة، من بينها مديرة التسويق العالمية في لندن، وكانت مسؤولة عن استراتيجيات برمجيات الاستحواذ البحري، بالإضافة إلى عملها مديرة للمبيعات الإقليمية في المملكة المتحدة، أيرلندا، شرق أفريقيا، وشرق البحر الأبيض المتوسط.

وقد تم إدراج اسمها ضمن قائمة فوربس الشرق الأوسط لأقوى ١٠٠ سيدة أعمال في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥. وهي حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) في التسويق والعمليات، بالإضافة إلى درجة البكالوريوس في علوم الكمبيوتر، وكلاهما من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

تكاليفات حالية

- المدير العام للأسواق النمو في الشرق الأوسط وأفريقيا بشركة مايكروسوفت
- عضو مجلس إدارة، شركة راميدا فارما
- عضو مجلس إدارة، المجلس القومي للمرأة المصرية
- عضو مجلس أمناء، جامعات المعرفة الدولية
- المجلس الاستشاري الأعلى لمستشفى الناس
- رئيس مشارك للجنة التحول الرقمي في غرفة التجارة الأمريكية في مصر

اللجان

(لجنة المرتبات والمكافآت، لجنة المخاطر، اللجنة المعلوماتية وأمن المعلومات)

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث

المدراء التنفيذيون



الأستاذ/ أحمد القاضي

رئيس قطاع المنتجات المصرفية الدولية للشركات والمؤسسات

الأستاذ/ أحمد القاضي انضم إلى بنك مصر في يوليو ٢٠٢٤، حيث تولى منصب رئيس قطاع المنتجات المصرفية الدولية للشركات والمؤسسات. بفضل خبرته الواسعة التي تزيد عن ٢٥ عامًا في الخدمات المصرفية للمعاملات الدولية والتحول الرقمي، ويُعرف بخبرته العميقة في تطوير الأعمال والمنتجات، واتخاذ القرارات الاستراتيجية، وقيادته القوية في إدارة فرق متنوعة.

وفي إطار مهامه الحالية، يشرف الأستاذ/ القاضي على محفظة واسعة تشمل إدارة السيولة النقدية، وتمويل التجارة، وخدمات الحفظ، وفروع الخدمات المصرفية للمعاملات العالمية الخارجية، وإدارة علاقات الجهات الحكومية.

قبل انضمامه إلى بنك مصر، شغل الأستاذ/ القاضي عدة مناصب بارزة في عدد من المؤسسات المالية الرائدة. فقد عمل رئيسًا لمجموعة المعاملات المصرفية الدولية والخدمات المصرفية للمعاملات الدولية في بنك تنمية الصادرات، حيث أسس وقاد قطاعات المعاملات المصرفية الدولية والمؤسسات المالية. وقد لعبت قيادته دورًا محوريًا في إطلاق مجموعات منتجات شاملة في مجالات إدارة النقد، وتمويل التجارة، والقنوات الإلكترونية، وإدارة السيولة، مما عزز بشكل كبير أداء الأعمال بالبنك.

كما شغل سابقًا منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة مصر كابيتال للاستثمارات العقارية، حيث لعب دورًا محوريًا في تشكيل التوجه الاستراتيجي للشركة، بالإضافة إلى عمله كرئيس مجلس إدارة بيتا كابيتال القابضة للاستثمارات المالية، حيث شهدت تحت قيادته نموًا ملحوظًا ورسخت مكانتها كلاعب رئيسي في قطاع الاستثمار.

قبل ذلك، كان رئيسًا إقليميًّا للخدمات المصرفية للمعاملات الدولية والتحول الرقمي في بنك الأهلي المتحد - مصر، حيث كان مسؤولًا عن الأسواق المحلية وفروع دول مجلس التعاون الخليجي. وقد كان له دورًا فعال في تطوير منظومة الخدمات المصرفية للمعاملات الدولية في بنك الخليج الكويتي في عام ٢٠١٢. كما قاد إدارة النقد في مصرف أبو ظبي الإسلامي في مصر.

في وقت مبكر من حياته المهنية، كان الأستاذ/ أحمد القاضي مسؤولًا عن إعادة تنظيم عروض إدارة النقد في بنك باركليز مصر. وقد بدأ رحلته المصرفية في سيتي بنك جروب، حيث أمضى سبع سنوات في العمليات والخدمات المصرفية للمعاملات العالمية (GTS)، متوليًا مسؤوليات إدارية مختلفة.

وحصل الأستاذ/ القاضي على درجة البكالوريوس في المحاسبة من كلية التجارة وإدارة الأعمال بجامعة حلوان.

تكاليفات حالية

- نائب رئيس مجلس إدارة، سوبر باي للمدفوعات الإلكترونية
- عضو مجلس إدارة، النيل القابضة للتنمية والاستثمار

اللجان

(لجنة إدارة الأصول والخصوم، اللجنة التنفيذية، لجنة أدلة التعليمات، اللجنة العليا للائتمان، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ)

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث

المتحف المصري
القاهرة - مصر
تأسس عام ١٩٠٢



الأستاذ/ أحمد صبحي

رئيس قطاع الأسواق المالية والاستثمار

الأستاذ/ أحمد صبحي انضم إلى بنك مصر في أبريل ٢٠٢٠ ليشغل منصب رئيس قطاع الأسواق المالية والاستثمار، حيث تولى الإشراف على استثمارات البنك الرئيسية في الأسهم الخاصة وأسواق الدين والأصول المدارة من طرف ثالث.

ويتمتع الأستاذ/ صبحي بخبرة واسعة في الاستثمار والخدمات المصرفية الاستثمارية في عدة مواقع، بما في ذلك المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، ومصر، حيث قاد وعمل على صفقات الاندماج والاستحواذ بقيمة تزيد عن ٣١ مليار دولار أمريكي.

وقبل انضمامه إلى بنك مصر، شغل الأستاذ/ صبحي منصب مدير الاستثمار في صندوق ازدهار لإدارة الصناديق في مصر. كما شغل سابقًا منصب نائب رئيس قطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية ببنك مورجان ستانلي، حيث قدم المشورة بشأن صفقات الدمج والاستحواذ وجمع رأس المال لعدة قطاعات عبر أمريكا الشمالية وأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

كما عمل الأستاذ/ صبحي في فرق الاستشارات المالية والاستثمارات الرئيسية في شركة سويكروب، وهي شركة متخصصة في الدمج والاستحواذ والاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويقع مقرها في جنيف والرياض.

وحصل الأستاذ/ صبحي على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة ودرجة الماجستير في التمويل من كلية لندن للأعمال.

تكاليفات حالية

- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، سي أي كابيتال القابضة للاستثمارات المالية
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، مجموعة مستشفيات كليوباترا
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، ميدار للتنمية العمرانية
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، مصر كابيتال للاستثمارات (ش.م.م)

اللجان

(اللجنة التنفيذية، لجنة الإدارة العليا، لجنة التسويات)

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث

الدكتور/ أكرم عبد الباسط

رئيس القطاع الإداري

الدكتور/ أكرم عبد الباسط التحق ببنك مصر في عام ٢٠٢١، ليشغل منصب رئيس القطاع الإداري. حيث يتمتع بخبرة تمتد لما يقرب من ٣٦ عامًا في مجالات متعددة.

قبل انضمامه إلى بنك مصر، شغل الدكتور/ أكرم عبد الباسط عدة مناصب في هيئة الرقابة الإدارية، من بينها رئيس هيئة مكافحة الفساد، ورئيس هيئة تكنولوجيا المعلومات، ومساعد رئيس هيئة الرقابة الإدارية.

حصل الدكتور/ أكرم عبد الباسط على درجة البكالوريوس في العلوم العسكرية من الكلية الحربية، ودرجة البكالوريوس في الهندسة من جامعة القاهرة، ودرجة البكالوريوس في التجارة من جامعة عين شمس. كما يحمل درجتي الماجستير والدكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة عين شمس.

تكاليفات حالية

- رئيس مجلس إدارة شركة مصر العامرية للغزل والنسيج
- رئيس مجلس إدارة شركة مصر للاستثمار والتنمية العمرانية
- محاضر في الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد
- عضو مجلس إدارة، مجموعة إندي للهندسة والصناعات
- عضو مجلس إدارة، شركة الصالحية للاستثمار والتنمية

اللجان

(اللجنة التنفيذية، لجنة الشؤون الإدارية، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ)

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث



متحف الأقصر
الأقصر - مصر
تأسس عام ١٩٧٥

الأستاذ/ عمرو دمرdash

رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر

الأستاذ/ عمرو دمرdash انضم إلى بنك مصر في نوفمبر ٢٠٢٠، ليشغل منصب المدير العام بقطاع ائتمان للشركات والقروض المشتركة.

وفي يوليو ٢٠٢٢، تولى الأستاذ/ دمرdash منصب رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر. ويتمتع بخبرة مصرفية تمتد لأكثر من ٢٦ عامًا، في كل من مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تتركز بشكل أساسي على قطاع الشركات والاستثمار المصرفي مع البنوك المحلية والإقليمية.

منذ توليه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واصل مسيرة نجاح بنك مصر في هذا المجال، من خلال تعزيز القدرات الرقمية مع التطوير المستمر للكوادر داخل البنك.

وبصفته المدير العام بقطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة، ركز على نمو محفظة ائتمان الشركات، خاصة قطاعات العقارات، والأدوية، والأسمدة، ومواد البناء، بالإضافة إلى الإشراف على تحول الخدمات المصرفية للشركات.

بدأ الأستاذ/ عمرو مسيرته المهنية في البنك التجاري الدولي (CIB)، ثم تولى عدة مناصب عليا في البنك التجاري القطري، وبنك باركليز، ومصرف أبو ظبي الإسلامي، والبنك الأهلي المتحد (مصر). وقد حصل الأستاذ/ عمرو دمرdash على درجة بكالوريوس الآداب من الجامعة الأمريكية بالقاهرة في يونيو ١٩٩٩، متخصصًا في الاقتصاد مع تخصص فرعي في العلوم السياسية.

تكاليفات حالية

- عضو مجلس إدارة، شركة الصالحية للاستثمار والتنمية
- عضو مجلس إدارة، المستقبل للتنمية العمرانية
- عضو مجلس إدارة، ريفي

اللجان

(اللجنة التنفيذية، لجنة المراجعة، اللجنة العليا للائتمان)

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث



المتحف المصري
القاهرة - مصر
تأسس عام ١٩٠٢

الأستاذ/ عمرو هاشم

رئيس قطاع العمليات المصرفية

الأستاذ/ عمرو هاشم يشغل عضوية اللجنة التنفيذية في بنك مصر. ويتولى منصب رئيس قطاع العمليات المصرفية منذ مايو ٢٠٢٢، كما انتخب عضوًا في مجلس إدارة الشركة المصرية للاستعلام الائتماني في يناير ٢٠٢٣، وعضوًا في مجلس إدارة شركة مصر لإدارة الصناديق في مارس ٢٠٢٤.

التحق الأستاذ/ هاشم ببنك مصر في مارس ٢٠١٩ ليشغل منصب رئيس قطاع الرقابة الداخلية، حيث كان مسؤولاً عن تطبيق الإطار الاستراتيجي لمنظومة الرقابة الداخلية في كل من مصر والإمارات العربية المتحدة. كما قاد جهود تعزيز ثقافة البنك المؤسسية في مجالات الرقابة الداخلية عبر الفروع، وكذلك مهام التمويل والدعم.

يملك الأستاذ/ هاشم خبرة تمتد لأكثر من ٢٨ عامًا في القطاع المصرفي. اكتسب خلالها خبرة إشرافية واسعة في جميع جوانب القطاع المصرفي، بما في ذلك قطاع الرقابة الداخلية، وإدارة مخاطر التشغيل، واستمرارية الأعمال، والمراجعة الداخلية، والالتزام ومكافحة غسل الأموال، وتصميم أدلة التعليمات، والرقابة على الميزانيات العمومية، بالإضافة إلى متطلبات التسوية والرقابة الخاصة بفروع البنوك.

قبل انضمامه إلى بنك مصر، عمل الأستاذ/ هاشم في أربعة بنوك دولية رائدة، وهي: البنك الأهلي الكويتي، وسيتي بنك، والبنك العربي، والبنك المصري الأمريكي.

كما عمل كرئيس لإدارة المخاطر التشغيلية واستمرارية الأعمال في البنك الأهلي الكويتي - مصر. ثم شغل الأستاذ/ عمرو منصب رئيس مجموعة الرقابة الداخلية بسيتي بنك (مصر، الأردن، ولبنان). وقد حصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من كلية التجارة، جامعة عين شمس، في يونيو ١٩٩٢.

تكاليفات حالية

- عضو مجلس إدارة، الشركة المصرية للاستعلام الائتماني
- عضو مجلس إدارة، مصر لإدارة الصناديق
- رئيس العمليات، بنك مصر الإمارات العربية المتحدة
- رئيس العمليات، بنك مصر المملكة العربية السعودية

اللجان

(اللجنة التنفيذية، اللجنة المعلوماتية وأمن المعلومات، لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، لجنة أدلة التعليمات)

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث.

الأستاذ/ أشرف طلبة

رئيس قطاع المخاطر

الأستاذ/ أشرف طلبة انضم إلى بنك مصر في سبتمبر ٢٠١٩ ليشغل منصب رئيس قطاع المخاطر. ويتمتع بخبرة تمتد لأكثر من ٣٠ عامًا في قطاعات مخاطر الائتمان، والتمويل المصرفي للشركات، والبنوك الاستثمارية. وخلال الفترة من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٩، عمل في بنك الاتحاد الوطني - الإمارات العربية المتحدة، حيث اكتسب خلالها أكثر من ١٣ عامًا من الخبرة المتخصصة في مخاطر الائتمان.

وخلال هذه الفترة، تمت ترقيته إلى منصب نائب الرئيس التنفيذي لقطاع مخاطر الائتمان، حيث تولى الإشراف المحفظة الائتمانية للبنك، بما في ذلك الفروع الخارجية.

كان آخر منصب له في بنك الاتحاد الوطني هو نائب الرئيس التنفيذي - للتمويل المصرفي للشركات بما في ذلك التمويل الإسلامي في دولة الإمارات. ومن عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠٣، تخصص في التمويل المصرفي للشركات، حيث عمل في مؤسسات مالية مختلفة، بما في ذلك البنك التجاري الدولي، والبنك العربي، وسيتي بنك. حيث تولى مسؤوليات مدير علاقات أول للمؤسسات العامة في سيتي بنك.

كما عمل الأستاذ/ طلبة في شركة أليانس كابيتال، أحد أكبر ١٠ مديري صناديق الاستثمار العالمية، كمحلل أبحاث الأسهم ومدير لصندوق النيل للنمو المخصص للأسهم المصرية. وقد أصبح الأستاذ/ طلبة مسؤول أتمان معتمدًا في عام ١٩٩٤. كما أكمل العديد من برامج التدريب رفيعة المستوى في مصر، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة، وجنوب إفريقيا، والبرازيل، وعمان، مقدمة من مؤسسات عالمية، مثل أليانس كابيتال، وكلية هارفارد للأعمال، وفرانكلين كوفي.

تكاليفات حالية

- عضو مجلس إدارة، بنك مصر أوروبا
- عضو مجلس إدارة، بنك مصر لبنان
- عضو مجلس إدارة، شركة كوريليس

اللجان

(لجنة المراجعة، لجنة الاستثمار، لجنة المخاطر، لجنة الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة، لجنة إدارة الأصول والخصوم، اللجنة التنفيذية، لجنة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، اللجنة المعلوماتية وأمن المعلومات، لجنة الإدارة العليا، اللجنة العليا للموارد البشرية، لجنة التسويات، اللجنة العليا لائتمان للفروع الخارجية، لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، اللجنة العليا للائتمان)

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث.

الأستاذ/ عماد شوقي

رئيس قطاع البيانات والتحليلات

الأستاذ/ عماد شوقي يشغل منصب رئيس قطاع البيانات والتحليلات في بنك مصر، ويتمتع بخبرة تزيد عن ٢٥ عامًا في تطوير حلول البيانات والتكنولوجيا القابلة للتوسع في قطاع الخدمات المالية. يقود حاليًا استراتيجية البنك للبيانات والذكاء الاصطناعي، مع التركيز على تحسين الأداء التشغيلي، ورفع الكفاءة التشغيلية، وتمكين اتخاذ القرارات القائمة على البيانات من خلال التقنيات المتطورة.

تحت قيادته، قام بنك مصر بتطوير وتنفيذ تطبيقات متطورة قائمة على الذكاء الاصطناعي عبر عدة قطاعات.

تشمل هذه النماذج نماذج البيع المتبادل المخصصة لعملاء التجزئة عبر الفروع ومراكز الاتصال، ونماذج التقييم الائتماني وكشف الاحتيال لقروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ونماذج تقدير الدخل لمقدمي طلبات القروض الاستهلاكية.

كما قاد الأستاذ/ شوقي تصميم وتنفيذ مركز بيانات البنك والبنية التحتية للتقارير الآلية، مما أدى إلى تحسين جودة البيانات ودوكلتها بشكل كبير في جميع مستويات المؤسسة.

قبل توليه منصبه الحالي، شغل الأستاذ/ شوقي منصب رئيس قطاع التحول الرقمي في بنك مصر، حيث أسس المصنع الرقمي وأشرف على إطلاق منصات استراتيجية مثل BM Online، SME Expresso، ومنصة ائتمان الشركات. وقد لعبت هذه المبادرات دورًا محوريًا في تسريع مسيرة التحول الرقمي للبنك.

قبل انضمامه إلى بنك مصر، عمل كرئيس تنفيذي لقطاع المعلومات في مجموعة إي دي أتش، حيث قاد جهود التوسع الرقمي في إفريقيا والشرق الأوسط، وأطلق العديد من المنتجات الرقمية الجديدة، وعزز مشاركة العملاء من خلال قنوات رقمية مبتكرة.

كما شغل الأستاذ/ شوقي في وقت مبكر من حياته المهنية، منصب رئيس هندسة البرمجيات في المجموعة المالية هيرميس. حيث أشرف على تطوير واحدة من أكثر منصات تداول أسواق رأس المال تقدمًا في المنطقة، والتي تخدم أكثر من ٣٥ سوقًا. كما قاد المبادرات التقنية التي تدعم توسع المجموعة في قطاع الخدمات المالية غير المصرفية.

طوال مسيرته المهنية، لعب الأستاذ/ شوقي دورًا محوريًا في إنشاء ونمو منتجات رقمية رائدة لعملاء التجزئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات، بما في ذلك نجاح شركات التكنولوجيا المالية الناجحة مثل سهولة وفاليو.

ويُعرف الأستاذ/ عماد شوقي بقدرته على تسخير التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي لتحويل نماذج التشغيل ودفع الابتكار في عصر التحول الرقمي.

اللجان

(اللجنة المعلوماتية وأمن المعلومات)

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث



متحف الأقصر
الأقصر - مصر
تأسس عام ١٩٧٥

الأستاذ/ هاني فرحات

رئيس قطاع الاستراتيجية والبحوث والجودة

الأستاذ/ هاني فرحات انضم إلى بنك مصر في عام ٢٠١٩. ويشغل حاليًا منصب رئيس قطاع الاستراتيجية والبحوث والجودة.

ويمتلك الأستاذ/ فرحات خبرة تمتد لأكثر من ٢٢ عامًا في مجالات الاقتصاد والتمويل، تشمل مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

قبل انضمامه إلى بنك مصر، شغل الأستاذ/ فرحات منصب كبير الاقتصاديين في مجموعة سي آي كابيتال، حيث أشرف على فريق من الاقتصاديين. وساهم بشكل كبير في تطوير أعمال البحوث بالمجموعة. كما استقطب العديد من عملاء الاستثمار الأجانب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإفريقيا والولايات المتحدة وأوروبا.

قبل ذلك، أمضى الأستاذ/ فرحات عدة سنوات كرئيس لإدارة محافظ العملاء في مجموعة بلتون المالية. وخلال فترة عمله، ساهم في وضع استراتيجيات للعديد من منتجات الأسهم والدخل الثابت، وإدارة المخاطر، والاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

قبل هذا المنصب، شغل الأستاذ/ فرحات منصب مساعد وزير الاستثمار للشؤون الاقتصادية والمالية. وخلال فترة عمله، ساعد في تنفيذ العديد من الإصلاحات المالية والاقتصادية والاستثمارية من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٩.

حصل الأستاذ/ فرحات على درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة إسكس، المملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد السياسي من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. كما حصل على جائزة بيرسون عن عمله في مجال الخدمات المصرفية الحديثة.

تكاليفات حالية

- رئيس مجلس إدارة، النيل القابضة للتنمية والاستثمار
- عضو مجلس إدارة، مصر للاستثمار وتنمية الصادرات

اللجان

(اللجنة التنفيذية، اللجنة المعلوماتية وأمن المعلومات)

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث

الدكتورة/ فاطمة الجولي

رئيس قطاع اتصالات المؤسسة

الدكتورة/ فاطمة الجولي تشغل منصب رئيس قطاع اتصالات المؤسسة، وتتمتع بخبرة تزيد عن ٢٠ عامًا في مجالات بناء العلامة التجارية، والتسويق، والعلاقات العامة، والاتصال المؤسسي، وإدارة الأزمات، والاستدامة، وإدارة الاتصالات.

قبل انضمامها إلى بنك مصر، شغلت الدكتورة/ الجولي عدة مناصب إدارية في قطاعات متنوعة، شملت الأدوية، والخدمات المصرفية، والاتصالات.

فقد عملت كرئيس لقطاع التسويق واتصالات المؤسسة البنك الأهلي سويسيتيه جنرال، وبنك مصر الدولي، ورئيس قطاع اتصالات التسويق في شركة نوفارتس السويسرية.

كما اكتسبت خبرة واسعة من خلال عملها في شركات عالمية رائدة مثل بريستول مايرز سكويب، وشركة راية القابضة. وقد شاركت الدكتورة/ الجولي في برامج التدريب والتطوير المهني، بالإضافة إلى حصولها على درجة الماجستير في إدارة الأعمال والتسويق في عام ٢٠٠٥، ودرجة الماجستير في الفلسفة في الاتصال المؤسسي في عام ٢٠٠٩، ودرجة الدكتوراه في إدارة الأعمال في عام ٢٠١٣، وجميعها من كلية ماستريخت للإدارة في هولندا. بالإضافة إلى ذلك، حصلت على شهادة عضو مجلس الإدارة المعتمد التابع لمؤسسة التمويل الدولية، وهي شهادة تُقدم بعد اجتياز البرنامج. وهي الآن عضو مجلس إدارة مُعتمد.

تكاليفات حالية

- عضو مجلس إدارة، مؤسسة الشبكة المصرية للميثاق العالمي للأمم المتحدة
- عضو مجلس أمناء، مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع
- عضو مجلس إدارة، مدينة الإنتاج الإعلامي
- عضو مجلس إدارة، شركة مصر العامةرية للغزل والنسيج
- رئيس لجنة التنمية المستدامة في اتحاد بنوك مصر

اللجان

(لجنة إدارة الأزمات والطوارئ)

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث



المتحف المصري
القاهرة - مصر
تأسس عام ١٩٠٢

الأستاذ/ هاني السمرة

رئيس قطاع الموارد البشرية

الأستاذ/ هاني السمرة عُين رئيسًا تنفيذيًا لقطاع الموارد البشرية في يونيو ٢٠١٨، ويمتلك أكثر من ٢٥ عامًا من الخبرة في القطاع المصرفي في مصر والكويت.

قبل انضمامه إلى بنك مصر، عمل الأستاذ/ السمرة مع ثلاثة بنوك رائدة متعددة الجنسيات وإقليمية، هي: سيتي بنك، بنك أبو ظبي الإسلامي، وبنك برقان، حيث تميز بأدائه المتميز ونتائجه المثبتة.

ويتمتع بخبرة واسعة في جميع جوانب قطاع الموارد البشرية، بما في ذلك التوظيف والاختيار، وعلاقات الموظفين وحل النزاعات، والإشراف على الأداء، والتدريب والتطوير، والتعويضات والمزايا، وإدارة المواهب، والتخطيط والتعاقب الوظيفي، وأنظمة الموارد البشرية، وشؤون العاملين والرواتب، والعلاقات الحكومية، وتخطيط القوى العاملة، وإعداد الميزانية.

ويتولى الأستاذ/ السمرة مسؤولية توجيه استراتيجية مجموعة الموارد البشرية في البنك، مع التركيز الرئيسي على المساعدة في تطوير عملية تحول البنك من خلال تطوير القيادات، ونماذج الكوادر المتميزة، وجذب وتطوير أفضل الكفاءات، وبناء ثقافة المشاركة، والمرونة، والابتكار.

كما يشرف على تخطيط وتطوير وتنسيق ومتابعة إدارة الموارد البشرية، لضمان تحقيق أقصى استفادة استراتيجية من رأس المال البشري، وتزويد وحدات الأعمال بخدمات الموارد البشرية ذات القيمة المضافة.

اجتاز الأستاذ/ السمرة المستويين A و B كمقيم معتمد من جمعية علم النفس البريطانية. كما أكمل درجة البكالوريوس من كلية التجارة في يونيو ١٩٩٧.

حصل على عدة شهادات وأكمل عددًا من البرامج خلال عام ٢٠٢٢، بما في ذلك برنامج شهادة عضو مجلس الإدارة الفعال (CDCP) مع مؤسسة التمويل الدولية في أغسطس ٢٠٢٢، وبرنامج القيادة التنفيذية بجامعة هارفارد في يونيو ٢٠٢٢، ومقيم معتمد من SHL - المملكة المتحدة، وتحليل الوظائف وتقييمها وتصنيفها من مجموعة Hay Group.

تكاليفات حالية

- عضو مجلس إدارة، شركة مصر أبو ظبي
- عضو مجلس إدارة، الشركة المصرية للاتصالات

اللجان

(لجنة الحوكمة، لجنة المرتبات والمكافآت، اللجنة العليا للموارد البشرية، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ)

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث

الأستاذ/ حسام رؤوف

رئيس قطاع العمليات الدولية والفروع الخارجية

الأستاذ/ حسام رؤوف انضم إلى بنك مصر في أغسطس ٢٠١٧ بصفته رئيس قطاع العمليات الدولية والفروع الخارجية. ويتمتع بخبرة مصرفية تمتد لأكثر من ٣١ عامًا.

قبل انضمامه إلى البنك، شغل الأستاذ/ رؤوف منصب رئيس السوق السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي في كريدي سويس - دبي من أكتوبر ٢٠٠٨ إلى يوليو ٢٠١١. حيث كان مسؤولًا عن إدارة العديد من الفرق وقيادة أنشطة إدارة الثروات، إلى جانب مسؤوليات أخرى.

بدأ الأستاذ/ رؤوف مسيرته المهنية في بنك مصر الدولي عام ١٩٨٢ كرئيس لقطاع المعاملات الدولية حتى عام ١٩٩٤، وهو العام الذي انضم فيه إلى بنك أمريكا إكسبريس. وقد شغل مناصب مختلفة في بنك أمريكا إكسبريس، بما في ذلك مسؤول الخزانة، ورئيس قطاع خدمات السوق المالية، وكان آخر مناصبه هو مسؤول الخزانة في الشرق الأوسط ورئيس قطاع خدمات السوق المالية، وهو المنصب الذي شغله لمدة ١٤ عامًا.

حصل الأستاذ/ رؤوف على درجة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة وكلية كيلوج للإدارة في شيكاغو. كما حضر دورات تدريبية مكثفة في مجالات الإدارة، والمبيعات، واللائتمان، والخدمات المصرفية الاستثمارية، والمنتجات ذات الصلة.

متحف الأقصر

الأقصر - مصر

تأسس عام ١٩٧٥



الأستاذة/ هند فهمي

رئيس قطاع الشمول المالي والتمويل العقاري

الأستاذة/ هند فهمي التحقت ببنك مصر عام ٢٠٠٦، من خلال برنامج إعادة هيكلة البنوك الحكومية الذي أطلقه البنك المركزي المصري. ومنذ أغسطس ٢٠٢٣، تشغل منصب رئيس قطاع الشمول المالي والتمويل العقاري. كما أنها عضو في لجنة الشمول المالي التابعة للمعهد المصرفي المصري.

بدأت الأستاذة/ هند فهمي مسيرتها المهنية في البنك العربي حيث أمضت ١٥ عامًا في عدد من المناصب المختلفة. وبعد انضمامها إلى بنك مصر، أطلقت مجموعة واسعة من برامج التمويل الشخصي والتمويل العقاري، بالإضافة إلى وضع رؤية واستراتيجية قطاع التجزئة المصرفية.

تمت ترقيتها إلى منصب نائب رئيس قطاع التجزئة المصرفية في فبراير ٢٠١٧، وفي أكتوبر ٢٠١٨ أصبحت رئيس القطاع.

حصلت الأستاذة/ هند فهمي على درجة البكالوريوس في الإحصاء من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

تكاليفات حالية

- رئيس مجلس إدارة، شركة سي آي كابيتال للتمويل العقاري
- عضو مجلس إدارة، الاتحاد المصري للتمويل العقاري

اللجان

(اللجنة التنفيذية)

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث

الأستاذ/ إيهاب درة

رئيس قطاع الفروع والتجزئة المصرفية

الأستاذ/ إيهاب درة يشغل حاليًا منصب رئيس قطاع الفروع والتجزئة المصرفية في بنك مصر منذ فبراير ٢٠١٧. حيث يقود الأداء العام والاستراتيجية الخاصة بمجموعة واسعة من منتجات وخدمات التجزئة المصرفية، مع التركيز على التقنيات المصرفية الجديدة، والاتجاهات المصرفية الرقمية المبتكرة، وقنوات الدفع الإلكتروني.

بالإضافة إلى ذلك، يعمل على تنفيذ استراتيجية بنك مصر في مجال الفروع، وقطاعات التجزئة المصرفية، بهدف تحقيق أقصى قيمة للعملاء والمساهمين وتحقيق نمو أعمال رائد في السوق.

قبل انضمامه إلى بنك مصر، شغل الأستاذ/ درة منصب رئيس الخدمات المصرفية في بنك عوده - مصر، حيث أسس منصة متكاملة لخدمات التجزئة المصرفية، بما في ذلك خدمة «عودة بريمر» وتطبيق نموذج تطوير الفروع.

في عام ٢٠٠٨، انضم الأستاذ/ درة إلى باركليز كرئيس مجموعة فروع، حيث أدار منطقة تضم خمسة عشر فرعًا تشكل أكثر من ٥٠٪ من محفظة التزامات البنك. كما بدأ مسيرته المهنية في سيتي بنك في عام ٢٠٠١، حيث تدرّج في عدة مناصب تضمنت مدير منتجات ومبيعات قروض السيارات إلى مدير فرع ورئيس منطقة الفروع.

الأستاذ/ إيهاب درة، مدرب معتمد في المعهد المصرفي المصري، وحصل على العديد من الشهادات والدبلومات في مجال التجزئة المصرفية، عززت من خبراته المتخصصة.

كما حصل على دبلوم في الخدمات المصرفية من جامعة ماديسون في ويسكونسن، في عام ٢٠١٦، بالإضافة إلى حصوله على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من وحدة العمليات للمساعدة الإنمائية (OUDA). إلى جانب إستهماله برنامج القيادة التنفيذية في كلية هارفارد للأعمال.

تكاليفات حالية

- رئيس مجلس إدارة غير تنفيذي، شركة سهولة
- عضو مجلس إدارة، شركة إي فاينانس
- عضو مجلس إدارة، شركة مصر للابتكار الرقمي

اللجان

(اللجنة التنفيذية، لجنة إدارة الأصول والخصوم، لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال، لجنة الشؤون الإدارية، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، اللجنة المعلوماتية وأمن المعلومات)

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث

المتحف المصري
القاهرة - مصر
تأسس عام ١٩٠٢



الأستاذ/ إيهاب ماهر

رئيس قطاع الشؤون الهندسية والعقارية

الأستاذ/ إيهاب ماهر انضم إلى بنك مصر في عام ٢٠٢١ بصفته رئيس قطاع الشؤون الهندسية والعقارية. يتمتع بخبرة تمتد لأكثر من ٣١ عامًا في مختلف مجالات الهندسة. ويتولى الإشراف على مباني وممتلكات البنك. بالإضافة إلى ذلك، يدير جميع المهام الهندسية، مثل التصميم والتنفيذ والتجديد والتطوير وإدارة المرافق.

كما عمل في البنك التجاري الدولي (CIB) لمدة ١٧ عامًا، حيث شغل منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة مشروعات العقارات والمباني.

وتولى قبل ذلك، عدة مناصب بما في ذلك مدير المكتب الفني والتخطيط في A.D.M، ومدير مشروعات بنك الإسكندرية، ومستشار هندسي في المكتب العربي للتصميم والاستشارات.

يحمل الأستاذ/ ماهر درجة البكالوريوس في الهندسة المعمارية. وهو مدير مشروعات محترف معتمد (PMP)، كما حصل على دبلوم في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. وهو أيضًا عضو نشط في الجمعية الأمريكية للمهندسين المدنيين (ASCE) والجمعية الدولية لإدارة المرافق (IFMA)، بالإضافة إلى حضوره العديد من الدورات التدريبية في الإدارة الاستراتيجية.

تكاليفات حالية

- عضو، الجمعية الأمريكية للمهندسين المدنيين
- عضو مجلس إدارة، شركة الأهلي مصر لإدارة الأصول العقارية

اللجان

(لجنة الشؤون الإدارية، اللجنة التنفيذية، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ)

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث

الأستاذ/ محمد الصبان

رئيس قطاع الابتكار والمشروعات الاستراتيجية

الأستاذ/ محمد الصبان يتمتع بخبرة تمتد لأكثر من ٣٢ عامًا في عدد من البنوك وشركات محلية ودولية رائدة. ويشغل حاليًا منصب رئيس قطاع الابتكار والمشروعات الاستراتيجية في بنك مصر، حيث يقود جهود البنك للتحول إلى منظومة مالية متكاملة ومواكبة للمستقبل.

وفي هذا الإطار، يقود الأستاذ/ الصبان أجندة ابتكار شاملة تتماشى مع رؤية البنك لعام ٢٠٣٠. ويرتكز دوره على الابتكار المفتوح، وتطوير المنظومات الرقمية، والاستثمار في المشروعات الناشئة، وابتكار نماذج عمل جديدة. وتشمل المبادرات الرئيسية التي يقودها إنشاء أول منصة استثمارية للشركات في مصر، وتطوير نموذج التأمين البنكي القائم، وبجانب وضع إطار مالي مدمج للشركات الصغيرة والمتوسطة- تم تطويرها بالتعاون الوثيق مع القطاعات التجارية ذات الصلة في جميع أنحاء البنك.

كما قام بإطلاق برامج رائدة مثل «تقدر»، أحد أكثر برامج تسريع الأعمال تأثيرًا في مصر، وBMV Studio، وهي منصة لبناء المشروعات تمكن كل من الشركات الناشئة والمواهب الداخلية من المشاركة في تطوير حلول جديدة. و وتساهم هذه الجهود في خلق مصادر دخل جديدة، وتلبية احتياجات العملاء المتغيرة، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية داخل القطاع المصرفي وخارجه.

قبل انضمامه إلى بنك مصر، شغل الأستاذ/ محمد مناصب قيادية عليا في البنك التجاري الدولي (CIB)، وبنك بوبيان (الكويت)، والبنك الأهلي المصري، والبنك التجاري الوطني (المملكة العربية السعودية)، ومجموعة راية. وخلال مسيرته اكتسب خبرة عميقة في التحول الرقمي، والتعاون في مجال التكنولوجيا المالية، وقنوات التوزيع البديلة، وابتكار المدفوعات.

حصل الأستاذ/ الصبان على درجة البكالوريوس في الإحصاء وبحوث العمليات من جامعة حلوان وأكمل برامج القيادة التنفيذية في هارفارد، وكامبريدج، وكلية مانشستر للأعمال، وIMD.

تكليفات حالية

- عضو مجلس إدارة، شركة أسواق مصر
- عضو مجلس إدارة/ شركة مصر للابتكار والريادة بلا حدود
- عضو مجلس إدارة، شركة مصر للاستثمار وتنمية الصادرات
- رئيس لجنة التحول الرقمي، شركة ريفي
- مستشار التكنولوجيا والتحول الرقمي، النادي الأهلي الرياضي

اللجان

(اللجنة العليا للموارد البشرية، لجنة أدلة التعليمات، لجنة التسويات، لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ)

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث

متحف الأقصر

الأقصر - مصر

تأسس عام ١٩٧٥



الدكتور/ خالد عتريس

رئيس قطاع الشؤون القانونية

الدكتور/ خالد عتريس يشغل حاليًا منصب رئيس قطاع الشؤون القانونية في بنك مصر. انضم إلى البنك عام ١٩٩٣ ويمتلك أكثر من ٣٠ عامًا من الخبرة في مختلف المجالات القانونية.

تدرج الدكتور/ عتريس في المناصب، داخل قطاع الشؤون القانونية، قبل أن يتم تعيينه رئيسًا لقطاع الشؤون القانونية في ١٣ مارس ٢٠١٨. كما يشغل الدكتور/ عتريس أيضًا منصب الأمين العام لمؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع.

تخرج الدكتور/ عتريس من كلية الحقوق بجامعة عين شمس عام ١٩٩١. وهو حاصل على درجة الماجستير في القانون الخاص من جامعة عين شمس، كما حصل على درجة الدكتوراه بامتياز من كلية الحقوق بجامعة عين شمس عام ٢٠٢٣. علاوة على ذلك، حصل على دكتوراه فخرية من أكاديمية كامبريدج للعلوم والتكنولوجيا بالتعاون مع كلية IAUS واليونسكو.

تكليفات حالية

- عضو، نقابة المحامين المصرية
- عضو، اتحاد المحامين العرب
- عضو، الاتحاد العالمي للمصرفيين العرب
- عضو، الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية
- عضو، اتحاد المصارف العربية
- محامٍ أمام محكمة النقض العليا، المحكمة الإدارية المصرية
- مستشار قانوني، المكتب الإقليمي للقاهرة، اتحاد المصارف العربية
- محكّم معتمد، مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي
- محكّم معتمد، الاتحاد العربي الدولي للتحكيم

اللجان

(اللجنة التنفيذية، لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال، اللجنة العليا للموارد البشرية، لجنة أدلة التعليمات، لجنة التسويات، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ)

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث

الأستاذ/ محمد الكردي

رئيس قطاع الالتزام والحوكمة المؤسسية

الأستاذ/ محمد الكردي التحق ببنك مصر في أكتوبر ٢٠١٣، كرئيس لقطاع الالتزام والحوكمة المؤسسية. ويُعد متخصصًا في مجال الالتزام، ويتمتع بخبرة متنوعة تقارب ٢٤ عامًا في بنوك إقليمية ومتعددة الجنسيات في مصر والخارج.

بالإضافة إلى ذلك، لديه سجل حافل في قطاع الخدمات المالية كخبير في مجالات الالتزام، والعمليات المركزية، وإدارة الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر التشغيلية والمؤسسية، وتطبيق بازل الثاني، وتحليل الائتمان.

قبل انضمامه إلى بنك مصر، شغل الأستاذ/ الكردي منصب رئيس قطاع الالتزام في البنك التجاري الدولي - مصر، حيث أشرف على مكافحة الجرائم المالية، والالتزام التنظيمي، ورصده واختباره، وإدارة مخاطر السلوك وحماية حقوق العملاء، وآليات الإبلاغ عن المخالفات.

قاد الفريق الذي مثل البنك التجاري الدولي خلال تقييم MENAFATF المتبادل لمصر عام ٢٠٢٠، حيث أشاد فريق MENAFATF بفهم فريق الالتزام للبنك لأفضل الممارسات الدولية (FATF) والمخاطر المرتبطة بها، بالإضافة إلى فهم تحديد المالك المستفيد النهائي (UBO) والضوابط المطبقة.

كما شغل منصب القائم بأعمال رئيس قسم الالتزام في بنك اتش جي واريفا مصر من ٢٠١٨ إلى ٢٠١٩، ورئيس قسم الالتزام التنظيمي في بنك باركليز مصر من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٨.

اللجان

(اللجنة التنفيذية، لجنة المراجعة، اللجنة المعلوماتية وأمن المعلومات، لجنة الحوكمة، اللجنة العليا للموارد البشرية، لجنة أدلة التعليمات، لجنة الشؤون الإدارية، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، اللجنة العليا للائتمان، لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال)

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث

المتحف المصري
القاهرة - مصر
تأسس عام ١٩٠٢



الأستاذ/ محمد خيرت

رئيس قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة

الأستاذ/ محمد خيرت انضم إلى بنك مصر في يونيو ٢٠٢١ بصفته رئيس قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة، حيث يتولى إدارة محفظة ائتمان الشركات، والقروض المشتركة التقليدية والإسلامية بالبنك، وتحديد استراتيجيات نموها الشاملة. ويُعد سيادته مصرفيًا تنفيذيًا متكاملًا، إذ يتمتع بخبرة ٣١ عامًا في بنوك محلية وإقليمية بارزة.

قبل انضمامه إلى بنك مصر، شغل الأستاذ/ خيرت منصب نائب الرئيس التنفيذي لقطاع ائتمان الشركات في البنك الأهلي المتحد - مصر. حيث قاد قطاعات البنوك الشركات، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والخدمات المصرفية للمعاملات العالمية، والعلاقات الاستراتيجية.

وقد أرسى دعائم نجاح الخدمات المصرفية للشركات وقاد النمو الكبير للبنك من خلال إطلاق مبادرات جديدة وتطبيق استراتيجيات نمو جديدة قائمة على التنفيذ العملي. كما شغل الأستاذ/ خيرت منصب عضو مجلس إدارة شركة الأهلي المتحد للتمويل واستثمارات تكنولوجيا المعلومات.

بدأ الأستاذ/ خيرت مسيرته المهنية في البنك التجاري الدولي - مصر (CIB) وشغل عدة مناصب في البنك التجاري الدولي في أقسام مختلفة، بما في ذلك قطاع الائتمان، وقطاع الاستثمار، وقطاع المخاطر، والأسهم الخاصة. كما أكمل دورة الائتمان الداخلية للبنك التجاري الدولي في عام ١٩٩٤.

تخرج الأستاذ/ خيرت بدرجة بكالوريوس الآداب في الاقتصاد مع تخصص فرعي في العلوم السياسية من الجامعة الأمريكية بالقاهرة عام ١٩٩٢. كما حصل على درجة الماجستير في المالية من كلية لندن للأعمال عام ٢٠٠٣.

تكاليفات حالية

- عضو مجلس إدارة، شركة كوريليس
- عضو مجلس إدارة، شركة مدينة المعادي التكنولوجية
- عضو مجلس إدارة، شركة سي أي كابيتال القابضة للاستثمارات المالية
- عضو مجلس إدارة، شركة المصرية للاستثمار

اللجان

(لجنة إدارة الأصول والخصوم، اللجنة التنفيذية، لجنة الإدارة العليا، اللجنة العليا لائتمان الفروع الخارجية، اللجنة العليا للائتمان)

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث

الأستاذ/ محمد شريف

رئيس القطاع المالي

الأستاذ/ محمد شريف تم تعيينه رئيسًا للقطاع المالي في يونيو ٢٠١٩. وقد شغل سابقًا منصب عضو مجلس إدارة تنفيذي، ورئيس القطاع المالي، ومدير الاستراتيجية والتحول في بنك التجاري وفا بنك - مصر (باركليز - مصر سابقًا) اعتبارًا من سبتمبر ٢٠١٢، وكان عضوًا في مجلس الإدارة منذ يناير ٢٠١٣. انضم إلى باركليز - مصر كمدير لقطاع مخاطر العمليات والرقابة في فبراير ٢٠٠٩.

قبل انضمامه إلى بنك باركليز، شغل الأستاذ/ شريف عدة مناصب في سيتي بنك، بما في ذلك منصبه الأخير كنائب للرئيس ورئيس وحدة ضمان الجودة.

حصل الأستاذ/ شريف على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الألمانية بالقاهرة. كما حصل على دبلوم في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRDip) عام ٢٠١٦ من جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA). بالإضافة إلى ذلك، حصله على شهادة المحاسب القانوني المعتمد (CPA) منذ عام ٢٠٠٤.

وقد اختير متحدثًا ضيفًا في عدة مؤتمرات مصرفية دولية مختلفة. كما أنه عضو مجلس إدارة غير تنفيذي في العديد من الشركات المساهمة ومحاضر غير متفرغ في المعهد المصرفي المصري.

تكاليفات حالية

- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، شركة مصر لتأمينات الحياة
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، شركة سيكو للصناعات الدوائية
- عضو مجلس أمناء، مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع
- عضو مجلس إدارة، غير تنفيذي، بنك مصر لبنان
- عضو مجلس إدارة، غير تنفيذي، شركة سهولة
- عضو مجلس إدارة، نادي بنك مصر
- عضو مجلس إدارة، شركة مصر للفنادق
- رئيس مجلس إدارة غير تنفيذي، شركة الأهلي مصر لإدارة العقارات
- عضو غير تنفيذي في مجلس الإشراف بينك مصر أوروبا
- رئيس مجلس إدارة غير تنفيذي، شركة رواسي للتنمية العمرانية

اللجان

(لجنة إدارة الأصول والخصوم، لجنة المراجعة، اللجنة التنفيذية، اللجنة العليا للمخاطر، لجنة الإدارة العليا، لجنة التسويات، اللجنة العليا لائتمان الفروع الدولية، لجنة الشؤون الإدارية، اللجنة العليا للائتمان، لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال)

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث



متحف الأقصر
الأقصر - مصر
تأسس عام ١٩٧٥



الأستاذ/ محمد يحيى

رئيس قطاع المراجعة الداخلية

الأستاذ/ محمد يحيى انضم إلى بنك مصر في أغسطس ٢٠١٩، ويشغل منصب رئيس قطاع المراجعة الداخلية. يمتلك أكثر من ٢٥ عامًا من الخبرة المهنية في مجالي المراجعة الداخلية والخارجية. حيث ركز على تعزيز جودة وقيمة ورؤية القطاع عند تقديم خدمات التأكيد والخدمات الاستشارية.

كما عمل الأستاذ/ يحيى على تحسين فعالية عمليات البنك التشغيلية من خلال تبني منهجيات مراجعة شاملة قائمة على المخاطر والقيمة، تتماشى مع معايير المراجعة الداخلية العالمية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA) وأفضل ممارسات المراجعة.

قبل انضمامه إلى بنك مصر، شغل الأستاذ/ يحيى منصب رئيس قطاع المراجعة الداخلية ومراجعة المخاطر بمصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر. كما تولى عدة مناصب قيادية منها: رئيس مراجعة قطاع التجزئة، ورئيس مراجعة العمليات والفروع والقطاع المالي. بالإضافة إلى عمله كقائم بأعمال رئيس مراجعة الائتمان للشركات وعضو في فريق المراجعة الدولي للإمارات العربية المتحدة والسودان.

وبفضل جهوده المتواصلة ونجاحه المستمر، أُسندت إليه مهام إضافية، حيث تولى رئاسة مجلس إدارة صندوق نهاية الخدمة بمصرف أبوظبي الإسلامي. وقبل عمله بالبنك، عمل في شركة كيه بي أم جي-حازم حسن محاسبون قانونيون ومستشارون كرئيس مسؤول عن مراجعة القطاع المصرفي، والمالي، وقطاع المقاولات. حيث اكتسب خبرة مهنية كبيرة من خلال مراجعة أعمال مؤسسات بارزة مختلفة.

يحرص الأستاذ/ يحيى على تطويره المهني المستمر من خلال التدريب الأكاديمي والاحترافي، وهو حاصل على عدة شهادات دولية مرموقة، تشمل: CIA، CPA، CFIP، CISA، و MBA. علاوة على ذلك، تمتد خبرته إلى قطاعات مختلفة، بما في ذلك مراجعة القوائم المالية، والتحقيق في قضايا الاحتيال، وضمان جودة المراجعة، وتكنولوجيا المعلومات، وأمن المعلومات، ومخاطر ائتمان الشركات والتجزئة، والعمليات المصرفية، والشركات التابعة، والالتزام، والحوكمة المؤسسية، بالإضافة إلى إجراء الفحص النافي للجهالة والتقييم المالي للمؤسسات المالية بغرض الاندماج والاستحواذ. كما يتمتع بسجل حافل في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية للشركات، وأطر إدارة المخاطر، وممارسات الحوكمة الرشيدة للمؤسسات.

اللجان

(لجنة المراجعة، لجنة الحوكمة، اللجنة المعلوماتية وأمن المعلومات، اللجنة التنفيذية، لجنة إدارة الأصول والخصوم، لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال)

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث

الأستاذ/ مصطفى جمال

رئيس قطاع إدارة الأموال والمراسلين

الأستاذ/ مصطفى جمال انضم إلى بنك مصرفي أغسطس ٢٠١٨، ليشغل منصب رئيس قطاع إدارة الأموال والمراسلين، حاملًا معه أكثر من ٣١ عامًا من الخبرة المهنية في القطاع المصرفي.

قبل انضمامه إلى بنك مصر، شغل منصب رئيس قطاع إدارة الأموال والمراسلين وأسواق رأس المال في بنك عوده لمدة ثماني سنوات متتالية.

يتمتع الأستاذ/ جمال بخلفية قوية في الأسواق المالية، حيث تولى عدة مناصب قيادية في البنك التجاري الدولي - مصر (CIB) بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠، بما في ذلك رئيس المتعاملين ومدير إدارة الخزائن. كما ساهم في تطوير أقسام مختلفة داخل البنك، مثل الفروع ودعم التداول.

حصل الأستاذ/ جمال على دبلوم مصرفي وشهادة القيادة التنفيذية من جامعة ماديسون - ولاية ويسكونسن عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤ على التوالي. أكمل برنامج التعليم التنفيذي في كلية هارفارد للأعمال - بوسطن عام ٢٠١٩. علاوة على ذلك، شارك في العديد من البرامج التدريبية المتخصصة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي.

تكاليفات حالية

- رئيس مجلس إدارة، شركة بي إم للتأجير التمويلي
- عضو مجلس إدارة، بنك مصر لبنان
- عضو مجلس إدارة، بنك مصر أوروبا

اللجان

(لجنة المراجعة، اللجنة التنفيذية، لجنة إدارة الأصول والخصوم، اللجنة العليا لائتمان للفروع الخارجية، اللجنة العليا للائتمان)

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث



المتحف المصري
القاهرة - مصر
تأسس عام ١٩٠٢

المهندسة/ رانيا الروبي

رئيس قطاع أمن المعلومات

المهندسة/ رانيا الروبي تشغل حاليًا منصب رئيس قطاع أمن المعلومات في بنك مصر. وهي محترفة أمنية متمرسة تتمتع بخبرة ٢١ عامًا في مجال أمن المعلومات، والحوكمة، وإدارة المخاطر، وتطوير برامج التدريب، وخدمات الأمن المدارة.

قبل انضمامها إلى بنك مصر، شغلت المهندسة رانيا الروبي مناصب قيادية في مجال الأمن السيبراني لدى كبرى الشركات العالمية في الأمن والتكنولوجيا في إم وبر وبيلو ألتو نتووركس، كما ساهمت في تأسيس Secure Misr والتي تعرف حاليًا باسم Cysiv. وهي شركة مصرية رائدة في مجال استشارات الأمن السيبراني، وبدأت حياتها المهنية في شركة راية وتي إي داتا.»

حصلت المهندسة/ رانيا على درجة البكالوريوس في علوم الكمبيوتر من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. بدأ شغفها بأمن المعلومات مع تعليمها الجامعي ويستمر ليكون دافعها الرئيسي حيث تدافع بنشاط عن الوعي والتعليم في مجال الأمن السيبراني في مصر والشرق الأوسط.

اللجان

(اللجنة التنفيذية، اللجنة المعلوماتية وأمن المعلومات، لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال ، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، لجنة أدلة التعليمات)

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث

الأستاذة/ شيماء فياض

رئيس قطاع إدارة المشروعات

الأستاذة/ شيماء فياض انضمت إلى بنك مصر في عام ٢٠٢٣ لتشغل منصب رئيس قطاع إدارة المشروعات، حيث تتمتع بخبرة تمتد لأكثر من ٢٠ عامًا في مجال إدارة المشروعات والتخطيط الاستراتيجي عبر مختلف القطاعات الصناعية.

قبل انضمامها إلى بنك مصر، شغلت الأستاذة/ شيماء فياض مناصب قيادية في القطاع المصرفي، وقطاع الاتصالات، وأحد أبرز شركات للتكنولوجيا المالية. ما يعكس تنوع خبراتها الإدارية وقدرتها العالية على القيادة والتكيف في بيئات عمل متعددة.

وخلال ١٥ عامًا في قطاع الاتصالات، لعبت الأستاذة/ شيماء فياض دورًا محوريًا في تحول إحدى أكبر شركات الاتصالات في المنطقة، حيث شغلت عدة مناصب رئيسية وساهمت بشكل كبير في نجاحها.

تحمل الأستاذة/ شيماء فياض درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة حلوان (٢٠٠٣) ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية ESLSCA للأعمال، مما يعكس كفاءتها الفنية والتجارية القوية.

اللجان

(اللجنة المعلوماتية وأمن المعلومات)

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث



متحف الأقصر
الأقصر - مصر
تأسس عام ١٩٧٥



الدكتورة/ سوزان حمدي

رئيس قطاع الاستدامة والتمويل المستدام

الدكتورة/ سوزان حمدي تشغل حاليًا منصب رئيس قطاع الاستدامة والتمويل المستدام في بنك مصر منذ عام ٢٠٢٣. تمتد مسيرتها المهنية في المجالين المصرفي والأكاديمي لأكثر من ٣٩ عامًا. ويشمل دورها الحالي تطوير وتنفيذ استراتيجيات وأنظمة الاستدامة والتمويل المستدام في جميع قطاعات البنك. كما شغلت سابقًا منصب رئيس قطاع الشمول المالي وتطوير الأعمال في بنك مصر منذ أبريل ٢٠٢٠. كانت الدكتورة/ سوزان حمدي رئيس قطاع الاستثمار والأسواق المالية في بنك مصر عام ٢٠٠٦. وخلال فترة عملها، ارتفعت أصول بنك مصر المدارة إلى ٦٠ مليار جنيه مصري بحلول عام ٢٠٢٠، لتصبح واحدة من أكبر محافظ الاستثمار في مصر.

بدأت الدكتورة/ سوزان مسيرتها المهنية في قطاع الائتمان والقروض المشتركة في البنك العربي الأفريقي الدولي، حيث عملت في عدة قطاعات مصرفية، شملت تمويل المشروعات، وإدارة الديون المتعثرة، والخدمات المصرفية الاستثمارية، والتسويق، وتطوير الأعمال، والفروع الخارجية. كما شغلت سابقًا منصب رئيس مجلس إدارة شركة صندوق النيل للتنمية والاستثمار في دول حوض النيل.

وتشغل الدكتورة/ سوزان حمدي حاليًا رئاسة مجلس إدارة شركة مصر لإدارة الأصول العقارية، كما تتولى منصب الرئيس التنفيذي للصندوق المصري الخيري للرياضة، بالإضافة إلى كونها عضو مجلس إدارة في بنك مصر لبنان وشركة مصر كابيتال للاستثمارات. وقد شغلت سابقًا منصب عضو مجلس إدارة في بنك تنمية الصادرات، بالإضافة إلى منصب عضو مجلس إدارة في شركات بارزة مختلفة، من بينها مصر بلتون لإدارة الأصول، وفنادق ومنتجعات كورناد، والمصرية لناقلات البترول. علاوة على ذلك، فهي عضو في جمعيات أعمال مختلفة، مثل جمعية سيدات أعمال مصر ٢١، وجمعية الدخل الثابت، والجمعية المصرية لإدارة الاستثمار، وغرفة التجارة الأمريكية، والجمعية المصرية البريطانية للأعمال، وجمعية الدراسات العالمية للأجيال المستقبلية في فنلندا.

الدكتورة/ سوزان حمدي عضو مجلس إدارة معتمد من قبل مؤسسة التمويل الدولية، ومدرّب معتمد من قبل المعهد المصرفي المصري. وهي أيضًا خبير معتمد في سياسات الشمول المالي من قبل تحالف الشمول المالي الدولي. بالإضافة إلى ذلك، تعمل كمحاضرة في جامعات مختلفة ومتحدثة في العديد من المؤتمرات حول التجزئة المصرفية، والعقارات، والأسواق المالية، والتمويل المستدام محليًا ودوليًا.

في عام ٢٠١٤، تم تصنيف الدكتورة/ سوزان حمدي ضمن أفضل ١٠ مصرفيين في مصر، وفي عام ٢٠١٥، ضمن أكثر ٥٠ سيدة تأثيرًا في الاقتصاد المصري. كما تم اختيارها كعضو في منظمة Who's Who الدولية للمهنيين في عام ٢٠٠٩. كما حصلت على درجة البكالوريوس والماجستير في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. تخرجت في عمر ١٧ عامًا، وحصلت على درجة الدكتوراه في مجال السياسة النقدية من جامعة العلوم المصرية، والتي حصلت عليها في عمر ٢٢ عامًا، مما يجعلها أصغر خريجة جامعية وحاصلة على درجة الدكتوراه في مصر والشرق الأوسط.

تكاليفات حالية

- رئيس مجلس إدارة، شركة مصر لإدارة الأصول
- الرئيس التنفيذي، الصندوق الرياضي المصري
- عضو مجلس إدارة، بنك مصر لبنان
- عضو مجلس إدارة، مصر كابيتال للاستثمارات (ش.م.م)
- عضو مجلس إدارة، شركة مباشر لتداول الأوراق المالية والسندات
- عضو مجلس إدارة، شركة الرواد للوساطة

اللجان

(اللجنة التنفيذية، لجنة الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة)

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث



الأستاذ/ وائل شنودة

رئيس قطاع الرقابة الداخلية

الأستاذ/ وائل شنودة انضم إلى بنك مصر بصفته رئيس قطاع الرقابة الداخلية في أغسطس ٢٠٢٢. ويتمتع بخبرة تزيد عن ٢٢ عامًا في مجالات المراجعة الداخلية، والرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، والالتزام، والمراجعة الخارجية، والتمويل. كما كان مراجعًا رئيسيًا لأكثر من ١٩ عامًا، اكتسب خلالها مهارات قيادية وإدارية مكنته من تنفيذ مهامه في المراجعة والرقابة بفعالية.

الاستاذ/ شنودة مسؤول عن إدارة إطار العمل الخاص بقطاع الرقابة الداخلية والسياسات المعتمدة لبنك مصر في مصر والإمارات العربية المتحدة.

كما يوجه الجهود لتعزيز ثقافة البنك المؤسسية ضمن عمليات الرقابة الداخلية عبر قطاعات البنك المختلفة، مثل العمليات، والمالية، ووظائف الدعم الأخرى.

عمل السيد/ شنودة في مؤسسات مختلفة، مثل البنك المصري لتنمية الصادرات، ومصرف أبو ظبي الإسلامي مصر، وبنك مصر، وديلويت – وكية بي إم جي حازم حسن، وشركة سميث ديفلوبمنت (إحدى الشركات التابعة لشلمبرجير). ويُعد الأستاذ/ شنودة مراجع داخلي معتمد، وقد حصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من كلية التجارة في إدارة الأعمال (القسم الإنجليزي) بجامعة حلوان.

اللجان

(لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال، اللجنة التنفيذية)

المهندس/ وليد الأسيوطي

رئيس قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

المهندس/ وليد الأسيوطي هو خبير في تكنولوجيا المعلومات يتمتع بسجل حافل من النجاح في القطاع المصرفي، وقد انضم إلى بنك مصر في عام ٢٠٢٢. حيث يشغل حاليًا منصب رئيس قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

يمتلك المهندس/ الأسيوطي سجلًا قويًا من النجاح في قيادة وإدارة فرق تكنولوجيا المعلومات عالية الأداء، وتنفيذ المبادرات الاستراتيجية، وتقديم نتائج استثنائية.

كما يتميز بمهارات مهنية في مجال الإعلام والاتصال، مما يوضح قدرته على توصيل المفاهيم الفنية بفعالية إلى جمهور متنوع.

شغل المهندس/ وليد مناصب متعددة في عدة قطاعات، بما في ذلك التعليم، والبتترول، والغاز، والتكنولوجيا، والقطاع المصرفي، حيث تقدم تدريجيًا في المناصب، وتولى عدة مسؤوليات متزايدة.

وقد لعب دورًا محوريًا في تحويل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بنك مصر إلى نموذج ناجح يحتذى به، وهو ما أكسبه ثقة وتقدير إدارة البنك. كما ساهمت خبرته القيادية والفنية في تحقيق إنجازات مهمة داخل البنك.

وقد حصل المهندس/ الأسيوطي على درجة البكالوريوس في هندسة الكمبيوتر، وتمتد مساهماته إلى ما وراء خبرته التقنية. حيث يشارك بشكل فعال في الفعاليات والمنتديات المتخصصة، وينقل معرفته وخبراته إلى مجتمع تكنولوجيا المعلومات الأوسع. ويُعد شغفه بالتقنية وحرصه على التطوير المهني من أهم مقومات تميّزه في المجال.وقد حصل أيضًا على لقب أفضل رئيس تنفيذي لتكنولوجيا المعلومات لهذا العام.

علاوة على ذلك، حصل المهندس/ الأسيوطي على جوائز متعددة من منظمات مختلفة نظرًا لمساهماته في قطاع التكنولوجيا، ورحلة التحول الرقمي في القطاع المصرفي.

اللجان

(لجنة إدارة الأصول والخصوم، اللجنة التنفيذية، اللجنة المعلوماتية وأمن المعلومات، لجنة الشؤون الإدارية، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ، لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال)

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث

الأستاذ/ وليد البرعي

رئيس قطاع معالجة الديون

الأستاذ/ وليد البرعي يشغل حاليًا منصب رئيس قطاع معالجة الديون في بنك مصر. ويتمتع بخبرة واسعة تمتد لما يقرب من ٣٠ عامًا في القطاع المصرفي.

قبل انضمامه إلى بنك مصر، عمل الأستاذ/ البرعي كرئيس مجموعة إعادة الهيكلة للديون المتعثرة في البنك التجاري الدولي (CIB). حيث أشرف على العديد من عمليات إعادة هيكلة الديون الهامة داخل مصر، ومنطقة الخليج، وأوروبا.

ركز على بناء استراتيجيات قوية لإعادة هيكلة محافظ الديون المتعثرة وتلك التي تحت المراقبة، مما أسهم في تعزيز أداء البنك. كما شملت مسؤولياته الإشراف داخل مجموعة المخاطر المتعلقة بمحفظة الائتمان المؤسسي للبنك، والتي غطت مختلف الصناعات والقطاعات بما في ذلك ائتمان الشركات، والشركات المالية غير المصرفية، والمؤسسات المالية، وبعض محافظ الاستثمار.

وقد حصل الأستاذ/ البرعي على درجة البكالوريوس في التجارة، قسم المحاسبة، من جامعة القاهرة ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) بتخصص مزدوج في الأعمال الدولية والتسويق الدولي من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

الأستاذ/ وليد البرعي أيضًا، مسؤول ائتمان معتمد من البنك التجاري الدولي CIB، وحاصل على شهادة المصرفي التجاري للمقرضين (C.L.B.B.) من رابطة المصرفيين الأمريكيين، كما يحمل شهادة قادة المستقبل من المعهد المصرفي المصري (تحت إشراف البنك المركزي المصري). ومؤخرًا، عُين خبيرًا معتمدًا في إعادة الهيكلة من قبل المحكمة الاقتصادية بالقاهرة.

طوال مسيرته المهنية، شغل الأستاذ/ البرعي مناصب عضو مجلس إدارة في عدة شركات مختلفة، مثل: جيرونيل، مجموعة مكارم (كاريت سيتي)، مجموعة الإسكندرية للملابس (شريف للملابس)، الشركة المصرية الحديثة للنقل (METCO)، والشركة الوطنية للشحن والتفريغ.

كما شغل منصب عضو مجلس إدارة ورئيس لجنة المراجعة في مجموعة فالكون. بالإضافة إلى ذلك، شغل مسبقًا منصب عضو بغرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة وقد عمل سابقًا محاضرًا لاتحاد البنوك الليبية في طرابلس.

اللجان

(اللجنة التنفيذية، لجنة التسويات)

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث

متحف الأقصر
الأقصر - مصر
تأسس عام ١٩٧٥



الأستاذ/ ياسر خاطر

رئيس قطاع الأمن

الأستاذ/ ياسر خاطر انضم إلى بنك مصر في عام ٢٠١٩ كرئيس لقطاع الأمن. يمتلك سيادته خبرة واسعة تمتد لأكثر من ٣٠ عامًا في مجال الأمن.

قبل انضمامه إلى بنك مصر، كان الأستاذ/ خاطر رئيس قطاع الأمن وإدارة الأزمات واستمرارية الأعمال في بنك الإسكندرية لأكثر من ٨ سنوات. وقبل انضمامه إلى بنك الإسكندرية، شغل منصب مدير عام للأمن في شركة دي آتش ال اكسبريس.

بدأ الأستاذ/ خاطر أول ١٥ عامًا من مسيرته المهنية في العمل بوزارة الداخلية، حيث شغل عدة مناصب وشارك في بعثات قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في عدد من الدول.

حصل الأستاذ/ خاطر على درجة البكالوريوس في القانون وعلوم الشرطة من أكاديمية الشرطة في مايو ١٩٩١.

كما حصل على دبلوم في الموارد البشرية في ديسمبر ٢٠٠٧، ودبلوم في الإدارة المتقدمة عام ٢٠١٩، وكلاهما من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

بالإضافة إلى ذلك، طور خبراته المهنية من خلال عدة برامج تدريبية في إنجلترا، والولايات المتحدة، وكذلك مع الأمم المتحدة.

اللجان

(لجنة الشؤون الإدارية، لجنة إدارة الأزمات والطوارئ)

لمزيد من التفاصيل بخصوص اللجان، يرجى الرجوع إلى أقسام لجان مجلس الإدارة واللجان التنفيذية في الفصل الثالث

إدارة الجودة الشاملة (TQM)

يلتزم فريق إدارة الجودة الشاملة (TQM) في بنك مصر بالتحسين المستمر لجودة المنتجات والخدمات والعمليات، سعياً لتلبية توقعات العملاء وتجاوزها. يتمتع كل عضو في فريق البنك، من القيادة التنفيذية إلى موظفي الخطوط الأمامية، بالتمكين والمسؤولية عن تقديم معايير متفوقة باستمرار. ومن خلال هذا الالتزام، يقدم بنك مصر تجربة عملاء استثنائية، ويعزز علاقات متينة قائمة على الثقة والرضا والولاء.

يوفر فريق إدارة الجودة الشاملة الأطر المنضبطة اللازمة لتحويل البيانات التشغيلية إلى معلومات استراتيجية عملية. ويلزم هذا الفريق موظفينا بتحمل مسؤولية أدوارهم بكل دقة، وهو شرط أساسي لبناء ثقافة مؤسسية متماسكة قائمة على الجودة. وهذا بدوره يجعل نماذج الحوكمة لدينا أكثر فعالية ومرونة.

وتُعزى قيادة بنك مصر المستدامة بشكل مباشر إلى التزام موظفيه الراسخ بتطبيق المبادئ الصارمة لإدارة الجودة الشاملة في جميع مستويات المؤسسة. ويتجلى هذا الالتزام من خلال آليات تواصل دقيقة، وتعاون منظم، واستجابة سريعة لأي مشكلة تؤثر على تجربة العميل بكفاءة عالية.

ويتمثل الهدف الرئيسي لإطار عمل إدارة الجودة الشاملة في تقديم منتجات وخدمات عالية الجودة تضمن أقصى درجات رضا العملاء، وتُحفّز التحسين التشغيلي المستمر، وتُعزز نمو الأعمال المستدام.

ويلتزم موظفونا في بنك مصر، بأعلى معايير الجودة في كل تعامل مهني. وبذلك، يصبحون صناع التغيير الأساسية لبناء نموذج أعمال أكثر استدامة. وتعكس هذه الديناميكية الداخلية مرونة المؤسسة، وتعزز الضرورة الاستراتيجية للعمل بكفاءة والقدرة على التكيف في بيئة تشهد تغيرات داخلية وخارجية مستمرة. مما ينتج عن ذلك أعلى مستويات الجودة والأداء.

وللحفاظ على حوار مستمر مع عملائنا، تعتمد منهجية إدارة الجودة الشاملة في بنك مصر على مجموعة متنوعة من أساليب التواصل. تشمل هذه الأساليب الاستبيانات المنظمة، والاستشارات التنفيذية المباشرة، والاستخدام الاستراتيجي للقنوات الرقمية، مثل شاشات اللمس داخل الفروع لجمع معلومات العملاء بشكل منهجي.

وتخضع هذه الرؤى لتحليلات دقيقة ومنظمة، مما يتيح التطوير المستمر لأدوات إدارة الجودة الشاملة. ويسهم هذا النهج في تعزيز التركيز على العملاء، وتطبيق ممارسات حوكمة عالمية المستوى في مختلف عمليات البنك.

يقوم فريق إدارة الجودة الشاملة بتقييم دقيق لقنوات الاتصال والبنية التحتية الداعمة متعددة القنوات. ويمتد نطاق اختصاصهم ليشمل تقييم رحلة العميل عبر جميع نقاط الاتصال، من الفروع، ومراكز الاتصال، وأجهزة الصراف الآلي، والتطبيقات الرقمية، ووسائل التواصل الاجتماعي، والموقع الإلكتروني للبنك، بهدف واضح يتمثل في التحسين المستمر لتجربة العميل الشاملة.

ولتحديد فجوات الخدمة أو الكشف عن احتياجات العملاء الكامنة وغير المعلنة، يُجري فريق إدارة الجودة الشاملة تحليلات متعمقة للبيانات المُجمعة من مجموعة واسعة من نقاط القياس. تقود هذه الرؤى سلسلة متواصلة ومتكررة من التحسين. حيث يدعم هذا النهج المُنضبط مسار النمو المُستدام لبنك مصر، ويُعزز مكانته الريادية في السوق.

تُعد قدرتنا على العمل بديناميكية وكفاءة، مع التكيف بسلاسة مع التغيرات الداخلية والخارجية، دليل على التزام البنك الراسخ بالجودة والأداء.

تُطبّق إدارة الجودة الشاملة في بنك مصر من خلال المبادئ الأساسية التالية:

- محورية العميل
- مشاركة الموظفين
- مرونة العمليات
- اتخاذ القرارات بناءً على الحقائق
- التحسين المستمر
- السلاسة والكفاءة
- التواصل الواضح

تُنفَّذ مسؤوليات إدارة الجودة الشاملة من خلال ست ركائز أساسية:

- العمليات
- العميل
- الموظف
- اتفاقيات مستوى الخدمة (SLAs)
- معايير وجودة الفروع
- معايير الجودة المؤسسية

تشمل جودة العمليات مجموعة من الوظائف، بما في ذلك، تقارير الأداء، ولوحات معلومات التشغيل الآلية، وتحليل الأسباب الجذرية للعيوب والانحرافات، وتحسين العمليات، وتحليلات البيانات المتقدمة. يُمكن تكامل هذه الأنشطة من خلال اتخاذ قرارات في الوقت المناسب تستند إلى البيانات، لتحقيق التميز التشغيلي.

ويتضمن السعي وراء التحقق من رضا العميل، الرصد والتحليل المنهجي لتعليقات العملاء وآرائهم (CSAT/NPS) المتعلقة بكل منتج وخدمة عبر منظومة البنك المتكاملة من المنتجات والخدمات ونقاط التواصل والقنوات.

يقوم فريق الإدارة بعمل تقييمات متعمقة لهذه الآراء لبناء فهم دقيق لآراء العملاء واحتياجاتهم المستقبلية. ويُركّز بدقة على جودة الخدمة، ويتم التحقق منها من خلال برنامج زيارات دورية للفروع.

ميثاق السلوك المهني وأخلاقيات العمل

يلتزم بنك مصر التزامًا راسخًا بالاستدامة المهنية، ويرتكز على ميثاق سلوك شامل. لا يُعد هذا الميثاق مجرد وثيقة، بل هو حجر الأساس لنزاهتنا، وقد صُمم بدقة متناهية ليتوافق مع أعلى معايير الالتزام العالمية.

الفلسفة الحاكمة

ترتكز ريادة بنك مصر في السوق وسمعته كجهة توظيف رائدة على بوصلة أخلاقية موحدة وثابتة، توجه كافة القرارات والسلوكيات داخل البنك. وتُشكل المبادئ الأخلاقية التالية الأساس الراسخ لعملياتنا اليومية:

- صُمم بنك مصر ليكون بيئة عمل ديناميكية وشاملة. وهذا التزام استراتيجي بالتنوع، ورفاهية الموظفين، ولا يتم التسامح مع أي ممارسات تمييزية.
- يُعد الالتزام التام بجميع اللوائح والقوانين والسياسات الداخلية وهياكل الرقابة المعمول بها شرطًا أساسيًا لضمان الجودة. لا يضمن هذا الانضباط الالتزام القانوني والتنظيمي فحسب، بل يُمثل أيضًا دافعًا رئيسيًا لنمو البنك الفعال والمستدام.
- يوفر البنك إطار عمل آمن وسري يُمكن جميع الموظفين من الإبلاغ عن أي ممارسات غير قانونية أو سلوكية أو شكاوى خطيرة دون تردد. ويهدف هذا النظام إلى ضمان الحماية من أي شكل من أشكال الانتقام، وبالتالي ترسيخ بيئة من الشفافية والمساءلة.

خلال عمليات التدقيق، تقوم الإدارة بمراجعة شاملة لبيئة الفرع المادية، بما في ذلك تصميمها وتجهيزاتها وجمالياتها العامة، بالإضافة إلى تقييم الكفاءات الأساسية ومظهر وسلوك فرق الصرافة وخدمة العملاء. وتتمثل مهمتنا في ضمان استمرار التزام الموظفين بالمهنية واللباقة والفعالية. وفي سعينا الدؤوب لتقديم خدمة استثنائية، لا نعتبر أي تفصيل ثانويًا.

يُعد الموظف ركيزة استراتيجية حيوية في بنك مصر. حيث نُقيّم باستمرار تجربة الموظف، ونستقصي جميع جوانب بيئة العمل، بدءًا من فعالية القيادة ووصولًا إلى جودة الأدوات وظروف العمل. ونُغدّي النتائج دورةً مُستمرةً من التحسين.

وتُلزم ركيزة جودة الفرع بإجراء تقييم دوري وغير مُعلن لفروعنا وأجهزة الصراف الآلي لدينا لمراجعة جودة تقديم الخدمة. وتغطي هذه التقييمات المظهر الخارجي للفرع/أجهزة الصراف الآلي، والوظائف التشغيلية، وخبرة فرق الصراف وخدمة العملاء ومظهرها وسلوكها المهني.

يُشكل تصميم وتطبيق اتفاقيات مستوى الخدمة (SLA) بين أصحاب المصلحة الداخليين عنصرًا أساسيًا في إطار عملنا التشغيلي. وتضمن هذه الاتفاقيات التنفيذ السلس للمعاملات ضمن أطر زمنية محددة، مما يؤثر بشكل مباشر على رضا العملاء ويعزز ولائهم.

- تُعد مصالح عملائنا هي محور جميع أعمالنا وغايتها. وتستند ثقافة العمل لدينا إلى الاحترام المتبادل والاحترافية. نلتزم بقواعد السلوك المهني، ونضع احتياجات عملائنا على رأس أولوياتنا، مع الحفاظ على مبادئ العدالة والنزاهة، وضمان بيئة عمل خالية من التمييز أو المضايقة أو الترهيب.
- نؤمن بثقافة راسخة للمساءلة. حيث يتحمل كل موظف، ضمن هذه الثقافة بغض النظر عن منصبه، المسؤولية الكاملة عن أفعاله وفقًا لقواعد السلوك المهني للبنك، ويتلقى خدماته عبر قنوات شفافة وفعالة للإبلاغ عن أي سوء سلوك.
- نطالب موظفينا بالتحلي بالنزاهة والسلوك الأخلاقي. وقد تم تنظيم البنك ليكون بيئة عمل منفتحة تسودها الثقة، حيث يشعر الموظفون بالأمان عند تصعيد أي شكوى. ونؤكد أن مساهمات كل موظف تحظى بالتقدير، وأن ملاحظاته تمثل عنصرًا أساسيًا في الحفاظ على بيئة عمل آمنة وأخلاقية.
- حرصًا على العدالة والمساءلة، تخضع جميع مخالفات القواعد أو حالات سوء السلوك لتحقيقات دقيقة. ويتم تطبيق هذا المعيار باستمرار دون تمييز، بغض النظر عن المنصب أو الأقدمية. وعند الضرورة، تُتخذ إجراءات تأديبية ونُنفَّذ الإجراءات التصحيحية المناسبة. بمعالجة سوء السلوك ونُنفَّذ التدابير التصحيحية الملائمة. ومن خلال التعامل مع المخالفات بحزم وشفافية، نعزز بيئة بناءة تتيح استخلاص الدروس من الأخطاء.

إطار عمل مكافحة الرشوة والفساد (ABC)

يلتزم بنك مصر بسياسة عدم التسامح مطلقًا مع السلوكيات غير الأخلاقية من خلال تبني برنامج صارم لمكافحة الرشوة والفساد (ABC). صُمم هذا البرنامج لمنع الجرائم المالية ويكون حصنًا منيعًا لحماية النظام المصرفي. ومن خلال تطبيقه برنامجًا قويًا لمكافحة الرشوة والفساد، يُرسل بنك مصر رسالة واضحة لعملائه وأصحاب المصلحة تؤكد التزامه بأعلى المعايير الأخلاقية، ودوره المحوري في تعزيز الثقة في القطاع المصرفي. ومن خلال حربه الشرسة على الاحتيال المالي، يضع بنك مصر معيارًا واضحًا وقويًا للمؤسسات المالية الأخرى.

يتحمل البنك هذه المسؤولية بكل جدية، وهو على أهبة الاستعداد لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة فور اكتشاف أي حالة فساد. وتعزيزًا لهذا النهج، وقّع بنك مصر على وثيقة مبادئ العمل المصرفي المسؤول، مما يعكس التزامه بالممارسات المالية المستدامة والمسؤولة.

كما يعمل البنك وفقًا لإرشادات الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC)، مؤكّدًا التزامه بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. ولتعزيز نزاهته المؤسسية، وضع البنك إجراءات التزام تنظيمية صارمة، وسياسات حوكمة، ومبادرات لمكافحة الجرائم المالية، تهدف جميعها إلى حماية عملياته من أي ممارسات غير أخلاقية.

وعلاوة على ذلك، طّبّق البنك سياسة فعّالة لمكافحة الرشوة، تتوافق تمامًا مع جميع القوانين واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك تلك المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CTF) الصادرة عن البنك المركزي المصري.

ويعمل البنك أيضًا وفق اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال الصادر بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥١ لسنة ٢٠٠٣، وقانون مكافحة غسل الأموال رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠.

اعتمد البنك استراتيجيةً متعددة الجوانب للالتزام بمكافحة الفساد. تدمج هذه الاستراتيجية تقييمات المخاطر، وهيكل السياسات، وآليات الرقابة، وبرامج التدريب المكثفة، وعمليات التدقيق الدورية لضمان مرونة ممارسات الالتزام بالبنك.

ويتمثل الإجراء الأساسي للبنك في إنشاء إطار عمل صارم مُصمم لتحديد الرشوة والفساد. وقد صُمم هذا الإطار لتخفيف المخاطر بشكل منهجي. حيث يُصدر بنك مصر إرشادات واضحة حول جميع اللوائح والسياسات الداخلية ذات الصلة، مع الحفاظ على تركيز استراتيجي على التحديد الاستباقي للمخاطر ونقاط الضعف المحتملة والحد منها.

يُعد بنك مصر عضوًا نشطًا في مجموعة الالتزام لمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA FCCG)، وهي منظمة تُعنى بتطبيق أعلى المعايير صرامةً في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تعزز هذه الشراكة التزام البنك بسياسة مكافحة الرشوة والفساد (ABC) الخاصة به، وتسهم في ثقافة الحوكمة النزيفة التي لا تشوبها شائبة.

يتمثل التوجيه الأساسي للبنك في هذا المجال في الحظر القاطع لجميع أشكال الفساد، بما في ذلك الرشوة، مع ضمان اتخاذ إجراءات تصحيحية سريعة وحاسمة في حال حدوث أي مخالفة. تشمل هذه السياسة حظرًا صارمًا ومطلقًا على دفع أو تقديم أو تلقي أو طلب الرشوة بأي شكل من الأشكال.

يُطلب من كل موظف في بنك مصر التحلي بأعلى مستويات النزاهة والحيادية في جميع سلوكياته المهنية. ويشمل ذلك الالتزام الصارم بسياسات البنك المتعلقة بتضارب المصالح، والتي تُحدد بوضوح آليات الإفصاح والموافقة. ويتحمل كل موظف مسؤولية شخصية عن الإبلاغ الكامل والدقيق وفي الوقت المناسب عن أي تضارب من هذا النوع، مع عدم التسامح مطلقًا مع أي استثناءات.

يُواجه أي موظف يتولى منصبًا إداريًا ويثبت تعمدته مخالفة ميثاق السلوك المهني لإجراءات تأديبية. ويُطبق هذا المبدأ دون استثناء، بغض النظر عن منصبه أو درجته الوظيفية.

إن أعلى معايير حوكمة الشركات ليست طموحات، بل هي متطلب أساسي. وبالتوازي مع ذلك، تلتزم الإدارة العليا في بنك مصر بأن تكون قدوة حسنة، وأن تضع معيارًا أخلاقيًا راسدًا لا لبس فيه يسري على جميع مستويات البنك.

يتحمل الموظفون في المناصب العليا مسؤولية واضحة تتمثل في دعم السلوك الأخلاقي. وتشمل هذه المسؤولية تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية الصارمة، وتشجيع الممارسات المستدامة، واتخاذ قرارات سليمة وفعالة باستمرار.

تُصان سرية البيانات بصرامة لا هوادة فيها. وتجعل مدونة قواعد السلوك سرية العميل ركيزة لا يُمكن المساس بها في جميع العمليات المصرفية. ويُشكل الكشف غير القانوني عن البيانات تهديدًا يجب القضاء عليه بشكل منهجي.

يُرسخ بنك مصر النزاهة من خلال القضاء مسبقًا على تضارب المصالح، وإلزام الموظفين بالإفصاح الاستباقي عن أي مخاوف فعلية أو محتملة للجهات المختصة داخل البنك. ويعزز هذا الأساس الأخلاقي دعم البنك الكامل والثابت.

يضع بنك مصر السلوكيات التجارية الأخلاقية على رأس أولوياته الاستراتيجية، مع التزام راسخ بتدابير مكافحة الفساد. ولضمان الالتزام بجميع القوانين واللوائح ذات الصلة، طبّقت جميع البنوك المراسلة وفروع البنك العالمية سياسات شاملة لمكافحة الفساد. تخضع هذه السياسات لتقييمات منتظمة، وتُحدّث باستمرار لتعكس التطورات في البيئة التنظيمية.

أثبتت مقرات التطورات في البيئة التنظيمية لبنك مصر في مصر والإمارات العربية المتحدة وفرنسا التزامها بالشفافية والمساءلة من خلال الالتزام الكامل لقانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA).

كما يلتزم بنك مصر- أوروبا في فرانكفورت بأعلى معايير الالتزام في لوائح مكافحة غسل الأموال (AML) ومكافحة الجرائم المالية (AFC). ويشمل ذلك مكافحة الرشوة والفساد (ABC)، ومكافحة تمويل الإرهاب (CTF)، ومكافحة الاحتيال. وتضمن هذه المنظومة المتينة للالتزام التزام البنك التام بمنع أي أنشطة غير مشروعة ومكافحتها بفعالية ضمن نطاق عملياتنا.

يولي بنك مصر ثقةً كبيرةً في موظفيه باعتبارهم خط الدفاع الأول لمعاييرہ التنظيمية وقيمه المؤسسية وتميزه التشغيلي في جميع وظائفهم.

علاوةً على ذلك، يلتزم الموظفون بسياسة صارمة لا تتسامح مطلقًا مع أي شكل من أشكال الفساد داخل المؤسسة. إذ يدرك بنك مصر الدور المحوري الذي يلعبه الموظفون في الدفاع عن سمعة البنك؛ ولذلك، يجب أن تكون أفعالهم وقراراتهم انعكاسًا دائمًا لقيم البنك ومعاييرہ الأخلاقية الراسخة.

يتلقى الموظفون برامج تدريبية متقدمة في الالتزام ومكافحة غسل الأموال، تشمل دورات تومسون رويترز للالتزام. كما يعزز بنك مصر مبادئ المواطنة المؤسسية من خلال تشجيع مشاركة الموظفين في المبادرات التي تعزز السلوك التجاري الأخلاقي في بيئة العمل. ويتوقع من جميع الموظفين العمل

بنزاهة وشفافية، والقيام بدور استباقي في منع الجرائم المالية.

وبناءً على ذلك، يتحمل كل موظف مسؤولية الالتزام الكامل لجميع سياسات وإجراءات مكافحة الفساد وتضارب المصالح. كما تدعم سياسة الإبلاغ عن المخالفات الخاصة بالبنك، ويضمن هذا الإطار توفير قناة سرية للإبلاغ عن أي سلوك مشتبہ به غير مشروع أو غير أخلاقي في الوقت المناسب وبطريقة مسؤولة.

استراتيجية الالتزام

الالتزام ليس إدارةً مستقلة في بنك مصر، بل هو ركنٌ أساسيٌّ من أركان الحوكمة المؤسسية في البنك. حيث يقوم البنك على قناعة راسخة بأن السلوك الأخلاقي هو الشرط الأساسي لنجاح الأعمال. ولتحقيق هذه الغاية، وضع بنك مصر إطارًا قويًا من السياسات والإجراءات والضوابط لضمان الالتزام التام بجميع المتطلبات القانونية والتنظيمية ذات الصلة.

وقد طبّق البنك إطارًا شاملًا للالتزام يهدف إلى ترسيخ ثقافة راسخة من النزاهة والالتزام التنظيمي في جميع أنحاء المؤسسة. يتولى رئيس قطاع الالتزام (CCO) المسؤولية الكاملة عن برنامج الالتزام في البنك، ويضمن توافقه مع المتطلبات التنظيمية المتطورة وأفضل الممارسات العالمية.

يدعم رئيس قطاع الالتزام فريقٌ متخصصٌ من الخبراء عبر جميع وحدات الأعمال. ويضمن هذا الهيكل توجيهًا متخصصًا في التعامل مع متطلبات الالتزام المعقدة، ويعزز السلوك الأخلاقي، ويرسّخ المساءلة على جميع مستويات العمليات.

كما يتفاعل البنك بشكل استباقي مع المخاوف الإشرافية ويقوم بحلها، ويعمل باستمرار على تحسين ممارساته المصرفية لضمان توافقها مع المعايير الدولية والمحلية. ويتجلى هذا الالتزام بالتحسين المستمر في سجل البنك المتميز في الالتزام لسياسات إدارة المخاطر المعمول بها.

وينفذ بنك مصر جميع مهام الالتزام بدقة وفقًا لسياسات إدارة المخاطر والإطار التنظيمي المحلي والدولي بكامل نطاقه.

يترجم البنك التزامه بالممارسات المصرفية السليمة إلى إجراءات حاسمة، وذلك من خلال التطبيق الدقيق لإطار إدارة المخاطر الخاص به والحفاظ على الالتزام المنضبط بجميع المعايير القانونية والتنظيمية ذات الصلة.

وتُعهد مسؤولية الإشراف على هيكل الالتزام في البنك بشكل مشترك إلى قطاع الالتزام ولجنة التدقيق ولجنة الحوكمة المؤسسية. ويتحملون جميعًا مسؤولية تحديد المخاطر والتخفيف منها بشكل استباقي لضمان الالتزام الكامل للوائح الاحترازية.

بالإضافة إلى ذلك قام قطاع الالتزام في بنك مصر بدمج مبادرات مكافحة الفساد ضمن أجندة البنك الاستراتيجية بشكل أوسع. حيث قدم القطاع برامج تدريبية شاملة في مجال الالتزام ومكافحة الفساد، تتضمن وحدات تدريبية مصممة خصيصًا للمستويات العليا، بإشراف خبراء مرموقين.

وبفضل تفاني كبار المسؤولين التنفيذيين، أكمل آلاف الموظفين في شبكة بنك مصر العالمية برامج تدريبية متخصصة، مما عزز كفاءتهم بشكل كبير في مجالي مكافحة غسل الأموال والالتزام.

كما يتولى رئيس مجموعة مكافحة غسل الأموال في البنك مسؤوليات جوهرية، تشمل الإشراف على التطبيق الفعال لبرنامج مكافحة غسل الأموال وضمان التزام البنك التام بجميع المتطلبات التنظيمية ذات الصلة. ويضمن رئيس مجموعة مكافحة غسل الأموال التزام جميع الموظفين الصارم بالإجراءات العتمدة، مما يضمن الكشف الفعال عن أي معاملات مشتبہ بها والإبلاغ عنها.

كما يتحمل رئيس مجموعة مكافحة غسل الأموال أيضًا مسؤولية الإبلاغ الفوري عن أي حالات قد تنطوي على أنشطة غسل أموال أو تمويل إرهاب، بالإضافة إلى تقديم تقرير شامل عن أي إجراءات تصحيحية متخذة. ويضمن رئيس مجموعة مكافحة غسل الأموال التزام موظفي البنك بجميع الإجراءات اللازمة للإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة، وأن تكون أنظمة البنك مصممة على النحو الأمثل للكشف عن المعاملات المشبوهة ومنعها.

ويقوم رئيس مجموعة مكافحة غسل الأموال بإجراء فحصًا شاملًا ومستمرًا لعمليات البنك لضمان الالتزام الكامل للسياسات والمبادئ التوجيهية واللوائح الصادرة عن البنك المركزي المصري ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية.

ويشمل هذا التدقيق جميع جوانب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفقًا لأفضل الممارسات العالمية، لضمان التزام البنك بجميع الالتزامات التنظيمية بدقة.

ويمثل رئيس مجموعة مكافحة غسل الأموال ركيزة أساسية لنزاهة البنك وكفاءته التشغيلية. وتشمل مسؤولياته الرقابة الشاملة لمخاطر مكافحة غسل الأموال، وضمان الإبلاغ عن أي حوادث محتملة بسرعة ودقة.

كما يتولى رئيس مجموعة مكافحة غسل الأموال مهمة إجراء مراجعات شاملة ومنتظمة لضمان التزام البنك بجميع المعايير التنظيمية ذات الصلة، وبالتالي الحفاظ على سلامة إطار الالتزام لدى البنك.

نهج الإبلاغ عن المخالفات

يُعد الإبلاغ عن المخالفات في بنك مصر أداة إدارية متطورة للكشف الاستباقي عن أي أنشطة غير أخلاقية ومنعها. ويعمل هذا النظام كآلية ذات مصداقية للإبلاغ عن أي تصرفات غير أخلاقية أو غير مشروعة، تصدر عن الموظفين، بما يضمن الشفافية ويحافظ على نزاهة العمليات المصرفية.

ويحمل جميع الموظفين مسؤولية الإبلاغ عن أي حالات يُشتبه فيها تتعلق بالفساد، أو الاحتيال، أو المخالفات، أو الإكراه، أو التمويل غير المشروع، أو غسل الأموال، أو أي ممارسات غير أخلاقية. وقد يُشكل عدم الإبلاغ عن هذه المخالفات سببًا لاتخاذ إجراءات تأديبية مناسبة.

وقد اعتمد بنك مصر سياسة شاملة للإبلاغ عن المخالفات، تُوفر قنوات متعددة وسرية للإبلاغ عن المخاوف المتعلقة بالأنشطة المشبوهة أو الاحتيالية. بما يضمن التوافق التام مع المعايير الأخلاقية والتزامات التنظيمية للبنك.

ويلتزم بنك مصر التزامًا تامًا بحماية أي شخص يقوم، بحسن نية، بالإبلاغ عن أي مخالفات تتعلق بسوء سلوك مُحتمل. كما يطبق البنك سياسة صارمة تمنع أي شكل من أشكال الانتقام ضد المبلغين عن المخالفات، وتهدف هذه السياسة إلى تعزيز بيئة عمل شفافة وخاضعة للمساءلة، حيث يشعر جميع الموظفين بالقدرة على الإبلاغ عن السلوك غير الأخلاقي دون أي خوف من الانتقام.

كما يضمن البنك أعلى درجات السرية لجميع المبلغين عن المخالفات، سواء كانوا من داخل المؤسسة أو خارجها، وتخضع جميع البلاغات لتحقيق داخلي شامل، مع اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة. ويؤكد البنك أن أي موظف يثبت تقديمه لدعاءات كاذبة عن علم سيخضع للإجراءات التأديبية الملائمة.

يعي بنك مصر الأهمية الاستراتيجية لسمعته المؤسسية داخل القطاع المصرفي. ويضع البنك أولوية قصوى للحفاظ على مكانته المؤسسية على المدى الطويل، ويدرك أن هذه المكانة جزء لا يتجزأ من قدرته على حماية سمعته من أي تهديدات.

ولتحقيق هذا الغرض، وضع البنك إطارًا متينًا للالتزام بالحوكمة، يتم تقييمه ومراجعته وتطبيقه بدقة. بما يضمن عمل البنك على أسس أخلاقية سليمة، مع الالتزام التام بجميع اللوائح والقوانين المعمول بها.

ينتهج البنك سياسة عدم التسامح مطلقًا مع أي انتهاك يتم إثباته، ويتخذ إجراءات حاسمة واستباقية لتجنب مثل هذه المخالفات. كما يعكس البنك التزامه بتطبيق ثقافة المساءلة والشفافية والمسؤولية التي يتبناها. من خلال تدريب جميع موظفيه على التعرف على أي خرق محتمل للسياسة أو اللوائح أو القانون أو المعايير الأخلاقية والإبلاغ عنه. ويضمن البنك الحفاظ على سمعته في الثقة والمصداقية من خلال إطار مؤسسي قوي يعزز النزاهة. ويطبق البنك سياسة صارمة بعدم التسامح مطلقًا مع أي شكل من أشكال السلوك غير الأخلاقي، ويغرس ثقافة راسخة للمساءلة، لضمان تنفيذ جميع عملياته وفقًا لأعلى معايير السلوك، وبما يخدم مصالح العملاء في كل قرار.

يلتزم بنك مصر بأعلى المعايير الأخلاقية، ويتعين على جميع موظفيه التحلي بأقصى درجات الشفافية، والاحترافية، والالتزام الصارم بجميع اللوائح المعمول بها. كما يتبنى البنك سياسة عدم التسامح مطلقًا مع أي شكل من أشكال السلوك غير الأخلاقي.

اعرف عميلك (KYC)

يتميز بنك مصر باتباع أعلى معايير العناية الواجبة بالعملاء، بما يضمن التزامه الصارم بتطبيق أفضل الممارسات العالمية داخل القطاع المصرفي.

ويعتبر بنك مصر السرية المطلقة لبيانات العملاء التزامًا تشغيليًا أساسيًا، ويدعم ذلك المراقبة المستمرة والتحديثات الديناميكية التي تُطبّق لحماية معلوماتهم. ويسعى البنك من خلال هذا النهج إلى تقديم تجربة مصرفية موثوقة تمامًا وآمنة تمامًا.

ويستمر بنك مصر في تعاونه الفعال مع جهات إنفاذ القانون لضمان الالتزام الكامل لجميع اللوائح التي تفرضها الحكومة المصرية. كما يلتزم البنك التزامًا راسدًا بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع تعزيز بيئة مصرفية آمنة وموثوقة.

وبناءً على ذلك، يُطلب من جميع العملاء استيفاء مجموعة شاملة من متطلبات العناية الواجبة الصارمة.

تتضمن هذه العملية التحقق الشامل من هوية العملاء، وإجراء تقييم متعدد الأبعاد للمخاطر المرتبطة بهم وملفاتهم المالية، ويتم تنفيذ كل ذلك من خلال إجراء نموذج «اعرف عميلك» (KYC) المتبع لدى البنك.

يضمن هذا الإجراء لبنك مصر الحصول على فهم شامل ودقيق للوضع المالي لكل عميل وملف المخاطر الخاص به. وهو ما يُعدّ شرطاً أساسيًا للحفاظ على بيئة مصرفية آمنة وموثوقة.

بالإضافة إلى ذلك، يُطلب من كل عميل لدى بنك مصر إكمال استبيان وولفسبيرج للعناية الواجبة بالمراسلين المصرفيين، والمتعلق بعلاقاته مع المؤسسات المالية الأخرى. ويُستخدم هذا الاستبيان كأداة رئيسية لتقييم مستوى المخاطر المرتبطة بالعلاقات المصرفية المراسلة.

ممارسات الشفافية في دفع الضرائب

يلتزم بنك مصر بالشفافية التامة في ممارساته المتعلقة بدفع الضرائب. بما يضمن إطلاع جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم العملاء والمستثمرون والهيئات التنظيمية، على المستجدات ومشاركتهم فيها باستمرار.

كما يعتمد البنك مبدأ أن الشفافية هي أساس الثقة والمساءلة في القطاع المالي. ولتحقيق هذا المبدأ، يعتمد آليات قوية لا تضمن التواصل الواضح فحسب، بل تُبرز أيضًا الالتزام بتطبيق أعلى معايير الممارسات الأخلاقية.

وبالتوازي مع التزامه بالشفافية، يُولي بنك مصر أهمية استراتيجية قصوى لحماية سرية البيانات. ويُدرك البنك تمامًا الأهمية الحيوية لحماية المعلومات الحساسة، وهو مُصمم لحماية خصوصية عملائه بأقصى درجات الصرامة.

كما يلتزم بنك مصر بتطبيق بروتوكولات صارمة لحماية البيانات تتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، وهو التزام يُعزز مكانة البنك كمؤسسة مالية مسؤولة.

علاوةً على ذلك، يلتزم بنك مصر التزامًا راسدًا بقانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا) (FATCA)، وهو المعيار العالمي للإبلاغ عن الضرائب واستقطاعها من الحسابات المالية الأجنبية. ويلتزم البنك بدقة بجميع لوائح (فاتكا) في جميع الدرجات القضائية التي يعمل بها، مما يضمن استيفائه لجميع المتطلبات القانونية والوفاء بجميع التزاماته تجاه السلطات الضريبية المختصة.

كما يسعى بنك مصر من خلال الالتزام المستمر بهذه المبادئ التوجيهية الدقيقة، إلى التميز كمؤسسة مالية تتمتع بنزاهة وموثوقية استثنائية. ويعكس هذا الالتزام بشكل مباشر القيم الأساسية، ويؤكد البنك عزمه على حماية مصالح أصحاب المصلحة مع تعزيز الممارسات المصرفية المسؤولة.

إدارة المخاطر

شهدت إدارة المخاطر في بنك مصر، خلال السنوات الأخيرة، إعادة هيكلة استراتيجية. ويتمثل هدفها الأساسي الآن في تمكين البنك من تحقيق مهمته الشاملة: تعزيز اقتصاد مستدام وبناء مجتمع مزدهر. ولتحقيق هذه الغاية، تم تكليف إدارة المخاطر بأن تكون محفزًا للنمو وضمانًا لاستمرارية الأعمال. مما يجعل أهميتها الجوهرية واضحة، إذ إنها جزء لا يتجزأ من الإطار التشغيلي لبنك مصر.

يُجسّد تركيز بنك مصر المُكثّف على إدارة المخاطر التزامه المؤسسي العميق بتقديم خدمة مُتميّزة لعملائه وأصحاب المصلحة على حدٍ سواء. وتتولى إدارة المخاطر في البنك متابعة وتقييم ملف مخاطر البنك بشكل دؤوب ومستمر، لضمان توافقه المُستمر والدقيق مع الأهداف الاستراتيجية للبنك.

وتُعَدّ استراتيجية إدارة المخاطر ركيزةً أساسيةً في التخطيط الشامل للطوارئ واستمرارية الأعمال في بنك مصر. وقد وُضعت هذه الخطط لحماية الكفاءة التشغيلية للبنك، مع تعزيز قدرته في الوقت نفسه على تقديم خدمات عالية الجودة والحفاظ على نموذج أعمال مرّن. ومن خلال تحديد المخاطر المُحتملة بشكلٍ منهجي قبل ظهورها بوقتٍ كافٍ، تُمكّن الاستراتيجية البنك من التخفيف من حدة التهديدات بشكلٍ استباقي، وتنفيذ استجابات فعّالة واستباقية، تمنع أي تعطيل أو تحدٍ تشغيلي محتمل.

يُجسّد تركيز بنك مصر المُتجدّد على الإدارة الشاملة للمخاطر أوضح دليلٍ على التزامه المؤسسي بتقديم قيمة و خدمة استثنائيتين لعملائه وأصحاب المصلحة على حدٍ سواء. وتعمل إدارة المخاطر المتخصصة بالبنك بشكل مستمر على مراقبة وتقييم ملف المخاطر الخاص بالمؤسسة بشكل نشط، لضمان بقاءه متوافقًا مع الأهداف الاستراتيجية للبنك بشكل أوسع.

ويُمكن هذا النهج الاستباقي بنك مصر من التكيّف بفعالية مع تقلبات القطاع المالي المتغيرة باستمرار، مما يُمكنه من الحفاظ على مكانته المرموقة كمؤسسة مالية رائدة.

ويولي بنك مصر أهمية استراتيجية قصوى لبنية إدارة مخاطر متينة وشاملة، مع التركيز بشكل كبير على حماية البيانات الحساسة وتعزيز قنوات تقديم الخدمات الرقمية. كما تُعَدّ الإدارة الفعّالة للمخاطر بمثابة النظام الأساسي لبناء بيئة عمل مستدامة ومرنة.

من خلال تطبيق ضوابط داخلية فعّالة وأنظمة مراقبة متطورة، يضمن البنك الالتزام الصارم بقيمه المؤسسية الأساسية وكافة المتطلبات التنظيمية المعمول بها. ويتم توجيه هذا النهج الاستراتيجي بإطار عمل واضح المعالم لاستيعاب المخاطر، مما يُمكن البنك من العمل بأقصى قدر من النزاهة والمرونة التشغيلية مع التخفيف المحكم للمخاطر المحتملة.

منذ عام ٢٠١٩، يحرص بنك مصر على تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (IFRS ٩) بدقة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) المرتبطة بالأصول المالية. ويعتمد البنك منهجية شاملة ودقيقة، تأخذ بعين الاعتبار بدقة نموذج أعماله الفريد، وخصائص التدفقات النقدية المحددة الكامنة في أدواته المالية، ومجموعة واسعة من السيناريوهات الاقتصادية المستقبلية المحتملة.

ويعزز هذا الإطار الموحد بشكل كبير قدرة بنك مصر على اتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة فيما يتعلق بحفظه أصوله المالية، ويضمن الشفافية والدقة الكاملتين في تقاريره المالية.

ويتيح إطار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS ٩، لبنك مصر القدرة على تقييم الأثر المحتمل للتقلبات الاقتصادية والائتمانية على نماذج أعماله، ومحافظه الاستثمارية، وكفاية رأس ماله، ومستويات مخصصاته عبر مجموعة واسعة من السيناريوهات المحتملة. كما تمنح هذه الرؤية الثاقبة البنك ميزة التخفيف من المخاطر بشكل استباقي واستراتيجي، واتخاذ قرارات مدروسة عند مواجهة التحديات الاقتصادية المحتملة.

أكمل بنك مصر مؤخرًا تحديدًا تشغيليًا هامًا، تضمنت تطبيق نظام مصرفي أساسي متطور، بالتزامن مع إنشاء إطار عمل متطور لإدارة المخاطر، يُدار هذا الإطار الشامل من خلال هيكل متعدد المستويات، يضم كبار المديرين التنفيذيين ومجموعة من اللجان المتخصصة ضمن فريق الإدارة التنفيذية.

تشمل هذه اللجان لجنة الإدارة العليا، واللجنة التنفيذية، ولجنة الائتمان العليا، والتي تلعب دورًا محوريًا في الإشراف على المسائل المتعلقة بالمخاطر. كما تم تصميم مركز التعافي من الكوارث داخل البنك لضمان استجابة سريعة وفعالة لأي حادث طارئ، بما في ذلك الكوارث الطبيعية، أو الأعطال التكنولوجية غير المتوقعة. بالتوازي مع ذلك، تخفيف البنك بشكل استباقي من نقاط ضعف سلسلة التوريد من خلال عملية شراء شاملة قائمة على المخاطر.

تتطلب هذه العملية تقييمًا شاملاً ودقيقًا لجميع الموردين المحتملين، بما يتجاوز المقاييس التقليدية مثل الموقع الجغرافي والصناعة ليشمل عوامل حيوية مثل المخاطر السمعة والأهمية الاستراتيجية للمورد بالنسبة لعمليات البنك.

كما يتبع بنك مصر نهجًا منهجيًا ومنظمًا لإدارة المخاطر. يشمل هذا النهج التعرف المستمر على المخاطر وتقييمها وتخفيف آثارها وقياسها والوقاية منها ورصدها والاستعداد لها، بالإضافة إلى الاستجابة الطارئة والتعافي الفعال.

تُمكن هذه الاستراتيجية الشاملة البنك من إجراء فحوصات مستقلة وتنوع المخاطر، مما يؤدي إلى استراتيجيات فعالة ومرنة لتخفيف المخاطر لتخصيص الاستثمارات عبر محافظ البنك الاستثمارية المختلفة.

وقد صُمم نهج إدارة المخاطر في بنك مصر للحفاظ على مستويات الأداء العالية لبنك مصر، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وضمان تجربة عملاء متميزة. يُجري البنك تقييمات مستمرة للكشف عن المخاطر الرئيسية والناشئة، ويتخذ الإجراءات المناسبة للتخفيف من آثارها. يُحدد بنك مصر رسميًا ويدير خمس فئات رئيسية من المخاطر: مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، ومخاطر التركيز، ومخاطر السيولة.

كما يؤكد بنك مصر التزامه بمبادئ الصيرفة المسؤولة من خلال مشاركته الفاعلة في المبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP FI). وينصب تركيزه في هذه المبادرة على الحد من أي تأثيرات سلبية لعملياته على المناخ والبيئة والمجتمع. ويطبق البنك استراتيجيات شاملة لإدارة المخاطر لتعزيز استدامة أعماله في جميع مجالات أنشطته الاستثمارية.

يشرف مجلس الإدارة أيضًا بنشاط على المخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الحوكمة (ESG) الحالية والناشئة، ويُعَدّ تقارير عنها. ومن الجدير بالذكر، أن البنك يُطبّق حظرًا صارمًا ومطلقًا على أي مخاطر محتملة تتعلق بحقوق الإنسان ضمن ممارسات إدارة سلسلة التوريد.

تطوير القوى العاملة

نمّذ بنك مصر تدابير استراتيجية هامة لتعزيز مهارات وخبرات كوادره العاملة، وذلك من خلال تقديم مجموعة شاملة ومتطورة من برامج التدريب الإلكتروني. وقد صُممت هذه المبادرات ليس فقط لتطوير مهارات الكفاءات المهنية لموظفيه، بل أيضًا لتزويدهم بالمعرفة اللازمة لمواجهة تحديات المستقبل.

بالتوازي مع جهود تطوير رأس المال البشري، أحرز البنك تقدّمًا ملحوظًا في إطار الاستعداد للطوارئ، ويشمل ذلك تطبيق خطة استجابة تفاعلية شاملة في الموقع، مصممة لضمان جاهزية المؤسسة التامة لإدارة أي حالة طوارئ محتملة بسرعة وفعالية.

أنشأ بنك مصر لجنة مخصصة لإدارة الأزمات، تهدف لتعزيز قدراته على الاستجابة للطوارئ. يتولى الفريق هذه اللجنة مهمةً بالغة الأهمية تتمثل في تحديد الأزمات المحتملة، ووضع استراتيجيات فعّالة لدرء آثارها، وتقديم مساعدة طارئة حاسمة كلما استدعى الأمر ذلك. ومن خلال هذه التدابير الاستباقية، يُهيئ البنك نفسه لمواجهة التحديات غير المتوقعة بثقة ومرونة مؤسسية.

أصبح تعزيز الوعي بالمخاطر عنصرًا ثقافيًا أساسيًا، يضمن استعداد كل فرد من موظفي بنك مصر لإدارة أي مخاطر متوقعة بفعالية، والحد من أي عواقب سلبية محتملة. ويتولى مجلس إدارة البنك مسؤولية تطوير وتوحيد إطار صنع القرار، يتماشى تمامًا مع نظام مرن وسريع الاستجابة لإدارة المخاطر التشغيلية.

وفي هذا السياق، تؤدي لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة بنك مصر دورًا محوريًا، من خلال إجراء تقييمًا دقيقًا وشاملاً لإطار إدارة المخاطر الكلي للمؤسسة بشكل منتظم. وتساعد دورة التقييم المستمرة هذه على ضمان بقاء استراتيجيات إدارة المخاطر في البنك قوية وفعالة في مواجهة المشهد المتغير باستمرار للمخاطر التي قد تواجهها المؤسسة.

استراتيجيات وآليات التخفيف من المخاطر

أنواع المخاطر	تدابير التخفيف	الأدوات المستخدمة
أولًا: مخاطر الائتمان	مخاطر الائتمان هي الخسارة المالية المحتملة نتيجة تعثر العميل أو الطرف المقابل عن الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالإقراض، أو تمويل التجارة، أو الضمانات، أو المشتقات المالية. ولضمان جودة أصول عالية، يلتزم البنك بإجراء تحليل دقيق للوضع المالي للعملاء، ونموذج أعمالهم، وكفاية تدفقاتهم النقدية قبل منح أي تسهيل ائتماني.	ويعتمد تقييم المخاطر على تقنيات وأدوات متطورة تتوافق مع المعايير التنظيمية: ١. تطبيق استراتيجيات فعالة لتخفيف المخاطر (مثل التحوط، والضمانات، والتنويع) بما يتناسب مع مدى تقبل البنك للمخاطر. ٢. تطبيق أنظمة داخلية لتصنيف مخاطر الائتمان ومنهجيات التسعير القائمة على المخاطر، بما في ذلك نموذج العائد على الأصول المرجحة بالمخاطر (RoRWA). ٣. المتابعة المنتظمة لكامل محفظة الأصول للأفراد والشركات والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ٤. إجراء اختبارات ضغط دورية باستخدام سيناريوهات السوق والاقتصاد السلبية لتحديد نقاط الضعف. ٥. الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات في الوقت الفعلي والكشف المبكر عن مخاطر التعثر. ٦. الحفاظ على حوكمة قوية للبيانات لضمان دقة وجودة وأمان البيانات. ٧. توفير برامج تدريب مستمر للموظفين لتعزيز ثقافة قوية قائمة على الوعي بالمخاطر واتخاذ القرارات المستنيرة.
		١. تُشرف لجنة إدارة الأصول والخصوم (ALCO) على جميع مخاطر السوق، مع إجراء تقييم دقيق لمخاطر أسعار الفائدة من منظور محاسبي واقتصادي وسوقي. ٢. تُدقق لجنة إدارة الأصول والخصوم في تقلبات معدلات العائد وغيرها من المخاطر المتعلقة بالأسعار بهدف حماية الربحية والتخفيف بشكل استباقي من التهديدات التي تُهدد الاستقرار المالي للبنك.
ثانيًا: مخاطر السوق	يُجري البنك تحليلات مكثفة لاتجاهات السوق لتقييم تأثيرها على الاستقرار المالي للبنك وأدائه التشغيلي. وتعد لجنة إدارة الأصول والخصوم (ALCO) عنصرًا محوريًا، حيث تُدير أصول البنك وخصومه استراتيجيًا، بما يضمن تسعير جميع المنتجات بشكل تنافسي، مما يعكس الظروف الاقتصادية الحالية والمخاطر المرتبطة بها.	ويستند إطار الإدارة إلى مجموعة متنوعة من الأدوات المُعتمدة لتحديد المخاطر وتقييمها والتخفيف من حدتها بفعالية: ١. الخطوات الإطارية للعمليات ٢. قاعدة بيانات الخسائر الداخلية (ILD) ٣. التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة (RCSA) ٤. عمليات تقييم المخاطر التشغيلية (ORAP) ٥. مؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIs) ٦. دورات توعية مستمرة
		١. تقوم «اللجنة العليا للمخاطر» التابعة لمجلس الإدارة بمراجعة السياسات والإجراءات بهدف تحديد الحدود القصوى للتعرض لمخاطر التركيز وتقييم تأثيرها المحتمل. ٢. لجنة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) ٣. خطة التعافي (RCP)، التي تُعدّ بمثابة مخطط استراتيجي مُفصّل يهدف لتعزيز استقرار البنك ومرونته وسلامته المالية.
ثالثًا: المخاطر التشغيلية	للمحفاظ على المرونة التشغيلية، يعمل بنك مصر على تحديد المخاطر بشكل منهجي في جميع المجالات، بما في ذلك الموارد البشرية، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والالتزام، وأنشطة الاستعانة بمصادر خارجية.	
رابعًا: مخاطر التركيز	يعتمد بنك مصر نهجًا متوازنًا ومتنوعًا في إدارة ملف المخاطر عبر جميع محافظه الاستثمارية، مع مراقبة استباقية لمخاطر تقلبات الأسعار وتأثيرها على الأرباح ورأس المال الناتج عن التغيرات في الأدوات المالية.	
خامسًا: مخاطر السيولة	يُدير البنك ويُراجع بنشاط جميع الحدود الداخلية والتنظيمية لدعم أهدافه الاستراتيجية قصيرة وطويلة الأجل. ويسهم هذا النهج المنضبط في ضمان الالتزام ویرسخ ثقافة المساءلة والاستشراف الاستراتيجي داخل المؤسسة.	١. تقوم اللجنة العليا للمخاطر التابعة لمجلس الإدارة بإدارة وتقييم الإطار العام لإدارة المخاطر في البنك، بما في ذلك إدارة السيولة. ٢. اختبارات ضغط السيولة

لجان مجلس الإدارة

لجنة المراجعة (AC)

تقوم لجنة المراجعة بالإشراف على عملية إعداد التقارير المالية، وضمان إدارة فعالة للمخاطر وضوابط داخلية محكمة على جميع المستويات التشغيلية.

تتولى اللجنة عددًا من المسؤوليات، تشمل ما يلي:

أ- البيانات المالية

- مراجعة البيانات المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة لاعتمادها.
- تحليل نتائج فحص البنك المركزي المصري بشأن أنشطة البنك وبياناته المالية، ورفعها إلى مجلس الإدارة مصحوبةً بالتوصيات المناسبة.

ب- نظام الرقابة الداخلية

- مراجعة التقارير التي أصدرها قسم المراجعة الداخلية، بما في ذلك التقارير المتعلقة بكفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك.
- ضمان التنسيق الفعال بين فرق التدقيق الداخلي والخارجي لتعزيز التكامل وتوحيد أهداف التدقيق.
- مراجعة الإجراءات التي تتخذها إدارة البنك لضمان الالتزام باللوائح والتعليمات التنظيمية.

ج- الالتزام ومكافحة غسل الأموال

- مراجعة تقارير الالتزام والتأكد من التزام البنك بالقوانين واللوائح المعمول بها التي تحكم أنشطته.

د- مراجعي الحسابات الخارجيين

- تقديم توصيات بشأن تعيين المراجعين الخارجيين، وتحديد مهامهم، ومراجعة المسائل المتعلقة باستقلاليتهم أو إقالتهم وفقًا للوائح.
- تقديم المشورة بشأن تكليف المراجعين الخارجيين بتقديم خدمات للبنك ومراجعة البيانات المالية.

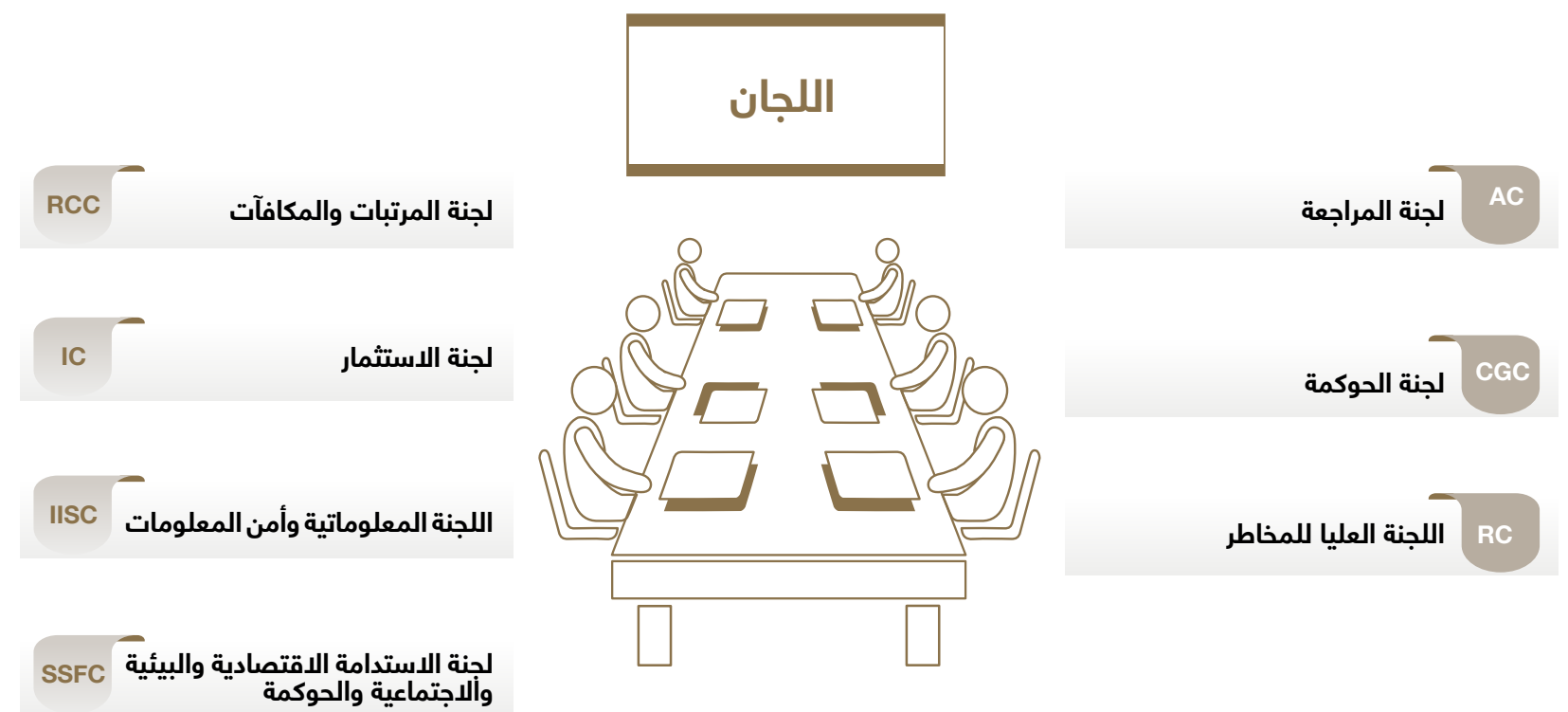
هـ- قسم المراجعة الداخلي

- مراجعة والإشراف على تنفيذ خطة السنوية للمراجعة القائمة على المخاطر.

شكّل مجلس إدارة بنك مصر مجموعة من اللجان الرئيسية التابعة له، وتتولى كل لجنة مهام مُحددة تهدف إلى تعزيز الرقابة ورفع كفاءة الأداء التشغيلي على مستوى وظائف البنك المختلفة.

وتشمل المسؤوليات الرئيسية لهذه اللجان ما يلي:

- العمل بما يحقق مصالح جميع أصحاب المصلحة في البنك والجمهور
- ضمان التطبيق الفعال لاستراتيجية إدارة المخاطر
- تحقيق قيمة مستدامة لأصحاب المصلحة في البنك
- وضع السياسات الخاصة بالإدارة المؤسسية



* يقدم هذا التقرير وصفًا تفصيليًا لجميع لجان مجلس إدارة البنك.

لجنة الحوكمة (CGC)

تضمن لجنة حوكمة الشركات التطبيق الصارم لمبادئ حوكمة الشركات، وتعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة داخل البنك.

أ. تحديد حدود واضحة للمسؤولية والمحاسبة في جميع عمليات البنك.

ب. ضمان وضوح القواعد المتعلقة بوجود سياسة للتعامل مع الأطراف المعنية.

ج. ضمان تطبيق السياسات والأنظمة المعمول بها والوسائل الكفيلة بضمان ما يلي:

- التزام الإدارة العليا ومجلس الإدارة بمبادئ الحوكمة.
- التزام الموظفين بتنفيذ وثيقة الأخلاق والسلوكيات الخاصة بالبنك.
- التقييم الفعال لمدى كفاءة تطبيق نظام الحوكمة مع العملاء المحتملين للبنك كجزء من عملية الموافقة على منح التسهيلات الائتمانية.
- التزام الأقسام المعنية في البنك بقواعد حوكمة الشركات التي وضعها البنك أو اعتمدها.
- تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في إدارة حالات الطوارئ والـزمات.

اللجنة العليا للمخاطر (RC)

تضمن اللجنة العليا للمخاطر التحديد الدقيق لجميع المخاطر ذات الصلة بالأعمال بدقة، وتقييم تأثيرها بشكل صحيح، ووضع سياسات واللوائح الكافية لإدارة هذه المخاطر بفعالية. تقوم اللجنة بمعاونة مجلس الإدارة في أداء أدواره المتعلقة بالرقابة والإشراف على كامل منظومة إدارة المخاطر في بنك مصر. وتمثل إدارة المخاطر جزءًا لا يتجزأ من الأعمال المصرفية. كما يجب أن تتضمن استراتيجية بنك مصر السياسات والإجراءات التي ستتخذها اللجنة لإدارة المخاطر بفعالية، والوسائل التي ستستخدمها لإدارة أي مخاطر والتخفيف من حدتها.

كما تتابع اللجنة وظائف إدارة المخاطر من خلال:

إعداد التقارير ومراقبة مدى الالتزام باستراتيجيات رأس المال، وإدارة السيولة، ومخاطر الائتمان والسوق، والمخاطر التشغيلية، وأي مخاطر أخرى قد يتعرض لها البنك، مع المراقبة والإشراف على تطوير وتقييم الإطار العام لإدارة المخاطر في البنك فيما يخص مخاطر الائتمان والاستثمار والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية.

- مراعاة جميع السياسات والإجراءات والأنظمة والأدوات المطلوبة التي تعتمدها الإدارة التنفيذية في مراقبة المخاطر. هذا بالإضافة إلى تحديد مدى استيعاب المخاطر المتعلق بالتعرض للمخاطر عالية المستوى ضمن البيئة المحيطة، فضلاً عن الظروف الاقتصادية والمالية الحالية والمستقبلية.

- ضمان التطبيق الفعال للتعليمات الرقابية ومبادئ الحوكمة، ومتابعة المبادئ والسياسات ذات الصلة بما يتوافق معها.

- مراجعة التقارير المتعلقة بالمخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك، والتي تشمل جميع مخاطر الائتمان والاستثمار والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية، وتحديد حدود مخصصات المتابعة (مخاطر التعرض)، بالإضافة إلى معايير نظام إدارة المخاطر فيما يتعلق بنسب ومعدلات المخاطر المقبولة.

- فحص الإجراءات والسياسات المتبعة لتحديد الحدود القصوى للمخاطر وتركيزات المخاطر (حدود المخاطر/التركيز)، وضمان أن توضح التقارير الاتجاهات من حيث الاستثمارات والتركيزات مقارنةً بالحدود غير المصرح بها.

- تقييم حجم سيولة البنك وتقديم توصيات إلى مجلس إدارة البنك ضمن الإطار الشامل لمخاطر السيولة، بما في ذلك نتائج الافتراضات المختلفة لاختبارات الضغط (ضغط السيولة).

التأكيد على استقلالية رئيس قطاع المخاطر من خلال ضمان صلاحيته في تقديم التقارير مباشرةً إلى مجلس الإدارة أو لجنة المخاطر دون أي عوائق. بالإضافة إلى ذلك، لا يجوز له تولي أي مسؤوليات مالية أو إدارية تتعارض مع دوره كرئيس لإدارة المخاطر.

- اعتماد أفضل الممارسات بما يتماشى مع اتفاقية بازل الثانية (Basel II) مما يعزز قدرات البنك في إدارة المخاطر ويضمن الالتزام التنظيمي.

- احتمالية وقوع تلك المخاطر المحددة.

- كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية المنظمة جيدًا في البنك من أجل إدارة هذه المخاطر.

- قيام الإدارة التنفيذية للبنك مراجعات دورية لتقييم قيمة الضمانات المقدمة مقابل القروض والتسهيلات الائتمانية.

لجنة المرتبات والمكافآت (RCC)

تتولى لجنة المرتبات والمكافآت إدارة وقيادة عملية صنع القرار فيما يتعلق باستراتيجية المكافآت الشاملة لبنك مصر، مع الأخذ في الاعتبار المؤشرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي لمصر، وأحدث معدلات التضخم، والتغيرات السوقية في هياكل المكافآت في القطاع المصرفي، بما يضمن توافق هيكل مكافآت بنك مصر مع الهياكل المعيارية المعتمدة من قبل منافسيه في السوق.

ويتمثل دور اللجنة في وضع سياسة تنافسية وعادلة للأجور والمكافآت والتعويضات والمزايا، والحفاظ عليها، حيث تُعزز هذه السياسة استراتيجية المكافآت الشاملة المخصصة لجذب الكفاءات المهنية المتميزة، وتحفيزها، والاحتفاظ بها، لما لها من دور أساسي في تحقيق النجاح المستدام على المدى القصير والطويل.

علاوة على ذلك، تتولى اللجنة مسؤولية مراجعة واعتماد أي تحديثات أو تعديلات تتعلق بهيكل رواتب بنك مصر، لضمان تنافسية برامج الأجور والمزايا المقدمة للموظفين كجزء من استراتيجية البنك لتحفيز الموظفين والحفاظ على أدائهم المتميز.

تتولى اللجنة أيضًا مراقبة وتقييم الهيكل العام لأنظمة المكافآت المالية وغير المالية للموظفين من خلال ما يلي:

- مراجعة المقترحات ذات الصلة التي تعدها إدارة الموارد البشرية، مما يؤدي إلى تغييرات جوهرية تتعلق بالفلسفة والاستراتيجية المعتمدة لبرامج الدخل والمزايا الخاصة بموظفي البنك.
- ضمان فعالية سياسات الحوافز الإدارية لتجنب المخاطرة المفرطة مع تجاوز متوسط معدلات الحوافز السوقية للوظائف المماثلة.
- المراجعة الدورية لسياسات الدولة المتعلقة ببرامج الدخل، مع الأخذ في الاعتبار الناتج المحلي الإجمالي لمصر، وأحدث معدلات التضخم، وتغيرات السوق فيما يتعلق بهيكل المكافآت في القطاع المصرفي، والتي تُرفع لاحقًا إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
- مراجعة برامج السياسات طويلة الأجل، مثل المزايا المتعلقة بمكافأة نهاية الخدمة أو الرعاية الصحية بعد التقاعد، قبل عرضها على مجلس الإدارة لاعتمادها.

لجنة الاستثمار (IC)

تتولى اللجنة تقييم ومراقبة استثمارات البنك في حقوق الملكية، ومحفظة سندات الشركات والسندات المضمونة، وبرنامج التصرف في الأصول العقارية.

تركز اللجنة على المحاور التالية:

- أنشطة الاقتصادي الكلي وظروف السوق ذات الصلة بالبنك
- استراتيجية البنك الاستثمارية، مع مراعاة تأثيرات معايير المحاسبة وقوانين الضرائب والمتطلبات التنظيمية وسياسات البنك
- الإشراف على تعرضات الاستثمار عبر فئات الأصول المختلفة
- تقييم مستويات مخاطر الاستثمار لكل فئة من فئات الأصول
- وضع المعايير اللازمة لإعداد تقارير الاستثمار الدورية
- ضمان أفضل إدارة للمحفظة من خلال الالتزام التام لمعايير وسياسات الاستثمار المتعلقة بكل فئة من فئات الأصول
- مراقبة الأداء بما يتماشى مع استراتيجية البنك وأهدافه

اللجنة المعلوماتية وأمن المعلومات (IISC)

تشرف اللجنة على الخدمات المقدمة لضمان تلبية جميع احتياجات المؤسسة وفقًا لأعلى المعايير، وبالتالي تحقيق أقصى عائد على الاستثمارات في مجال نظم المعلومات. كما تقدم اللجنة توجيهات حاسمة لمجلس الإدارة فيما يتعلق بأمن المعلومات، وتشارك بنشاط في المناقشات بهدف تطوير استراتيجيات وخطط فعالة لحماية الشبكات الإلكترونية وأنظمة قواعد البيانات.

وتوفر اللجنة الخبرة المتخصصة والقيادة والتوجيه للبنك لمساعدته على تحقيق أهدافه من خلال:

- المراجعة المستمرة لاستراتيجيات البنك وأنشطته، ومتابعة تحديثات الخدمات وسير العمليات وحفظ البيانات، وذلك كجزء من دورها في الربط بين متطلبات إعداد التقارير وهيكلية البيانات في البنك لضمان توافق جميع نماذج البيانات مع استراتيجية البنك الأساسية.
- الإشراف على تحديث ونشر البيانات والتقارير لعملاء البنك الداخليين والخارجيين، مع الحد من المخاطر التشغيلية وحماية البيانات من الاختراقات وأي تهديدات.

لجنة الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة (SSFC)

تتولى اللجنة مسؤولية مناقشة ومراقبة وتوجيه الإدارة التنفيذية بشأن خارطة الطريق الموضوعية للتعامل مع القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في جميع أنحاء مجموعة بنك مصر في جمهورية مصر العربية، بما في ذلك جميع الفروع الأجنبية، بالإضافة إلى الشركات التابعة والشقيقة.

اللجان التنفيذية

تتحمل اللجان التنفيذية المسؤولية الكاملة عن الرؤية الاستراتيجية للبنك، مع ممارسة العناية الواجبة في مهامها الإشرافية، وتضمن المساءلة عن أي انحرافات عن المعايير المعتمدة.

يُعدّ الدور المحوري لهذه اللجان في توجيه ومتابعة عمليات البنك والإشراف عليها دورًا أساسيًا في الحفاظ على الاستقرار والسيولة المالية والربحية في بيئة اقتصادية ديناميكية وتنافسية. وتبقى التوجيهات الاستراتيجية للبنك تحت سلطتها ومسؤوليتها. وهي مكلفة بضمان الكفاءة والحرص في أداء واجباتها الإشرافية لتقييم الكفاءة وفرض المساءلة. وتلعب اللجان المتخصصة في البنك دورًا حاسمًا في تقديم المشورة والتوجيه للمؤسسة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

ويمكن تصنيف هذه اللجان إلى فئتين رئيسيتين: الفئة الأولى هي لجان وضع السياسات، وهي المسؤولة عن تحديد وتطوير السياسات بما يتوافق مع أهداف المؤسسة، والفئة الثانية تضم اللجان التي تدير قضايا تشغيلية محددة. هذه اللجان مسؤولة عن الإشراف على مختلف الجوانب التشغيلية للمؤسسة وإدارتها، مثل الشؤون المالية والتسويق والموارد البشرية والتكنولوجيا. ومن خلال الاستفادة من خبرات هذه اللجان، يمكن للبنك اتخاذ قرارات مستنيرة وتنفيذ استراتيجيات فعالة لتحقيق أهدافه.



* يقدم هذا التقرير وصفًا تفصيليًا لجميع لجان مجلس إدارة البنك.

اللجنة التنفيذية (EC)

تضمن اللجنة التنفيذية الإشراف الشامل على عمليات التجزئة المصرفية، بما في ذلك خدمة العملاء، والميكنة، والمنتجات والخدمات الجديدة، والإعلانات، وبرامج تدريب الموظفين.

وتقوم اللجنة بمراجعة وتقييم واعتماد ما يلي:

- منتجات الأصول والخصوم للتجزئة المصرفية الجديدة، بالإضافة إلى البرامج المالية، لضمان توافقها مع الأهداف الاستراتيجية للبنك.
- النفقات الرأسمالية المتعلقة بافتتاح فروع جديدة، وتحديث أنظمة تكنولوجيا المعلومات، وأنشطة المشتريات.

كما تقوم اللجنة بما يلي:

- تقييم أداء البنك وقدرته التنافسية ومكانته في السوق المحلية وفي جميع الدول التي يمتلك فيها بنك مصر فروعًا و/أو شركات تابعة.
- تتمتع بصلاحيات إدارية ومالية وفقًا للوائح البنك المعتمدة من مجلس الإدارة. ويمكن لمجلس الإدارة تفويض صلاحيات إضافية إلى اللجنة التنفيذية، عند الضرورة، لتسهيل عمليات البنك.
- وضع مبادئ الاستدامة والتمويل المستدام في جميع القطاعات وتحديد الاستراتيجيات ذات الصلة.

لجنة إدارة الأصول والخصوم (ALCO)

تتولى لجنة إدارة الأصول والخصوم الإدارة الاستراتيجية للأصول والخصوم لتحسين استخدام موارد البنك وتعزيز الحصة السوقية من خلال استراتيجيات تسعير فعّالة تعكس الظروف والمخاطر الاقتصادية السائدة.

اللجنة العليا للتطوير وإعادة الهيكلة (CRC)

تتولى اللجنة العليا للتطوير وإعادة الهيكلة إدارة الهياكل التنظيمية الجديدة والإشراف عليها، حيث يتم طلب القوى العاملة الجديدة ومراجعة تصنيف الوظائف للموافقة عليها، لضمان عدم ازدواجية المهام والاستفادة القصوى من موارد البنك.

كما يمكن أن تؤدي هذه المراجعة إلى الموافقة على مقترحات الأعمال أو تعديل نطاقها أو إعادة توزيعها أو دمجها أو رفضها، وذلك بناءً على التوجه الاستراتيجي للبنك وبما يتماشى مع أفضل الممارسات المتبعة في الشركات المماثلة من القطاع المصرفي. كما تعتمد اللجنة نموذج الهيكل التنظيمي لضمان تطبيق أفضل الممارسات.

لجنة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAPC)

تتولى لجنة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال مسؤولية عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس مال البنك. وقد تم تشكيلها لتنفيذ معايير اتفاقيات بازل ٢، والتي تهدف إلى تحسين جودة رأس المال التنظيمي، إلى جانب تعزيز إدارة المخاطر والرقابة.

كما تختص اللجنة بمسؤولية تنسيق وتنفيذ رؤية شاملة لجميع أقسام البنك لتطبيق عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال (BRCC)

تهدف لجنة رقابة المخاطر والالتزام للأعمال إلى تطوير ومتابعة والإشراف على استراتيجية الالتزام الخاصة بالبنك ومدى توافقها مع خطط بنك مصر المتطورة وسياساته المعتمدة. كما تراقب اللجنة المخاطر العالية والتركيزات والتعرضات المفرطة، وتوصي بإجراءات الإصلاح اللازمة.

وتقوم اللجنة بتحليل أداء البنك وقدرته التنافسية في السوق ومكانة علامته التجارية ضمن الأسواق المحلية والدولية التي يعمل فيها بنك مصر.

لجنة الإدارة العليا (SMC)

تتولى لجنة الإدارة العليا، بموجب صلاحياتها وسياسة الائتمان الخاصة بالبنك، الإشراف على عمليات التمويل والمساهمات الرأسمالية والتسهيلات الائتمانية للبنك، بما في ذلك تلك الممنوحة للهيئات السيادية والاقتصادية والخدمية.

اللجنة العليا للموارد البشرية (HRSC)

تقوم اللجنة العليا للموارد البشرية بمراجعة واعتماد مختلف سياسات الموارد البشرية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، التوظيف، ونقل الموظفين، والإجازات، والمهام المؤقتة، والترقيات، والإجراءات التأديبية، ودعم الدراسات العليا، وغيرها.

بالإضافة إلى مراجعة هيكل الموظفين والتخطيط للتعاقد الوظيفي، تراجع اللجنة التقارير المتعلقة بالتغييرات المؤكدة في أنواع عقود الموظفين، مثل الانتقال من العقود محددة المدة إلى العقود الدائمة. كما تشرف اللجنة على حالات إعادة التوظيف وطلبات الإجازة غير مدفوعة الأجر لأسباب أخرى غير رعاية الأطفال. ولا تتمتع اللجنة بأي صلاحيات مالية متعلقة بالموارد البشرية.

لجنة أدلة التعليمات (PMC)

تلتزم لجنة أدلة التعليمات بضمان التزام البنك وتطبيقه لجميع الإرشادات الواردة في كتيبات التعليمات الجديدة أو المحدثّة أو المعدلة في جميع القطاعات والأقسام.

لجنة التسويات (SC)

تتولى لجنة التسويات مراجعة مقترحات تسوية ديون العملاء، وتصفية التسهيلات الائتمانية، و/أو شطب الديون.

اللجنة العليا للائتمان الفروع الخارجية (SCCIB)

تتولى اللجنة العليا للائتمان الفروع الخارجية مراجعة واعتماد حالات الائتمان الممنوحة للشركات المقترضة من فروع مصرفنا بدولة الإمارات والمشاركات في القروض المشتركة.

لجنة الشؤون الإدارية (ADC)

تقوم لجنة الشؤون الإدارية بمراجعة احتياجات مختلف أقسام البنك، بما في ذلك الأثاث والمعدات واللوازم المكتبية والمطبوعات وغيرها من المستلزمات الضرورية، بالإضافة إلى متطلبات مرافق البنك الأخرى. كما تقوم اللجنة بتقييم جميع الأنظمة التكنولوجية والمعلوماتية.

لجنة إدارة الأزمات والطوارئ CEMC

تُعنى هذه اللجنة بمعالجة الأزمات المحتملة وإدارة المساعدات الطارئة في أعقاب الكوارث الطبيعية. وتعمل اللجنة على إنشاء وصيانة هيكل فعال ومتكامل للوقاية من الحوادث وإدارتها. وتهدف إلى ضمان الجاهزية لمواجهة حالات الأزمات ووضع خطط عمل مناسبة.

اللجنة العليا للائتمان SCC

تتألف هذه اللجنة من كبار المديرين التنفيذيين في البنك، وهي مخولة بالموافقة على التسهيلات الائتمانية ضمن حدود الصلاحيات الممنوحة لها.

الترويج لكنوز

مصر القديمة

المتاحف المصرية

متحف الفن الإسلامي

📍 شارع بورسعيد، ميدان باب
الخلق، محافظة القاهرة.

متحف الفن الإسلامي

حظيت مصر بنصيب وافر وفريد من التراث الحضاري الإنساني، وإلى جانب ما تفردت به من آثار ترجع للقدماء المصريين، حظيت بمجموعة كبيرة وثرية من الآثار اليونانية والرومانية والبيزنطية والقبطية، وكذلك الإسلامية. بزيارة متحف الفن الإسلامي، أحد المتاحف الكبرى في مصر، يستمتع الزائر بمشاهدة تحف وقطع أثرية لا يضاهيها مثيل في جمالها ودقتها التي ترجع لمختلف العصور الإسلامية.

بدأت فكرة إنشاء متحف الفن الإسلامي عام ١٨٦٩ في عهد الخديوي إسماعيل، وفي عام ١٨٨٠ أمر الخديوي توفيق بجمع التحف الأثرية التي تقع تحت إشراف مصلحة الأوقاف لحفظها بالإيوان الشرقي لجامع الحاكم بأمر الله الكائن بشارع المعز لدين الله، ليُصبح هذا الإيوان نواة لأول متحف لعرض القطع الأثرية الإسلامية في مصر، حيث ضم آنذاك ١١١ قطعة أثرية. بعد ذلك؛ تم إنشاء مبنى صغير بصحن جامع الحاكم بأمر الله، وأُطلق عليه اسم المتحف العربي. ظل عدد التحف يتزايد حتى وصل في عام ١٩٠٣ إلى ما يقرب من ٧,٠٠٠ تحفة أثرية، فقرر الخديوي عباس حلمي الثاني بناء المبنى الحالي بمنطقة باب الخلق ليكون متحفًا للآثار الإسلامية وأُطلق عليه «دار الآثار العربية».

قام العديد من ملوك وأمراء أسرة محمد علي بإهداء المتحف مجموعات قيمة من التحف، بالإضافة إلى شراء عدد من التحف النادرة وعرض أخرى من مكتشفات الحفائر، وتغير اسم المتحف في عام ١٩٥١ ليُصبح متحف الفن الإسلامي ليُعبر عن مقتنياته بشكل أكثر شمولاً.

أُغلق المتحف بشكل كامل في عام ٢٠٠٣ للتطوير، وتم إعادة افتتاحه عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١٤ تضرر مبني المتحف وعدد من مقتنياته إثر حادث تفجير مبنى مديرية أمن القاهرة المواجه له، حيث تم إغلاقه والعمل على ترميمه وتطويره، وتفضل فخامة رئيس الجمهورية بإعادة افتتاحه عام ٢٠١٧. شمل التطوير تحديث العرض المتحفي وزيادة عدد القطع الأثرية مع وضع وسائل تدعيمية مختلفة تساعد جميع فئات الزوار على فهم رؤية ورسالة المتحف.

يُعد متحف الفن الإسلامي اليوم أكبر متاحف الآثار الإسلامية في العالم، ويعرض مجموعات متنوعة من الآثار الإسلامية من مصر، والهند، والصين، والأندلس، والشام، وشبه الجزيرة العربية، وشمال إفريقيا، وغيرها من بلاد العالم الإسلامي.

صُممت واجهات المتحف على الطراز الإسلامي، وله مدخلان، ويتكون من طابقين، خُصص الطابق الأرضي لقاءات العرض التي وصل عددها بعد عدة توسعات إلى ٢٥ قاعة عرض دائم، بالإضافة إلى قاعة عرض مؤقت، أما الطابق العلوي فيستخدم كمخزن.

يحتوي المتحف حاليًا على أكثر من مائة ألف قطعة أثرية تُعبر عن الفن الإسلامي في مختلف العصور الإسلامية والمجالات المتنوعة كالطب، والهندسة، والفلك وغيرها.

أهم مقتنيات المتحف



مصراعي باب

أحد أهم الأبواب الخشبية الباقية من عصر أسرة محمد علي، وقد تم نقله من جامع السيدة زينب بالقاهرة إلى المتحف. أهم ما يميزه أنه يحمل اسم صانعه أو مُزخرفه، حيث نقش اسم «يهوده أصلان» عليه وهو ما يدل على التسامح والاحترام المتبادل بين المسلمين والمسيحيين واليهود.



إبريق

يُنسب هذا الإبريق إلى مروان بن محمد آخر خلفاء الدولة الأموية، وهو مصنوع من البرونز ويتميز ببدن كروي ورقبة أسطوانية، مع زخارف نباتية وهندسية.



مفتاح الكعبة

كان من بين مظاهر الاعتزاز بالكعبة المشرفة الحرص على إهداء مفاتيح فخمة لبابها. يُعتبر هذا المفتاح من أقدم النماذج الباقية من مفاتيح الكعبة، وهو مصنوع من البرونز المكفت بالفضة، وتُزينه آيات قرآنية، ويحمل اسم السلطان المملوكي الأشرف شعبان.

مشكاة الأمير سيف الدين شيخو

صُنعت هذه المشكاة من الزجاج، وزُينت بكتابات بخط النسخ عبارة عن آيات قرآنية، وألقاب الأمير سيف الدين شيخو، بالإضافة إلى الرنك (الشعار) الخاص به وهو رمز الكأس والذي يدل على شغله لوظيفة ساقى السلطان.



إسطرلاب

من أهم الأدوات الفلكية التي اعتنى المسلمون بصناعتها وتطويرها، واستخدمه العرب في حساباتهم الجغرافية والطبوغرافية وفى الملاحة وتحديد الاتجاهات وتحديد أوقات الصلاة. يرجع هذا الإسطرلاب النحاسي إلى القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، وهو من العصر المملوكي.



مصحف كريم

صُنِعَ هذا المصحف من رق (جلد) الغزال. كُتِبَت آياته بالخط الكوفي البسيط، ويرجع إلى القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي، وهو من بين أقدم النسخ التي تحتوي على علامات التشكيل والإعجام، والتي نُفِذَت باللون الأحمر.



مشكاة الأمير سيف الدين شيخو

صُنِعَت هذه المشكاة من الزجاج، وزُيِّنَت بكتابات بخط النسخ عبارة عن آيات قرآنية، وألقاب الأمير سيف الدين شيخو، بالإضافة إلى الرنك (الشعار) الخاص به وهو رمز الكأس والذي يدل على شغله لوظيفة ساقى السلطان.



📷 سجادة

صُنعت من خيوط الصوف والحبر ورُيّنت بخيوط من الذهب والفضة تعكس فخامة الفن الصفوي. ونظرًا لثرائها وقيمتها الفنية العالية، يُرجح استخدام مثل هذه السجاجيد للتعليق على الجدران الداخلية للقصور الخاصة بحكام الدولة الصفوية بإيران، ويعود تاريخ هذه القطعة إلى القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي



📷 شمعدان

صُنِع بدن هذا الشمعدان من النحاس المُكفت بالفضة، ويزينه شريط من الزخارف الكتابية التي تحمل اسم السلطان المملوكي الأشرف سيف الدين قايتباي، بالإضافة للرنك الكتابي (شعار) للسلطان.



📷 تنور

تعتبر التناوير من أهم وأضخم وسائل الإضاءة المستخدمة في العصر المملوكي. يتميز هذا التنور النحاسي بالشكل المثلث والكتابات التي تزين الجزء الأوسط منه والتي تحمل اسم وألقاب السلطان المملوكي الناصر بدر الدين حسن.

انطلق في رحلة استكشاف عبر أروقة المتحف، واصنع من خلالها ذكريات لا تُمحى.

الفصل الرابع

عملياتنا

استنادًا إلى رؤيته التوسعية، يواصل بنك مصر قيادة مرحلة جديدة من التحول الرقمي في قطاع الخدمات المصرفية ورغم التحديات المستمرة، يمضي البنك قدمًا نحو ترسيخ مكانته الريادية، مستندًا إلى كفاءة كوادره البشرية وتنوع خبراته، ويعكس هذا التقدم التزام البنك المستمر بالتطوير والابتكار، وترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على الجودة والتميز، بما يسهم في تعزيز تجربة العملاء ودعم تحقيق التنمية المستدامة في مصر.

قطاع تكنولوجيا المعلومات

يقود القطاع المصرفي ثورة لرقمية تدفعه نحو تحوّل شامل في كافة العمليات المصرفية، مدعومًا بقدرات التكنولوجيا المتطورة. ويلعب الذكاء الاصطناعي دورًا محوريًا في هذا التحول من خلال تخصيص الخدمات المالية للعملاء، وتسريع عملية اتخاذ القرارات، ورفع الكفاءة التشغيلية عبر تحليل البيانات الضخمة. وتسهم هذه التطورات في تمكين العملاء من السيطرة بشكل أكبر على شؤونهم المالية، مما يعزز توفير تجربة مصرفية أكثر كفاءة وفعالية في العصر الرقمي.

نظرة عامة

يلتزم بنك مصر بتسخير إمكانيات التكنولوجيا والتحول الرقمي، بهدف الارتقاء بجودة تقديم خدمات مصرفية متميزة. ولا يقتصر تركيز البنك على تلبية توقعات العملاء فحسب، بل يحرص على تجاوزها باستمرار من خلال ضمان تجربة مصرفية سلسلة وفعالة عبر جميع المنصات الرقمية.

ولتحقيق هذا الهدف الطموح، نفذ قطاع تكنولوجيا المعلومات مجموعة من مبادرات التطوير واسعة النطاق عبر مختلف منصاته، بما في ذلك مركز البيانات، وخطط التعافي من الكوارث، والتطبيقات التكنولوجية، وقدراته في مجال البرمجيات الوسيطة. كما يُقدّم القطاع دعمًا قويًا عبر مجموعة من القنوات والأنظمة، مثل نظام التقارير المتكامل (IRS) التابعة للحكومة الفيدرالية الأمريكية، وخدمة SME Express، وشبكة المدفوعات اللحظية (IPN) للمعاملات السريعة، ومنظومة e-finance، وخدمة I-Score لتقييم الائتمان، وغيرها من الأنظمة المحورية.

تحليل لأهم الإنجازات في الفترة الأخيرة

في ظل المشهد المالي المتسارع اليوم، وما يتسم به من تغيرات متسارعة ومنافسة شرسة، أصبحت الإدارة الفعالة للأنظمة المصرفية أكثر أهمية من أي وقت مضى. إذ تُعد الإدارة الفعالة للأنظمة المصرفية المعتمدة على التكنولوجيا هي الركيزة الأساسية لتقديم تجربة مصرفية متكاملة للعملاء.

وقد أثمر نظام بنك مصر المصرفي الشامل عن تحقيق تحسينات ملموسة في سرعة معالجة المعاملات ودقتها، إلى جانب تقديم خدمة عملاء فعّالة وسريعة الاستجابة. ولا يقتصر دور هذا النظام على تبسيط الإجراءات التشغيلية فحسب، بل يضع رضا العملاء كأولوية قصوى، بما يضمن تقديم أفضل مستويات الخدمة والدعم في مختلف نقاط الاتصال. ومن خلال التزامه المستمر بالتميز، يواصل بنك مصر ترسيخ الثقة والولاء، مجسدًا تجربة مصرفية تتسم بالانسيابية واليسر.

أهم إنجازات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تماشيًا مع التوجه الاستراتيجي لبنك مصر، ركز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال عام ٢٠٢٤ على محورين رئيسيين:

- تحديث التطبيقات والمنصات الرقمية
- تعزيز مرونة واستمرارية الخدمات

وقد انعكس ذلك خلال العام من خلال إطلاق مجموعة واسعة من الخدمات الرقمية الجديدة عبر مختلف القنوات المصرفية.

تحسين تجربة أجهزة الصراف الآلي

قام بنك مصر بتطوير واجهات أجهزة الصراف الآلي من خلال تطبيق حل CX-Banking، بما يوفر تصميمات عصرية وسهولة أكبر في التصفح. وأسهم ذلك في تحسين تجربة العملاء وضمان تنفيذ المعاملات بسلاسة وفاعلية.

ومن أبرز المزايا الجديدة:

- تنفيذ معاملات بدون استخدام البطاقة
- التكامل مع القنوات المصرفية الأساسية
- حجز واسترداد الشهادات
- التحويلات الفورية وخدمات المحافظ الرقمية

الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول BM Online

يواصل تطبيق BM Online مكانته كأحد أكثر التطبيقات المصرفية كفاءة وسهولة في الاستخدام في السوق المصري. وخلال عام ٢٠٢٤، تم إطلاق عدد من الميزات المتقدمة، من بينها

- الإشعارات داخل التطبيق
- المصادقة البيو مترية باستخدام بصمة الوجه (Face ID)
- تجارب مستخدم مخصصة حسب شرائح العملاء
- دعم خدمة Apple Pay وتقنية الترميز (Tokenization)

وقد حافظ التطبيق على تقييمات مرتفعة على متجر Google Play و App Store، كما ارتفع عدد المستخدمين النشطين إلى أكثر من ٢٩٣ ألف مستخدم خلال عام ٢٠٢٤ مقارنة بـ ١٨٥ ألف مستخدم في عام ٢٠٢٣.

خطة تحديث الأنظمة المصرفية

لمواكبة متطلبات السوق الرقمي المتسارع، وضع بنك مصر خطة شاملة لتحديث أنظمته الحيوية، شملت:

- تحديث نظام الخدمات المصرفية الأساسية
- استبدال نظام إدارة البطاقات
- تطوير منصة مكسب التجار
- تحديث أنظمة الخزانة والتمويل التجاري

كما تم إطلاق حل متطور للمراقبة وإصدار التنبيهات، مما أسهم في رفع معدلات جاهزية الأنظمة وتقليل فترات التوقف إلى أدنى مستوياتها.

قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة

لعب بنك مصر، عبر تاريخه الممتد، دور المُحرك الرئيسي في إحداث تحولات اقتصادية وهيكلية جوهرية، مما عزز مكانة مصر لتصبح من الاقتصادات الرائدة والأكثر جاذبية ومرونة في منطقة إفريقيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبفضل إرثه العريق ونهجه المستقبلي، تجاوز دور البنك مسألة نمو الاقتصاد الوطني ليشمل تطوير القطاع المالي بأكمله، من خلال تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المالية، بدءً من المنتجات المصرفية النمطية إلى الحلول الرقمية الرائدة، لتلبية كافة الاحتياجات المتنوعة للعملاء من الأفراد والشركات.

علاوةً على ذلك، يضمن التزام بنك مصر بتعزيز الشمول المالي حصول شريحة أوسع من العملاء على الخدمات المالية الأساسية، مما يُمكنهم من المساهمة في التقدم الاقتصادي والاستفادة منه. ويؤكد هذا الالتزام الراسخ بالتنمية المستدامة دور بنك مصر كركيزة أساسية في مسيرة نمو مصر، ويعكس رؤيته لمستقبل مزدهر وشامل لجميع المصريين.

نظرة عامة

يقدم قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة مجموعة شاملة من المنتجات المصرفية النمطية والإسلامية المصممة وفقًا لاحتياجات العملاء، إلى جانب حلول متطورة لتمويل التجارة مصممة لتلبية الاحتياجات التجارية الخاصة لقاعدة عملاء البنك المتنوعة. وتشمل هذه القاعدة مؤسسات بارزة في القطاعين العام والخاص، وشركات إقليمية، وشركات متعددة الجنسيات.

يلتزم قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة ببناء شراكات قوية وذات سمعة طيبة مع العملاء، مما يعزز مكانة بنك مصر كمؤسسة مفضلة للخدمات المصرفية للشركات. ونولي أهمية بالغة لفهم متطلبات عملائنا المتميزة، ونضمن أن تكون هذه المتطلبات محورًا أساسيًا في استراتيجية بنك مصر. ومن خلال التركيز على الحلول المبتكرة والخدمات المصممة خصيصًا، نهدف إلى بناء علاقات مستدامة تُمكن عملائنا من تحقيق أهدافهم المالية.

وترتكز الاستراتيجية الرقمية للبنك على ثلاث ركائز أساسية:

- توافر البيانات
- هيكلية البيانات
- حوكمة البيانات

ويسهم هذا الإطار في تحسين جودة وسرعة العمليات، وضمان تدفق فعال للمعلومات، بما يدعم اتخاذ القرار وتقديم خدمة مصرفية متميزة.

الجوائز و التكريمات

مجلس المعايير أمن بيانات صناعة بطاقات الدفع

حصل بنك مصر على شهادة المعايير الدولية لأمن بيانات صناعة بطاقات الدفع (PCI DSS ٣,٢,١) لعامي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، والتي تُعد اعتمًا دوليًا مرموقًا يمنح للمؤسسات الملتزمة بأعلى معايير أمان وخصوصية بيانات بطاقات الدفع الإلكتروني.

وجديرًا بالذكر أن بنك مصر كان أول بنك في مصر وشمال أفريقيا يحصل على هذه الشهادة، مع الحفاظ عليها لمدة ١٤ عامًا متتالية، بما يؤكد التزامه المستدام بتطبيق أفضل الممارسات العالمية في مجال امن المعلومات.

الريادة في تطبيق Apple Pay وتقنية الترميز

كان بنك مصر من أوائل البنوك المصرية التي حصلت على اعتماد Apple Pay، وأول من قدم الخدمة رقميًا بالكامل. وحتى عام ٢٠٢٤، تم تسجيل أكثر من ٣٠٠ ألف بطاقة باستخدام تقنية الترميز، مع معالجة نحو ١,٣ مليون معاملة شهريًا، مع استمرار النمو.

ويُعد إطلاق Apple Pay في ديسمبر ٢٠٢٤ محطة مهمة في تطوير منظومة المدفوعات الرقمية في مصر، ويعكس الدور المحوري للبنك المركزي في دعم التحول الرقمي.

الابتكار عبر الحدود

في إطار تعزيز الابتكار الرقمي، أطلق بنك مصر خلال عام ٢٠٢٤ حللاً متكاملًا للتحويلات المالية الفورية عبر الحدود بالاعتماد على شبكة إنستاباي، بما يتيح تجربة سلسة وسريعة لتحويل العملات الأجنبية، خاصة للعملاء ذوي الإقامة المزدوجة أو التحويلات الدولية المتكررة.

موقع التعافي من الكوارث

افتتح قطاع تكنولوجيا المعلومات موقعًا جديدًا للتعافي من الكوارث، مع تنفيذ اختبارات شاملة لكافة الأنظمة والقنوات الرقمية، مما عزز جاهزية البنك ومرونته التشغيلية.

وبالتوازي، قام البنك بتحديث شامل لمنظومة الأمن السيبراني وفقًا لإطار عمل الثقة الصفرية (Zero Trust)، وحصل على شهادة ISO ٢٧٠٠١، مع تطبيق مبدأ "الأمن المدمج" في جميع الأنظمة والخدمات.

بالنظر إلى المستقبل، نلتزم في بنك مصر بفهم الاحتياجات المتغيرة لعملائنا من الشركات بشكل استباقي، ونكون بمثابة دليل موثوق لهم في عالم ائتمان الشركات المتغير باستمرار. ونواصل تكييف استراتيجياتنا لنبقى في طليعة هذا القطاع، كما نبني مستقبلًا مستدامًا لجميع شركائنا في هذا المجال. ويعزز نهجنا المرن قدرتنا على تطوير وتقديم حلول مبتكرة تواكب تحديات وفرص المشهد المالي المستقبلي.

محمد خيرت

رئيس قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة

تقييم الأداء

القيمة بالمليار جنيه مصري

معدل النمو	٢٠٢٤	٢٠٢٣	محفظة القروض للشركات الكبرى
٤٥%	١,٣١٢,٧	٩٠٧,٤	(شاملة القروض المباشرة وغير المباشرة)
٢٨%	٥٢,٩	٤١,١	خطابات الضمان
٤٩%	١٠,٨	٧,٢	عمليات الاستيراد
٤٧%	٢,٩	٢	عمليات التصدير
٢٨	عدد عمليات القروض المشتركة		

رؤية بيئية تطلع إلى المستقبل

بدعم فريق قطاع ائتمان الشركات التمويل المستدام بنشاط من خلال الاستثمار في المحافظ الخضراء. حيث يقدم البنك مجموعة من المنتجات المستدامة المصممة لدعم الشركات التي تتبنى ممارسات مسؤولة بيئيًا. ويولي البنك الأولوية لتمويل الشركات والمشروعات التي تتوافق مع مبادئ الاستدامة البيئية، بما في ذلك الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، والبنية التحتية الصديقة للبيئة. كما يُجري باستمرار دراسة فرص جديدة لتوسيع التمويل الأخضر وتعميق دمج الاستدامة في محفظة البنك.

كما يشجع البنك على دمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) في قرارات التمويل، من خلال توفير التدريب الذي يُمكنهم من إيصال هذه المبادئ بفعالية إلى العملاء. بالإضافة إلى ذلك، يتم دمج الشروط والأحكام البيئية في بعض اتفاقيات التمويل، مما يضمن التزام المشروعات الممولة بمعايير الاستدامة.

ويواصل البنك التزامه بدعم الشركات التي تُسهم في خفض انبعاثات الكربون من خلال تمويل مبادرات الطاقة المتجددة، بما في ذلك الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. كما يُعزز البنك تقديم القروض المُرتبطة بالاستدامة، بما يدعم مساهمته في تحقيق الأهداف المناخية العالمية.

بجانب ذلك، يتم تعزيز التعاون مع الجهات المعنية داخل البنك لتقديم حوافز تُشجع على تبني ودعم الممارسات المستدامة.

وقد بلغت محفظة ائتمان الشركات والقروض المُشتركة لمشروعات الإقراض المُستدامة المُرتبطة بجوانب الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ١١,٢ مليار جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وفقًا للتقرير الكمي الصادر عن البنك المركزي المصري.

تحليل لأهم الإنجازات في الفترة الأخيرة

خلال ٢٠٢٤، أثبت قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة كفاءة عالية في التعامل مع بيئة جيوسياسية معقدة، وإدارة ضغوط اقتصادية كلية واسعة النطاق، ومعالجة التداعيات المزعجة للاستقرار الإقليمي. وعلى الرغم من هذه التحديات الجسيمة، تمكن القطاع من تحقيق توسع ملحوظ في محفظة استثماراته مع الحفاظ على معايير صارمة لإدارة مخاطر الائتمان، بل أظهر مرونة استثنائية وبُعد نظر استراتيجي.

التقييم المالي

ارتفعت محفظة القروض الممنوحة للشركات الكبرى (متضمنة القروض المباشرة وغير المباشرة) لتصل إلى ١,٣١٢,٧ مليار جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، مسجلة نموًا سنويًا قدره ٤٥٪. وخلال عام ٢٠٢٤، شارك بنك مصر بفعالية في ٢٨ عملية تمويل مشترك بقيمة إجمالية بلغت ٢٠٩,١ مليار جنيه مصري.

وقد بلغت مساهمة بنك مصر في هذه القروض ٦٦,٨ مليار جنيه مصري، مما يعكس التواجد القوي في سوق التمويل المشترك. وشملت هذه العمليات التمويلية المشتركة عدة قطاعات، شملت الاستثمار العقاري، والاتصالات، والكهرباء، والبتروكيماويات، والأغذية، والمقاولات، والمنسوجات، والسيارات، والتشييد والبناء، والسياحة.

ميزة فريدة لائتمان الشركات

يتمتع بنك مصر بخبرة واسعة في قيادة وتنفيذ العمليات التمويلية الكبرى عبر مختلف القطاعات، وفي إطار زمني محدد، مما يضمن لعملائه الاستفادة من أعلى معايير الخدمات المالية إلى جانب الحلول الرقمية المبتكرة.

ويتعاون قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة بشكل كامل مع قطاعات الأعمال الأخرى، مثل قطاع المعاملات المصرفية الدولية، والاستثمارات المباشرة، والتجزئة المصرفية، بالإضافة إلى الشركات التابعة للبنك، بما في ذلك سي آي كابيتال وذراعي التأجير التمويلي للبنك - بي إم ليس وكوريليس. كما يحتفظ البنك بحضور دولي وإقليمي مبتكر من خلال شبكة ديناميكية تضم شركات تابعة في ألمانيا ولبنان، وفروع قائمة في فرنسا والإمارات العربية المتحدة. كما تدعم هذه الشبكة مكاتب تمثيلية تمتد إلى روسيا والصين وكوريا الجنوبية وإيطاليا وكينيا.

ويمتلك بنك مصر القدرة على قيادة وترتيب وضمان تغطية العمليات التمويلية الكبرى، مستفيدًا من قاعدته الرأسمالية القوية لدينا وسجلنا الحافل بالإنجازات. ويعد بنك مصر أيضًا رائدًا في السوق ولاعبًا رئيسيًا في ترتيب القروض المشتركة في مصر وكذلك في جميع أنحاء أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مستفيدًا من فريقنا من المحترفين المصرفيين ذوي المهارات العالية.

التدريب والتطوير

في عام ٢٠٢٤، أكمل قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة برنامجه العاشر للدورة الائتمانية المتخصصة، كما أطلق برامجه الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر، المصممة خصيصًا لتعزيز مهارات ومعرفة محليي الائتمان الجدد. وقد تم إعداد هذه البرامج بدقة عالية، وقُدِّمت وفقًا لأعلى المعايير الأكاديمية، مما يضمن حصول المشاركين على تعليم شامل يُعزز نموهم المهني بشكل كبير. علاوة على ذلك، فإن القطاع يواصل الاستثمار في التطوير المستمر لأعضاء فريقه طوال مسيرتهم المهنية، من خلال تقديم مجموعة متنوعة من الدورات التدريبية المتخصصة. وقد أسهم هذا الالتزام المستمر بالتطوير المهني في تمكين الموظفين، وزوّدهم بالمهارات اللازمة، ووسّع خبراتهم في المشهد المالي المتطور باستمرار.

حلول مبتكرة

يلتزم قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة بتقديم حلول استثنائية لتمويل التجارة مصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات التشغيلية لكل عميل. وإدراكًا منه للتحديات والفرص المختلفة التي يواجهها كل نشاط تجاري، يوفر القطاع مجموعة واسعة من خيارات التمويل المصممة خصيصًا لتلبية هذه الاحتياجات الفردية. وتعمل فرق القطاع المتخصصة عن كثب مع العملاء لتطوير حلول تدعم خطط النمو وتعزز الأداء المالي.

حلول التمويل

يلتزم قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة في بنك مصر بتقديم مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية للشركات. ويشمل ذلك تمويل رأس المال العامل، ودعم مشروعات التوسع الكبرى، وتمويل المبادرات الاستراتيجية الكبرى التي تُعزز النمو المستدام. ويستفيد فريق القطاع المتخصص من خبراته الواسعة لتقديم خدمات شاملة، لهيكله، وترتيب، وتجميع، المشروعات الكبرى والمعقدة بكفاءة عالية.

الحلول الرقمية

يقدم قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة في بنك مصر مجموعة شاملة من أحدث الحلول المصرفية الرقمية التي تلبي الاحتياجات التشغيلية اليومية للعملاء. ومن خلال منصة البنك الإلكترونية، وتطبيقات الهواتف المحمولة، وغيرها من القنوات الرقمية، تُعزز منتجات وخدمات البنك الأمان والراحة، مما يُقلل بشكل فعال من الاعتماد على الخدمات المصرفية النمطية في الفروع.

وفي أغسطس ٢٠٢٤، أطلق بنك مصر تطبيقًا جديدًا للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول للشركات، ليقدم تجربة سريعة وآمنة وسهلة الاستخدام، مصممة لتعزيز كفاءة المعاملات المؤسسية.

ومن خلال ريادته للتحول الرقمي في القطاع المصرفي، يواصل بنك مصر التزامه بتقديم حلول مبتكرة تُمكن عملاء الشركات، مع ضمان أعلى معايير الأمان والكفاءة.

وبعكس هذا الالتزام رؤية البنك الأوسع لدعم التنمية المستدامة والازدهار طويل الأمد في مصر.

محفظة الخدمات المصرفية الإسلامية

تقدم فروع بنك مصر الإسلامية مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات وأنشطة التداول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والمصممة للحد من المخاطر المالية المحتملة. وقد ساهم هذا الالتزام في ترسيخ مكانة بنك مصر كجهة رائدة في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية.

كما تُجرى جميع المعاملات المصرفية الإسلامية تحت العلامة التجارية «كنانة» التابعة لبنك مصر، وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، وتشرف عليها لجنة شرعية تضم خبراء مؤهلين من مؤسسات مرموقة مثل الأزهر الشريف، ودار الإفتاء، ومجمع البحوث الإسلامية، لضمان أعلى معايير الالتزام والممارسات الأخلاقية.

الجوائز والتكريمات

مجلة يوروموني
أفضل بنك في مجال ائتمان الشركات – مصر
مجلة ذا جلوبال ايكونوميكس
أفضل بنك في مجال ائتمان الشركات – مصر
مجلة جلوبال براندز
أفضل بنك في مجال ائتمان الشركات - مصر
مجلة إنترناشيونال فاينانس
أفضل بنك في مجال ائتمان الشركات - مصر
مجلة يوروموني للتمويل الإسلامي
أفضل بنك إسلامي محلي - مصر
مجلة جازيت العالمية
البنك الأكثر ابتكارًا في منتجات التمويل الإسلامي – مصر
مجلة ميا فاينانس
أفضل بنك إسلامي في مصر
قائمة بلومبرج المختصة بالقروض المشتركة
المركز الثاني على مستوى البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية في تسويق وترتيب القروض المشتركة
مؤسسة إيميا فاينانس
أفضل بنك لترتيب عمليات إعادة الهيكلة - إفريقيا
أفضل عملية تمويل هيكلي – إفريقيا
أفضل عملية تمويل هيكلي - شمال إفريقيا
أفضل عملية إعادة تمويل - شمال إفريقيا
أفضل عملية إعادة الهيكلة - شمال إفريقيا
أفضل عملية تمويلية في قطاع التنمية الزراعية -إفريقيا
أفضل عملية تمويل في القطاع السياحي - إفريقيا
أفضل عملية تمويل في القطاع الاستثمار العقاري - إفريقيا
أفضل عملية تمويل مستدامة - إفريقيا
أفضل عملية تمويل بقطاع البتروكيماويات - إفريقيا
أفضل عملية تمويل بقطاع النقل البحري- إفريقيا
أفضل تمويل مشترك - إفريقيا
أفضل تمويل بالعملة المحلية – شمال أفريقيا
أفضل تمويل مشترك لهيئات - إفريقيا

قطاع التجزئة المصرفية

يلعب قطاع التجزئة المصرفية في بنك مصر دورًا محوريًا في تحقيق الأهداف الأساسية للبنك من خلال تقديم مجموعة شاملة من المنتجات وخدمات التجزئة المصرفية. كما يلتزم البنك بتلبية احتياجات العملاء المتنوعة وتعزيز تجربتهم المصرفية، مع التركيز بشكل خاص على نشر الوعي المالي وتسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية.

ومن خلال تقديم حلول مبتكرة، مثل الحسابات منخفضة التكلفة، وخدمات الاستشارات المالية المخصصة، وبرامج التواصل المجتمعي الاستباقية، يسعى بنك مصر جاهدًا لتمكين الأفراد وأصحاب المشروعات الصغيرة. علاوة على ذلك، يقوم قطاع التجزئة المصرفية بدورًا حيويًا في دعم المبادرة الوطنية لتعزيز الشمول المالي وتعزيز الأمن الاقتصادي، بما يضمن إتاحة الفرصة لجميع شرائح المجتمع للمشاركة الكاملة في الأنشطة الاقتصادية.

كما يساهم بنك مصر مساهمة فعّالة في بناء مجتمع أكثر مرونة وازدهارًا، من خلال تهيئة بيئة مصرفية داعمة وعادلة.

وشهد أداء بنك مصر في قطاع التجزئة المصرفية نموًا ملحوظًا، مدفوعًا بشكل كبير بالتحديثات الأخيرة التي أجريت على منصة البنك الرقمية، وإطلاق ميزات مبتكرة تهدف إلى تبسيط حياة العملاء. ومن خلال إعطاء الأولوية لتجربة المستخدم وتعزيز مستويات راحته، نجح البنك في جذب شرائح جديدة من العملاء، مع ترسيخ ولاء قاعدة عملائنا الحاليين.

نظرة عامة

يُولي بنك مصر اهتمامًا بالغًا لاستراتيجية تجزئة مصرفية شاملة، تدمج حلول التكنولوجيا المالية المبتكرة بسلسلة، مما يُعزز راحة العملاء ويُسهّل تجربة الدفع. يُركز البنك جاهدًا على إطلاق منتجات وأدوات رقمية متطورة، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية، وتقديم عروض قيمة مُجزية لا تجذب قاعدة العملاء فحسب، بل تُحافظ أيضًا على ولائهم.

”

تأكيدًا لالتزامنا بالتحول الرقمي، نواصل تقديم مجموعة متنوعة من حلول التجزئة المصرفية، المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات العملاء من الأفراد والتي تُعيد تعريف تجربة الخدمات المصرفية الشخصية. ومن خلال هذه الجهود، عزز بنك مصر مكانته كأحد رواد القطاع، معززًا دوره كشريك مالي موثوق في عالم رقمي متزايد النمو.

إيهاب درة

رئيس قطاع التجزئة المصرفية

تقييم الأداء

بطاقات الدفع الصادرة	١0,0 مليون
حسابات الرواتب (بخلاف البطاقات)	٤٢٣,٢٢٣ ألف
إجمالي قيمة محفظة التجزئة	١٣٣,0 مليار جنيه مصرى
(بما في ذلك المباشرة وغير المباشرة)	

كما يحرص بنك مصر جاهدًا على تحسين تجربة العملاء من خلال دمج الخدمات الرقمية المتطورة، بما يضمن سهولة الوصول إليها واستخدامها. ويهدف البنك إلى تمكين عملائه من الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية في أي وقت ومن أي مكان، والاستفادة من منصات التواصل الاجتماعي والتجارة الإلكترونية المتنوعة.

بالإضافة إلى ذلك، يحرص البنك بشدة على توسيع نطاق الخدمات المالية لتشمل جميع شرائح السوق، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الأقل حظًا والأقليات، مع ضمان تنفيذ جميع المبادرات بطريقة آمنة ومسؤولة.

تقييم الأداء المالي

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغ حجم محفظة قروض التجزئة لدى بنك مصر (بما فيها المباشرة وغير المباشرة) ١٣٣,٥ مليار جنيه مصري. مسجلًا نموًا ملحوظًا، كما ارتفع إجمالي ودائع الأفراد إلى ١,٧٢ تريليون جنيه مصري بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤، مقارنة بـ ١,٢٧ تريليون جنيه مصري بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣. ويُعدّ هذا النمو دليلًا على قوة الأداء المالي خلال العام، ويبرز تنامي ثقة العملاء وارتفاع وتيرة تفاعلهم مع البنك.

تحليل لأهم الإنجازات في الفترة الأخيرة

مبادرات التحول الرقمي

قام بنك مصر بدمج خدمات التجار ضمن منصات الدفع الرقمية، متعاونًا مع شركاء الأعمال لتقديم أدوات دفع رقمية تُحسّن تجربة العملاء. ويوفر البنك للتجار مزايا جذابة، تشمل عدم وجود رسوم إعداد أو رسوم شهرية، وأسعارًا حصرية للدفع عبر المحفظة والبطاقة. وقد شهد البنك نموًا ملحوظًا في التجارة الإلكترونية، ومعاملات رمز الاستجابة السريعة (QR Code)، والدفع عبر الهاتف المحمول، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

وقد نجح البنك في بناء شراكات عديدة مع مؤسسات مرموقة، وقد بدأت هذه الجهود التعاونية تؤتي ثمارها بالفعل.

كما أطلق بنك مصر خدمة «الدفع بالهاتف» الرائدة، التي تُتيح للتجار قبول المدفوعات من أي بطاقة خصم أو ائتمان باستخدام الهاتف الذكي فقط لمسح البطاقة وإتمام المعاملة. وخلال فترة الإغلاق بسبب جائحة كوفيد-١٩، تحوّلت المدفوعات التقليدية إلى المدفوعات من نظير إلى نظير (P٢P) والمدفوعات المعتمدة على الحسابات عبر المنصات الإلكترونية والمحافظ الإلكترونية. ومع ازدياد حذر المستهلكين في إنفاقهم، ظهرت المزيد من الفرص من خلال نظام «اشترِ الآن وادفع لاحقًا» (BNPL) وغيرها من أنظمة التقسيط. ولمواكبة هذا التحوّل، قدّم البنك ميزة الدفع باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR code) لعملاء المحفظة الإلكترونية للدفع الإلكتروني في نقاط البيع وعلى المواقع الإلكترونية.

وشهدت محفظة بنك مصر نموًا مستمرًا في عدد المشتركين النشطين بفضل مجموعة خدماتها المالية المتنوعة، بما في ذلك محافظ WE الرقمية، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والهاتف المحمول.

كما سجل بنك مصر نموًا متسارعًا في عدد وحجم المعاملات منذ إطلاق الخدمة. حيث قام البنك بتحويل بطاقاته الائتمانية والمدفوعة مسبقًا لتصبح قابلة للدفع اللا تلامسي، بما يتماشى مع استراتيجية البنك المركزي المصري للتحول الرقمي. واعتبارًا من السنة المالية ٢٠٢٤، بلغ عدد بطاقات الدفع الصادرة عن بنك مصر نحو ١0,٥ مليون بطاقة، بمتوسط حجم معاملات شهري قدره ٥0 مليون جنيه مصري.

المبادرات الرئيسية لعام ٢٠٢٤

يقوم بنك مصر بتبسيط الخدمات المصرفية للطلاب الجامعيين من خلال تركيب أجهزة صراف آلي داخل الحرم الجامعي. تُقدّم هذه الماكينات مزايا مُيسّرة للطلاب، مثل السحب النقدي بدون بطاقة ودفع الرسوم الدراسية مباشرةً.

كما يُصدر البنك بطاقات «ميزة» المرتبطة بمحفظة بنك مصر، مما يُتيح للطلاب لهم دفع الرسوم والمصروفات الأخرى عبر الإنترنت أو من خلال أجهزة الدفع التي يُوفّرها البنك داخل الحرم الجامعي. بالإضافة إلى ذلك، يُمكن لأولياء الأمور إيداع المصروفات الشهرية بسهولة من خلال هذه الماكينات، ومساعدة أبنائهم على إدارة أموالهم من خلال تحديد حدود للإنفاق على البطاقات.

يُعزز بنك مصر أيضًا التحول الرقمي في قطاع التعليم من خلال شراكات استراتيجية مع الجامعات المصرية.

وفي إطار جهوده لدعم التحول الرقمي والشمول المالي، وقّع بنك مصر اتفاقيات تعاون مع مجموعة واسعة من الجامعات الحكومية والخاصة والأهلية والتكنولوجية لتوفير حلول متكاملة للدفع الإلكتروني وتحصيل الرسوم الدراسية باستخدام البطاقات المصرفية ورموز الاستجابة السريعة (QR code)، وذلك بالشراكة مع شركة إي فاينانس.

توسيع نطاق التعاون ليشمل المؤسسات التعليمية الرائدة في مصر

تماشياً مع التزامه الاستراتيجي بدعم تطوير قطاع التعليم العالي في مصر، أقام بنك مصر شراكات شاملة مع مجموعة متنوعة من المؤسسات الأكاديمية، تشمل جهات حكومية وخاصة ووطنية ودولية وتكنولوجية. ومن خلال دمج الخدمات المالية الرقمية المتقدمة في منظومة التعليم، يدعم البنك تحديث البنية التحتية الأكاديمية ويساهم في تهيئة بيئة تعليمية أكثر كفاءةً وجاهزية للمستقبل للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والمؤسسات على حد سواء.

وتعكس هذه الجهود الدور الأوسع لبنك مصر كشريك وطني للتنمية، وتعزيز الشمول المالي ودفع عجلة التحول الرقمي في منظومة التعليم. ومن خلال هذه الشراكات متعددة الجوانب، يعمل البنك على تبسيط إجراءات سداد المصروفات الدراسية، ويحسنّ العمليات المؤسسية، ويعزز إطارًا مصرفيًا رقميًا متطورًا يتماشى مع رؤية مصر لبناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار.

إطلاق «مركز الحلول» لتعزيز تحصيل المدفوعات الرقمية

في إطار دعمه لقطاع التعليم، أطلق بنك مصر «مركز الحلول»، وهو نظام متكامل لتحصيل المدفوعات الرقمية، مصمم لتسهيل دفع الرسوم الدراسية بشكل آمن وسلس في جميع المؤسسات التعليمية. وتأكيدًا على التزام البنك بالأمن السيبراني، حصل البنك أيضًا على اعتماد PCI-DSS للمرة الرابعة عشرة على التوالي، مما يؤكد قدرته على حماية بيانات بطاقات الدفع والمعلومات المالية الحساسة من الوصول غير المصرح به.

دعم التعليم من خلال الشراكة المصرية اليابانية

في إطار التزامه بدعم قطاع التعليم، يقدم بنك مصر قروضًا تعليمية لتمويل الرسوم الدراسية للطلاب المسجلين في المدارس المصرية اليابانية في ٢٤ محافظة، والتي تشمل ٤٣ مدرسة.

- تمتد فترة سداد القرض على مدار ثمانية أشهر، من فصل الخريف حتى الربيع، مع إمكانية تمويل ما يصل إلى ١٠٠٪ من الرسوم الدراسية.

- يشمل البرنامج تأمينًا مجانيًا على الحياة للمقترضين في حالة الوفاة أو العجز الكلي، لضمان استمرارية العملية التعليمية.

التزام بنك مصر بالتحول الرقمي في التعليم

تعكس هذه المبادرات الاستراتيجية التزام بنك مصر بالبقاء في طليعة التوجهات العالمية في مجال الخدمات المصرفية الرقمية من خلال:

- تعزيز الشمول المالي من خلال حلول دفع مبتكرة
- تقديم خدمات مالية آمنة وفعالة، بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ للتحول الرقمي
- تسهيل عمليات سداد الرسوم الدراسية للطلاب وأولياء الأمور، ودعم التحول إلى مجتمع لا نقدي

المستقبل الرقمي في التعليم المصري

يُمثل تعاون بنك مصر مع الجامعات المصرية خطوةً هامةً في تحديث أنظمة الدفع داخل قطاع التعليم. ومن خلال تقديم خدمات مصرفية متطورة وآمنة، يلعب البنك دورًا محوريًا في تسريع تحول مصر نحو الاقتصاد الرقمي.

مبادرة «دراجتك، صحتك»

يشارك البنك في مبادرة «دراجتك، صحتك» بهدف تشجيع وسائل التنقل البديلة، وتعزيز أنماط الحياة الصحية، وتقليل الانبعاثات الناتجة عن استهلاك الوقود. وفي إطار هذه المبادرة، يقدم بنك مصر تسهيلات سداد للمواطنين الراغبين في شراء دراجات كهربائية بفترة سداد تصل إلى ١٢ شهرًا.

توسع شبكة بنك مصر في قطاع التجزئة المصرفية

أجهزة الصراف الآلي

توسع بنك مصر في شبكة أجهزة الصراف الآلي لتتجاوز من ٦ آلاف جهاز بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤، لتغطي جميع محافظات مصر. وقد قام بنك مصر بتزويد ماكينات الصراف الآلي بمجموعة من الميزات والخدمات الجديدة، تشمل: التحويلات النقدية بدون بطاقة، والتحويلات بين المحافظ الإلكترونية، والإيداع (بالجنيه المصري والدولار الأمريكي)، وسداد الفواتير، والتبرعات، وخدمات الحجز، وإصدار الشهادات، ودفع رسوم الاشتراك.

استقبال المدفوعات الرقمية

حقق بنك مصر نموًا بنسبة ١٠٦٪ في إجمالي قيمة المدفوعات المقبولة رقميًا بحلول عام ٢٠٢٤.

ويدير بنك مصر ٧٠٠ ألف جهاز نقطة بيع(POS)، ويدعم أكثر من ٢٦٠٠ تاجر إلكتروني، ويخدم أكثر من ١,٦ مليون محفظة إلكترونية (محافظ بنك مصر والمحافظ المشغّلة من خلاله)، مع تسجيل أكثر من ١٤ مليون معاملة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR code). كما تم تفعيل خدمة Apple Pay في جميع أجهزة نقاط البيع وبوابات الدفع الإلكترونية.

ومن الجدير بالذكر، أن بنك مصر يتميز بتوقيع مجموعة واسعة من الاتفاقيات مع مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني وشركات الحلول المالية، بالإضافة إلى جانب تشكيل تحالفات استراتيجية مع شركات التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة.

منتجات التجزئة من بنك مصر

BMVIP

تقدم خدمات BM VIP و BM VIP Plus من بنك مصر مزايا حصرية وتجربة مصرفية شخصية لعملاء البنك الأكثر تميزًا. وتهدف هذه الخدمات إلى تقليل الوقت والجهد اللازمين لإجراء المعاملات، مما يعزز علاقاتهم مع العملاء ويجعلها أكثر إيجابية.

المزايا والخدمات

يقدم برنامج BMVIP مجموعة من المزايا والخدمات الحصرية المصممة بعناية لتلبية احتياجات إدارة الثروات الشاملة لعملاء بنك مصر المميزين. وتشمل هذه الخدمات نمو الأصول وحمايتها، بالإضافة إلى حلول استثمارية مخصصة وإدارة محافظ مصممة خصيصًا وفقًا لاحتياجات كل عميل. كما يتيح برنامج مكافآت بنك مصر للعملاء تجميع نقاط مكافآت قابلة للاسترداد.

وتشمل امتيازات الخدمات المصرفية المميزة ما يلي:

- تقديم خدمة مميزة في جميع فروع بنك مصر
- دخول حصري إلى صالات كبار العملاء للاستمتاع بتجربة مصرفية مميزة
- مركز اتصال مخصص يعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع (١٩٨٨) لتقديم الدعم الفوري
- خدمات مصرفية رقمية سلسة، تتيح الوصول إليها في أي وقت ومن أي مكان
- رسوم مميزة على خدمات مختارة
- سهولة إصدار دفاتر الشيكات لتعزيز مستوى الراحة والمرونة

القروض الشخصية

يقدم بنك مصر مجموعة شاملة من القروض وبرامج التمويل المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات العملاء، بحد أقصى يصل إلى ٧ مليون جنيه مصري للقروض الشخصية غير المضمونة، وفترات سداد تصل إلى ١٤٤ شهرًا لبرامج محددة، وذلك بأسعار فائدة تنافسية.

كما يوفر البنك شروطًا وأحكامًا ميسرة للإقراض مصممة لتلبية احتياجات العملاء المتنوعة، مع فترات سداد مرنة (شهرية وسنوية). وتُقدم هذه القروض لشرائح متنوعة، سواءً بتحويل الراتب أو بدونه، بما في ذلك الجهات الحكومية، والبنوك العامة والخاصة، وقطاعي النفط والبتروكيماويات، والاتصالات، وأصحاب الأعمال، والمهنيين (مثل الأطباء والصيدلة والمهندسين، إلخ). كما يقدم البنك قروضًا شخصية لأصحاب الأعمال وأصحاب المهن الحرة، بالإضافة إلى برامج الدخل البديل لكبار العملاء، والأطباء، وأعضاء الهيئات القضائية، وأساتذة الجامعات. بالإضافة إلى مجموعة واسعة من برامج القروض غير المضمونة، يقدم بنك مصر قرصًا نقديًا سريعًا للمصريين والأجانب بضمان ودائعهم البنكية، بحد أقصى يصل إلى ٩٠٪ من قيمة الوديعة، مع فترات سداد شهرية أو ربع سنوية أو سنوية.

كما يدعم بنك مصر الأسر المصرية من خلال تقديم قرض الإسكان التي تشمل تمويل تركيب ألواح الطاقة الشمسية على أسطح المنازل كجزء من حلول الطاقة المتجددة. كما يقدم البنك قروضًا لشراء السيارات، وقروضًا عقارية، وقروضًا لتشطيب/تجديد المنازل، بالإضافة إلى قروض لشراء السلع المعمرة وقروض للسياحة. كما يقدم البنك قروضًا تعليمية لدعم الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي.

قروض شخصية رقمية

تماشيًا مع التحول الرقمي المتواصل للقطاع المصرفي المصري، أطلق بنك مصر أول قرض شخصي رقمي بالكامل في السوق، وهو حل مبتكر بدون أوراق يُتيح للعملاء المؤهلين

الحصول على التمويل بسهولة، مع إتمام عملية صرف القرض في غضون ساعتين فقط.

بطاقات الدفع من بنك مصر

البطاقات الائتمانية

يحافظ بنك مصر على مكانته الرائدة في قطاع بطاقات الائتمان من خلال تقديم مجموعة شاملة من المنتجات، وأسعار فائدة جاذبة، ومزايا ائتمانية كبيرة. وقد نتج عن ذلك وصول المحفظة الائتمانية للبنك إلى ٤١,٣ مليار جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٤، مسجلةً نموًا ملحوظًا بنسبة ١٠٠٪ سنويًا.

كما وسّع بنك مصر قاعدة عملاء البطاقات الائتمانية بشكل ملحوظ لتصل إلى ١,١ مليون عميل، بزيادة قدرها ٢٢٪ مقارنة بـ ٩٦٢,٤١٠ عميل مسجلين في العام السابق. والتزامًا منه بتعزيز إمكانية الوصول، قدم البنك برامج مصممة خصيصًا بمتطلبات بسيطة، بدءًا من المهنيين مثل الأطباء وأساتذة الجامعات، لتبسيط عملية إصدار البطاقات الائتمانية.

وفي إطار تعزيز عروضه المتميزة، أطلق البنك بطاقة فيزا إنفينيت الائتمانية، التي تقدم مزايا وامتيازات حصرية لعملائه المميزين، مما يعزز ريادته في القطاع المصرفي المصري

البطاقات مسبقة الدفع

يقدم البنك مجموعة من البطاقات مسبقة الدفع المصممة لشرائح مختلفة من العملاء. وفي هذا الإطار، أطلق بنك مصر بطاقات الشباب مسبقة الدفع بهدف جذب العملاء الشباب وتوسيع قاعدة عملائه. وتماشياً مع الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، تولى بنك مصر دورًا رائدًا داخل القطاع المصرفي المصري، حيث أصبح أول بنك يُصدر بطاقات «ميزة» مسبقة الدفع ضمن منظومة المدفوعات الوطنية. وتهدف هذه المبادرة إلى دمج الأفراد غير المتعاملين مع البنوك في القطاع المصرفي الرسمي، مما يعكس التزام البنك بتعزيز الشمول المالي.

حتى ديسمبر ٢٠٢٤، أصدر البنك أكثر من ٦ ملايين بطاقة «ميزة» مسبقة الدفع، ويواصل جهوده لتحويل بطاقات الرواتب إلى بطاقات «ميزة» للرواتب.

بطاقات الخصم

يقدم البنك مجموعة متنوعة من بطاقات الخصم من فيزا وماستركارد، بدءًا من البطاقات الكلاسيكية وصولاً إلى بطاقات وورلد إيليت. ودعمًا للاستراتيجية الشمول المالي، أصدر بنك مصر بطاقة خصم جديدة بالدولار الأمريكي.

حتى ديسمبر ٢٠٢٤، أصدر بنك مصر أكثر من ١,٨ مليون بطاقة خصم. ويمكن للعملاء التقدم بطلب للحصول على بطاقات الخصم من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية. كما أطلق البنك في ديسمبر ٢٠٢٤، خدمة Apple Pay لعملائه في مصر، موفرًا بذلك طريقة دفع أكثر أمانًا وخصوصية في المتاجر، وعبر التطبيقات، وعبر الإنترنت، من خلال أجهزة iPhone، وApple Watch، وiPad، وMac وذلك لجميع بطاقات البنك.

الإدارة المركزية للتحالفات الاستراتيجية

أسس بنك مصري عام ٢٠٢١ الإدارة المركزية للتحالفات الاستراتيجية. في خطوة محورية تهدف إلى دعم وتنفيذ استراتيجية البنك بكفاءة وفعالية. وتعمل هذه الإدارة، التابعة لقطاع التجزئة المصرفية، على بدء وإدارة العلاقات مع الجهات السيادية والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة، عبر فريق متخصص يمتلك خبرات متنوعة.

يعمل فريق الإدارة بشكلي وثيقٍ مع مختلف قطاعات البنك لضمان سلاسة تنفيذ البروتوكولات، والشراكات مما يُحسّن في نهاية المطاف من مستوى الخدمة المُقدمة لعملاء بنك مصر. كما تقوم الإدارة بتطوير اتفاقيات تعاون مُخصصة، مُصممٍ خصيصًا لتلبية الاحتياجات المُحددة لكل شريك، وبالتعاون مع جميع القطاعات المعنية داخل البنك.

حتى الآن، نجحت الإدارة في توقيع ٧0 بروتوكولًا مع العديد من المنظمات ذات السمعة الطيبة، بما في ذلك الرئاسة،

والمخابرات العامة، والمخابرات الحربية، وهيئة الشؤون المالية - للقوات المسلحة، ووزارة الدفاع، ووزارة العدل، ووزارة الخارجية، ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، ووزارة الداخلية - قطاع الشؤون المدنية، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة الهجرة وشؤون المغتربين، ووزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية - مبادرة بيتك في مصر، ووزارة الصحة والسكان - هيئة الرعاية الصحية المصرية، والأكاديمية العسكرية المصرية، ووزارة التموين والتجارة الداخلية - هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، ومؤسسة حياة كريمة، والهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية، والمجلس القومي للمرأة، وبيت الزكاة، ومصر للطيران، وشركة المطارات المصرية، وتاون جاس، والشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، وغيرها الكثير.

كما تقوم الإدارة بدمج أولويات البنك الاستراتيجية داخل جميع بروتوكولاتها، بما في ذلك التحول الرقمي، والشمول المالي، والتنمية المستدامة، بما يتماشى مع الاستراتيجية الشاملة لبنك مصر. ويؤكد إنشاء هذه الإدارة التزام البنك بتعزيز الشراكات المؤثرة عبر القطاعات.

الودائع المصرفية

يعتمد بنك مصر استراتيجية ديناميكية تهدف إلى تعظيم القيمة المقدمة لعملائه. ولتحقيق ذلك، يُقدم البنك باستمرار مجموعةً من المنتجات المُصممة خصيصًا لتلبية احتياجات العملاء وتوقعاتهم.

وخلال عام ٢٠٢٤، أطلق البنك مجموعة من شهادات الادخار والودائع المتميزة بالجنيه المصري، بدءًا من شهادة «طلعت حرب ٤» التي تمتد لمدة عام واحد، وتوفر اختيار صرف العائد شهريًا أو عند الاستحقاق.

بالإضافة إلى ذلك، يُقدم البنك شهادة «ابن مصر» لمدة ثلاث سنوات بمعدل فائدة متناقص، ودورية صرف مرنة، تسمح بدفع الفائدة شهريًا، وربع سنويًا، وسنويًا.

وفي إطار تطوير المنتجات قصيرة الأجل، أطلق بنك مصر فئة «الودائع المرنة» بالجنيه المصري، بفترتين ٦ و٩ أشهر، مع إمكانية صرف العائد شهريًا أو عند الاستحقاق، مما يوفر حلولًا مرنة تتماشى مع متطلبات العملاء.

كما أطلق البنك برنامج ”سوبر كاش“ الذي يضم منتجين جديدين ضمن فئة الحسابات البنكية، وهما: «سوبر كاش توفير» و«سوبر كاش جاري». ويوفر البرنامج أسعار فائدة تنافسية تتماشى مع اتجاهات السوق وتلبي الاحتياجات المالية المتنوعة للعملاء. وفي هذا الإطار، أعاد البنك تصميم وتطوير أحد الحسابات الجارية القائمة ليقدم تحت مسمى «سوبر كاش جاري» بعائد يُحتسب يوميًا لتعزيز مزاياه التنافسية. بالإضافة إلى ذلك يقدم حساب ”سوبر كاش توفير“ الجديد عائدًا شهريًا جذابًا، مما يجعله خيارًا مناسبًا لمختلف شرائح العملاء الباحثين عن حلول ادخارية مرنة وفعّالة

تحويلات الرواتب ذاتية التشغيل

في إطار جهوده المستمرة لدعم التحول نحو مجتمع لا نقدي، يواصل بنك مصر تعزيز ريادته في مجال تحويلات الرواتب ذاتية التشغيل، مستحوذًا على حصة ٤٨٪ من إجمالي سوق أتمتة رواتب موظفي الجهات الحكومية. وعلى مدار ١٨ عامًا متتالية، حافظ البنك على صدارته في هذا المجال. وخلال عام ٢٠٢٤، نقّذ بنك مصر تحويلات رواتب آلية سنوية تجاوزت قيمتها ٢٣٥ مليار جنيه مصري، شملت أكثر من ٤,٣ مليون حساب رواتب للعاملين في القطاعين العام والخاص عبر ٣,٩ مليون بطاقة.

ويحرص بنك مصر على تقديم خدمات مبتكرة ترتقي بتجربة عملاء الرواتب، إذ كان من أوائل البنوك التي أتاحت إمكانية صرف الرواتب عبر المحافظ الإلكترونية من خلال تطبيق BM Payment، الذي يعتمد آليات المصادقة الثنائية لضمان أعلى مستويات الأمان. ويقدم البنك كذلك باقات متخصصة تتيح لعملاء الرواتب الاستفادة من مجموعة مميزة من منتجات وخدمات التجزئة المصممة لتلبية احتياجاتهم المالية المتنوعة.

التأمين المصرفي التقليدي

يُعد بنك مصر أحد البنوك الرائدة في مصر في تقديم خدمات التأمين المصرفي في مصر، وذلك من خلال الشراكة الاستراتيجية الممتدة مع أليانز مصر منذ عام ٢٠٠٢. يقدم البنك مجموعة شاملة من البرامج التأمينية التي تشمل تغطية التأمين على الحياة والتأمينات الأخرى، مثل تأمين السيارات، والممتلكات، بالإضافة إلى حلول تأمينية مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات العملاء. وتتوفر هذه الخدمات من خلال أكثر من ٤٠٠ فرع لتلبية الاحتياجات المتنوعة لعملائه من الأفراد والشركات، وتوفير الحماية لهم محليًا وعالميًا.

التأمين المصرفي التكافلي

يُعد بنك مصر أحد البنوك الرائدة في مصر في تقديم خدمات التأمين المصرفي التكافلي، وذلك من خلال الشراكة مع شركة GIG للتأمين عبر شبكة تضم ٤٦ فرعًا إسلاميًا. ويوفر البنك مجموعة واسعة من برامج التأمين المصممة لتلبية احتياجات العملاء المتنوعة، سواءً لأغراض الاستثمار أو الحماية، وتشمل هذه البرامج خطط التقاعد، وبرامج التعليم، وتغطية الحوادث، ومنتجات تأمين مخصصة للمرأة.

تأمين الائتمان

أبرم بنك مصر اتفاقيات مع العديد من شركات التأمين بهدف الحد من المخاطر الائتمانية وتعزيز كفاءة إدارة المحافظ التمويلية. ويقدم البنك لعملائه مجموعة متنوعة من برامج التغطية التأمينية، بما في ذلك التأمين على الحياة، وحالات العجز الكلي الدائم، وتغطية مخاطر التخلف عن السداد، وذلك عبر قروض التجزئة، والمرابحة الإسلامية للتجزئة، وبرامج تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

خدمات التجزئة الإسلامية

في إطار التزام بنك مصر بتقديم خدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، يقدم بنك مصر للمعاملات الإسلامية باقة شاملة من المنتجات المالية المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات العملاء المتنوعة.

تشمل هذه العروض مرابحة السيارات، التي تُمكن العملاء من تمويل شراء السيارات وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، ومرابحة السلع المعمرة. كما يُقدّم البنك حلول تمويلية مُتخصصة للأغراض الدينية، مثل مرابحة الحج والعمرة، بالإضافة إلى مرابحة التعليم المُصمّمة لدعم المساعي الأكاديمية.

كما يقدم البنك بطاقات الائتمان الإسلامية التي توفر قوة شرائية مُناسبة مع الالتزام بالمبادئ الإسلامية، إلى جانب منتج «كنانة» المُبتكر الذي يُلبّي الاحتياجات المالية المُبتكرة. وقد بلغ إجمالي محفظة الخدمات المصرفية الإسلامية في ديسمبر ٢٠٢٤ نحو ٥,٩٤ مليار جنيه مصري مقابل ٤,٤٧ مليار جنيه مصري في العام السابق، مُسجّلةً زيادةً بنسبة ٣٣,٩٪.

خدمات بنك مصر المصرفية سهلة الوصول

الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول

خدمات التجزئة الإلكترونية

واصل بنك مصر تطوير قنواته الرقمية لتعزيز سهولة وصول العملاء إلى الخدمات المصرفية، حيث أعاد تصميم منصتيه للخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والهاتف المحمول، لتقديم تجربة أفضل لعملاء التجزئة. وقد تم تحديث خدمة BM Online بإضافة مجموعة من المزايا والخدمات الجديدة لتعزيز راحة العملاء، ولضمان تجربة مصرفية رقمية سلسة، كان بنك مصر أول بنك مصري يُقدم خدمة التحويل الفوري على مدار الساعة عبر جميع البنوك المحلية والبطاقات والمحافظ الإلكترونية، بما في ذلك أيام العطلات الرسمية.

كما فعّل البنك ميزتي «المدفوعات المفضلة» و«سجل المدفوعات»، مما يُتيح للعملاء دفع فواتيرهم المتكررة، وفواتير الخدمات، والتبرعات، أو المستحقات بنقرة زر واحدة. بالإضافة إلى ذلك، تُمكن خدمة BM Online العملاء الآن من شراء أو استرداد شهادات الإيداع عبر الإنترنت بسهولة تامة.

علاوة على ذلك، يتيح تفعيل بطاقات الخصم والائتمان عبر تطبيق الخدمات المصرفية توفير الوقت ويُعزز راحة المستخدم. كما أطلق البنك خدمة عرض وتتبع نقاط الولاء، مما يُساعد العملاء على متابعة مكافآتهم والاستفادة من مزايا إنفاقهم. إلى جانب الخدمات الرقمية المُقدمة عبر تطبيق BM Online، يُولي البنك أهمية قصوى للتواصل المستمر مع العملاء والتفاعل معهم. وكان بنك مصر أول بنك في مصر يُطلق خاصية الإشعارات داخل التطبيق وخدمة الإشعارات الفورية، التي تضمن إبقاء العملاء على اطلاع دائم بأحدث التحديثات والعروض والمنتجات والخدمات.

كما أطلق البنك خاصية تقييم التطبيق وتلقي الملاحظات، إيمانًا منه بأهمية الاستماع إلى آراء العملاء في بناء خدمات قيّمة وتحسينها.

خدمات الإنترنت البنكي للشركات والمؤسسات

اعتمد بنك مصر نهجًا يركز على خدمة العملاء في تطوير منصات سلسلة تُقدّم خدمات رقمية عالية الجودة وفورية لجميع العملاء، وتشمل هذه المنصات خدمة الأعمال الإلكترونية من بنك مصر، ومنصة الشركات التي أُطلقت حديثًا، والتي تُمكن عملاء الشركات من إدارة حساباتهم ومعاملاتهم بأمان، بما في ذلك تنفيذ المدفوعات الجماعية بكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، تُتيح المنصة تحويلات بسيطة بخطوة واحدة، بما في ذلك المدفوعات الحكومية، لتسهيل العمليات. ولأول مرة في مصر، يُمكن لعملاء الشركات الآن الوصول إلى خدمات التحويل الفوري على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، بما في ذلك أيام العطلات الرسمية.

محفظة بنك مصر

تُعَدّ محفظة بنك مصر الرائدة في مجال التكنولوجيا الرقمية في السوق المصري، إذ تقدم تجربة دفع رقمية متكاملة تُعيد وتُحدث ثورة في حلول الدفع في مصر من خلال توفير بديل سلس وآمن للخدمات المصرفية التقليدية. ويتجلى ذلك في نموها المذهل، حيث ارتفع عدد العملاء المسجلين بنسبة ١٥٪ في عام ٢٠٢٤.

تتيح المحفظة للعملاء إدارة شؤونهم المالية بسهولة عبر هواتفهم المحمولة، مما يضمن مستويات أعلى من الراحة وسهولة الوصول. ويُمكن للعملاء إيداع وسحب النقود بسهولة من خلال شبكة تضم أكثر من ٩ آلاف ماكينة صراف آلي في مختلف أنحاء الجمهورية، بالإضافة إلى ما يزيد عن ٣٠٠ ألف منفذ فوري. كما تُتيح المنصة إجراء تحويلات فورية إلى أي محفظة مسجلة داخل مصر، وتتيح للمستخدمين ربط بطاقات الخصم أو الائتمان أو الدفع المسبق من بنك مصر لتسهيل المعاملات. ولا تقتصر خدمات المحفظة على المعاملات الخدمات المصرفية الأساسية، إذ تُقدم محفظة بنك مصر مجموعة شاملة من الخدمات، بما في ذلك دفع الفواتير، والتبرعات الخيرية، والوصول إلى خدمات فوري، وإعادة شحن بطاقات الكهرباء بتقنية NFC، مما يوفر تجربة استخدام متعددة الاستخدامات وسهلة الاستخدام.

ويأتي الأمان على رأس أولويات محفظة بنك مصر، إذ تعتمد أعلى معايير حماية البيانات الشخصية والمالية، بما يضمن للعملاء إجراء معاملاتهم بثقة تامة. كما تدعم المحفظة استراتيجية البنك المركزي المصري للتحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي، من خلال استهداف الفئات الأقل تعاملًا مع البنوك عبر حملات ومبادرات توعوية متخصصة، مساهمةً بذلك في بناء اقتصاد أقل اعتمادًا على النقد.

ويتميز الاشتراك في الخدمة بالسهولة، حيث يمكن للعملاء زيارة أي فرع من فروع بنك مصر باستخدام بطاقة الرقم القومي سارية، ورقم هاتف محمول. ولتسهيل الوصول بشكل أكبر، يُمكن تحميل تطبيق محفظة بنك مصر بسرعة وسهولة.

الجوائز والتكريمات

مجلة كوزموبوليتان - ذا ديلي
أفضل بنك تجزئة - مصر
مجلة ذا ديجيتال بانكر
أفضل بنك تجزئة من حيث تجربة الموظفين – الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
مجلة جازيت العالمية
البنك الأكثر ابتكارًا في منتجات التمويل الإسلامي - مصر
مجلة ميا فاينانس
أفضل بنك للمعاملات المصرفية الإسلامية – مصر

قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs)

يُولي بنك مصر اهتمامًا بالغًا بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة باعتباره أحد الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. ويسعى البنك إلى ترسيخ مكانته كشريك مالي أول لرواد الأعمال من خلال تقديم مجموعة شاملة من الحلول والخدمات المصرفية، تُقدّم بسهولة في مواقع أعمالهم. بالإضافة إلى ذلك، يُعزز البنك شراكاته الاستراتيجية التي تستهدف دعم أصحاب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما يتجاوز الخدمات المالية، مُقدّمًا دعمًا شاملاً يتماشى مع الاحتياجات المتغيرة للمشهد الاقتصادي المصري.

نظرة عامة

يركز هذا القطاع على تسريع التحول الأخضر للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. من خلال توفير حلول تمويلية مستدامة تشمل الطاقة الشمسية، وإدارة موارد المياه، والحد من النفايات، وغيرها من المبادرات المستدامة. ويسهم هذا النهج في تعزيز نموذج أكثر إنصافًا ومرونة واستدامة لمواجهة تحديات المناخ، بالتوازي مع دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الوقت نفسه.

وفي إطار استراتيجيته الشاملة للاستدامة، اعتمد بنك مصر تطبيق عملية تقييم الأثر البيئي الإلزامية لجميع عملائه. وفقًا للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ الصادر عن جهاز شؤون البيئة المصري، وتتطلب هذه العملية تقديم تقرير مفصل يوضح الأثر البيئي المحتمل للمشروعات المقترحة. ويراجع البنك كل تقييم لضمان الالتزام بالمعايير البيئية، ولتشجيع ممارسات الأعمال المسؤولة. ومن خلال دمج الاعتبارات البيئية في إجراءات الإقراض، يسعى البنك جاهدًا إلى بناء مستقبل أكثر اخضرارًا واستدامة.



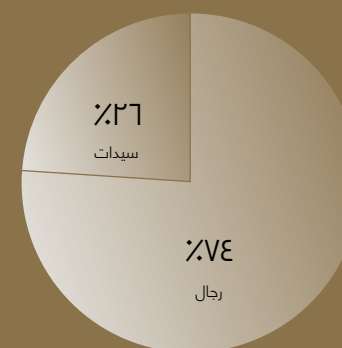
يحافظ قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في بنك مصر على مكانة رائدة داخل السوق. وقد أسهمت مبادرات البنك بشكل كبير في تعزيز إمكانية الحصول على التمويل، وتشجيع أساليب مبتكرة لتعبئة رأس المال ودفع نمو الأعمال.

عمرو الدمرdash

رئيس قطاع تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

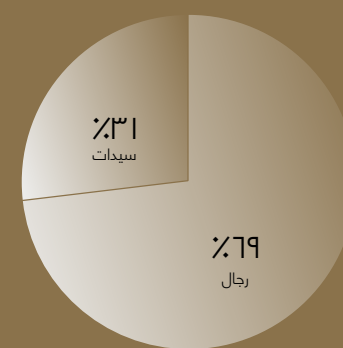
توزيع العملاء حسب النوع الاجتماعي

المستفيدين من قروض التمويل العقاري بمصر



يوضح الرسم البياني أعلاه توزيع نسب العملاء من الذكور والإناث المستفيدين من قروض التمويل العقاري في جميع المحافظات.

خدمات السحب على المكشوف



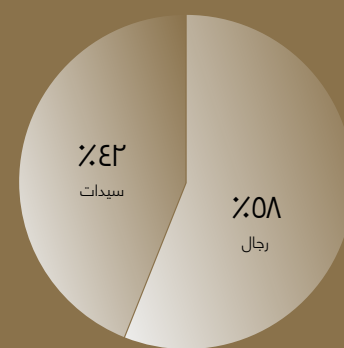
يوضح الرسم البياني أعلاه توزيع حصص الذكور والإناث من خدمات السحب على المكشوف في جميع المحافظات.

المستفيدين من القروض الشخصية بمصر



يوضح الرسم البياني أعلاه نسب العملاء من الذكور والإناث المستفيدين من القروض الشخصية في جميع المحافظات.

بطاقات الائتمان



يوضح الرسم البياني أعلاه توزيع حصص الذكور والإناث المستفيدين من بطاقات الائتمان في جميع المحافظات.

بلغت محفظة قروض بنك مصر المخصصة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (بما في ذلك التمويل المباشر وغير المباشر) ٥٠,٤ مليار جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٤. وقد تحقق هذا النمو من خلال تحسينات وإصلاحات تشغيلية جوهريّة، شملت لامركزية عمليات منح القروض وتطبيق معايير تقييم ائتماني فعّالة للحد من مخاطر التعثر، وقد ساهمت هذه الإجراءات بشكل كبير في تعزيز جودة المحفظة وتحقيق أهداف البنك في مجال إقراض المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

كما بلغ إجمالي قاعدة عملاء البنك من أصحاب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ١٣٠,٨١١ عميلًا بنهاية عام ٢٠٢٤. كما قام بنك مصر بتمويل ما يقرب من ٣١,٥٠٧ مشروعًا بقيادة سيدات، بما يمثل ٢٤,١٪ من إجمالي قاعدة عملائه. وقد نتج ذلك عن تطوير حلول مصرفية مُصممة خصيصاً لتلبية احتياجات العملاء، ومجموعة متنوعة من الخدمات غير المالية. ويسعى بنك مصر جاهداً لإطلاق العنان للإمكانات الهائلة للشركات غير المصرفية أو التي لا تحظى بالقدر الكافي من الخدمات المصرفية في البلاد.

التقييم المالي

يوجه قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في بنك مصر موارده بشكل استراتيجي لدعم تلك المشروعات عبر مختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية، مما يُحسّن توزيع متوازن للموارد في جميع محافظات مصر.

ويُعزز قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التنمية المستدامة، وتمكين الشباب والمرأة، وتشجيع أنشطة الطاقة البديلة في القطاعات الاقتصادية الحيوية، ودعم المشروعات ذات القيمة البيئية والاجتماعية على مستوى الدولة. كما يسعى القطاع إلى دفع عجلة النمو المستدام وتحقيق أثر مجتمعي إيجابي.

تحليل لأهم الإنجازات في الفترة الأخيرة

واصل بنك مصر تعزيز جهوده في دعم قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مؤكّدًا التزامه الراسخ بتوسيع نطاق خدماته المالية لتغطية مختلف أنحاء مصر. وبحلول نهاية ديسمبر ٢٠٢٤، عزز البنك قدرته التشغيلية في هذا القطاع عبر تعيين ١,٩٠٨ موظفًا مختصًا، مما يضمن تغطية شاملة على مستوى البلاد. وتتمتع هذه الشبكة الواسعة من المتخصصين بموقع استراتيجي لتقديم دعم مصمم خصيصًا وفق احتياجات كل عميل وشركة في جميع المناطق.

وإدراكًا منه للطبيعة المتسارعة لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، أولى بنك مصر أهمية قصوى أيضًا للتطوير المستمر لكوادره العاملة. فقد أنشأ البنك أكاديمية تدريب متخصصة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مصممة لتزويد موظفيه بأحدث الخبرات والمهارات الأساسية في السوق. ويضمن هذا النهج الاستباقي حصول العملاء على تجربة مصرفية عالية الجودة باستمرار تتميز بالخبرة والكفاءة. ومن خلال هذا النهج الشامل للأكاديمية، قدم بنك مصر أكثر من ١٦ ألف ساعة تدريبية، شملت مجموعة واسعة من برامج المهارات الفنية والشخصية. ويؤكد هذا الاستثمار المتواصل في رأس المال البشري التزام البنك بتعزيز فريق يتمتع بالمعرفة والمهارة قادر على تلبية الاحتياجات المتطورة لأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة ودفع نجاحهم.

الاتفاقيات والتحالفات

مؤسسة التمويل الدولية

وقع بنك مصر اتفاقية تمويل مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بقيمة ٢٣٤ مليون دولار أمريكي بهدف دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مع التركيز بشكل خاص على المشروعات التي تقودها النساء. وتعكس هذه الاتفاقية التزام بنك مصر المستمر بتعزيز الشمول المالي، وتمكين الفئات الأقل حصولاً على الخدمات المالية.

جهاز تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEDA)

منذ عام ٢٠١١، حافظ بنك مصر على اتفاقيات تمويل مستمرة مع جهاز تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEDA)، والتي أسفرت عن توقيع عدة اتفاقيات لإعادة التمويل بإجمالي ٢,٦ مليار جنيه مصري. وقد أسهمت هذه الاتفاقيات في تمويل ودعم نحو ٢٧٥ ألف عميل.

أمان ليك

«أمان ليك»، هي شركة ناشئة في مجال الوساطة التأمينية انبثقت عن برنامج تسريع الأعمال «تقدر» التابع لبنك مصر. وفي إطار دعم البنك للشركات الناشئة وتعزيز منظومة الخدمات المقدمة لعملائه، وقع البنك اتفاقية مع الشركة لتقديم خصومات حصرية على التأمين الصحي لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر منصته، مستهدفًا بشكل خاص المستفيدين من منتج «القرض السريع».

جيديا

عقد بنك مصر اتفاقية تعاون مع «مجموعة جيديا للتكنولوجيا» إحدى الشركات الرائدة في حلول الدفع الإلكتروني، يقدم بنك مصر خدمات مالية وغير مالية متكاملة للشركات متناهية الصغر. تهدف هذه الشراكة إلى جذب عملاء جدد من أصحاب الشركات متناهية الصغر والصغيرة من خلال توفير أدوات تمويل مصممة خصيصًا لتلبية احتياجاتهم المالية المتنوعة.

ريفي

تتيح اتفاقية الإحالة لبنك مصر وريفي تقديم مجموعة متكاملة من الحلول المالية وغير المالية لأصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. وتعمل هذه الشراكة على تعزيز التعاون المشترك، كما تتيح لأصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الجدد الحصول على خدمات دعم مصممة خصيصًا لهم.

طلبات

تتيح اتفاقية التعاون المشترك بين بنك مصر وشركة «طلبات مصر» لشركاء طلبات الحصول على تمويل يصل إلى مليوني جنيه مصري، خلال ٥ أيام عمل. ويتميز العرض بشروط مرنة تلبي الاحتياجات الخاصة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

آجل

تأتي اتفاقية التعاون مع منصة آجل ضمن استراتيجية بنك مصر لتطوير ودعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. ويلعب البنك دورًا محوريًا في تقديم برامج تمويل مبتكرة مصممة خصيصًا لمختلف القطاعات والأنشطة، لا سيما في مجال الخدمات المالية والرقمية.

مكسب

تهدف اتفاقية تعاون بنك مصر مع مكسب إلى تقديم حلول مالية وغير مالية مصممة خصيصًا للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. كما يدعم هذا التعاون التحول الرقمي من خلال تسهيل الوصول إلى خدمات رمز الاستجابة السريعة وطلب الدفع.

منتجات بنك مصر للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

تمويل إسلامي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

يقدم قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في بنك مصر مجموعة شاملة من حلول التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما يدعم توسع هذه القطاعات الحيوية ويسهم في تعزيز الشمول المالي ودفع النمو الاقتصادي.

تشمل هذه العروض:

- مرابحة التمويل متناهي الصغر: بتمويل يصل إلى ٤٠٠ ألف جنيه مصري

- تمويل مرابحة المشروعات الصغيرة: بتمويل يصل إلى ٨ ملايين جنيه مصري

- تمويل مرابحة رأس المال العامل: بتمويل يصل إلى ١٠ ملايين جنيه مصري

- تمويل مرابحة المعدات/الآلات، والمؤسسات التعليمية (المدارس/الجامعات) ، ووسائل النقل: بتمويل يصل إلى ٢٠ مليون جنيه مصري

ينتهج بنك مصر استراتيجية استباقية للشمول المالي، تستهدف الأسواق التي تعاني من نقص الخدمات. وترتكز الاستراتيجية الأساسية لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على تعزيز النمو الاقتصادي الجزئي من خلال دعم الشركات الصغيرة في تحقيق أهدافها. علاوة على ذلك، يُسهم القطاع بشكل كبير إلى تحقيق الهدف الوطني المتمثل في دمج هذه المشروعات داخل الاقتصاد الرسمي، مما يعزز فرص العمل والتشغيل.

يواصل بنك مصر التوسع في محافظته للتمويل الإسلامي الموجه للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عبر قطاعات متنوعة، تشمل البتروكيماويات، وصناعة السيارات، والصلب، مع التركيز على جذب المزيد من العملاء الجدد، وتحسين كفاءة العمليات، وتعزيز إطار الاقتصاد الوطني.

حلول بنك مصر المبتكرة

القرض السريع

أطلق بنك مصر خدمة «القرض السريع» الرقمية، وهي أول منتج رقمي متكامل للشركات الصغيرة، يعتمد على نموذج تقييم ائتماني سلوكي، ويستخدم ٥ نماذج للتعلم الآلي.

ومنذ إنطلاقه، بلغ عدد القروض التي قدّمها هذا المنتج نحو ٥٧,٠00 قرصًا بقيمة إجمالية بلغت ٥٨,٤0 مليار جنيه مصري. وقد تم تحسين المنتج ليقدم تمويلًا يصل إلى ٥ ملايين جنيه مصري بدلًا من مليوني جنيه مصري، بالإضافة إلى إتاحة ميزة جديدة عبر التطبيق الإلكتروني تتيح جمع ملاحظات العملاء بشكل فوري.

القروض الفورية

أطلق بنك مصر خدمة «القرض الفوري» المبتكرة للشركات متناهية الصغر. تتيح هذه الخدمة للعملاء الحصول على القروض في يوم العمل التالي لتقديم الطلب.

ويقوم مسؤولو القروض بزيارة العملاء في مواقعهم وتحميل المستندات اللازمة على النظام فورًا عبر الأجهزة اللوحية. مما يضمن سرعة الإجراءات ورفع كفاءة تقديم الخدمة. وقد أسهمت هذه الخدمة في صرف نحو ١٧٢,٩٦٣ قرصًا بقيمة إجمالية بلغت ١٠,0٠٧ مليار جنيه مصري.

منصة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

أطلق بنك مصر في عام٢٠٢٤، أول منصة إلكترونية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وهي منصة شاملة تلبي جميع احتياجات هذه المشروعات. ويقدم البنك من خلال هذه المنصة، خدمات مالية وغير مالية رقمية وفعالة لعملائه من هذه المشروعات.

كما تخضع المنصة لمراحل تطوير مستمرة بقيادة فريق من الخبراء الذين يطبقون إطار عمل مرن لضمان تقديم خدمة عالية الجودة واستجابة سريعة لاحتياجات العملاء.

خدمات تسجيل الشركات

أطلق بنك مصر خدمات تسجيل الشركات، التي تتيح لأصحاب الشركات فتح حسابات الشركات عبر الإنترنت في غضون ٢٤ ساعة من خلال تقديم ٣ مستندات فقط.

وتشمل الخدمة أيضًا:

- إصدار بطاقات الخصم
- إنشاء حساب للخدمات المصرفية عبر الإنترنت

- إنشاء حساب لتطبيق التاجر

- حجز زيارات الفروع رقميًا

وقد استفادت أكثر من ١٣ ألف شركة من الخدمة وميزاتها.

الخدمات غير المالية

مراكز خدمات تطوير الأعمال

أطلق بنك مصر مراكز خدمات تطوير الأعمال (BDS) لدعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. من خلال تقديم خدمات غير مالية واستشارية لهذه المشروعات ورواد الأعمال، مما يساعدهم على التأهل للحصول على التمويل، وتحسين مهاراتهم في إدارة الأعمال، وتعزيز روح ريادة الأعمال لديهم.

- تعمل مراكز خدمات تطوير الأعمال حاليًا في ١٧ فرعًا موزعة على ١٧ محافظة، تغطي معظم أنحاء البلاد

- منذ إنطلاقها في عام ٢٠١٩، قدمت المراكز ١٣٧,0٤0 خدمة غير مالية لـ ٦٢,٢٨0 مستفيدًا

- حصل أكثر من ٤ آلاف رائد أعمال وصاحب عمل على تمويل من خلال دعم مراكز خدمات تطوير الأعمال، بقيمة تمويل إجمالية بلغت ٢,٤٨ مليار جنيه مصري

- بالإضافة إلى ذلك، سهّلت مراكز خدمات الأعمال التجارية تقديم أكثر من ٨٨ ألف خدمة مصرفية، بما في ذلك فتح الحسابات، وإصدار بطاقات الخصم والائتمان، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والمحافظ الإلكترونية، وغيرها.

وتشمل الخدمات المقدمة ما يلي:

- خدمات توليد الأفكار للشركات الجديدة

- خدمات التسجيل والترخيص

- خدمات دراسات الجدوى الإرشادية

- تسهيل الحصول على التمويل

- خدمات التحليل والتقييم المالي الإرشادي

- التوفيق بين الموردين والأسواق المستهدفة

- خدمات التوعية والاستشارات

- بناء القدرات والتدريب

جوجل

استمرارًا لنجاح مبادرة «مهارات من جوجل» والتزامًا من بنك مصر بدعم عملائه في التكيف مع ظروف السوق المتغيرة، تعاون البنك مع جوجل لتقديم دورات تدريبية افتراضية لرواد الأعمال الشباب. وقد ركزت هذه الدورات على موضوعات تشمل التسويق الرقمي، وإنشاء مواقع إلكترونية للشركات، واستخدام الإنترنت للوصول إلى شرائح أوسع من المستهلكين، بالإضافة إلى تعريفهم بريادة الأعمال ونماذج الأعمال.

وبعد اجتياز البرنامج التدريبي، يحصل المشاركون على شهادة إلكترونية صادرة عن جوجل وبنك مصر، ثم يتم إحالتهم إلى مراكز خدمات تطوير الأعمال التابعة للبنك للحصول على خدمات غير مالية مُخصصة لمساعدتهم على بدء مشروعاتهم الخاصة.

ومن خلال هذا التعاون، نجح بنك مصر في تدريب أكثر من ٢0 ألف شاب وشابة.

برنامج الغذاء العالمي

أقام بنك مصر شراكة استراتيجية مع برنامج الغذاء العالمي ضمن إطار مشروع وطني للتنمية المجتمعية. وقد قدّم البنك لبرنامج الغذاء العالمي ١0 مليون جنيه مصري للمرحلة الأولى، و٥٠٠ مليون جنيه مصري للمرحلة الثانية. ويهدف هذا التعاون إلى تنمية القرى الأقل حظًا في صعيد مصر، وتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة تغير المناخ، ودعم شمولها المالي من خلال تعزيز الثقافة المالية وتوفير الخدمات غير المالية.

وشملت الأنشطة المنفذة توحيد الحيازات الزراعية، والتوعية بتغير المناخ، وتحسين نظم الري، وتركيب محطات الطاقة الشمسية، وتبطين القنوات والترع، ومبادرات الثقافة المالية.

برنامج «ذات»

وقع بنك مصر اتفاقية مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لإطلاق برنامج «ذات»، وهو أول برنامج مصرفي شامل للمرأة في القطاع المصرفي. ويُجسّد هذا التعاون الدور الحيوي الذي تلعبه المرأة في الاقتصاد الوطني، من خلال توفير منظومة دعم متكاملة تُمكن السيدات من تأسيس وتطوير مشروعات مستدامة في قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ويقدم برنامج «ذات» حزمة شاملة من الحلول المالية وغير المالية والاستشارية، مصممة خصيصًا للشركات التي تقودها النساء. وقد تم تطوير هذه العروض استنادًا إلى رؤى مستخلصة من اجتماعات واستقصاءات واسعة النطاق تضم سيدات أعمال من خلفيات اجتماعية واقتصادية وقطاعات متنوعة، لضمان توافق المنتجات مع احتياجاتهن الفعلية.

تشمل الميزات الرئيسية:

- برامج تمويل جاهزة مصممة خصيصًا لجميع أنواع الأنشطة، بتمويل يصل إلى ٨ ملايين جنيه مصري
- فترات سداد مرنة تصل إلى ٦٠ شهرًا
- ميزة تأجيل السداد للسيدات خلال فترة إجازة الأمومة
- بطاقات خصم معفاة من رسوم الإصدار (لحسابات الشخصية والتجارية)

- تغطية تأمينية ضد الحوادث الشخصية سارية طوال مدة القرض
- وصول مجاني إلى الخدمات المصرفية عبر الإنترنت ومحفظة بنك مصر
- خدمات غير مالية واستشارية مقدمة من خلال مراكز تطوير الأعمال التابعة لبنك مصر ومبادرة «رواد النيل»

اتفاقية تمويل مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

يرتبط بنك مصر باتفاقية تمويل جارية بقيمة ١٠٠ مليون جنيه مصري مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، مخصصة لدعم وتمويل المشروعات متناهية الصغر المملوكة حصريًا للنساء. ومن خلال هذه الاتفاقية، قام البنك بتمويل مشروعات لأكثر من ٥ آلاف سيدة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤.

الخدمات غير المالية

- يُولي بنك مصر اهتمامًا كبيرًا بتعزيز روح ريادة الأعمال لدى السيدات. من خلال توسيع نطاق الخدمات غير المالية المقدمة عبر مراكز خدمات تطوير الأعمال التابعة لنا.
- تُمثل السيدات الآن ٥٠٪ من قاعدة عملاء مراكز خدمات تطوير الأعمال، حيث استفادت ٣١,٠٢٢ سيدة من ٦٨,٣١٤ خدمة غير مالية. كما قدم البنك دعمًا مكن أكثر من ألف شركة تقودها سيدات من الحصول على تمويل يتجاوز ٢٩١ مليون جنيه مصري.

- وفي إطار الشراكة مع جوجل، نجح البنك في تدريب أكثر من ١٠ آلاف سيدة على استخدام الإنترنت للوصول إلى شرائح جديدة من العملاء، والاستفادة من الأدوات الرقمية الأساسية، وإنشاء مواقع إلكترونية لأعمالهن. وقد مكّنهم هذا التدريب أيضًا من الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات غير المالية المجانية.

المستفيدون من برنامج ذات

عدد المستفيدين من برنامج «ذات»	٣0,١٢0
القيمة بالجنيه المصري	٣,٣٨٨ مليار جنيه

الخدمات المصرفية النسائية

تمثيل المرأة في محفظة المشاريع الصغيرة والمتوسطة

عدد العميلات	٣١,0٠٧	٢٤,١٪	القيمة بالجنيه
			٦ مليار جنيه

التصنيف	عدد العميلات	قيمة القروض الممنوحة للنساء (بالجنيه المصري)	نسبة النساء في قاعدة العملاء
الشركات المتوسطة	١٠٩	٩0٤ مليون جنيه	١١,٣٪
الشركات الصغيرة	٤,٧0٢	٢,0٤٨ مليار جنيه	١٠,٩٪
الشركات متناهية الصغر	٢٦,٦٤٦	١,0٤٠ مليار جنيه	٣٠,٩٪

الجوائز والتكريمات

مجلة جلوبال براندز
أفضل بنك في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة - مصر
مجلة براندز ريفيو
أفضل بنك في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة – مصر

مجلة جلوبال بيزنس آوتلوك
البنك الأكثر ابتكارًا في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة – مصر

تقييم الأداء

قاعدة عملاء المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	١٣٠,٨١١
محفظة قروض المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (بما في ذلك القروض المباشرة وغير المباشرة)	0٠,٤ مليار جنيه

مركزًا للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	١,٠٢0
--	--------------

مركزًا لخدمات تطوير الأعمال	١٧
------------------------------------	-----------

خدمات غير مالية لخدمات تطوير الأعمال	١٣٧,0٤0
---	----------------

عميلًا لخدمات تطوير الأعمال	٦٢,٢٨0
------------------------------------	---------------

قروض برنامج «مشروعك»	٢٠,٢٠٣ مليار جنيه
-----------------------------	--------------------------

عميلًا لبرنامج «مشروعك»	١0٦,٢٩٩
--------------------------------	----------------

محفظة المشروعات متناهية الصغر (بما في ذلك القروض المباشرة وغير المباشرة)	٦ مليار جنيه
---	---------------------

عميلًا للمشروعات متناهية الصغر	٨٦,٣٤٦
---------------------------------------	---------------

محفظة المشروعات الصغيرة (بما في ذلك القروض المباشرة وغير المباشرة)	٣٣,٤ مليار جنيه
---	------------------------

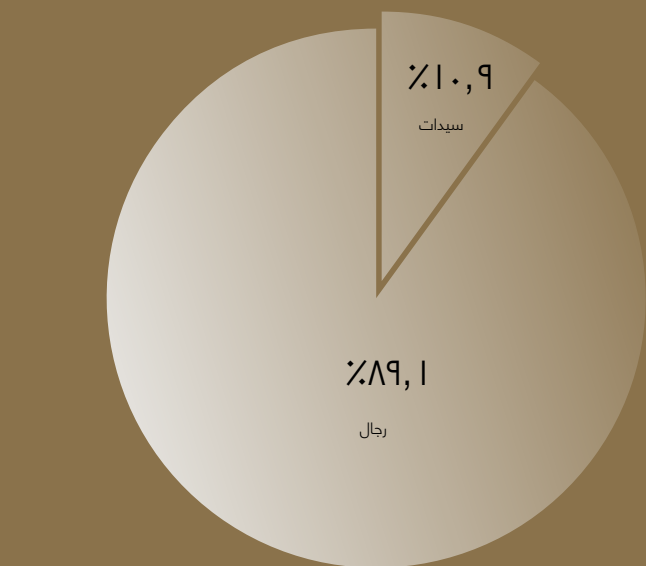
عملاء من المشروعات الصغيرة	٤٣,0٠٣
-----------------------------------	---------------

محفظة المشروعات المتوسطة (بما في ذلك القروض المباشرة وغير المباشرة)	١١ مليار جنيه
--	----------------------

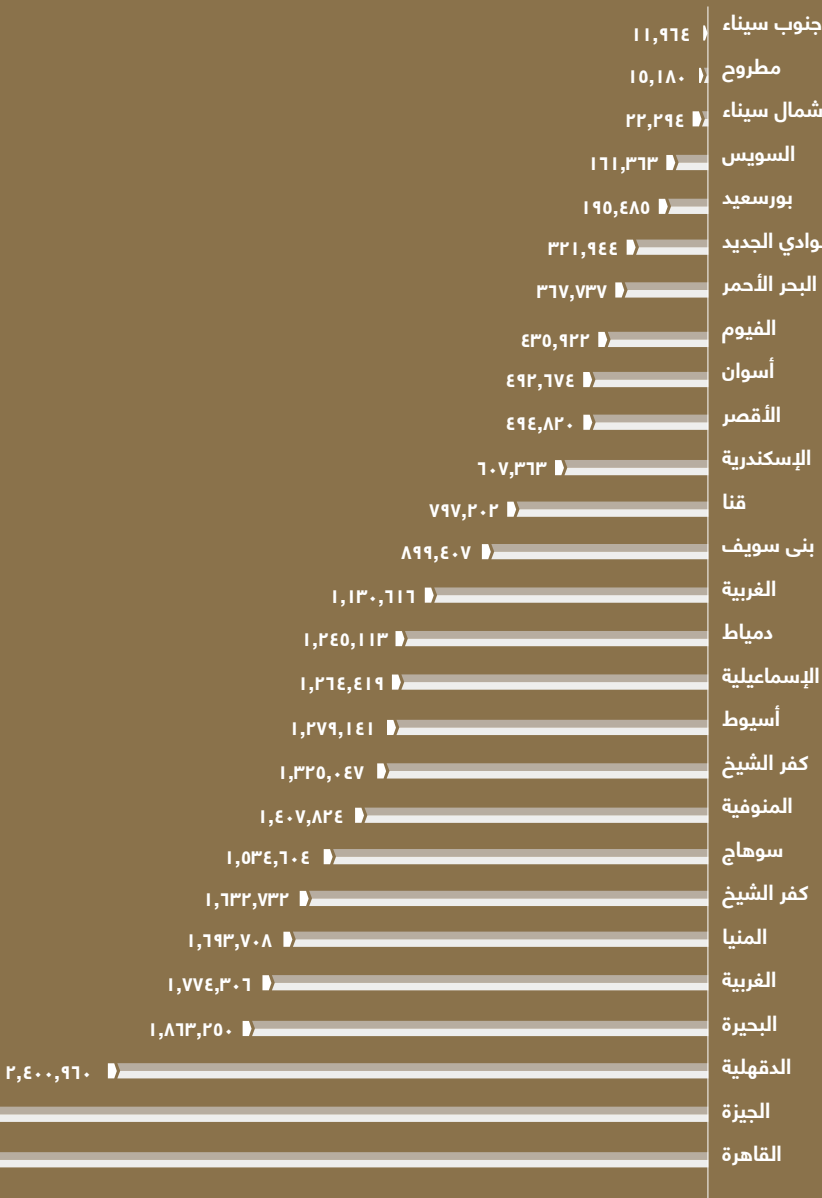
عملاء من الشركات المتوسطة	٩٦٢
----------------------------------	------------

توزيع العملاء حسب النوع الاجتماعي

تصنيف محفظة المشروعات الصغيرة حسب النوع الاجتماعي

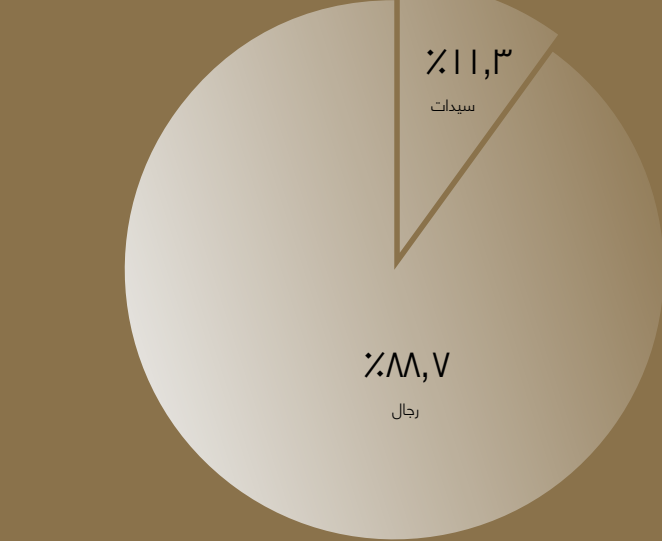


أبرز مؤشرات الأداء



توزيع العملاء حسب النوع الاجتماعي

تصنيف محفظة المشروعات الصغيرة حسب النوع الاجتماعي



* تتضمن قاعدة عملاء المشروعات المتوسطة الحجم شركات مساهمة عامة، مع وجود تمثيل للمرأة في هياكل الملكية أو الإدارة في بعضها.

أبرز مؤشرات الأداء



* محفظة الشركات متوسطة الحجم لكل محافظة – القيمة مقدرة بالآلاف جنيه مصري

قطاع الابتكار والمشروعات الاستراتيجية

يلتزم قطاع الابتكار والمشروعات الاستراتيجية في بنك مصر بتعزيز التطوير والابتكار عبر اكتشاف الأفكار الواعدة، وتطوير النماذج الأولية السريعة، وتطبيق نماذج الأعمال والمنتجات والمشروعات الجديدة. ويهدف هذا النهج إلى توفير ميزة تنافسية للبنك تمكنه من مواكبة المتطلبات المستقبلية والمحافظة على مكانته الريادية في المشهد المالي المتطور. وحرصاً من بنك مصر على قيمة الابتكار الجوهرية، فقد شكل البنك فريقاً متخصصاً يركز على تحقيق نتائج ملموسة تعزز الابتكار في عمليات البنك وتدعم منظومة ريادة الأعمال بشكل أوسع. ويبقى البنك ملتزماً بالبقاء في طليعة هذه الرحلة التحويلية للابتكار.

نظرة عامة

مع التركيز القوي على استكشاف ورعاية فرص الأعمال الجديدة، أطلق قطاع الابتكار والمشروعات الاستراتيجية العديد من المبادرات الاستراتيجية في عام ٢٠٢٤:

برنامج مسرع نمو الأعمال للشركات الناشئة «تقدر»

بدعم من بنك مصر، يُعد برنامج «تقدر» برنامجاً مدته ستة أشهر مصمماً خصيصاً لدعم التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة التي تعتمد عليها في السوق المصري. ويقدم هذا البرنامج منصة تنافسية توفر مجموعة شاملة من المزايا، بما في ذلك التوجيه والإرشاد من خبراء مرموقين في هذا المجال، وإمكانية دمج خدمات الشركة الناشئة داخل البنك (عندما يقتضي الأمر ذلك)، وفرص التمويل، والوصول المباشر إلى قاعدة عملاء بنك مصر الواسعة.

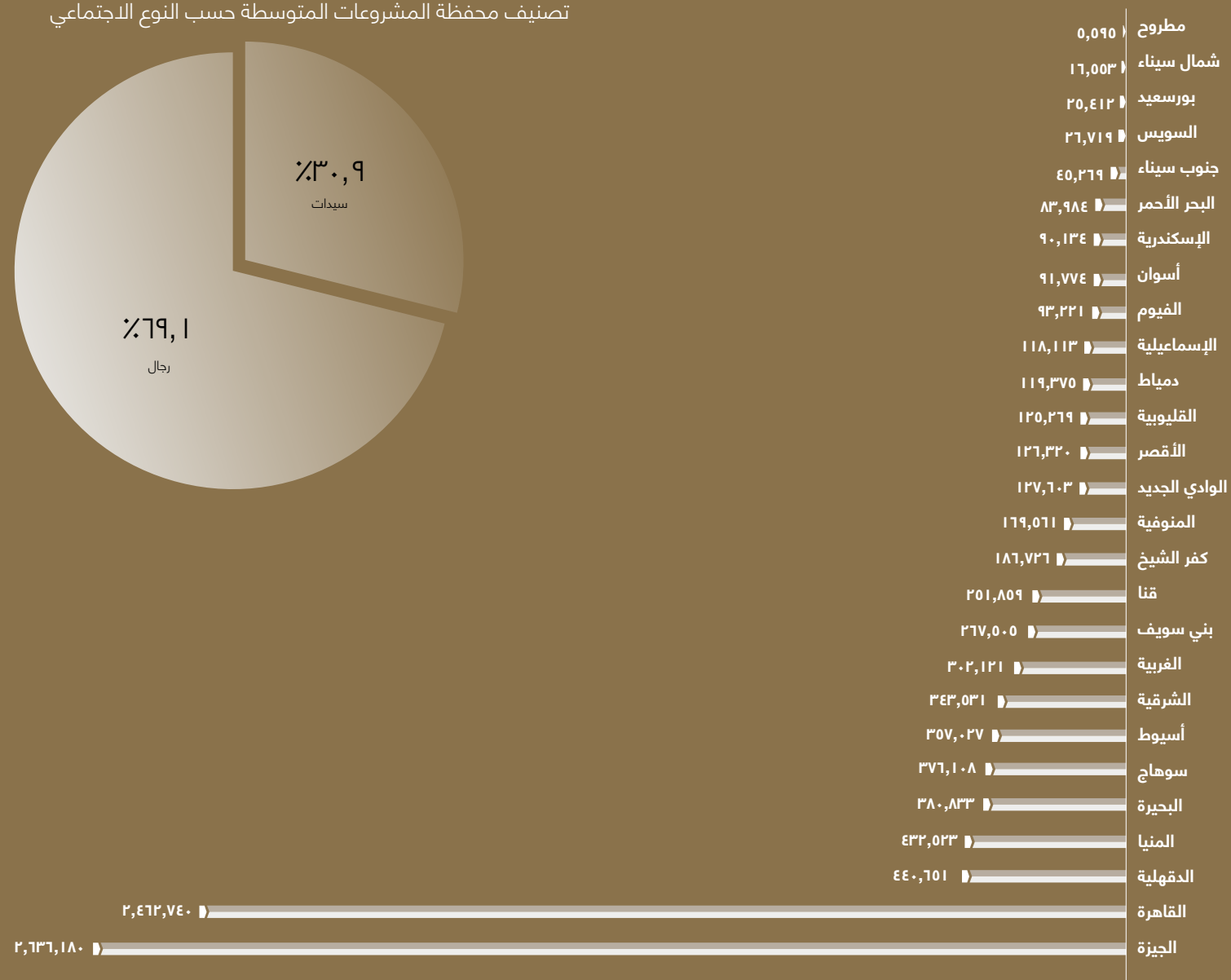
حتى الآن، أتم البرنامج بنجاح ثلاث مجموعات متتالية، حيث استقطبت كل منها مئات الطلبات. واستثمر البرنامج في محفظة متنوعة تضم ١١ شركة ناشئة في قطاعات متنوعة، تشمل تكنولوجيا التأمين، وتكنولوجيا العقارات، والإقراض، وسوق الأعمال بين الشركات، والمدفوعات والتحويلات المالية. وتؤكد هذه المبادرة التزام بنك مصر بتعزيز الابتكار وريادة الأعمال في القطاع المالي.

توزيع العملاء حسب النوع الاجتماعي

تصنيف محفظة المشروعات المتوسطة حسب النوع الاجتماعي



أبرز مؤشرات الأداء



* محفظة المشروعات متناهية الصغر لكل محافظة – القيمة مقدرة بالآلاف جنيه مصري.

قطاع إدارة الأموال والمراسلين

يُولي بنك مصر أهمية قصوى لتعزيز قدراته في التمويل بالعملات الأجنبية، باعتباره ركيزةً أساسيةً لاستراتيجيته المؤسسية الشاملة. ويُدرك البنك أهمية الحفاظ على تنوع مصادر التمويل، كما يحرص جاهدًا على بناء شراكات وتحالفات استراتيجية مع مجموعة واسعة من المؤسسات المالية الدولية.

ومن خلال الاستفادة من هذه الشراكات، يهدف بنك مصر إلى تأمين تمويل مستقر وموثوق لعملياته، مع فتح أسواق وفرص أعمال جديدة. ومن خلال التحليل الدقيق والتخطيط الاستراتيجي، يُرسخ البنك مكانته كلاعب رئيسي في النظام المالي الدولي، مُركِّزًا على تحقيق النمو المستدام وخلق قيمة مستدامة لمساهميهِ.

فى خلال عام ٢٠٢٣، وسَّع قطاع إدارة الأموال والمراسلين نطاق عمله عبر استحداث إدارة ائتمان متخصصة لإدارة العلاقة المؤسسية وتوفير التمويلات البنكية المناسبة للمؤسسات المالية الغير مصرفية. وقد ساهمت هذه المبادرة في دعم الإمكانات المتنامية للخدمات غير المصرفية في مصر وتأثيرها المتنامي على التنمية للاقتصادية، مما يدعم أجندة الشمول المالي. ويشمل نطاق عمل الإدارة المؤسسات العاملة في مجال التمويل المتوسط والمتناهي الصغر، والتمويل الاستهلاكي، والتمويل العقاري، والتأمين، والمدفوعات المالية، وغيرها من الخدمات المالية.

وتُعد الإدارة الفعالة لعمليات الخزانة أمرًا بالغ الأهمية في الحد من المخاطر المرتبطة بالصراف الأجنبي والسيولة والاستثمارات الاستراتيجية. ومن خلال تبني حلول مبتكرة واستراتيجيات فعّالة لإدارة الخزانة، يمكن للمؤسسات إدارة مخاطرها المالية بشكل استباقي وضمان مستقبل مالي مستقر.

وفي ظل الثورة الرقمية، نجح قطاع إدارة الأموال والمراسلين في اكتساب ميزة تنافسية متميزة من خلال بناء شبكة موثوقة ومتسقة وواسعة النطاق من مزودي السيولة الرئيسيين عبر ست قارات. وقد عزز هذا الوضع المالي للبنك استقراره واستدامته بشكل كبير، مما جعله مساهمًا رئيسيًا في دعم الاقتصاد الوطني.

شراكات استراتيجية لنمو مستدام

إدراكًا لأهمية التعاون في تعزيز الابتكار ودعم منظومة ريادة الأعمال نجح فريق شراكات المشروعات الاستراتيجية والابتكار في بناء تحالفات مع نخبة من رواد الصناعة مثل فيزا، ومايكروسوفت، وماكينزي، ومركز راية للبيانات، والمصرية للمدفوعات الرقمية، ومكتب الشواري للمحاماة. تُقدم هذه الشراكات دعمًا بالغ الأهمية لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة التابعة لبرنامج «تقدر»، علاوة على ذلك، يسعى الفريق بنشاط إلى بناء شراكات استراتيجية مع جهات محلية ودولية لتعزيز استراتيجية بنك مصر في مجال المنظومة للاقتصادية.

التطلع إلى المستقبل

بطموح لا يتزعزع، يلتزم قطاع المشروعات الاستراتيجية والابتكار بدفع حدود الابتكار وريادة الأعمال، وترسيخ مكانة بنك مصر في صدارة المشهد المالي المتطور. ويلتزم القطاع إلى بناء بيئة عمل نابضة بالحياة تحتضن الأفكار الرائدة، وتدعم الشركات الناشئة، وتمكّن رواد الأعمال من تحقيق كامل إمكاناتهم. من خلال الاستفادة من خبرات وموارد وشبكة علاقات البنك الواسعة، يهدف القطاع إلى قيادة مشروعات تحويلية، وتحفيز التقنيات المبتكرة، ورسم ملامح مستقبل القطاع المالي وبيئة الشركات الناشئة.

تقدر جو جرين TEQDAR GO Green

في إطار التعاون بين قطاع الاستدامة والتمويل المستدام في بنك مصر، وبرنامج النمو الأخضر الشامل في مصر (IGGE)، التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، أطلق فريق الابتكار والمشروعات الاستراتيجية برنامج «تقدر جو جرين»، وهو أول برنامج تسريع أعمال يركز على الاستدامة في بنك مصر. مع أكثر من ١٠٠ متقدم، يوفر البرنامج للشركات الناشئة المختارة الإرشاد والجلسات الفردية وفرص التواصل والتمويل، بالإضافة إلى موارد إضافية.

ويستهدف البرنامج الشركات القائمة، التي تعمل منذ عامين على الأقل، وتحقق إيرادات سنوية تتجاوز مئات الآلاف من الجنيهات المصرية، ولديها القدرة على النمو من ثلاثة إلى خمسة أضعاف خلال العامين المقبلين، وتعمل في قطاعات الاقتصاد الأخضر مثل إعادة التدوير، والطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، وتحويل النفايات إلى طاقة.

ويحصل رواد الأعمال المشاركون في برنامج «تقدر جو جرين» على دعم شامل، يشمل الاستشارات الاستراتيجية، واستشارات التوسع التشغيلي، وتقييمات الخبراء الفنية والسوقية، وإرشادات الاستعداد للاستثمار، والوصول إلى حلول التمويل، والتخطيط المالي الفعّال، وفرص التواصل القيّمة مع أبرز الجهات الفاعلة في الاقتصاد الأخضر، ويدعم بنك مصر كل ذلك بخدمات مالية وغير مالية.



يدعم تميز بنك مصر في إدارة الأموال مرونته المالية، حيث يدير بفعالية المخاطر المرتبطة بالصراف الأجنبي والسيولة والاستثمار في ظل بيئة سوق متغيرة. ومن خلال الاستفادة من التحول الرقمي والشبكة العالمية القوية الممتدة عبر ست قارات، يواصل قطاع إدارة الأموال والمراسلين تعزيز ريادة البنك واستقراره ودوره في دفع عجلة التنمية للاقتصادية المستدامة.

مصطفى جمال

رئيس قطاع إدارة الأموال والمراسلين

تقييم الأداء

نسبة الدخل الثابت إلى مجموع الأصول	٣٤,٠٥%
أرباح رأس المال على محفظة الإيرادات الثابتة	٢,٦١ مليون جنيه مصري
حجم السوق الثانوية للإيرادات الثابتة المحلية	٦٩٧,٧٦ مليار جنيه مصري

كما تمكن القطاع من تطوير الشبكة التحتية المعدة خصيصا للاستقبال وتنفيذ تحويلات المصريين بالخارج، مما ساهم في توفير تنفيذ العمليات بشكل لحظى وآمن، وزيادة حصة البنك من الواردات من العملة الأجنبية.

نظرة عامة

يسعى قطاع إدارة الأموال والمراسلين في بنك مصر باستمرار إلى توسيع قاعدة عملائه من خلال توفير مجموعة متنوعة من خدمات إدارة النقد الآمنة والمباشرة، إلى جانب خدمات الدفع والتحويلات المالية العابرة للحدود، المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات شرائح العملاء المتنوعة.

وقد كان بنك مصر من أوائل البنوك التي تبنت آلية التعامل بين البنوك بالدولار الأمريكي، مما مكّنه من إدارة السيولة بالعملات الأجنبية بكفاءة مع تحسين العوائد. ومن خلال توافق مبادئ البنك الأساسية مع استراتيجية التحول الرقمي المُصممة بدقة، يلتزم القطاع بتقديم حلول مبتكرة وتقنيات متطورة تُجسد نهج البنك المُركّز على محورية العميل.

يتمثل الهدف الرئيسي لقطاع إدارة الأموال والمراسلين في التكيف مع التحديات العالمية المتعلقة بتمويل متطلبات السيولة، من خلال تقليص فروق أسعار الفائدة المرتبطة بتسعير أطر السيولة التي يوفرها البنك، مع تمديد آجال الاستحقاق. ويهدف القطاع من خلال هذه الإجراءات إلى تعزيز مرونة المؤسسة وترسيخ مكانتها التنافسية في الأسواق المالية.

وعلى مدى أكثر من قرن، التزم بنك مصر بثبات بمهمته الأساسية المتمثلة في ضمان وصول مستمر إلى الخدمات المصرفية، وذلك عبر التزام راسخ بالمسؤولية والاستدامة. ومن خلال شبكة واسعة تضم أكثر من ٣٠٠ بنك مراسل في ٧٥ دولة، يوفر البنك لعملائه خدمات مصرفية ومالية متميزة، مع تعزيز قدرته على تنويع مصادر تمويله بالعملات الأجنبية.

فيما يخص المؤسسات المالية غير المصرفية (NBFIs)، فتتبنى الاستراتيجية نهجًا قائمًا على إدارة المخاطر من خلال مراجعة دقيقة لهياكل التسهيلات المختلفة، بما يشمل تخفيف مخاطر الائتمان، وتعزيز الحوكمة، والرقابة، لضمان استدامة جودة الأصول. ويرتكز الهدف الأشمل على تعزيز الدخل خارج الميزانية عبر محفظة متنوعة من الخدمات المالية المصممة لتلبية احتياجات شركات الNBFIs في مصر المتطورة باستمرار.

تحليل لأهم الإنجازات في الفترة الأخيرة

رَسَخ قطاع إدارة الأموال والمراسلين مكانته كأحد اللاعبين الرئيسيين في سوق ما بين البنوك بالدولار الأمريكي، حيث ارتفعت حصته السوقية لتصل إلى ٥٧,٩٪ بنهاية سبتمبر ٢٠٢٤. وقد ساهمت المكانة الاستراتيجية للقطاع في أسواق الدخل الثابت المصري في تسهيل جهوده لتأمين ١٨,٦٤٪ من مزادات الأوراق المالية الحكومية التي قبلتها وزارة المالية المصرية في السنة المالية ٢٠٢٤.

كما أدار القطاع محفظة سندات اليوروبوند بكفاءة، حيث بلغت قيمتها ٨٧٨ مليون دولار أمريكي في السنة المالية ٢٠٢٤.

حققت سياسة التسعير التنافسية لإدارة تداول العملات الأجنبية نتائج باهرة في أرباح قطاع إدارة الأموال والمراسلين خلال عام ٢٠٢٤، حيث بلغت ٥٠٤,٤ مليون جنيه مصري، على الرغم من أنها أقل من الإيرادات المحققة خلال عام ٢٠٢٣، والتي بلغت ٧٤٦,٦ مليون جنيه مصري. ويُذكر أن إيرادات البنوك المصرية شهدت انخفاضًا ملحوظًا، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى تصاعد التوترات الجيوسياسية التي أثّرت على الاستقرار الإقليمي والنشاط الاقتصادي.

وقد أسفرت هذه التوترات الجيوسياسية بشكل كبير على الاقتصاد المصري، مما أدى إلى ضغوط على مواردها من العملات الأجنبية، مما ساهم في ارتفاع التضخم، وممارسة الضغوط على كل من القطاع المصرفي والاستقرار المالي العام.

ومع ذلك، أظهر القطاع المصرفي صمودًا ومرونة، حيث تعكس المؤشرات تحسّنًا في السلامة المالية، بما في ذلك نسب قوية لكفاية رأس المال ومستويات سيولة جيدة. كما تواصل الحكومة جهودها لتطبيق إصلاحات مالية ونقدية، تهدف إلى تعزيز جهود مشاركة القطاع الخاص، وخفض مستويات الدين، ودعم الصادرات، بما يسهم في تعزيز الاستقرار طويل الأجل.

وفي هذا الإطار، نجح بنك مصر في جذب ٥,٢ مليار دولار أمريكي من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام ٢٠٢٤، مقابل بـ ٢٥٠ مليون دولار أمريكي خلال عام ٢٠٢٣، مدفوعًا بانخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي. وقد نتج هذا التغيير الإيجابي عن تطبيق نظام التسعير الجديد الذي اعتمده القطاع المصرفي، بتوجيه من البنك المركزي المصري، والذي يُحدد بموجبه سعر صرف الجنيه المصري بناءً على عوامل العرض والطلب في سوق العملات الأجنبية المحلية. وقد حرص بنك مصر على تقديم أسعار صرف أجنبي تنافسية للغاية للمستثمرين الأجانب.

حقق بنك مصر نتائج متميزة في جذب الموارد من النقد الأجنبي خلال عام ٢٠٢٤، حيث بلغت حصة تصدير الذهب ١,٠٧ مليار دولار، مقابل ٢٦٧,٥ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٣، وذلك بفضل آلية التسعير التنافسية التي يعتمدها البنك.

كما نجح بنك مصر في جذب موارد النقد الأجنبي من شركات الصرافة المحلية لتصل إلى ١,٥٧٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤، مقابل ٤٤,٥٩ مليون دولار أمريكي خلال عام ٢٠٢٣، مما يعكس الحضور القوي لبنك مصر في السوق المحلية.

في العام المالي ٢٠٢٤، سجل بنك مصر زيادة كبيرة في محفظة عمليات إعادة الشراء والمنتجات المهيكلّة بلغت ٢,٣٨٢ مليار دولار أمريكي، مسجلًا زيادة قدرها ١٣٩٪ مقارنةً بـ ٩٩٥,٧ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣. وفي السياق نفسه، استقرت محفظة أذون الخزانة بالعملة الأجنبية عند مستوى ١,٦٤٧ مليار دولار أمريكي بنهاية العام المالي.

كما حقق قسم أدوات الدخل الثابت والمنتجات المهيكلّة والإسلامية بالعملة الأجنبية أرباحًا رأسمالية بقيمة ٢٤١ مليون جنيه مصري بنهاية العام المالي ٢٠٢٤، مقارنةً بـ ١٢٨,٣ مليون جنيه مصري في عام ٢٠٢٣، مسجلًا زيادة ملحوظة بنسبة ٨٪.

وتعكس هذه النتائج الأداء القوي للبنك وجهود فريق العمل الذين سعوا جاهدين لتحقيق أفضل النتائج وتعزيز مكانة البنك.

وقد حققت محفظة أدوات الدخل الثابت لدى البنك أرباحًا رأسمالية بلغت ٢,٦١٠ مليار جنيه مصري. بالإضافة إلى ذلك بلغ حجم التداول في السوق الثانوية لأدوات الدخل الثابت المحلية ٦٩٧,٧٦ مليار جنيه مصري.

كما بلغت محفظة تمويل التجارة الخارجية نحو ٥,٢ مليار دولار أمريكي خلال السنة المالية ٢٠٢٤، مقارنةً بـ ٤ مليارات دولار أمريكي خلال السنة المالية ٢٠٢٣. وقد سجلت خدمات استبدال العملات الأجنبية حجم تعاملات قدره ١٠٧,٦ مليار دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، مقارنةً بـ ٣٤,٢ مليار دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

وشكلت محفظة أدوات الدخل الثابت في السنة المالية ٢٠٢٤، بنسبة ٣٤,٠٥٪ من إجمالي الأصول.

وشهدت أحجام تداول البنكنوت لدى بنك مصر تحسّنًا ملحوظًا خلال عام ٢٠٢٤، حيث ارتفعت إلى ٣,٨ مليار دولار أمريكي، رغم التوترات الجيوسياسية التي أثّرت سلبيًا على تدفق العملات الأجنبية، مقابل بـ ٢,٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣.

قطاع المنتجات المصرفية الدولية للشركات والمؤسسات

يُعد قطاع المنتجات المصرفية الدولية للشركات والمؤسسات في بنك مصر ركيزة أساسية لدعم العملاء من الشركات التي تسعى لتوسيع أعمالها، حتى في ظل التحديات التي يشهدها الاقتصاد الكلي على المستويين الإقليمي والدولي. ومن خلال شبكته الواسعة من الفروع الممتدة عبر ثلاث قارات، يوفر القطاع منصةً موثوقةً وفعّالةً لإجراء المعاملات الدولية. ويستفيد العملاء من التقنيات المتطورة والحلول المبتكرة التي يقدمها القطاع، والتي تسهم في تبسيط عملياتهم المالية وتقليل المخاطر المرتبطة بالمعاملات الداخلية والخارجية. سواءً كان العملاء يتطلعون إلى تنمية أعمالهم أو إدارة عملياتهم الدولية الحالية بكفاءة، ويظل قطاع المنتجات المصرفية الدولية للشركات و المؤسسات في بنك مصر ملتزمًا بمساعدتهم على تحقيق أهدافهم بسهولة وثقة وأمان.

وبفضل الابتكار والخبرة الاستراتيجية، لعب القطاع دورًا محوريًا في دفع عجلة نمو الأعمال وتسهيل التجارة العالمية. وفي ظل المشهد المالي المتسارع والمعقد اليوم، يوفر قطاع المنتجات المصرفية الدولية للشركات والمؤسسات خدمات مصرفية سلسة تُمكن الشركات من تحسين السيولة، وتعظيم رأس المال العامل، والحد من المخاطر المالية.

نظرة عامة

يُقدم القطاع لعملائه خدمات خاصة بإدارة النقدية والسيولة، إلى جانب مجموعة شاملة من خدمات تمويل التجارة ورأس المال. مستندًا في ذلك إلى أحدث التقنيات المالية، ومن خلال تسخير حلول متقدمة تشمل واجهة برمجة التطبيقات (API) وتقنيات المعالجة الآلية، يضمن القطاع تجربة عملاء سلسة وفعالة للغاية.

ومن خلال التزامه الراسخ بالتوسع الرقمي، يقدم القطاع خدمات لا مثيل لها تشمل حلولًا شاملة لإدارة النقد، وتحليلًا لحظيًا للتدفقات النقدية، بالإضافة إلى الاستشارات المتخصصة للاستثمارات العالمية الاستراتيجية.

بالإضافة إلى ذلك، نجح بنك مصر في توفير مجموعة متنوعة من منتجات التحوط من تقلبات أسعار الصرف الأجنبي لعملائه من الشركات لإدارة معاملاتهم التجارية الفعلية. كما قام البنك بتوفير هذه المنتجات للبنوك المحلية. حيث سهّل البنك خلال عام ٢٠٢٤، معاملات تحوط من تقلبات أسعار الصرف الأجنبي بقيمة إجمالية بلغت ١0.٨ مليون دولار أمريكي مع البنوك المحلية وعملاء البنك غير النشطين في العام السابق.

وبنهاية عام ٢٠٢٤، سجلت إدارة سوق النقد بالعملات الأجنبية لدى البنك أداءً استثنائيًا، إذ بلغ حجم التداول ١.٢٧ تريليون دولار أمريكي، يشمل القروض والإيداعات، مقارنةً بـ ٦٠٦ مليارات دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣.

كما نجح القطاع بتخفيف مخاطر الائتمان الخاصة بمحفظة المؤسسات المالية غير المصرفية عن طريق التخرج من التمويلات عالية المخاطر، وإعادة هيكلة التسهيلات القائمة، واستقطاب عملاء ذو ملاءة مالية وجودة ائتمانية عالية. وبنهاية عام ٢٠٢٤، تمكنت الإدارة من مضاعفة نسبة العائد على الأصول لتصل إلى ٨,٤٪ مقارنة بـ ٤,١٪ في عام ٢٠٢٣. إضافة إلى ذلك، نجحت الإدارة في استقطاب التزامات من عملاء القطاع لتبنى محفظة التزامات تتخطى حجم أصول المحفظة.

الجوائز والتكريمات

مجلة ذا يوروبيان البريطانية
أفضل بنك في إدارة الخزانة - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
أفضل بنك في إدارة السيولة - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
أفضل بنك في مجال استبدال العملات الأجنبية - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
أفضل بنك في إدارة النقد - مصر

مجلة إنترناشيونال بيزنس
أفضل بنك في خدمات إدارة الخزينة - شمال إفريقيا
مجلة جازيت العالمية
البنك الأكثر ابتكارًا في خدمات إدارة الخزانة - مصر

استقصاء إدارة النقد لمجلة يوروموني
أفضل بنك في إدارة النقد - مصر
أفضل بنك مقدم لخدمة العملاء في مجال إدارة النقد - مصر
أفضل بنك مقدم لمنتجات إدارة النقد - مصر
أفضل بنك في استخدام التكنولوجيا في مجال إدارة النقد - مصر
أفضل بنك في مجال للتخصيلات - مصر
أفضل بنك في إدارة النقد بالعملات الأجنبية - الشرق الأوسط
أفضل بنك في ميكنة المتحصلات - الشرق الأوسط



من خلال الاستفادة من أحدث التقنيات والرؤى المتعمقة في هذا المجال، نواصل تطوير حلول قيمة تُمكن الشركات من تجاوز التعقيدات التشغيلية واغتنام الفرص الجديدة على الصعيد العالمي.

أحمد القاضي

رئيس قطاع المنتجات المصرفية الدولية للشركات والمؤسسات

تقييم الأداء

إجمالي المدفوعات الرقمية	٣,٢٠٠ مليار جنيه مصري
إجمالي عدد المعاملات	٢٠ مليون جنيه مصري

إدراكًا من بنك مصر بأن موظفيه هم أئمن ما يملك، يستثمر البنك في تطويرهم المهني من خلال أكاديمية التطوير والتعلم بقطاع المنتجات المصرفية الدولية للشركات والمؤسسات (GTB Academy)، بما يضمن استمرارية التعلم والتقدم الوظيفي. ويواصل القطاع تقديم حلول جريئة ومبتكرة تُسهّل التجارة الدولية، مما يُعزز كفاءة الأعمال ويدعم نجاحها بشكل ملحوظ.

ومع إتاحة الوصول إلى الخدمات المصرفية للمعاملات المحلية والدولية عبر ٤0٦ فرعًا ومقرين للقطاع، يوفر القطاع لعملائه من الشركات خدمات موثوقة ومتواصلة. كما تُعزّز عروض التمويل التجاري الرائدة في القطاع بما في ذلك خطابات الضمان والاعتمادات المستندية من خلال منظومة متكاملة لإدارة المخاطر المالية، تضمن إدارة احترافية للنقد والسيولة على المستوى العالمي.

التقييم المالي

شهد قطاع الخدمات المصرفية الدولية نموًا قويًا رغم التحديات الاقتصادية العالمية. فقد سجلت المدفوعات الرقمية نموًا ملحوظًا بنسبة ٢٥٪ بحلول ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، مقارنة بعام ٢٠٢٣، في حين نمت المدفوعات الحكومية الرقمية بنسبة ٧٣٪ على أساس سنوي. كما ارتفعت إيرادات الرسوم المتعلقة بالتجارة، والتي تعكس زيادة نشاط التمويل التجاري ورأس المال العامل، بنسبة ٩٩٪ بين عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤. كما شهدت أحجام الصادرات تحسنًا ملحوظًا. أما التحويلات الرقمية المحلية فقد شهدت نموًا ملحوظًا، متجاوزة المعاملات داخل الفروع بنسبة ٩٤٪، مقارنةً بنسبة ٦٪ فقط عبر الفروع. وفي عام ٢٠٢٤، بلغ إجمالي المدفوعات الرقمية ٣,٢٠٠ مليار جنيه مصري عبر ٢٠ مليون معاملة.

تحليل لأهم الإنجازات في الفترة الأخيرة

واصل قطاع الخدمات المصرفية الدولية تنفيذ رحلة طموحة تهدف إلى تعزيز كفاءته التشغيلية ورفع مستوى المرونة. من خلال اعتماد نظام متكامل ومتطور لتخطيط موارد المؤسسات (ERP)، يعمل كمنصة موحدة لإدارة العمليات.

ولا تقتصر هذه المنصة المبتكرة على تبسيط العمليات المصرفية الأساسية فحسب، بل توفر أيضًا تحليلات وتقارير لحظية، مما يتيح رؤى سريعة واستراتيجية.

وفي إطار التزامه الراسخ بالدقة والشفافية، يُولي بنك مصر أهمية كبيرة للتميز في العمليات التشغيلية، وقد أصبح النظام المُطبق حديثًا حجر الزاوية في هذا المسعى. وبفضل مجموعة من الميزات والوظائف المتقدمة، يُمكن نظام تخطيط موارد المؤسسات (ERP) البنك من تحسين عملياته، وضمان تنفيذ سلس للمدفوعات، وتحسين إدارة الموارد.

وفي نهاية المطاف، يُسهم هذا التقدم التكنولوجي في تطوير عروض الخدمات، وتقديم قيمة أعلى وتجربة أفضل للعملاء، مع تمكين البنك من مواكبة المشهد العالمي المتغير للخدمات المصرفية الحديثة بكفاءة أكبر.

خدمات قطاع المنتجات المصرفية الدولية للشركات والمؤسسات العالمية من بنك مصر

يقدم قطاع المنتجات المصرفية الدولية للشركات والمؤسسات في بنك مصر باقةً واسعةً من الخدمات المصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات المتنوعة لعملائه من الشركات. وتشمل هذه الخدمات تمويل التجارة ورأس المال، وحلول أمناء الحفظ، وإدارة الأوراق المالية، وإدارة النقدية والسيولة، وخطابات الضمان والاعتمادات المستندية، وخيارات المقاصة والتسوية الشاملة، بالإضافة إلى خدمات مبتكرة لأسواق رأس المال.

ويلتزم قطاع المنتجات المصرفية الدولية للشركات والمؤسسات بتعزيز تدفقات السيولة وتحسين رأس المال العامل لعملائه، من خلال توفير أسعار فائدة تنافسية عبر مجموعة متنوعة من صناديق الاستثمار. كما يضمن القطاع سهولة الوصول إلى خدماته من خلال شبكة قوية من الفروع، مصممة استراتيجيًا لدعم العملاء في المناطق النائية في جميع أنحاء مصر. مما يعكس التزام بنك مصر بتقديم حلول مالية عالية الجودة تلبي احتياجات عملائه من الشركات والمؤسسات في مختلف القطاعات.

الجوائز والتكريمات

استقصاء تمويل التجارة لمجلة «يوروموني»
رائد السوق – مصر
أفضل مقدم للخدمة – مصر
مجلة انترناشونال بيزنس
أفضل بنك في لخدمات الخزانة - شمال إفريقيا
مجلة جازيت العالمية
أكثر خدمات إدارة الخزانة ابتكارًا – مصر
مجلة ذا يوروبيان البريطانية
أفضل بنك في إدارة الخزانة - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
أفضل بنك في إدارة السيولة - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
أفضل بنك في مجال استبدال العملات الأجنبية - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
أفضل بنك في إدارة النقد – مصر
استقصاء إدارة النقد لمجلة يوروموني
أفضل بنك في إدارة النقد - مصر
أفضل بنك مقدم لخدمة العملاء في مجال إدارة النقد - مصر
أفضل بنك في استخدام التكنولوجيا في مجال إدارة النقد - مصر
أفضل بنك في مجال التحصيلات - مصر
أفضل بنك لإدارة النقد لصرف العملات الأجنبية - الشرق الأوسط
أفضل بنك في ميكنة المتحصلات - الشرق الأوسط

قطاع الأسواق المالية والاستثمار

يعتبر قطاع الأسواق المالية والاستثمار ركيزةً أساسيةً في الرؤية الاستراتيجية لبنك مصر، ويُعد من أبرز المستثمرين في السوق المصرية. وبفضل محفظة استثمارية ديناميكية ومتنوعة، يدير القطاع استثماراته في قطاعات رئيسية من الاقتصاد، تشمل الخدمات المالية، والسياحة، والعقارات، والإنشاءات، والتكنولوجيا، والاتصالات، والأغذية والمشروبات، والتصنيع. ومن خلال نهج استثماري وإدارة فعالة للمحفظة الاستثمارية، يواصل القطاع قيادة النمو المستدام وخلق القيمة في المشهد الاقتصادي المصري المتطور.

كما يولي القطاع أهمية كبرى للاستثمارات المؤثرة المبنية على قيمة حقيقية، مع اعتماد مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وتعزيز التحول الرقمي في عمليات الشركات التابعة له. بما يسهم في دعم التنمية للاقتصادية المستدامة داخل مصر وخارجها.

نظرة عامة

بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤، بلغ إجمالي الأصول المُدارة من خلال القطاع ١٦٠,٦ مليار جنيه ، مما يعكس قوة وتنوع استراتيجيته الاستثمارية. وتشمل هذه الأصول ١٢٢,٦ مليار جنيه استثمارات مالية ، بالإضافة إلى محفظة أصول عقارية بنحو ٥ مليار ، بخلاف ٣٣ مليار جنيه أصول خارج الميزانية (صناديق الاستثمار) ، مما يؤكد الدور المحوري لقطاع الأسواق المالية والاستثمار في تحقيق قيمة مستدامة والحفاظ على محفظة استثمارية متوازنة وعالية الأداء.

وترتكز فلسفة القطاع الاستثمارية على التزام راسخ بتعزيز التنمية المستدامة في محفظة شركاته. ومن خلال تنويع استثماراته باستمرار واغتنام فرص النمو الاستراتيجية في أبرز القطاعات الواعدة في مصر، يضمن قطاع الأسواق المالية والاستثمار محفظة استثمارية مرنة وجاهزة للمستقبل. كما يتبنى القطاع أفضل ممارسات الحوكمة المؤسسية، مما يعزز دوره كشريك موثوق في خلق القيمة وتحقيق نمو مستدام طويل الأجل.

تحليل لأهم الإنجازات في الفترة الأخيرة

شهد قطاع الأسواق المالية والاستثمار في عام ٢٠٢٤، توسعًا كبيرًا في محفظته الاستثمارية. وشمل هذا التوسع ضخ رأس مال كبير في الشركات الرئيسية وتعزيز تكامل الكيانات المستحوذ عليها. كما نجح القطاع في تنفيذ عمليات تصفية استراتيجية، مما أدى إلى تحقيق عوائد ملحوظة، كما تم توسيع عروض صناديق الاستثمار المشتركة، مما أدى إلى زيادة قاعدة العملاء وتعزيز الإيرادات الإجمالية للقطاع.

نشاط الاستثمار المباشر

قام القطاع ببناء محفظة قوية ومتنوعة من الاستثمارات المباشرة عبر ١٥٧ شركة، بقيمة دفترية إجمالية تصل إلى ٩٩,٥ مليار جنيه ، مسجلًا زيادة ملحوظة بنسبة ٢٨٪ على أساس سنوي. وتماشياً مع استراتيجية بنك مصر لتعزيز المرونة المالية ودعم أولويات التنمية الوطنية، قام المركز الدولي للتنمية الإدارية بضخ ١٠ مليار جنيه في ١٧ شركة ضمن المحفظة الاستثمارية لتعزيز هياكل رأس مالها. ومن بين تلك المساهمات المستفيدة من هذا الدعم الاستراتيجي :

بنك التنمية الصناعية (IDB)، وان بنك (سابقاً شركة مصر للابتكار الرقمي (MDI)، وبنك التصدير والاستيراد الإفريقي (Afreximbank)، والصناعات الكيماوية المصرية (كيما)، مما يعكس الدور الاستباقي لقطاع الأسواق المالية والاستثمار في دفع النمو القطاعي والاستقرار المالي.

أنشطة التكامل

سي آي كابيتال ومصر كابيتال للاستثمار

يواصل قطاع الأسواق المالية والاستثمار العمل بالتنسيق الوثيق مع سي آي كابيتال ومصر كابيتال للاستثمار، بهدف تعزيز التعاون التشغيلي وتنفيذ استراتيجية تكامل موحدة. وقد بدأ هذا التوجه الاستراتيجي مع النقل الناجح لجميع الأنشطة المصرفية الاستثمارية إلى شركة سي آي كابيتال، مما يمثل علامة بارزة في عملية الدمج. وباعتبارهما ركائز أساسية للرؤية الاستثمارية الأوسع لبنك مصر، تلعب الشركتان التابعتان دورًا مركزيًا في تشكيل استراتيجية شاملة في مراحلها النهائية من التطوير.

التخارج من بعض الاستثمارات

وفي إطار استراتيجية بنك مصر المستمرة لتحسين محفظته، نجح البنك في التخارج من ثلاث شركات، بإجمالي قيمة بيعية قدرها ٢٦٦ مليون جنيه. وتعكس عمليات التخارج هذه النهج المنضبط الذي يتبعه البنك في إعادة تدوير رأس المال وتحقيق القيمة، بما يتماشى مع أهداف الاستثمار طويلة الأجل. وتشمل هذه الصفقات تشمل:

- شركة التجارئين للتنمية السياحية
- شركة مصر للتأمين التكافلي - حياة
- شركه الصعيد للتنمية السياحية والعقارية

أنشطة قطاع الأسواق المالية والاستثمار

نشاط صناديق الاستثمار

قام قطاع الأسواق المالية والاستثمار مؤخرًا بتوسيع نطاق نشاطه في صناديق الاستثمار ليصل عددها إلى ثمانية صناديق استثمار ، بإجمالي استثمارات في المركز المالي في تلك الصناديق بنحو ٥٠٠ مليون جنيه. وقد عكست هذه الصناديق قدرة قوية على جذب المستثمرين، حيث نجح بنك مصر أيضًا في جذب ٤ آلاف عميل جديد، ليصل إجمالي قاعدة العملاء إلى ٦٨ ألف عميل. وقد ساهم هذا النمو في زيادة الإيرادات بشكل ملحوظ، حيث حقق القطاع ٤٦٤ مليون جنيه في عام ٢٠٢٤ من هذا النشاط ، بزيادة قدرها ١٨٩ مليون جنيه عن العام السابق. وتؤكد هذه الإنجازات على نجاح قطاع الأسواق المالية والاستثمار المستمر في تعزيز الشمول المالي، وتقديم القيمة للعملاء، ودفع نمو الإيرادات المستدام.

نشاط إدارة الأسهم والمحافظ

يواصل قطاع الأسواق المالية والاستثمار ترسيخ مكانته كشريك موثوق ومفضل لدى المستثمرين، حيث يتعاون بنشاط مع أصحاب المصلحة في صناديق الاستثمار الخاص ورأس المال الجريء للبحث عن فرص استثمارية مشتركة، مع التركيز بشكل كبير على الاستثمارات الخضراء والمستدامة. ومن خلال البحث المتعمق والعناية الواجبة الدقيقة، يحدد القطاع فرص التعاون الواعدة، بهدف تحقيق قيمة طويلة الأجل وتحقيق نتائج مؤثرة لجميع الأطراف المعنية.

كما يلتزم القطاع بقيادة التحول الرقمي عبر المكونات الرئيسية لمحفظته الاستثمارية. وفي إطار هذا الالتزام، أطلق القطاع مبادرة استراتيجية لتعزيز التكامل الداخلي من خلال تطوير منصة التكامل الإلكتروني (OIP). وتهدف هذه المنصة إلى تبسيط التعاون بين قطاعات بنك مصر، مما يُتيح نقلًا سلسًا للمعرفة وتبادل الخبرات بين جميع القطاعات وأصحاب المصلحة. ومن خلال تعزيز التواصل والابتكار، يواصل القطاع ريادته في بناء منظومة استثمارية مستدامة ومدعومة رقميًا.

يدير بنك مصر واحدة من أكبر وأقوى محافظ الأسهم المدرجة في السوق المصري، والتي تضم صناديق استثمارية مُدارة داخليًا وخارجيًا. وقد بدأت المحفظة المُدارة خارجيًا، والتي يتم إدارتها وفقًا لمؤشر EGX ٣٠، العام بقيمة ٤,٩٦ مليار جنيه وأغلقت عند ٦,٣ مليار جنيه ، محققةً عائدًا سنويًا بلغ ٢٧٪.

أما المحفظة المُدارة داخليًا والتي يقاس أداؤها بناءً على تحقيق مبلغ مُحدد بالجنيه ، مُستمد من عائد البنك على الأصول المُرجحة بالمخاطر RORWA. وقد نمت هذه المحفظة من حوالي ٢,٥ مليار جنيه إلى ٣ مليارات جنيه مصري خلال العام، مُحققةً ٢٣٠٪ من المُستهدف.

وساهمت هذه المحافظ إجمالاً بشكل كبير في تعزيز ربحية بنك مصر، محققةً تأثيرًا إيجابيًا بلغ حوالي ١,٩ مليار جنيه على قائمة الأرباح والخسائر للبنك.

شعار بنك مصر، الذي تم تغييره في ٢٠٢٤

جهود قطاع الأسواق المالية والاستثمار في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

يعد قطاع الأسواق المالية والاستثمار مستثمرًا رائدًا في صناديق الاستثمار المباشر ورأس المال المخاطر. وتلعب هذه الصناديق دورًا محوريًا في تطوير استراتيجيات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) ضمن شركاتها التابعة في جميع أنحاء مصر وإفريقيا.

وبصفته شريكًا محدودًا في هذه الصناديق، يلتزم القطاع بضمان اعتماد جميع الشركاء العامين المؤهلين لسياسة استدامة شاملة ومحددة المعالم. ولتحقيق هذا الهدف، تقوم الصناديق في كثير من الأحيان بتعيين مسؤولين متخصصين في الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لدعم رواد الأعمال والرؤساء التنفيذيين في تبني أفضل ممارسات الحوكمة ذات الصلة، ويشمل هذا الدعم متابعة وتقييم التقدم المُحرز في تطبيق معايير الحوكمة بهدف بناء شركات مستدامة وقادرة على النمو طويل الأمد.

يفتخر القطاع بضمان التزام شركائه بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في مختلف جوانب عملياتهم. ويلعب دورًا استباقيًا في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز التعاون مع الشركات المرموقة والجهات الفاعلة الرئيسية في القطاعات الحيوية التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد المصري.

ويمثل دمج الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في استراتيجية الاستثمار الخاصة بقطاع الأسواق المالية والاستثمار إنجازًا هامًا. وفي إطار هذه الاستراتيجية، تخضع جميع الاستثمارات الجديدة لعملية تدقيق نافية للجهالة في مجال الحوكمة، وذلك لضمان مساهمة كل جنيه من رأس المال يتم استثماره نحو دعم مستقبل أكثر استدامة وازدهارًا. ولا تقتصر مبادئ الحوكمة على تعزيز الجوانب التنموية فحسب، بل تؤكد أيضًا على أهمية ممارسات الأعمال المستدامة والاستثمار المسؤول.

بالإضافة إلى ذلك، يدعم قطاع الأسواق المالية والاستثمار إعداد وتنفيذ خطة عمل بيئية واجتماعية (ESAP) التي يمكن للشركات تبنيها واتباعها بدقة. كما يقوم ممثلو البنك الأعضاء في مجالس إدارة الشركات التابعة للبنك، بتقييم هذه الخطة ويوصون بها.

مساهمة بنك مصر في الاستثمار

تتمثل مهمة قطاع الأسواق المالية والاستثمار، في تحديد ومتابعة فرص الاستثمار عالية الإمكانيات بدقة، والتي تُحقق أقصى قدر من العوائد وتُحقق قيمة مستدامة عبر محفظته الاستثمارية. ويرتكز نهج القطاع على تعزيز الربحية من خلال التوزيع الاستراتيجي لرأس المال، بما يضمن تدفقات أرباح ثابتة طوال دورة حياة الاستثمار. وبالتوازي مع ذلك، يدعم القطاع بنشاط أهداف النمو الأوسع لبنك مصر، من خلال دعم مبادرات جديدة تتوافق مع رؤية البنك طويلة المدى.

ويشمل ذلك قيادة الابتكار الرقمي عبر منظومة الاستثمار، والالتزام بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، بجانب توسيع الاستثمارات الدولية التي تُسهم في تعزيز الصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات، مما يُعزز التزام بنك مصر بالمرونة الاقتصادية والتنمية المستدامة.

ويدير بنك مصر محفظة استثمار مباشر تضم ١0٧ شركة في مختلف الصناعات والقطاعات، بما في ذلك:

شعار بنك مصر، الذي تم تغييره في ٢٠٢٤

المؤسسات المالية

- برنامج تمويل التجارة العربية (ATFP)

- شركة مصر للصرافة

- شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي

- الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري

- شركة سي آي كابيتال القابضة للاستثمارات المالية

- الشركة المصرية للاستعلام الائتماني المصرية

- شركة النيل لنقل الأموال (إيجي كاش) (I-SCORE)

- شركة مصر للتأمين التكافلي (حياة)

- هيئة السويفت

- شركة بي إم للتأجير التمويلي

- شركة بي ام للتمويل الاستهلاكي (سهولة)

- شركة مصر للصكوك

- شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية (ش.م.م)

- شركة فوري ذهب للخدمات الإلكترونية

- شركة فوري بلس

- شركة صندوق صوارى فينشرز
- الصندوق المصري الدولي للاستثمار
- شركة مصر كابيتال للاستثمار
- شركة النيل القابضة للتنمية والاستثمار
- شركة IBAG لخدمات تحويل الاموال ش.م.م
- شركة وان بنك (سابقاً مصر للابتكار الرقمي (MDI))
- شركة تحيا مصر القابضة
- شركة صندوق الاستثمار الوطني الخيري التعليمي
- شركة صندوق الرياضة المصري
- شركة صندوق مصر العقاري ا
- شركة صندوق أفاضل امارة

قطاع الزراعة

- شركة الصالحية للاستثمار والتنمية
- شركة أسوان الوطنية للميكنة والتنمية الزراعية
- شركة دواجن القاهرة الجديدة
- الشركة المصرية للدواجن (ش.م.م)

قطاع الرعاية الصحية

- شركة إم سي آي كابيتال هيلثكير بارتنرز للرعاية الطبية

قطاع النقل

- شركة الملاحة الوطنية
- شركة بورسعيد الوطنية لنقل السيارات
- شركة سيتادل كابيتال ترانسبورتشن
- شركة مصر إدكو للنقل البحري

قطاع الاستثمار العقاري

- شركة مصر للتعمير
- شركة سيفريكو – سابقا القرية الذكية للاستثمار العقاري
- شركة ميدار - المستقبل للتنمية العمرانية
- الشركة الأهلية للاستثمار والتعمير (نيركو)
- شركة فيرست ديزاين للاستثمار والتطوير العمراني
- ماسبيرو للتنمية العمرانية
- شركة مصر لإدارة الأصول العقارية
- الشركة المصرية لإدارة الأصول العقارية والاستثمار
- رواسي للتنمية العمرانية
- شركة ألترا للمصاعد
- مصر أبو ظبي للاستثمار العقاري

قطاع الإنشاءات والمقاولات قطاع التشييد والبناء

- شركة مصر للاستثمار
- الشركة الوطنية لإسكان النقابات المهنية
- الشركة المصرية الصينية المشتركة للاستثمار

- مجموعة التعمير والتنمية
- شركة تنمية خليج السويس
- شركة التنمية الرئيسية للمنطقة الاقتصادية شمال غرب السويس
- الشركة العربية المصرية الكبرى للتنمية والاستثمارات المجتمعية
- شركة العاشر من رمضان للإنشاءات
- شركة أهلي مصر لإدارة الأصول العقارية

قطاع المواد الغذائية والمشروبات

- بورصة السلع المصرية
- شركة الشرقية لتصنيع السكر (النوران)
- الشركة الوطنية للأمن الغذائي
- شركة مصر للألبان والأغذية
- مجموعة أجواء للصناعات الغذائية
- شركة الصعيد لصناعات الأغذية
- شركة الصعيد لصناعة المراكز والعصائر

صناعة الصلب ومواد البناء

- الشركة المصرية للصمامات
- شركة النصر للمسبوكات

القطاع المصرفي

- البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد
- بنك مصر- أوروبا
- بنك مصر لبنان
- بنك التنمية الصناعية - مصر
- بنك القاهرة
- بنك تنمية الصادرات المصري
- بنك القاهرة عمان
- مصرف الصفا - فلسطين
- بنك مصر جيبوتي

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- خالص لحلول الدفع الإلكتروني
- شركة بنوك مصر
- سوبر باي للمدفوعات الإلكترونية
- إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية
- تكنولوجيا المعلومات للاستثمارات

قطاع شركات الغزل والنسيج

- شركة مصر العامرية للغزل والنسيج
- جولدن تكس
- الشركة العربية لمستلزمات الملابس

صناعة البتروكيماويات

- شركة مصر كندا لإنتاج وخلط زيوت
- شركة كفر الزيات للمبيدات
- شركة الإسكندرية للمنتجات البترولية المتخصصة (أسبك)
- شركة أسكوم لتصنيع الكربونات والكيماويات
- شركة سيدي كرير للبتروكيماويات
- شركة مصر لصناعة الكيماويات
- الشركة المصرية للإيثيلين ومشتقاته
- شركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما)
- الشركة المصرية للهيدروكربون
- شركة ناقلات البترول المصرية (ETC)

قطاع الكهرباء والطاقة

- شركة ميدور للكهرباء (ميداليك)
- طاقة عربية

صناعة الأخشاب

- شركة نجع حمادي لإنتاج و تصنيع الأخشاب

قطاع الإعلام والنقل والاستشارات

- المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي
- الشركة المصرية للأقمار الصناعية (نايل سات)
- شركة التحرير للجراجات
- شركة مصر للاستثمار وتنمية الصادرات

قطاع السياحة

- شركة قارون للفنادق والسياحة
- الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة
- شركة سيناء للسياحة العلاجية
- الشركة العالمية للاستثمارات السياحية (كونراد)

- فندق سوما باى

- فندق كلوب رأس سوما

- شركة ساحل جنوب سيناء للاستثمار والتنمية السياحية

- فندق طابا الأول

- فندق كاسكيدز

- شركة بريميير للاستثمار السياحي والعقاري

- شركة الاستثمار المصرية

- شركة طابا للتنمية السياحية (TTDC)

- شركة العدنان للاستثمار السياحي

- الشركة الدولية للتنمية السياحية

قطاع الأسمنت

- شمال سيناء للأسمنت

قطاع الورق والتغليف والطباعة

- شركة مصر إدفو للب ورق الكتابة والطباعة
- شركة جنوب الصعيد لتصنيع أكياس الورق

صناديق الاستثمار الخاصة

- صندوق التعليم الخيري للاستثمار

- صندوق الرياضة المصري

- شركةصندوق تنمية التكنولوجيا (الإصدار الثاني)

- صندوق حورس الزراعي

- صندوق التكنولوجيا المالية

- لايت هاوس التعليمية

الاستثمارات: المحلية والدولية

القيمة بالمليار جنيه مصري

٢٠٢٣	٢٠٢٤
٧١,٨	٨٠,١
٦,١	١٩,٤
٧٧,٩	٩٩,٥

الجوائز والتكريمات

جلوبال فاينانس

أفضل بنك في إدارة صناديق أسواق النقد والاستثمارات قصيرة الأجل - الشرق الأوسط.

الترويج لكنوز

مصر القديمة

المتاحف

المصرية

متحف بنك مصر

📍 يقع متحف بنك مصر داخل

المقر الرئيسي للبنك في ١0١

شارع محمد فريد، وسط البلد،

القاهرة.

متحف بنك مصر

تزامناً مع إنشاء اللجنة العليا للتراث عام ٢٠٠5، بدأت جهود توثيق إرث بنك مصر ومؤسسه الراحل محمد طلعت حرب باشا. وشملت هذه الجهود جمع المقتنيات والبيانات، والتحقق من دقتها التاريخية من مصادر مختلفة، وفهرستها وتصنيفها ورقمنتها. ثم عُرضت هذه المواد كمعلومات موثقة من خلال قواعد بيانات متخصصة، وبرامج إلكترونية، وأفلام وثائقية، بالتعاون مع العديد من الشركات والمؤسسات. إلى جانب هذه الجهود، استمرت رؤية عائلة طلعت حرب الممتدة في إلهامهم، وإلهام قادة البنك، وموظفيه، وأحفاده، وكل من أدرك دوره الريادي – إنها رؤية إنشاء متحف يعرض، بكل تفاصيله، تاريخ العصر الاقتصادي المصري الحديث. وكان هذا العصر شاهداً على انتقال البلاد من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد قائم على الصناعة والخدمات، مدعوماً بالمواهب ورأس المال المصري. وهو تاريخ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتأسيس بنك مصر والشركات التابعة له، وهو أول بنك مصري يعمل باللغة العربية بالكامل.

نظراً للقيمة التراثية للمقر الرئيسي لبنك مصر، سُجِّل المبنى لدى وزارة الآثار كأحد متاحف التراث الإسلامي والقبطي المصري بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٣. وبأُتي هذا دليلاً على الأهمية التاريخية للمبنى وقيمتة المعمارية والفنية، التي تعكس مرحلة مهمة في تاريخ مصر الحديث.

وللحفاظ على هذا التاريخ وعرضه، افتُتح متحف بنك مصر في ٢0 مايو ٢٠١١، بفضل الجهود الدؤوبة لقادة البنك وأعضائه الحاليين والسابقين، وبدعم كامل من مجلس الإدارة.

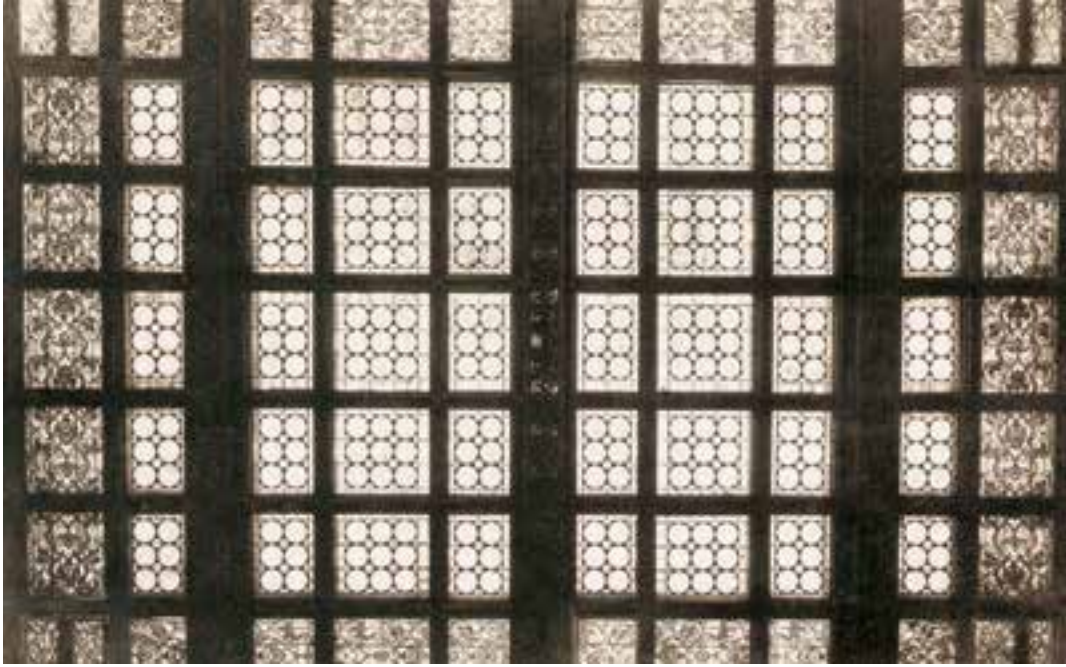
ويقع المتحف في المقر الرئيسي للبنك الكائن في ١0١ شارع محمد فريد بالقاهرة، ويضم قطعاً أثرية نادرة ووثائق تاريخية لبنك مصر، بالإضافة إلى متعلقات شخصية لطلعت حرب باشا، تبرعت بها عائلته بسخاء للمتحف. كما أنه يحفظ أرشيفات رقمية ضخمة، من الأفلام والبرامج الإذاعية والتلفزيونية والوثائق الأصلية والسجلات من السنوات التأسيسية للبنك ومجلس إدارته.

قصة المقر الرئيسي لبنك مصر

في عام ١٩٢٧، اكتمل بناء المقر الرئيسي لبنك مصر محاكيًا لرؤيته السباقية، ليُصبح رمزًا قويًا للاستقلال الاقتصادي الوطني. كان تشييد المبنى إنجازًا هائلًا، حيث بُني بالكامل باستخدام مواد خام مصرية ١٠٠٪، وقوى عاملة محلية متفانية، وصناعات محلية. كان هذا الالتزام بالاكْتفاء الذاتي الأساس الفلسفي وراء تأسيس البنك في عهد طلعت حرب. باستثناء الأرضيات الفاخرة المستوردة بعناية من بلجيكا، والأعمدة الرخامية الأنيقة والسلالم الفخمة المستوردة من ألمانيا، والتي اختيرت لإضفاء لمسة من التميز العالمي.

في الخامس من يونيو عام ١٩٢٧، افتُتح المبنى رسميًا في احتفال مهيب مثّل لحظةً محوريةً في تاريخ الأمة. حضر الحفل نخبة من قناصل الدولة والوزراء وكبار الشخصيات، بالإضافة إلى مندوب خاص يمثل الملك فؤاد. ألهمت عظمة المبنى الشاعر المصري الكبير أحمد شوقي لتأليف قصيدة خاصة بهذه المناسبة، أشاد فيها بالهيكل ووصفه بأنه «الهرم الرابع»، دليلًا على عظمته وأهميته الدائمة لمستقبل مصر.

كان تصميم المبنى عمليًا وفخمًا في آنٍ واحد، حيث صُمم ليكون مركزًا للتجارة الوطنية. تضمن التصميم قبوًا ضخماً لتخزين المقتنيات الثمينة، وطابقاً أرضياً حيويًا مخصصًا بالكامل لخدمة العملاء، يضم ٦٠ شباكًا للتعامل مع حجم المعاملات اليومية الكبير. كما حُصص طابق منفصل ليكون مركزًا رئيسيًا للرئيس التنفيذي والمديرين العموم، حيث تُتخذ القرارات الاستراتيجية للبنك. حُصصت الطوابق الأربعة المتبقية لشركات البنك المختلفة، حيث ضمت مكاتب مديريها وموظفيها، مما يعكس نموذج أعمال البنك المتكامل. ولتسهيل الحركة داخل البنك، رُوّد المبنى بأربعة مصاعد موزعة في كل زاوية، وهي ميزة عصرية تعكس تصميمه المستقبلي.



📷 سقف مقبب

صممه المهندس المعماري الإيطالي الشهير أنطونيو لاشيالك، يُعد السقف المقبب الرائع داخل المقر الرئيسي لبنك مصر تحفة فنية في التصميم ورمزًا للهوية الوطنية.



📷 قاعة المقر الرئيسي لبنك مصر

تُعدّ القاعة الكبرى داخل المقر الرئيسي لبنك مصر، تُجسيدًا لتصميم عالمي رفيع المستوى وللهوية الوطنية، وهي بتصميم من توقيع المهندس المعماري الإيطالي الشهير أنطونيو لاشيالك.

أهم مقتنيات المتحف

يعرض المتحف مقتنيات طلعت حرب باشا، وأول خزانة إيداع نقدي ليلي في مصر. ومن أهم معروضاته وثائق تاريخية تتعلق بشركات البنك الأولى، ومنشورات طلعت حرب، ومذكرة تأسيس البنك، ومحاضر اجتماعات الجمعية العمومية الأولى، وغرفة الشركات التي تعرض فروع بنك مصر. كما يمكن للزوار زيارة الطابق الأول من المبنى التاريخي والبهو والممرات، وقاعة مجلس الإدارة، وغرف الخزينة.



يمكن للزوار القيام بجولة افتراضية بانورامية داخل متحف بنك مصر عن طريق مسح رمز الاستجابة السريعة (QR code)



ميزان نحاسي

ميزان نحاسي ومجموعة من الأوزان المختلفة، كلها مختومة بخاتم فاروق الأول. وكانت مملوكة لمصلحة سك العملة والموازين آنذاك ، وكانت تُستخدم عادةً لوزن العملات والذهب المحفوظ في خزائن العملاء، والضمانات المرهونة لقروض البنوك، والطرود المرسلة من وإلى البنك.



كسوة الكعبة

قد قدمت كسوة باب الكعبة الملك عبد العزيز آل سعود إلى طلعت حرب باشا عام ١٩٣٧م.



نسخة من كتاب «وصف مصر»

مجموعة أصلية ونادرة من كتاب «وصف مصر» مكونة من ١٣ مجلدًا، طُبعت في باريس عام ١٨٢٦، وهي من المجموعة الشخصية لطلعت حرب باشا. تبرعت بها عائلته لبنك مصر عام ١٩٨٧.

مجموعة نادرة من متحف بنك مصر



ميزان صغير

ميزان صغير يُستخدم لوزن الرسائل المرسلة من وإلى البنك.



مكتب طلعت حرب باشا



طقم شاي فرنسي من البورسلين

طقم شاي فرنسي من البورسلين (بدون صحن أو فناجين)، صُنع عام ١٩٠٠. كان في الأصل ملكًا لعبد العظيم بك المصري، أحد مؤسسي بنك مصر، ويحمل الحرفين الأولين من اسمه “AM” باللغة الإنجليزية. تبرعت به عائلة المرحوم عبد العظيم بك المصري.



مجموعة من مقتنيات طلعت حرب

عرض لمقتنيات طلعت حرب باشا الشخصية.



خزنة الودائع الليلية

كانت تُستخدم لإيداع النقود والمقتنيات الثمينة من العملاء. ومن أبرز مستخدميها الفنانة الأسطورة أم كلثوم.



📷 خزانة أثرية

خزانة نادرة من صنع شركة فينر كاسنفايريك الألمانية، يعود تاريخها إلى عام افتتاح فرع مقر القاهرة عام ١٩٣٧. استُخدمت لحفظ الوثائق والشيكات، وتُعتبر تحفة فنية بفضل آلية قفلها المعقدة وتصميمها الداخلي.



📷 آلة محاسبة

آلة محاسبة من إنتاج شركة NCR، استُخدمت في أوائل خمسينيات القرن الماضي خلال المرحلة الأولى من ميكنة البنك. كانت تُستخدم في قسم المحاسبة بفرع القاهرة الرئيسي لإجراء العمليات المحاسبية وطباعة السجلات في كشوفات الحسابات أو في دفاتر التوفير.



📷 أول وسيط تخزين

كان أول وسيط تخزين (قرص صلب) يتداخل مع أنظمة الكمبيوتر الأولى للبنك عام ١٩٨٠. وقد دعم هذا الوسيط عمليات متنوعة، مما جعل بنك مصر أول بنك يُطبّق هذه التقنية في الشرق الأوسط.



واجهة عرض دفتر الزوار

واجهة تحتوي على دفتر الزوار بتوقيعات الملوك والرؤساء والشخصيات المرموقة الذين زاروا البنك في مناسبات مختلفة منذ عام ١٩٣٧. صممه وأنتجته دار مصر للطباعة، إحدى أقدم شركات البنك، والحائزة على جائزة أفضل مطبعة في العالم عام ١٩٣٦.



طاولة أثرية

طاولة أثرية يعود تاريخها إلى عام ١٩٣٧، استُخدمت لحفظ النقود بعد فرزها وعدّها من قبل موظفي البنك أو ممثلي الشركة أو العملاء، وذلك قبل نقلها إلى خزانة البنك الرئيسية.



خرامة ورق أثرية

خرامة ورق أثرية صُنعت في فرنسا على يد ليوبولد برنارد. أُستخدمت لثقب حزم كبيرة من الورق لإدخالها في ملفات أرشيفية كبيرة الحجم تُعرف باسم «الكالاماز».



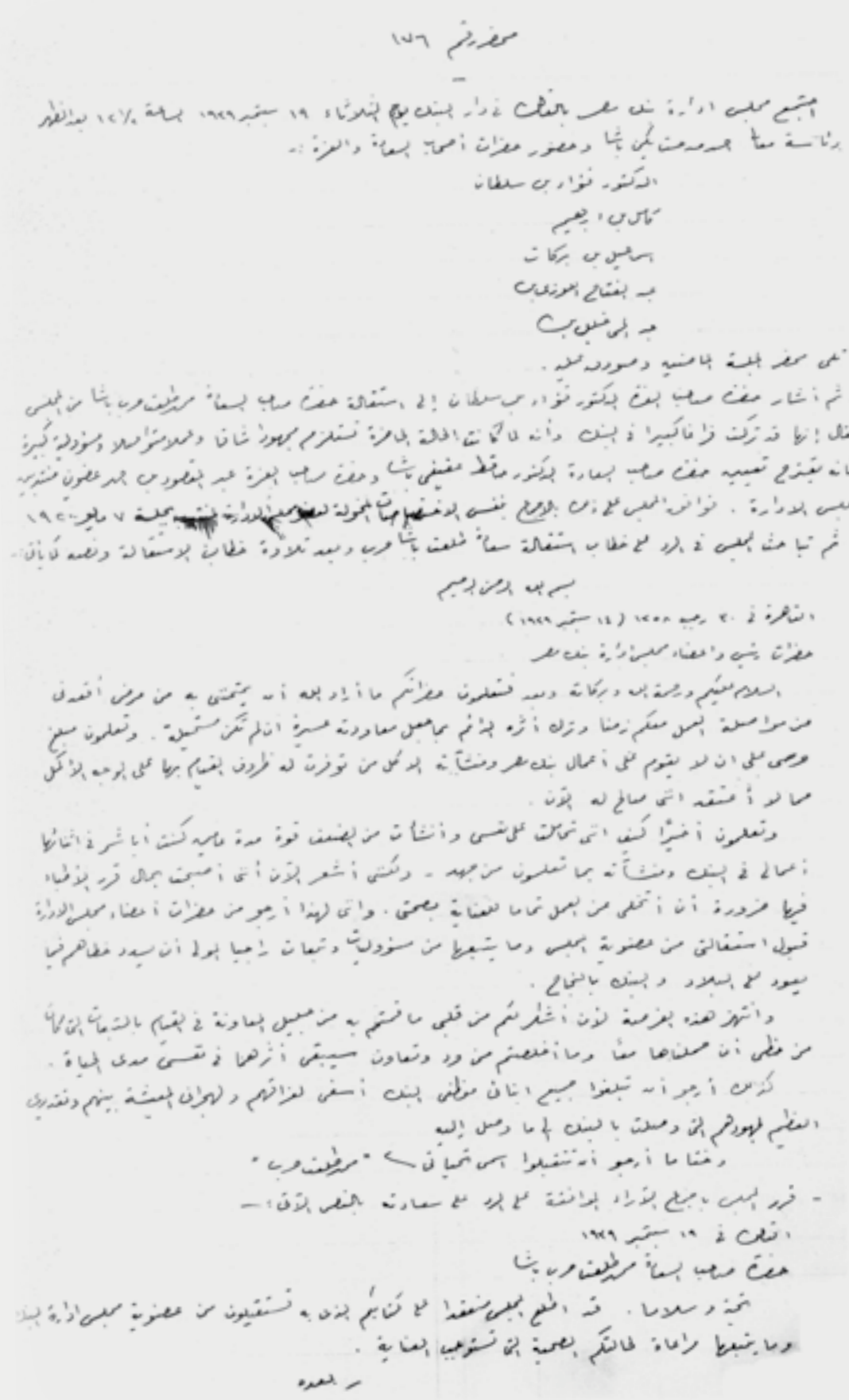
خلال فترة الحرب العالمية الثانية المضطربة عام ١٩٣٩، طالت موجة من عمليات سحب المدخرات العديد من البنوك، بما في ذلك بنك مصر، الذي كان يتحمل مسؤولية ائتمانية عن رأس المال المصري. ورغم هذه السحوبات، ظل الوضع المالي للبنك مستقرًا نسبيًا.

وبرز تحدّد أكبر عندما سحب صندوق اللدخار البريدي المصري، بناءً على تعليمات حكومية، كامل رصيده من بنك مصر، مما أثقل كاهل احتياطياته النقدية بشدة. وسعى طلعت حرب باشا للحصول على قرض من البنك الأهلي المصري (الذي كان آنذاك بمثابة البنك المركزي)، لكن الحاكم البريطاني رفض طلبه.

وتوجه طلعت حرب إلى وزير المالية، حسين سري باشا، فتلقى عرضًا بالدعم بشرط استقالته نهائيًا من منصبه في بنك مصر، وهو قرار مُنح مهلة ثلاثة أيام للنظر فيه.

ووضع طلعت حرب بقاء البنك فوق قيادته الشخصية، فاستقال دون تردد، قائلاً: «فليذهب طلعت حرب ويبقى بنك مصر.»

استقالة طلعت حرب باشا



أبريقه :-

وكلنا كان يجب لو ان بطريرك مصر هذا حتى لا يجرم بئسك وتحمي بئسك من جهودكم التي لازمتها بتونس
سنة عشرين عاما ، قد تم اثناها سفينة لاقتصاد الوطنية كما مر ما تكون بقيادة ديمقراطية بئسك روحا
اقتصادية كان سيؤدسا من وجودها لولا ثقافتكم بالله ربنا بناء وطنكم التي شاء الله أن تتفوق بها ينفق
كل مسان.

يجزنا حقاً أن نخبر من معادنتكم دانه تحرم بئسك من ثمة جهودكم وأن يجرم شباب مصر من مثل حي
نذلك فيه جنود لا تقدم درفئة لتغلب على الصواب - على أن ما توجهه صحتكم الغالية من إرادة ليس معنا
أنكم فرجتكم من ميدان العمل الفعيل فان ما بنيتكم بئسك من مجد وما أقمتم عليه بدليل من وجود بقوى الكفانة
في هذه الأمة سيبقى مع بئسك تشالا مسان تملد به ذكرى أعمالكم الحبيدة وتيسج على منواله في كل ما يري
له نجاح.

وانتا إذا تقبل آسفية أنه تتركوا مكانكم بيتنا سنبقى دائما على العهد نستوحى شغلكم في أعمالنا
أجبية أنه يوفقنا الله لأن نتم بيا ما به أتم ونزفون ما شيدتم وأن يكون منا مجتمع ما به بعض
إفراخ الذي يوجهه تخليكم من العمل.

و يرحبوا أعضاء المجلس جميع أبناءكم من مؤلفي بئسك ومنشأته أنه تتقبلوا مني تمنياتهم لكم بليل
الاقامة وسرعة استرداد الباقية أجبية دائما أن نسج بطريرك بئسك بالمتبع شغل دائرة بئسك مع
زعيمينا وقد من الله عليه بالخدمة الكفافية

وتقبلوا يا صاحب القارة آمياتنا القلبية

رئيس مجلس الإدارة

عضو مجلس الإدارة

(فؤاد سلطان)

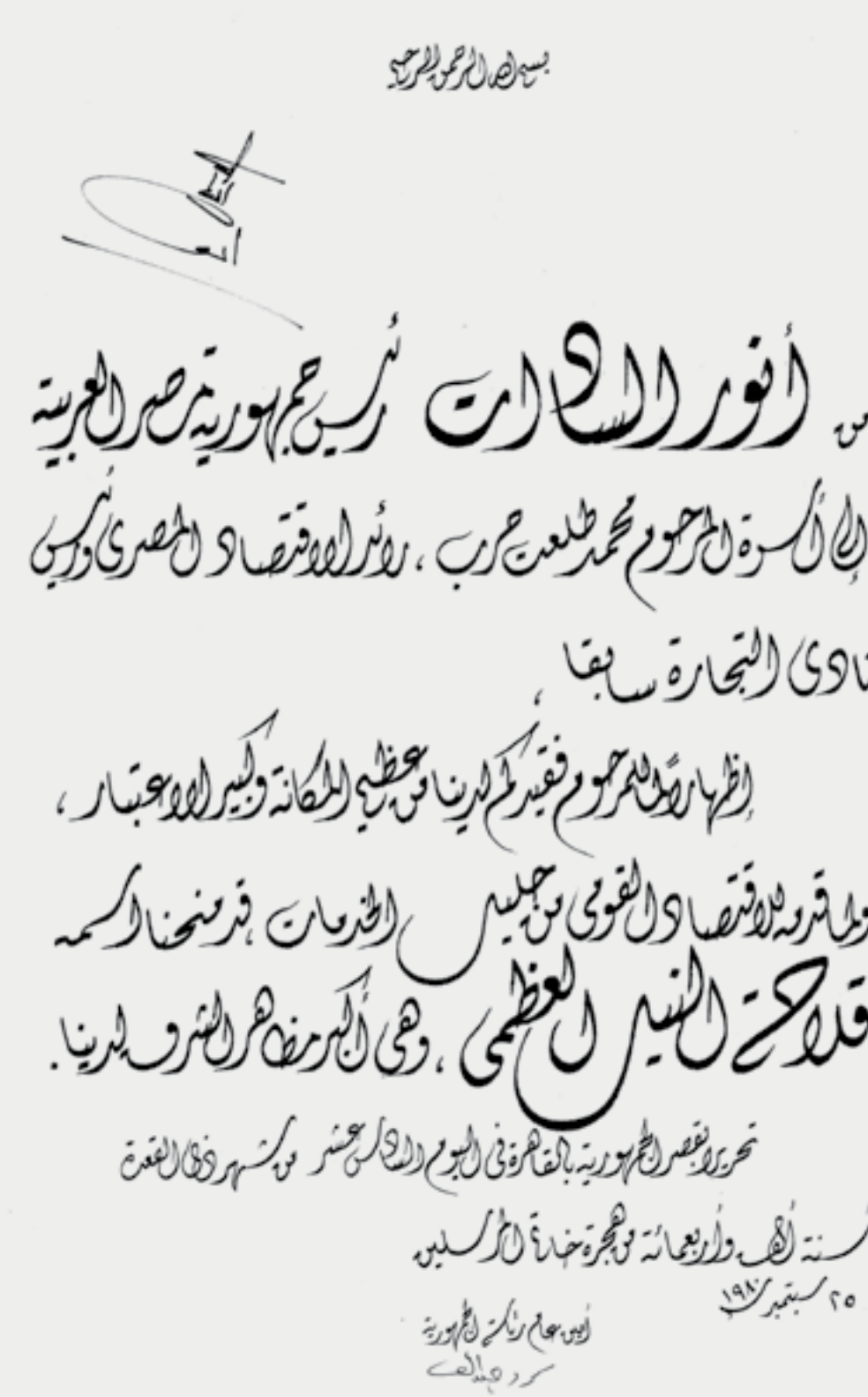
(رئيس مجلس الإدارة)

وانتمت مجلة بئسك بالوعدة د بئسك بئسك بئسك

فؤاد سلطان

❁ في ٢٥ سبتمبر ١٩٨٠، صدر مرسوم ملكي بمنح قلادة النيل العظمى المرموقة لطلعت حرب باشا، في إنجاز تاريخي بالغ الأهمية. وقد أصبح هذا التكريم المتميز جزءًا لا يتجزأ من تراث بنك مصر بفضل الهدية الكريمة من السيدة آمال «هانم» نور، حفيدة طلعت حرب باشا، التي قدمت القلادة للبنك.

قلادة النيل العظمى



مجموعة نادرة من عملات
بنك مصر التذكارية



📷 عملة فضية فئة جنيه

عملة فضية فئة جنيه واحد صدرت بمناسبة الذكرى الماسية عام ١٩٩0 ، وهي تحمل صورة برج بنك مصر وشعار كليوباترا.



📷 عملة ذهبية

صدرت بمناسبة الذكرى الماسية لتأسيس بنك مصر عام ١٩٩0 ، تحمل صورة مبنى المقر الرئيسي للبنك.



📷 عملة ذهبية

عملة ذهبية صدرت بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس بنك مصر عام ١٩٧٠ ، تحمل صورة مبنى المقر الرئيسي وشعار كليوباترا.



📷 عملة تذكارية فضية

عملة تذكارية فضية صدرت بمناسبة مرور ١٠٠ عام على تأسيس بنك مصر.



📷 عملة تذكارية ذهبية

عملة تذكارية ذهبية صدرت بمناسبة مرور ١٠٠ عام على تأسيس بنك مصر.



📷 عملة فضية

عملة فضية صدرت بمناسبة الذكرى الستين عام ١٩٨٠ ، تحمل صورة كليوباترا.

انطلق في رحلة استكشاف عبر أروقة المتحف، واصنع من خلالها ذكريات لا تُمحي.

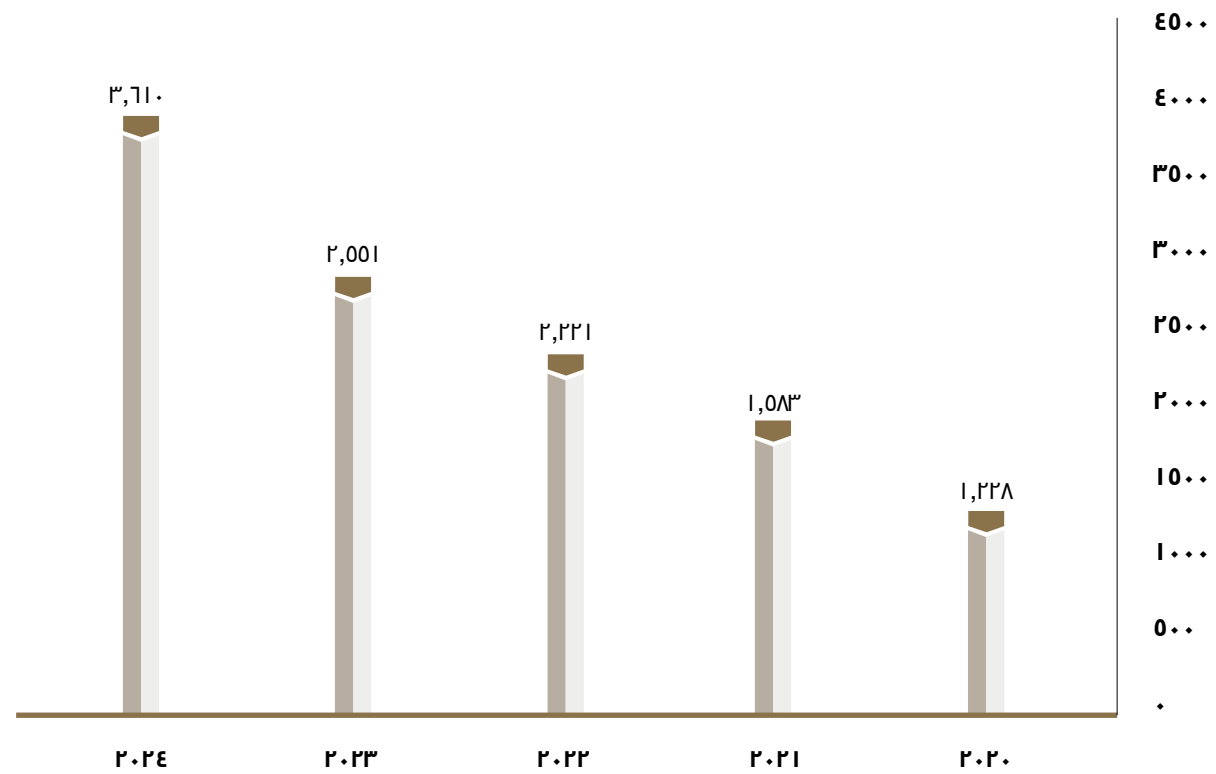
الفصل الخامس

الأداء المالي

يعرض هذا الفصل القوائم المالية المستقلة والمجمعة لبنك مصر عن الفترة من ١ يناير ٢٠٢٤ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. ويُقدّم نظرة شاملة على الأداء المالي والمركز المالي للبنك خلال هذه الفترة.

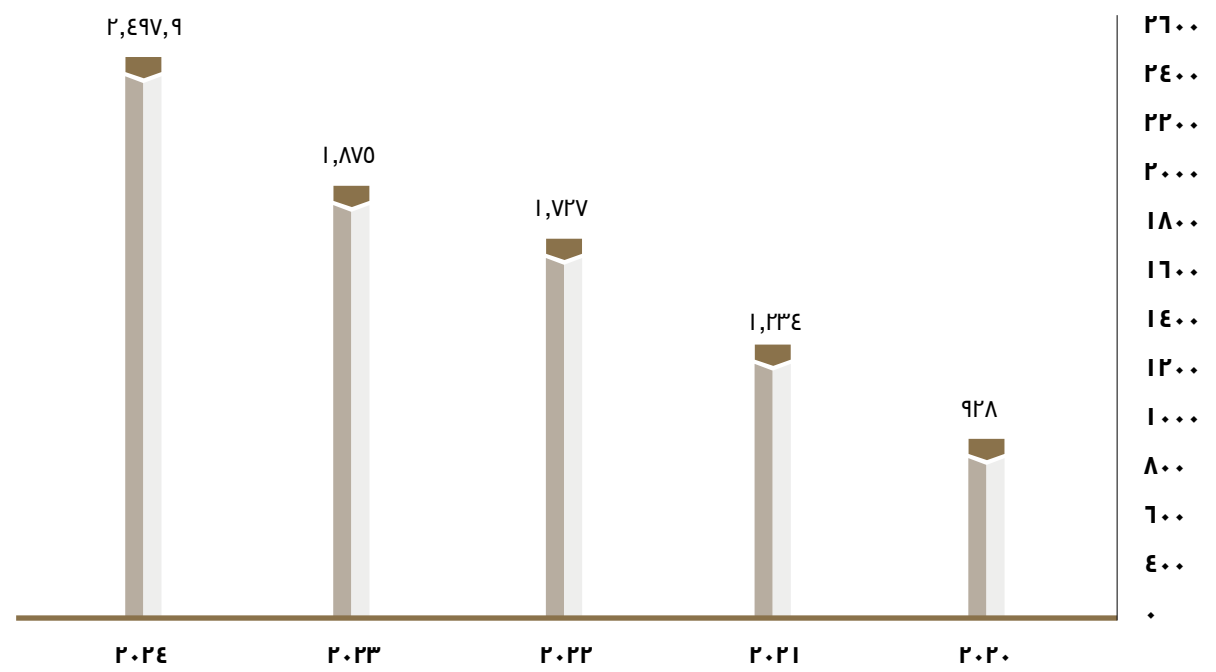
المركز المالي

القيمة المقدرة بالمليار



ودائع العملاء

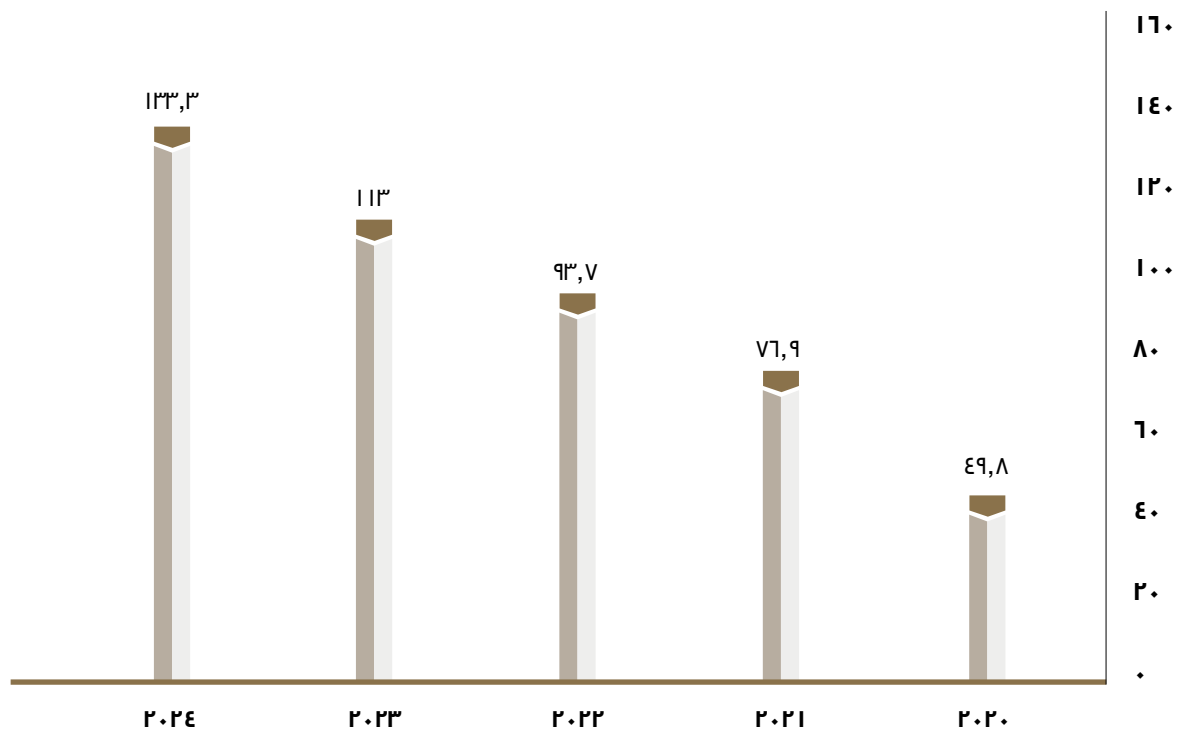
القيمة المقدرة بالمليار



محفظة قروض التجزئة

القروض المباشرة وغير المباشرة (تتضمن القروض النمطية والإسلامية)

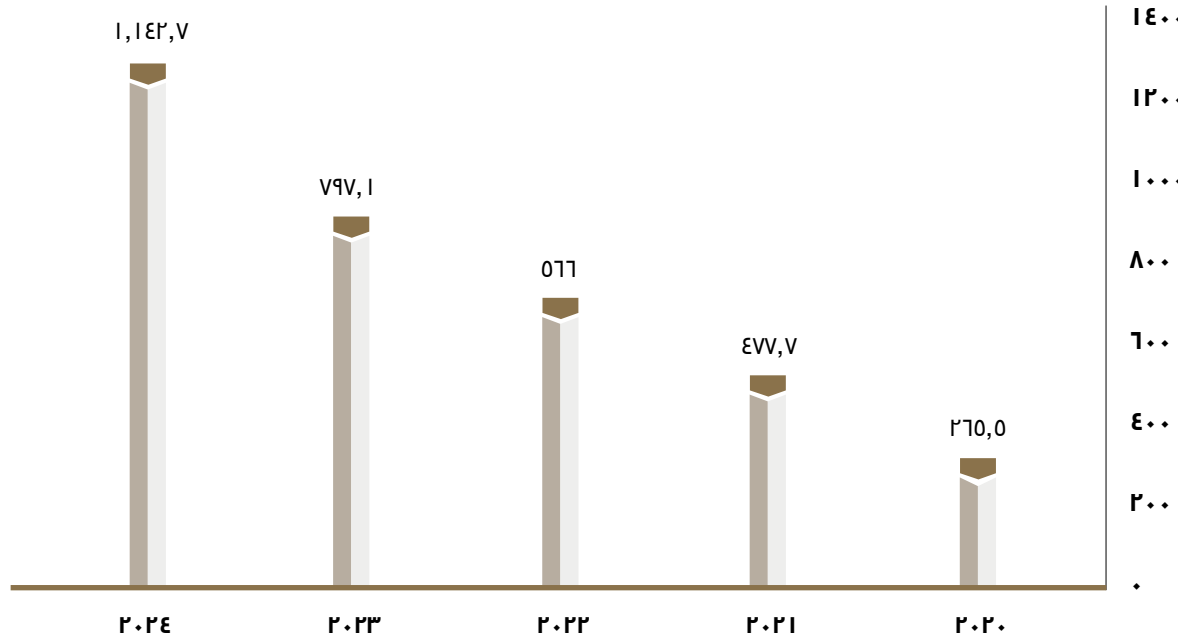
القيمة المقدرة بالمليار



محفظة قروض الشركات الكبرى

القروض المباشرة وغير المباشرة (تتضمن القروض النمطية والإسلامية)

القيمة المقدرة بالمليار



* الأرقام المذكورة أعلاه طبقاً للسنة المالية المنهية في ٣٠ يونيو ما عدا الارصدة المسجلة في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، حيث قام بنك مصر بتغيير السنة المالية من يونيو إلى ديسمبر وفقاً لقانون البنك المركزي رقم ١٩٤.

أبرز ملامح الأداء المالي

على الرغم من استمرار التحديات الاقتصادية العالمية التي يشهدها العالم، أظهر بنك مصر مرونة مالية قوية خلال عام ٢٠٢٤، محافظًا على مكانته الريادية في السوق المصرفي. ويعكس النمو الملحوظ للبنك في مختلف قطاعات الأعمال مدى استقراره وقدرته على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية المعقدة. يستعرض هذا التقرير النتائج المالية للفترة الممتدة من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بما يعكس أداء البنك وإنجازاته خلال العام المالي.

وفي هذا الإطار، حققت محفظة ودائع الشركات نموًا كبيرًا، حيث بلغت ٧٨٠.٩٦ مليار جنيه مصري بنهاية عام ٢٠٢٤، مقارنة بـ ٦٠٧.٦١ مليار جنيه مصري في نهاية عام ٢٠٢٣.

وفيما يتعلق بإجمالي قروض العملاء فقد بلغت محفظة قروض الأفراد ١٣٦.٣ مليار جنيه مصري، كما بلغت محفظة قروض الشركات ١١٨٢.١ مليار جنيه مصري بحلول ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وفي الوقت نفسه، أظهرت محفظة التجزئة المصرفية نموًا قويًا بنسبة ١٨.٥٪ مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠٢٣. ويعكس هذا النمو الملحوظ زيادة الإنفاق للاستهلاكي والنجاح في طرح منتجات جديدة تلبي احتياجات العملاء.

وخلال عام ٢٠٢٤، ارتفع صافي محفظة قروض البنك بشكل ملحوظ ليصل إلى ١,١٩٦.٥٢ مليار جنيه مصري، بزيادة قدرها ٣١.٢٪ مقارنة بـ ٩١١.٩٤ مليار جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٣. وبلغت نسبة القروض غير المنتظمة ١.٦٧٪، مدعومة بنسبة تغطية قوية بلغت ٥٤٩.٥٧٪، وذلك عقب تحصيل وتسوية قروض بقيمة ٧.١ مليار جنيه مصري.

وفي الوقت نفسه، شهدت محفظة الاستثمار توسعًا ملحوظًا لتصل إلى ٩٩٦.٦٥ مليار جنيه مصري بنهاية عام ٢٠٢٤، مقارنة بنحو ٨٥٣.١٥ مليار جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٣، مدفوعة بتحديد فرص استثمارية جديدة وإجراء تعديلات استراتيجية على هيكل المحفظة.

تأكيدًا على التزام بنك مصر الراسخ بالشفافية والمساءلة، أفصح البنك عن نتائجه المالية للسنة المالية ٢٠٢٤، ملتزمًا بدقة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS 9). وبحلول ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، حقق البنك صافي أرباح قياسيًا بلغ ٨١.٣ مليار جنيه مصري، مسجلًا زيادة كبيرة بنسبة ٥٣.٧٪ مقارنة بـ ٥٢.٨٦ مليار جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

وعلى الرغم من تباطؤ الاقتصاد العالمي والتحديات الجيوسياسية، حافظ بنك مصر على مركزه المالي القوي وحقق أداءً متميزًا. حيث ارتفع إجمالي المركز المالي للبنك بشكل ملحوظ ليصل إلى نحو ٣٦١٠ مليار جنيه مصري، بزيادة قدرها ٤١.٥٪ مقارنة بـ ٢٥٥١ مليار جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٣.

تماشيًا مع هذا المسار القوي، بلغ متوسط الربح الشهري ٦.٨ مليار جنيه مصري، مقارنة بـ ٤.٤ مليار جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٣، مما يعكس زخم النمو المستمر للبنك ويعزز التوقعات الإيجابية للأداء المستقبلي.

وبحلول نهاية السنة المالية ٢٠٢٤، ارتفعت حقوق المساهمين لتصل إلى ٣١٦.٢ مليار جنيه مصري، مقابل ١٩٨.١ مليار جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٣. كما بلغت نسبة كفاية رأس المال ١٦.٤٣٪ في ديسمبر ٢٠٢٤، مقارنة بـ ١٧.٨٦٪ في العام السابق، مما يعكس تأثير النمو القوي في عمليات الإقراض.

كما شهدت ودائع العملاء نموًا ملحوظًا، لتصل إلى ٢٤٩٧.٩ مليار جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٤، مقارنة بـ ١٨٧٤.٨ مليار جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٣. وقد جاء هذا النمو مدفوعًا باستقطاب عملاء جدد وتعزيز ولاء العملاء الحاليين.

تقرير مراقبي الحسابات

إلى السادة مساهمي/ بنك مصر (شركة مساهمة مصرية).

تقرير عن القوائم المالية المستقلة:

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لبنك مصر « شركة مساهمة مصرية» والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة:

هذه القوائم المالية المستقلة مسئولية إدارة البنك فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحا وفقا لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحا خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقبي الحسابات:

تتخصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام المؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك، وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وأنا نري أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأي:

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي لبنك مصر - شركة مساهمة مصرية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك وفقا لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

يمسك البنك حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما متفقة مع ما هو وارد بدفاتر البنك وذلك في الحدود التي تثبت بها تلك البيانات بالدفاتر.

القاهرة في: ٢١ مايو ٢٠٢٥

مراقبا الحسابات



محاسبة/ منى صلاح الدين نصير
منى صلاح الدين نصير
الجهاز المركزي للمحاسبات

رئيس القطاع المعش
محمد محمد شريف إسماعيل



رئيس مجلس الإدارة
عصام الدين الوكيل

الرئيس التنفيذي
هشام أحمد عكالة

مراقبا حسابات البنك

محاسبة / منى صلاح الدين نصير
منى صلاح الدين نصير
الجهاز المركزي للمحاسبات

بنك مصر

قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

القيمة بالمليون جنية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	إيضاح رقم	
الأصول			
١٠0,٩٢٨	٢٤٤,٣٥٤	١٥	نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية
٥٧١,٩٩٢	٩٨٨,٤٤١	١٦	أرصدة لدى البنوك
٥,٧٠٣	١٩,٠٢٨	١٧	قروض وتسهيلات للبنوك
٩١١,٩٤١	١,١٩٦,٥٢٢	١٨	قروض وتسهيلات للعملاء
استثمارات مالية			
٧,٢٣٤	٩,٩٨٣	١٩	- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٤٩٢,٢٣٥	٦٤٣,٢٧٨	٢٠	- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٣٠٢,٤١٦	٢٨٥,٩١١	٢١	- بالتكلفة المستهلكة
٥١,١٦٦	٥٧,٤٧٧	٢٢	- شركات تابعة وشقيقة
١,٠٢٧	٢,٢٩٠	٢٣	أصول غير ملموسة
٨٨,٤٢٨	١٤١,٦٥٢	٢٤	أصول أخرى
١١,٧٨٩	١٧,٢٣٨	٢٥	أصول ثابتة
١,٤٣٥	٤,٠٤٤	٢٦	أصول ضريبية مؤجلة
٢,٥٥١,٣٩٤	٣,٦١٠,٢١٨		إجمالي الأصول
الالتزامات وحقوق الملكية			
الالتزامات			
١٢١,٠١١	١٥٠,٩١٦	٢٧	أرصدة مستحقة للبنوك
١,٨٧٤,٨٤٢	٢,٤٩٧,٩٥٣	٢٨	ودائع العملاء
٤١	٣,٦٠٠	٢٩	مشتقات مالية
٢٤١,٥٣٢	٤١١,٤٧٢	٣٠	قروض أخرى
٩٧,٥٤٥	٢٠٠,٣٦٦	٣١	التزامات أخرى
٩,٥٨٣	١٩,٨٢٩	٣٢	مخصصات أخرى
٨,٧٨٠	٩,٨٣٩	٣٣	التزامات مزايا التقاعد
٢,٣٥٣,٢٣٤	٣,٢٩٣,٩٧٥		إجمالي الالتزامات
حقوق الملكية			
٥٠,٠٠٠	١١٠,٠٠٠	٣٤	رأس المال المدفوع
٩٤,٨٩٠	١٢٤,١٨٤	٣٥	احتياطيات
٥٣,١٧٠	٨٢,٠٥٩		أرباح محتجزة
١٩٨,٠٦٠	٣١٦,٢٤٣		إجمالي حقوق الملكية
٢,٥٥١,٣٩٤	٣,٦١٠,٢١٨		إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية
التزامات عرضية وارتباطات			
٢٢٤,٢٢٠	٣٥٨,٣٢٤	٣٦	التزامات مقابل خطابات ضمان واعتمادات مستندية وارتباطات أخرى

الإيضاحات المرافقة للقوائم المالية جزء متمم لها.

بنك مصر

قائمة الدخل المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

القيمة بالمليون جنيه

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
عائد القروض والإيرادات المشابهة		٤٨١,٣٦٧	٣٢٢,٣٥٩
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة		(٣٣٠,٥٠٩)	(٢١١,٧٣٤)
صافي الدخل من العائد	٥	١٥٠,٨٥٨	١١٠,٦٢٥
إيرادات الأتعاب والعمولات		٢٤,٧٠٠	١٥,٤٧٨
مصروفات الأتعاب والعمولات		(١,٧٠١)	(١,٠٠٧)
صافي الدخل من الأتعاب والعمولات	٦	٢٢,٩٩٩	١٤,٤٧١
توزيعات أرباح	٧	١,٨٩٠	٣,٠٦٠
صافي دخل المتاجرة	٨	٣,٨٤٦	٥,١٦٥
أرباح الاستثمارات المالية	٩	١٤,٦١٠	٤,١٦٥
(عبء) الخسائر الإئتمانية المتوقعة	١٠	(٨٠,٢٨٤)	(٢٤,٩٣١)
المصروفات الإدارية	١١	(٤٣,٠٩١)	(٢٩,٦٨٥)
إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى	١٢	٥٦,٦٥٧	(١,٩٤٥)
الربح قبل ضرائب الدخل		١٢٧,٤٨٥	٨٠,٩٢٥
مصروفات ضرائب الدخل	١٣	(٤٦,٢١٠)	(٢٨,٠٦١)
صافي أرباح السنة		٨١,٢٧٥	٥٢,٨٦٤
ربحية السهم (جنيه / سهم)	١٤	٣,٣٢	٢,١٦

بنك مصر

قائمة الدخل الشامل الآخر المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

القيمة بالمليون جنيه

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
صافي أرباح عن السنة المالية	٨١,٢٧٥	٥٢,٨٦٤
بنود الدخل الشامل الآخر		
بنود لا يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر		
التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١٠,٤٨٥	٥,٩٩٦
ضريبة الدخل المتعلقة بالبنود التي لا يتم إعادة تبويبها	(١,٥٠٨)	(٩٧٨)
إجمالي بنود لا يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر	٨,٩٧٧	٥,٠١٨
بنود يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر		
التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١,٤٤٢	(٢٠٤)
التغير في خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٤٣٥	٦٧٨
التغير في فروق ترجمة عملات أجنبية	١٤,٣٥٤	٢,٦١١
إجمالي بنود يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر	١٦,٢٣١	٣,٠٨٥
صافي أرباح الدخل الشامل عن السنة	١٠٦,٤٨٣	٦٠,٩٦٧

بنك مصر

قائمة التدفقات النقدية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

القيمة بالمليون جنيه

إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
صافي الأرباح قبل خصم الضرائب	١٢٧,٤٨٥	٨٠,٩٢٥
تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
إهلاك واستهلاك	٤,٨٠٦	٢,٩٥٢
عبء إضمحلال الأصول	٢٥,٢٣٣	٣,٦٦٩
عبء المخصصات الأخرى	٨٠,٦٥	٣,٣١١
فروق إعادة تقييم المخصصات الأخرى بالعملات الأجنبية	٢,٣٤٨	٥٥٥
فروق إعادة تقييم القروض الأخرى بالعملات الأجنبية	١٣٢,٦٢٣	٣١,٨٦٣
أرباح) بيع أصول ثابتة	(٥١٨)	(٩٩)
أرباح) بيع استثمارات في شركات تابعة وشقيقة	(٣٩)	(٢)
أرباح) خسائر بيع استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(١٢٤)	٢
تكلفة مزايا التقاعد	١,٨٢٢	١,٧٢٧
توزيعات أرباح	(١,٨٩٠)	(٣,٠٦٠)
أرباح التشغيل قبل التغيرات فى الأصول والإلتزامات المستخدمة في أنشطة التشغيل	٢٩٩,٨٢١	١٢١,٨٤٣
صافي الزيادة أو النقص في الأصول والالتزامات		
أرصدة لدى البنوك	(٨٢,٠٥٦)	٥٨,٧٩٩
أذون الخزانة	(١١٩,٠٠٢)	(١٠٦,٦١٤)
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	(٢,٩٩٩)	(٧٤٠)
قروض وتسهيلات للبنوك	(١٣,٣٥٩)	(٣,٥٣٩)
قروض وتسهيلات للعملاء	(٣٦٣,٩٥٩)	(٢٤٥,٥٤٦)
أصول أخرى	(٣٧,٠٠٨)	(١٠,٥٧٠)
أرصدة مستحقة للبنوك	٢٩,٩٠٥	٣٤,٦١٣
ودائع العملاء	٦٢٣,١١١	١٤٨,٠٥١
مشتقات مالية (صافي)	٣,٧٦٠	١١٦
التزامات أخرى	٨١,٦٨٦	٣١,٧٩٤
مخصصات أخرى	(٢٧٧)	(٣١)
التزامات مزايا التقاعد	(٧٦٣)	(٤٩٤)
ضرائب الدخل المسددة	(٢٩,٠٢٦)	(١٧,٧٤١)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل (١)	٣٨٩,٨٣٤	٩,٩٤١

القيمة بالمليون جنيه

إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار		
مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع	(١١,١٣٠)	(٧,٨٨٨)
متحصلات من مبيعات الأصول الثابتة	٦٣٨	٦٩٩
متحصلات من بيع استثمارات مالية بخلاف استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٢٥٠,٨١٢	١٢٣,٨٧٩
مدفوعات لشراء استثمارات مالية بخلاف استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	(١٨٩,٦٥٣)	(١٢٠,٧٩٠)
مدفوعات مقابل إقتناء شركات تابعة وشقيقة	(٥,٨٧٩)	(٨,٧٢٤)
متحصلات من استبعاد شركات تابعة وشقيقة	٢٨	١٩
مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة	(٣,٥٨٢)	(٢,١٨٢)
توزيعات أرباح محصلة	١,٨٨٧	٢,٩٩٢
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار (٢)	٤٣,١٢١	(١١,٩٩٥)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
محصل من قروض أخرى	٤٩٧,١١٢	٨٢,٩٨٣
مسدد من قروض أخرى	(٤٣٩,٧٦٧)	(٧١,٠٥١)
توزيعات الأرباح المدفوعة	(٩,١١٢)	(٦,٣٣٥)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل (٣)	٤٨,٢٣٣	٥,٥٩٧
صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال السنة (٣+٢+١)	٤٨١,١٨٨	٣,٥٤٣
رصيد النقدية وما في حكمها فى أول السنة	٧٣٧,٢٨٦	٧٣٣,٧٤٣
رصيد النقدية وما في حكمها فى آخر السنة	١,٢١٨,٤٧٤	٧٣٧,٢٨٦
وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي :-		
نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية	٢٤٤,٣٥٤	١٠٥,٩٢٨
أرصدة لدى البنوك	٩٩٧,١٦١	٥٧٥,٧٢٥
أذون الخزانة	٤٨١,٥٥١	٣٥٨,٣١٨
أرصدة لدى البنوك المركزية فى إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي	(١٨٤,١٦٦)	(٨١,٥٦٨)
أرصدة لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر	(٢,٣١٤)	(٢٢,٨٨٧)
أذون الخزانة ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر	(٣١٨,١١٢)	(١٩٨,٢٣٠)
النقدية وما في حكمها	١,٢١٨,٤٧٤	٧٣٧,٢٨٦

بنك مصر

قائمة التغير فى حقوق الملكية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

القيمة بالمليون جنيه

إجمالي	أرباح محتجزة	احتياطي المخاطر العام	احتياطي خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات دين من خلال الدخل الشامل الآخر	احتياطى فروق ترجمة عملات أجنبية	فروق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للوديعة المساندة	إحتياطى تدعيمى
١ ٤٦,٦٦٨	٢٥,٤٠٥	٩٤٧	١,٢٠١	٣,٧١٥	٥٣,٩٠٨	٢٥,٠٣٤
(٦,٣٣٥)	(٦,٣٣٥)	-	-	-	-	-
-	(١٩,٠٧٠)	-	-	-	-	١٣,٦٠٤
-	-	-	-	-	-	(٢٥,٠٣٤)
٦٧٨	-	-	٦٧٨	-	-	-
٤,٨١٤	-	-	-	-	-	-
٣٠٦	٣٠٦	-	-	-	-	-
٢,٦١١	-	-	٧	٢,٦٠٤	-	-
(٣,٥٤٦)	-	-	-	-	(٣,٥٤٦)	-
٥٢,٨٦٤	٥٢,٨٦٤	-	-	-	-	-
١٩٨,٠٦٠	٥٣,١٧٠	٩٤٧	١,٨٨٦	٦,٣١٩	٥٠,٣٦٢	١٣,٦٠٤
١٩٨,٠٦٠	٥٣,١٧٠	٩٤٧	١,٨٨٦	٦,٣١٩	٥٠,٣٦٢	١٣,٦٠٤
(٩,١١٢)	(٩,١١٢)	-	-	-	-	-
-	(٤٤,٠٥٨)	-	-	-	-	٣٣,١٢٦
-	-	-	-	-	-	(٤٦,٧٣٠)
٤٣٥	-	-	٤٣٥	-	-	-
١٠,٤١٩	-	-	-	-	-	-
٧٨٤	٧٨٤	-	-	-	-	-
١٤,٣٥٤	-	-	٥٦	١٤,٢٩٨	-	-
٢٠,٠٢٨	-	-	-	-	٢٠,٠٢٨	-
٨١,٣٧٥	٨١,٣٧٥	-	-	-	-	-
٣١٦,٢٤٣	٨٢,٠٥٩	٩٤٧	٢,٣٧٧	٢٠,٦١٧	٧٠,٣٩٠	-

إيضاح رقم	رأس المال المدفوع	احتياطي قانوني	احتياطي عام	اجتياطي رأسمالي	القيمة العادلة احتياطي	احتياطي مخاطر بنكية
الأرصدة في ٢٠٢٣/٠١/٠١	١٥,٠٠٠	٦,٤٤٢	٥,٧٨٤	١,١٣٩	٥,٤٧٨	٢,٦١٥
توزيعات أرباح	-	-	-	-	-	-
المحول إلى الاحتياطيات	-	٢,٤٨٢	٢,٤٩١	١٥٥	-	٣٣٨
زيادة رأس المال	٣٥,٠٠٠	(٤,١٨٢)	(٥,٧٨٤)	-	-	-
صافي التغير في خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات دين من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-
صافي التغير في الإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر - بعد الضرائب	-	-	-	-	٤,٨١٤	-
أرباح التخلص من أدوات حقوق الملكية من خلال الدخل الشامل الآخر وأخرى	-	-	-	-	-	-
صافي التغير في فروق ترجمة عملات أجنبية	-	-	-	-	-	-
صافي التغير في القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للوديعة المساندة	-	-	-	-	-	-
صافي أرباح السنة	-	-	-	-	-	-
الأرصدة في ٢٠٢٣/١٢/٣١	٥٠,٠٠٠	٤,٧٤٢	٢,٤٩١	١,٢٩٤	١٠,٢٩٢	٢,٩٥٣
الأرصدة في ٢٠٢٤/٠١/٠١	٥٠,٠٠٠	٤,٧٤٢	٢,٤٩١	١,٢٩٤	١٠,٢٩٢	٢,٩٥٣
توزيعات أرباح	-	-	-	-	-	-
المحول إلى الاحتياطيات	-	٥,٢٧٦	٥,٢٨٠	٩٩	-	٢٧٧
زيادة رأس المال	٦٠,٠٠٠	(٥,٤٩٩)	(٧,٧٧١)	-	-	-
صافي التغير في خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات دين من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-
صافي التغير في الإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر - بعد الضرائب	-	-	-	-	١٠,٤١٩	-
أرباح التخلص من أدوات حقوق الملكية من خلال الدخل الشامل الآخر وأخرى	-	-	-	-	-	-
صافي التغير في فروق ترجمة عملات أجنبية	-	-	-	-	-	-
صافي التغير في القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للوديعة المساندة	-	-	-	-	-	-
صافي أرباح السنة	-	-	-	-	-	-
الأرصدة في ٢٠٢٤/١٢/٣١	١١٠,٠٠٠	٤,٥١٩	-	١,٣٩٣	٢٠,٧١١	٣,٢٣٠

بنك مصر

قائمة التوزيعات المستقلة المعتمدة للأرباح

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

البيانات المالية لنتائج الأعمال المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

لمزيد من المعلومات حول البيانات المالية لنتائج الأعمال المستقلة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، يرجى مسح رمز الاستجابة السريعة QR.



القيمة بالمليون جنيه

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
٨١,٢٧٥	٥٢,٨٦٤	صافي أرباح السنة
		يخصم:
(٥١٨)	(٩٩)	أرباح بيع أصول ثابتة محولة للاحتياطي الرأسمالي
٢٧٧	(٢٧٨)	احتياطي المخاطر البنكية العام
		يضاف:
٧٨٤	٣٠٦	أرباح محتجزة
٨١,٨١٨	٥٢,٧٩٣	صافي أرباح السنة القابل للتوزيع
		يوزع كالآتي:
٨,٠٧٦	٥,٢٧٦	احتياطي قانوني
٨,١٨٢	٥,٢٧٩	احتياطي عام
٨,١٨٢	٥,٢٧٩	حصة العاملين من الأرباح
٤,٦٤٨	٣,٣٠٥	حصة الدولة من الأرباح
٨١٨	٥٢٨	صندوق دعم وتطوير الجهاز المصرفي
٥١,٩١٢	٣٣,١٢٦	احتياطي تدعيمي
٨١,٨١٨	٥٢,٧٩٣	إجمالي الأرباح الموزعة

القيمة بالمليون جنيه

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
الأصول			
نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية	٣١٢,٨٥٥	١٦٤,٥٥٨	١٤
أرصدة لدى البنوك	١,١٤٢,٨٧٧	١٣٠,١٦١	١٥
قروض وتسهيلات للبنوك	٣٥,٤٠٢	١١,٥٧٢	١٦
قروض وتسهيلات للعملاء	١,٤٤٠,٤٥٧	١,٠٩٧,٤٠٣	١٧
استثمارات مالية			
-بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	١٥,٢٠٤	٨,٧٠٩	١٨
-بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٧٢٦,٩٩٧	٥٧٧,١٢٦	١٩
-بالتكلفة المستهلكة	٣١٤,٥٥٤	٣٥٠,١٢٩	٢٠
-شركات شقيقة ومشركة	٩٠,٠٣٦	٧,٨٥٦	٢١
أصول غير ملموسة	٣,٧٨١	٢,٧٠٠	٢٢
أصول أخرى	١٦٣,٢٨٢	١٠١,١٩٥	٢٣
استثمارات عقارية	١,٤٠١	١,٠٤٣	٢٤
أصول ثابتة	٢١,٦٣٢	١٤,٧٢٨	٢٥
أصول ضريبية مؤجلة	٤,٣٧٠	١,٧٩٢	٢٦
إجمالي الأصول	٤,١٩١,٨٤٨	٢,٩٦٨,٩٧٢	
الالتزامات وحقوق الملكية			
الالتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك	١٥٢,٠٤٨	١١٢,٩٤٠	٢٦
ودائع العملاء	٢,٩٣٢,٧٧٨	٢,٢٠٧,٣٥٧	٢٧
مشتقات مالية	٣,٦٠٠	٤١	٢٨
قروض أخرى	٤٩٠,٩٩٤	٢٩٦,٨٠٤	٢٩
التزامات أخرى	٢٢٧,٤٠٩	١١٩,٤٩٧	٣٠
مخصصات أخرى	٢٢,٥٢١	١١,٤٨٠	٣١
التزامات مزايا التقاعد	١١,٩٤٠	١٠,٤٧٢	٣٢
إجمالي الالتزامات	٣,٨٤٢,٢٩٠	٢,٧٥٨,٥٩١	
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	١١٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٣٤
احتياطيائات	١٤٠,٤٠٧	١٠٦,٢٣٨	٣٥
أرباح محتجزة	٩٥,٨١٥	٥١,٢٣٦	
إجمالي حقوق الملكية لمساهمي الشركة الام	٣٤٦,٢٢٢	٢٠٧,٤٧٤	
الحقوق غير المسيطرة	٣,٢٣٦	٢,٩٠٧	
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	٤,١٩١,٨٤٨	٢,٩٦٨,٩٧٢	
التزامات عرضية وإلتباطات			
التزامات مقابل خطابات ضمان وإعتمادات مستندية وإرتباطات أخرى	٤٢١,٤٠١	٣٦٧,٤٠٧	٣٦

* الايضاحات المرافقة للقوائم المالية جزء متمم لها.

مراقبا الحسابات



محاسبة/ منى صلاح الدين نصير
منى صلاح الدين نصير
الجهاز المركزي للمحاسبات

رئيس مجلس الإدارة
عصام الدين الوكيل

الرئيس التنفيذي
هشام أحمد عكايلة

رئيس القطاع المعاشي
محمد محمد شريف إسماعيل

مراقبا حسابات البنك

محاسبة / منى صلاح الدين نصير
منى صلاح الدين نصير
الجهاز المركزي للمحاسبات



بنك مصر

قائمة الدخل المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

القيمة بالمليون جنيه

	إيضاح رقم	٢٠٢٤/١/١ من	٢٠٢٣/١/١ من
		حتى ٢٠٢٤/١٢/٣١	حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١
عائد القروض والإيرادات المشابهة		٥٦٤,٩٧٩	٣٧٩,٣٧٠
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة		(٣٧٨,٩١١)	(٢٤٦,٠١٤)
صافي الدخل من العائد	٥	١٨٦,٠٦٨	١٣٣,٣٥٦
إيرادات الأتعاب والعمولات		٣٣,٠٨٨	٢٠,٩٨٦
مصروفات الأتعاب والعمولات		(٢,٣٢٩)	(١,٣٩٤)
صافي الدخل من الأتعاب والعمولات	٦	٣٠,٧٥٩	١٩,٥٩٢
توزيعات أرباح	٧	٢,٣٧٤	١,٤٦٧
صافي دخل المتاجرة	٨	٦,٤٦١	٦,٠٧٩
أرباح الاستثمارات المالية	٩	١٤,٧٨٦	٤,٦٢٧
(عبء) الخسائر الإئتمانية المتوقعة	١٠	(٨٦,٦٥٥)	(٢٧,٦٢٤)
المصروفات الإدارية	١١	(٦٠,٣٢٤)	(٤١,٨٠٥)
إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى	١٢	٥٦,٤٠٢	(٢,٢٥٦)
النصيب في نتائج أعمال الشركات شقيقة	٢١	٣,٥٥٤	٦٣٩
الربح قبل ضرائب الدخل		١٥٣,٤٢٥	٩٤,٠٧٥
مصروفات ضرائب الدخل	١٣	(٥٣,١٥٧)	(٣٣,٣٠١)
صافي أرباح السنة المالية		١٠٠,٢٦٨	٦٠,٧٧٤
أصحاب حقوق ملكية الشركة الأم		٩٩,٩٦٣	٦٠,٥٣٢
الحقوق غير المسيطرة		٣٠٥	٢٤٢
		١٠٠,٢٦٨	٦٠,٧٧٤

بنك مصر

قائمة الدخل الشامل الاخر المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

القيمة بالمليون جنيه

	من ٢٠٢٤/١/١	من ٢٠٢٣/١/١
	حتى ٢٠٢٤/١٢/٣١	حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١
صافي أرباح السنة المالية	١٠٠,٢٦٨	٦٠,٧٧٤
بنود الدخل الشامل الآخر		
بنود لا يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر		
صافي التغير في القيمة العادلة للأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٩,١٧٦	٥,٨٤٤
إجمالي بنود لا يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر	٩,١٧٦	٥,٨٤٤
بنود يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر		
صافي التغير في القيمة العادلة للأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٢,١١٨	(١٥٧)
صافي التغير في خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٦٢٦	٨٦١
صافي التغير في فروق ترجمة عملات أجنبية	١٦,٢١٨	١,٩٧٥
إجمالي بنود يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر	١٨,٩٦٢	٢,٦٧٩
صافي أرباح الدخل الشامل عن السنة المالية	١٢٨,٤٠٦	٦٩,٢٩٧

بنك مصر

قائمة التدفقات النقدية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

القيمة بالمليون جنيه

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	-		
صافي الأرباح قبل خصم الضرائب		١٥٣,٤٢٥	٩٤,٠٧٥
تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
إهلاك واستهلاك		٦,٦٩٤	٤,٠٤٩
عبء إضمحلال الأصول		٢٣,٥١٢	٣٠,٢٣٧
عبء المخصصات الأخرى		٨,٢٤٣	٣,٩٨٠
فروق إعادة تقييم المخصصات الأخرى بالعملات الأجنبية		٢,٧٠٨	٦٣٥
فروق إعادة تقييم القروض الأخرى بالعملات الأجنبية		١٣٢,٦٢٣	٣١,٨٦٣
(أرباح) بيع أصول ثابتة		(٥٧٠)	(١٥٥)
خسائر (أرباح) بيع استثمارات في شركات شقيقة		(١٨٩)	(٣)
(أرباح) خسائر بيع استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		(١٢٤)	٢
تكلفة مزايا التقاعد		٢,٢٦٥	٢,١٧٣
توزيعات أرباح		(٢,٣٧٤)	(١,٤٦٧)
النصيب في أرباح شركات شقيقة		(٣,٥٥٤)	(٦٣٩)
أرباح التشغيل قبل التغيرات فى الأصول والالتزامات المستخدمة في أنشطة التشغيل		٣٢٢,٦٥٩	١٦٤,٨٥٠
صافي الزيادة أو النقص في الأصول والالتزامات	-		
أرصدة لدى البنوك		(٤٣,١٧٨)	(٢,١٥٧)
أذون الخزانة		(١١٠,٢٥٧)	(١٠٧,٩٨٦)
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		(٥,٩٢٤)	(٦٠١)
قروض وتسهيلات للبنوك		(٢٣,٨٨١)	(٣,١٤٨)
قروض وتسهيلات للعملاء		(٤٣٤,٥٣٢)	(٢٨٩,٤٢٥)
أصول أخرى		(٣٩,٤٦٤)	(٩,٢٢٥)
أرصدة مستحقة للبنوك		٤٠,١٠٩	١١,٧٧٤
ودائع العملاء		٧٢٥,٤٢٢	١٩١,٢٥٣
مشتقات مالية (صافي)		٣,٧٦٠	١٩٥
التزامات أخرى		٨٥,٧١٣	٣٩,٥٥٦
مخصصات أخرى		٩١	(٤٨)
التزامات مزايا التقاعد		(٧٩٨)	(٩١٩)
ضرائب الدخل المسددة		(٣٥,٦١٩)	(٢٠,٩٧٨)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل (١)		٤٨٤,١٠١	(٢٦,٨٥٩)

القيمة بالمليون جنيه

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
تابع قائمة التدفقات النقدية			
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار	-		
مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع		(١٦,٠٨٣)	(٩,٠١٦)
متحصلات من مبيعات الأصول الثابتة		٧٥٥	٧٦٤
متحصلات من بيع استثمارات مالية بخلاف استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		٥٠٣,٢٢٨	٢٩١,٧٠٤
مدفوعات لشراء استثمارات مالية بخلاف استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		(٤١٥,٢٤٥)	(٣٠٠,٥٤٢)
مدفوعات مقابل إقتناء شركات شقيقة		-	(١٨٢)
متحصلات من استبعاد شركات شقيقة		١,٩٢٠	-
مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة		(٣,٩٨٦)	(٢,٩٤١)
متحصلات من بيع أصول غير ملموسة		١٠٦	-
مدفوعات لشراء استثمارات عقارية		(٥٣٠)	(٢٥٤)
متحصلات من مبيعات استثمارات عقارية		٢٤٤	-
توزيعات أرباح محصلة		٢,٢٧١	١,٢١٩
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار (٢)		٧٢,٧٨٠	(١٩,٢٤٨)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
محصل من قروض أخرى		٥٢٥,١١٨	١٠٩,٦١٢
مسدد من قروض أخرى		(٤٤٢,٤٤٤)	(٧٤,٧٥٧)
توزيعات الأرباح المدفوعة		(١١,٠٧٠)	(٧,٧٦٩)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل (٣)		٧١,٦٠٤	٢٧,٠٨٦
صافي الزيادة (النقص) في النقدية وما في حكمها خلال السنة المالية (٣+٢+١)		٦٢٨,٤٨٥	(١٩,٠٢١)
رصيد النقدية وما في حكمها فى أول السنة المالية		٧٨٩,٨٤١	٨٠٨,٨٦٢
رصيد النقدية وما في حكمها فى آخر السنة المالية		١,٤١٨,٣٢٦	٧٨٩,٨٤١
وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي :-			
نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية		٣١٤,٢٧١	١٦٤,٩٩٦
أرصدة لدى البنوك		١,١٥١,٠٥٢	٦٣٣,٥٧٣
أذون الخزانة		٥٤٢,٧١٣	٤٢٦,٦٦٥
أرصدة لدى البنوك المركزية فى إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي		(٢٤١,٥٣٩)	(١٢٩,٤٨٩)
أرصدة لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر		(١٥٠)	(٦٩,٠٢١)
أذون الخزانة ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر		(٣٤٨,٠٢١)	(٢٣٦,٨٧٣)
النقدية وما في حكمها	٣٧	١,٤١٨,٣٢٦	٧٨٩,٨٤١

بنك مصر

قائمة التغير فى حقوق الملكية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

القيمة بالمليون جنيه

	إيضاح رقم	رأس المال المدفوع	احتياطي قانوني	احتياطي عام	احتياطي رأسمالي	احتياطي القيمة العادلة	إحتياطى تدعيمي		فروق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للوديعة المساندة	احتياطي خسائر الائتمان المتوقعة للادوات دين من خلال الدخل الشامل الاخر	احتياطي المخاطر العام	احتياطي رأسمالي - تجميع اعمال	احتياطيات أخرى	الأرباح المحتجزة	إجمالي حقوق ملكية الشركة الأم	الحقوق غير المسيطرة	إجمالي حقوق الملكية
الأرصدة في ٢٠٢٣/٠١/٠١		١٥,٠٠٠	٨,٤٠١	٦,٠٨٢	٢,٢٣٨	٧,٢١٢	٢٦,١٠٣	٥٤,٧٩٧	١,٤٥٢	١,٠١٥	-	(٤٩)	٩,٧٨٧	١٧,١٧٨	١٤٩,٢١٦	٢,٦٦٥	١٥١,٨٨١
تسويات		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٥٠٦	٥٠٦	(٤٢)	٤٦٤
زيادة رأس المال		٣٥,٠٠٠	(٤,١٨٢)	(٥,٧٨٤)	-	-	(٢٥,٠٣٤)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
توزيعات أرباح		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٧,٦٥١)	(٧,٦٥١)	(١١٨)	(٧,٧٦٩)
المحول إلى الاحتياطيات		-	٢,٦٨١	٢,٤٩١	١٨٦	-	١٣,٦٠٤	-	-	-	١	-	٤٨٠	(١٩,٤٤٣)	-	٦	٦
صافي التغير في الاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الأخر		-	-	-	-	٥,٦٨٧	-	-	-	-	-	-	-	-	٥,٦٨٧	٨	٥,٦٩٥
صافي التغير في الخسائر الائتمانية المتوقعة للادوات الدين من خلال الدخل الشامل الأخر		-	-	-	-	-	-	-	٨٥٤	-	-	-	-	-	٨٥٤	-	٨٥٤
أرباح التخلص من أدوات حقوق الملكية من خلال الدخل الشامل الأخر وأخري		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٠٥	٣٠٥	-	٣٠٥
صافي التغير في فروق ترجمة عملات أجنبية		-	-	-	-	-	-	-	٧	-	-	-	١,٩٧٥	-	١,٩٨٢	(٧)	١,٩٧٥
صافي التغير في القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للوديعة المساندة		-	-	-	-	-	-	(٣,٧٤١)	-	-	-	-	-	-	(٣,٧٤١)	-	(٣,٧٤١)
صافي التغير في الاحتياطي الرأسمالي - تجميع أعمال		-	-	-	-	-	-	-	-	(٢٥)	-	-	-	-	(٢٥)	-	(٢٥)
صافي أرباح السنة المالية		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٦٠,٥٨٢	٦٠,٥٨٢	٢٤٢	٦٠,٧٧٤
الإلتزامات الضريبية المؤجلة عن الأرباح القابلة للتوزيع للشركة الأم		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٤٤)	(٤٤)	-	(٤٤)
صافي التغير في الحقوق غير المسيطرة		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(١٤٧)	(١٤٧)	١٥٣	٦
الأرصدة في ٢٠٢٣/١٢/٣١	٣٤,٣٥	٥٠,٠٠٠	٦,٩٠٠	٢,٧٨٩	٢,٤٢٤	١٢,٨٩٩	١٤,٦٧٣	٥١,٠٥٦	٢,٣١٣	١,٠١٦	-	(٧٤)	١٢,٢٤٢	٥١,٢٣٦	٢٠٧,٤٧٤	٢,٩٠٧	٢١٠,٣٨١
الأرصدة في ٢٠٢٤/٠١/٠١		٥٠,٠٠٠	٦,٩٠٠	٢,٧٨٩	٢,٤٢٤	١٢,٨٩٩	١٤,٦٧٣	٥١,٠٥٦	٢,٣١٣	١,٠١٦	-	(٧٤)	١٢,٢٤٢	٥١,٢٣٦	٢٠٧,٤٧٤	٢,٩٠٧	٢١٠,٣٨١
تسويات		-	-	-	١١	-	-	-	-	٥	-	-	٥	(٢٤٩)	(٢٤٣)	٩٦٢	٧١٩
زيادة رأس المال		٦٠,٠٠٠	(٥,٤٩٩)	(٧,٧٧١)	-	-	(٤٦,٧٣٠)	-	-	-	-	-	-	(١٠,٩٨٣)	(١٠,٩٨٣)	(١٣٧)	(١١,٠٧٠)
توزيعات أرباح		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤	-
المحول إلى الاحتياطيات		-	٥,٦٨٠	٥,٢٨٠	١٥٥	-	٣٣,١١٦	-	-	-	-	-	٦٩١	(٤٤,٩٣٠)	(٤٤,٩٣٠)	٢٣	١١,٢٣٧
صافي التغير في الاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الأخر		-	-	-	-	١١,٢٩٤	-	-	-	-	-	-	-	-	١١,٢٩٤	-	١١,٢٣٧
صافي التغير في الخسائر الائتمانية المتوقعة للادوات الدين من خلال الدخل الشامل الأخر		-	-	-	-	-	-	-	٦٢٦	-	-	-	-	-	٦٢٦	-	٦٢٦
أرباح التخلص من أدوات حقوق الملكية من خلال الدخل الشامل الأخر و أخري		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٧٨٧	٧٨٧	-	٧٨٧
صافي التغير في فروق ترجمة عملات أجنبية		-	-	-	-	-	-	-	٥٦	-	-	-	١٦,١٦٢	-	١٦,٢١٨	٢١	١٦,٢٣٩
صافي التغير في القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للوديعة المساندة		-	-	-	-	-	-	٢١,١٠٥	-	-	-	-	-	-	٢١,١٠٥	-	٢١,١٠٥
صافي التغير في الاحتياطي الرأسمالي - تجميع اعمال		-	-	-	-	-	-	-	-	(٦)	-	-	-	-	(٦)	-	(٦)
صافي أرباح السنة المالية		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٩٩,٩٦٣	٩٩,٩٦٣	٣٠٥	١٠٠,٢٦٨
الإلتزامات الضريبية المؤجلة عن الأرباح القابلة للتوزيع للشركة الأم		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٥٩)	(٥٩)	-	(٥٩)
صافي التغير في الحقوق غير المسيطرة		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٧٥٩)	(٧٥٩)
الأرصدة في ٢٠٢٤/١٢/٣١	٣٤,٣٥	١١٠,٠٠٠	٧,٠٧٥	٢,٩٨	٢,٥٩٠	٢٤,١٩٣	١,٠٦٩	٧٢,١٦١	٢,٦٩٥	١,٠١٦	-	(٨٠)	٢٩,٠٩٠	٩٥,٨١٥	٢٤٦,٢٢٢	٢,٢٣٦	٢٤٩,٥٥٨

دليل فروع بنك مصر المحلية

بنك مصر- المركز الرئيسي

العنوان: ١٥١ شارع محمد فريد، وسط البلد - القاهرة - مصر

الموقع الإلكتروني: www.banquemisr.com

مركز الاتصالات: ١٩٨٨

البريد الإلكتروني banquemisr.com@BM1988

www.youtube.com/user/banquemisr1920

www.twitter.com/BanqueMisr

www.instagram.com/banque.misr

www.youtube.com/user/banquemisr1920

www.linkedin.com/company/banque-misr

+2 02 19888

البيانات المالية لنتائج الأعمال المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

لمزيد من المعلومات حول البيانات المالية لنتائج الأعمال المجمعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، يرجى مسح رمز الاستجابة السريعة QR Code.



دليل فروع بنك مصر الدولية

الفروع

مكتب بنك مصر الإقليمي – دولة الإمارات العربية المتحدة

📍	العنوان: برج باي جات، الطابق الاثنى عشر، منطقة الخليج التجاري دبي (بنس باي) – دبي
✉	ص.ب ١0٠٢ – دبي - الإمارات العربية المتحدة
🌐	الموقع الإلكتروني: www.banquemisr.ae
📞	مركز الاتصالات: ٨٠٠ BMUAE (٠٢٦٨٣٣)
✉	البريد الإلكتروني: help@gulf-banquemisr

فرع أبوظبي

📍	العنوان: شارع خليفة - بناية ديينا
✉	ص.ب ٥٣٣ - أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة
🌐	الموقع الإلكتروني: www.banquemisr.ae
📞	مركز الاتصالات: ٨٠٠ BMUAE (٠٢٦٨٣٣)
✉	البريد الإلكتروني: help@gulf-banquemisr

فرع منطقة الخليج التجاري دبي (بنس باي)

📍	العنوان: برج باي جات، الطابق الاثنى عشر، منطقة الخليج التجاري دبي (بنس باي) – دبي
✉	ص.ب ١0٠٢ – دبي - الإمارات العربية المتحدة
🌐	الموقع الإلكتروني: www.banquemisr.ae
📞	مركز الاتصالات: ٨٠٠ BMUAE (٠٢٦٨٣٣)
✉	البريد الإلكتروني: help@gulf-banquemisr

فرع دبي

📍	العنوان: برج سيتي سنتر، الطابق الثالث، شارع ٢٧ بورسعيد – ديرة
✉	ص.ب ١0٠٢ – دبي - الإمارات العربية المتحدة
🌐	الموقع الإلكتروني: www.banquemisr.ae
📞	مركز الاتصالات: ٨٠٠ BMUAE (٠٢٦٨٣٣)
✉	البريد الإلكتروني: help@gulf-banquemisr

فرع الشارقة

📍	العنوان: بناية كريستال بلازا – برج ٣ – كورنيش البحيرة
✉	ص.ب ٢0٤ - الشارقة - الإمارات العربية المتحدة ٠٠٩٧١ - ٥٤٨٤٤٠١ (٦)
🌐	الموقع الإلكتروني: www.banquemisr.ae
📞	مركز الاتصالات: ٨٠٠ BMUAE (٠٢٦٨٣٣)
✉	البريد الإلكتروني: help@gulf-banquemisr

فرع رأس الخيمة

📍	العنوان: بناية كورنيش بلازا ١ ، مركز الواحة، كورنيش القواسم، دفن الخور، رأس الخيمة
✉	ص.ب 1١٨ - رأس الخيمة - الإمارات العربية المتحدة
🌐	الموقع الإلكتروني: www.banquemisr.ae
📞	مركز الاتصالات: ٨٠٠ BMUAE (٠٢٦٨٣٣)
✉	البريد الإلكتروني: help@gulf-banquemisr

بنك مصر باريس – فرنسا

📍	العنوان: Paris - France ٧0٠٠٨ Avenue Hoche, ٢
📞	التليفون: ٠٠٣٣ - (١) ٤٤٩٤٣٣٣١ / ٠٠٣٣ - (١) ٤٤٩٤٣٣٣٢
📠	فاكس : ٠٠٣٣ - (١) ٤٤٦٦0٩٧٨ / ٠٠٣٣ - (١) ٤٤٩٤٣٣٦٧
🌐	الموقع الإلكتروني: www.banquemisr.fr
✉	البريد الإلكتروني: euomisr@banquemisr.fr

مكاتب التمثيل

مكتب تمثيل بنك مصر في مدينة كوانزو – جمهورية الصين الشعبية

📍	العنوان: وحدة ١٠ ، الدور رقم ٢٤، مركز تشاو تاي فوك المالي الدولي (CTF) الطريق الشرقي جيغيانغ، بلدة جيغيانغ الجديدة، حي تيانهي، منطقة كوانزو
✉	ص.ب 0١٠٦٢٣
📞	التليفون: ٠٠٨٦ - (٢٠) ٣٧٣٩٢0٨٤ / ٠٠٨٦ - (٢٠) ٨٧0٧٨٠٦
📠	فاكس: ٠٠٨٦ - (٢٠) ٣٧٣٩٢٧٦٤
✉	البريد الإلكتروني: Rongh@banquemisr.com

📍	العنوان: ميرشانت سكوير – بلوك د، الطابق الأرضي، ريفرسايد درايف، ويستلاندز، نيروبي.
✉	ص.ب ٢0٣٠٠ – ٠٠٦٠٣، نيروبي
📞	التليفون: ٠٠٢0٤ - ٢٠٨٦٩٨٣٤٠
✉	البريد الإلكتروني: emachua@banquemisr.com

مكتب تمثيل بنك مصر في مدينة سيول – كوريا الجنوبية

📍	العنوان: ١٢٢ م ٣ ،مبنى هيوريونغ، ٣٢ موغيو رو، سول ٠٤0٢١ ، كوريا الجنوبية
📞	التليفون: ٠٠٨٢ - ٧٠٤٦٨٠٣٣٨١
📠	فاكس: ٠٠٨٢ - ٧٠٤٨00٣٣٨٠
✉	البريد الإلكتروني: sbshim@banquemisr.com

مكتب تمثيل بنك مصر في مدينة موسكو – روسيا

📍	العنوان: الدور ٢0، برج فوستوك، ١٢، بريسنينسكايا إمب،، موسكو، ١٢٣٣١٧، الاتحاد الروسي
📞	التليفون: ٠٠٧ - (٤٩0) ٧٩٧٢٨٩٨
📠	فاكس: ٠٠٧ - (٤٩0) ٧٩٧٢٨٩٩
✉	البريد الإلكتروني: Irinao@banquemisr.com

مكتب تمثيل بنك مصر في مدينة ميلان – إيطاليا

📍	العنوان: بياززا سان سيبولكرو ١ ، ٢٠١٢٣ ميلانو، إيطاليا
📞	التليفون: ٠٠٣٩ - ٢٣٦0٦٦٢٠
📠	فاكس: ٠٠٣٩ - ٢٣٦0٦٦٢١
✉	البريد الإلكتروني: habdelhamid@banquemisr.com

الشركات التابعة

فرع بنك مصر لبنان

📍	العنوان: شارع رياض الصلح، مبنى بنك مصر لبنان، وسط البلد
✉	ص.ب ٧- ١١ بيروت – لبنان
📞	التليفون: ٠٠٩٦١ - (١) ٩٨٧٧٧
📠	فاكس: ٠٠٩٦١ - (١) ٩٦٤٢٣٣
🌐	الموقع الإلكتروني: www.bml.com.lb
✉	البريد الإلكتروني: mail@bml.com.lb

بنك مصر أوروبا – ألمانيا

📍	العنوان: Marienstr. ١0 ، Frankfurt am Main ٦٠٣٢٩-D
📞	التليفون: ٠٠٤٩ - (٦٩) ٢٩٩٧٤٤٠٢
📠	فاكس: ٠٠٤٩ - (٦٩) ٢٩٩٧٤٦٠٠
🌐	الموقع الإلكتروني: www.misr.de
✉	البريد الإلكتروني: info@misr.de

المراجع

المتحف المصري بالتحرير
الكتب
Corteggiani, J. (1986). L'Egypte des Pharaons au Musée du Caire. Paris: Hachette.
De Luca, A., Tiradritti, F., Davenport, N., Amar, P., & Mathaf al-Miṣrī
Eds. (1998). The Treasures of the Egyptian Museum. Cairo, Egypt: The American University in Cairo Press.
Donadoni, S. (1969). Treasures of the Egyptian Museum, Cairo. New York: Newsweek Books.
Gobeil, C. (2022). The Tomb of Yuya and Thuya. Cairo: IFAO.
Lehner, M. (2004). The Complete Pyramids. Cairo: The American University in Cairo Press.
Moran, W. L. (1987). Les lettres d'el-Amarna: Correspondance Diplomatique du Pharaon. Translated by Dominique Collon and Henri Cazelles. Littératures Aciennes du Proche Orient 13. Paris: Les Éditions du Cerf.
Pfeiffer, S. (2004). Das Dekret von Kanopos (238 v. Chr.): Kommentar und Historische Auswer Tung Eines Dreisprachigen Synodaldekretes Der Ägyptischen Priester zu Ehren Ptolemaios’ III. und Seiner Familie, Leipzig.
Quibell, J. (1908). Tomb of Yuaa and Thuiu. Le Caire: Imprimerie de l'Institut Français d’Archéologie Orientale.

الدوريات / المقالات

Graham, G. (2001). “Tanis” In: Redford, D. B. (ed) The Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt III. Cairo: The American University Press, pp. 348350-.
Rossi, A. (2017). The Origin of Technical Drawing in the Narmer Palette. In: Nexus Network Journal 19 (1), pp. 2743-.
Stevenson, A. (2009). Palettes. In: Willeke Wendrich (ed.), UCLA Encyclopedia of Egyptology. Los Angeles.

المواقع الالكترونية

Retrieved from https://egyptianmuseumcairo.eg/ar/
Retrieved from https://mota.gov.eg/ar/

المتحف اليوناني
الكتب
Mahaffy, J. P. (1898), History of Egypt under Ptolemaic Dynasty, London.
أبو اليسر فرج. (٢٠٠٠). تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان. دار عين للدراسات والبحوث. القاهرة.
فكري حسن وآخرون. المتحف اليوناني الروماني، مركز توثيق التراث الحضاري والمجلس الأعلى للآثار. القاهرة.

الدوريات / المقالات / المطبوعات

Fassa, E. (2015). “Sarapis, Isis, and the Ptolemies in Private Dedications: The Hyper-Style and the Double Dedications”, In: Kernos 28, pp. 133- 153.

Pfeiffer, S. (2008) “The God Serapis, His Cult and the Beginnings of the Ruler Cult in Ptolemaic Egypt”, In: Ptolemy II Philadelphus and His World, Leiden: Brill, pp. 387408-.
هند أحمد محمد أبو شاهين. (٢٠١٦). الحياة اليومية في الأسكندرية من خلال تماثيل التناجرا، المؤتمر الدولي السابع: الحياة اليومية في العصور القديمة، ج ١ ، مركز الدراسات البردية والنقوش، جامعة عين شمس. القاهرة، ص. ٣٣0:٣٤٠.
المواقع الالكترونية
Retrieved from https://mota.gov.eg/ar/

المتحف القبطي
الكتب
Auber de Lapierre, J. (2018). Catalogue Général du Musée Copte du Caire. I. Objets en Bois. Le Caire: Institut Français d’Aarchéologie Orientale.
Bénazeth, D. (2001). Catalogue Général du Musée Copte du Caire. 1. Objets en Métal [Texte imprimé]. Le Caire : Institut Français d’Archéologie Orientale.
Gabra, G. (1993). Cairo: The Coptic Museum and Old Churches. Cairo: Egyptian International Publishing Co.-Longman.
Gabra, G. & Eaton-Krauss. M. (2007). The Treasures of Coptic Art in the Coptic Museum and Churches of Old Cairo. Cairo; New York: The American University in Cairo Press.
Ludmila, K. (1967). Coptic Textiles. London: Paul Hamlyn.
Paetz, A. (2005). Die Koptischen Textilien: Gewebe und Gewänder des Ersten Jahrtausends aus Ägypten. Köln: Kolumba und Autoren.

المواقع الالكترونية
Retrieved from https://mota.gov.eg/ar/

متحف الفن الإسلامي
الكتب
Ministry of Antiquities. (2017). Guide Book of Museum of Islamic Art in Cairo. Cairo: Ministry of Antiquities.
Herz, Max. (1896). Catalogue of the National Museum of Arab Art. London: Gilbert and Rivington and Bernard Quaritch.
وزارة المعارف العمومية. (١٩0٢). دليل متحف الفن الإسلامي. مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.

المواقع الالكترونية
Retrieved from https://www.miaegypt.org/ar-eg/museum/voice-corner
Retrieved from https://mota.gov.eg/ar/

متحف بنك مصر
الكتب
بنك مصر البيويل الذهبي. (١٩٢٠–١٩٧٠). القاهرة، ص. ٧٤:٨٠.
قاسم، منى. (٢٠٠٧). بنك مصر وطلعت حرب: صفحات من التاريخ، القاهرة، ص. ١٨٢:١٩٣
كامل، رشاد. (١٩٩٣). طلعت حرب: ضمير وطن، القاهرة، ص. ١١٧:١٢0

تقديرًا لجهود المكتب العلمي التابع لمكتب وزير السياحة والآثار

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلها المكتب العلمي التابع لمكتب وزير السياحة والآثار للتحقق من سلامة الأحداث التاريخية الواردة في التقرير السنوي لبنك مصر وتحسين جودتها. نود أن نعرب عن والتقدير للتعليقات المفصلة والمفيدة التي حصلنا عليها. وهذا إشادة بالمراجعة المصلة التي أجراها المسؤولون في المكتب العلمي.



بنك مصر - المركز الرئيسي

١٥١ شارع محمد فريد، وسط البلد -
القاهرة - مصر
الموقع الإلكتروني: www.banquemisr.com

